دراسات في علوم الحديث

بقلم
دكتور أحمد عمر هاشم
نائب رئيس جامعة الأزهر

١٤١٢هـ – ١٩٩١م

تعريف السنة لغة واصطلاحا

السنة فى اللغة :

تطلق السنة فى اللغة بعدة اطلاقات ، فتطلق ويراد بها الوجه لصقالته وملاسته ، وقيل دائرته ، وقيل الصورة ، وقيل الجبهة والجبينان ، وكله من الصقالة والأسالة ، ووجه مسنون : مخروط أسيل كأنه قد سن عنه اللحم ، وسنة الوجه دوائره ، وسنة الوجه صورته ، قال ذو الرمة :

تريك سنة وجه غير مقرفة .. ملساء ليس بها خال ولا ندب

ومثله للأعشى :

كريما شمائله من بنى .. معاوية الاكرمين السنن

والسنة : الصورة وما أقبل عليك من الوجه ، وقيل : سنة الخد صفحته [7] أهـ .

وقال الأزهرى : السنة الطريقة المحمودة المستقيمة ، ولذلك قيل : فلان من أهل السنة ، معناه من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة ، والسنة الطبيعة وبه يفسر بعضهم قول الاعشى السابق .

كريما شمائله من بنى .. معاوية الاكرمين السنن [8]

وقد سبق بيان أن بعضهم فسر السنن فى هذا البيت بالوجوه ، أما رأى البعض الآخر فمعناها الطبيعة .

« وقال الراغب » سنة النبى ﷺ طريقته التى كان يتحراها ، وسنة الله عز وجل قد تقال لطريقة حكمته وطريقة طاعته [9]. والسنة السيرة حسنة كانت أو قبيحة قال خالد بن عتبة الهذلى :

---

(٧) لسان العرب جـ ١٣ ص ٢٢٤ ط بيروت .

(٨) تاج العروس جـ ٩ ص ٣٤٤ ط بيروت .

(٩) المرجع السابق .

وفى الكتاب العزيز : « وما منع الناس أن يؤمنوا اذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم الا أن تأتيهم سنة الأولين أو يأتيهم العذاب قبلا »[10] قال الزجاج : سنة الأولين أنهم عاينوا العذاب ، وسننتها سنا واستننتها : سرتها ، وسننت لكم سنة فاتبعوها ، وفى الحديث : « من سن سنة حسنة فله اجرها وأجر من عمل بها ، ومن سن سنة سيئة »[11] ، يريد من عملها ليقتدى به فيها ، وكل من ابدأ أمرا عمل به قوم بعده قيل هو الذى سنه .

وقد تكرر ذكر السنة وما تصرف منها والأصل فيها الطريقة والسيرة وإذا اطلقت فى الشرع فانما يراد بها ما أمر به النبى ﷺ ونهى عنه وندب اليه قولا وفعلا ، ولهذا يقال فى أدلة الشرح الكتاب والسنة أى القرآن والحديث[12] . أ هـ .

وقد وردت فى القرآن الكريم فى مواضع متعددة بمعنى العادة المستمرة والطريقة المتبعة فقال تعالى : « قد خلت من قبلكم سنن »[13] وقال عز وجل : « سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا »[14] وقال تعالى : « سنة الله التى قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا »[15] .

تعريف السنة فى الشرع : ظهرت للسنة تعريفات مختلفة فى لسان أهل الشرع ، وكان هذا حسب اختلاف الاغراض التى اتجه اليها العلماء من ابحاثهم ، فبعد ان تشعبت

---

(١٠) سورة الكهف آية « ٥٥ » .

(١١) وروى الامام مسلم عن المنذر بن جرير عن ابيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من سن فى الاسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شىء ومن سن فى الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شىء » صحيح مسلم جـ ٢ ص ٧٠٥ ، وأخرجه الترمذى بلفظ من سن سنة خير فاتبع عليها فله أجره ومثل أجور من اتبعه غير منقوص من أجورهم شيئا ومن سنة سنة شر فاتبع عليها كان عليه وزره ومثل أوزار من اتبعه غير منقوص من أوزارهم شيئا » الترمذى جـ ٤ ص ١٤٩ وقال حديث حسن وأخرجه الامام أحمد بنحوه فى مسنده جـ ١ ص ١٩٣ الساعاتى وأخرجه الدرامى جـ ١ ص ١٠٧ .

(١٢) لسان العرب جـ ١٣ ص ٢٢٥ ط بيروت .

(١٣) سورة آل عمران آية « ١٣٧ » .

(١٤) سورة الاسراء آية « ٧٧ » .

(١٥) سورة الفتح آية « ٢٣ » .

العلوم التى تبحث فى السنة برزت هذه التعريفات محددة الغرض فى كل اتجاه : « فعلماء أصول الفقه عنوا بالبحث عن الأدلة الشرعية ، وعلماء الحديث عنوا بنقل ما أضيف الى النبى ﷺ ، وعلماء الفقه عنوا بالبحث عن الاحكام الشرعية من فرض وواجب ومندوب وحرام ومكروه ، والمتصدرون للوعظ والارشاد عنوا بكل ما أمر به الشرع أو نهى عنه »[16]

أما علماء الاصول : فعرفوا السنة بأنها هى كل ما روى عن النبى ﷺ مما ليس قرآنا من أقوال أو افعال أو تقريرات مما يصلح ان يكون دليلا لحكم شرعى .

وبعض الأصوليين أطلق لفظ السنة على ما عمل به أصحاب الرسول صلوات الله وسلامه عليه سواء كان ذلك فى القرآن أو مأثورا عن الرسول عليه الصلاة والسلام أو اجتهد فيه الصحابة كجمع المصحف وتدوين الدواوين .

وأما علماء الفقه : فعرفوا السنة بأنها : هى ما ثبت عن النبى ﷺ من غير افتراض ولا وجوب فهى عندهم صفة شرعية للفعل المطلوب طلبا غير جازم ، ولا يعاقب على تركه « وتطلق على ما يقابل البدعة كقولهم : فلان من أهل السنة »[17] « أ . هـ » .

السنة فى لسان علماء الوعظ والارشاد : هى المقابلة للبدعة ، فيقال عندهم : فلان على سنة اذا عمل على وفق ما عمل عليه النبى ﷺ سواء كان ذلك مما نص عليه فى الكتاب العزيز أو لا ، ويقال : فلان على بدعة اذا عمل على خلاف ذلك .

السنة فى اصطلاح المحدثين : هى أقوال النبى ﷺ وافعاله وصفاته وسيره ومغازيه وبعض اخباره ، وقصر بعض العلماء التعريف على (أقوال النبى ﷺ وافعاله وأحواله)[18] ، وهو يشتمل على ما سبق ، لأن الاحوال تتضمن اخلاقه الكريمة ، وصفاته العظيمة وتتضمن افعاله الحسنة ، وقال بعض العلماء هى « ما أضيف الى النبى ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة »[19]. والتعريفان متقاربان . ويتفق كل منهما فى أن السنة النبوية فى اصطلاح علماء الحديث النبوى هى أقوال الرسول صلوات الله وسلامه عليه وأفعاله وتقريراته وصفاته الخُلقية والخَلقية ، فيدخل فى هذا معظم ما يذكر فى سيرته كوقت ميلاده ومكانه وتحنثه فى غار حراء ، وغير ذلك مما يذكر قبل البعثة أو بعدها .

---

(١٦) الحديث والمحدثون ص ١ .
(١٧) ارشاد الفحول ص ٣١ .
(١٨) تدريب الراوى ص ٥ .
(١٩) قواعد التحديث ص ٦١ .

شبهة وتشكيك

١ - الشبهة : زعم بعض الباحثين أن المسلمين أخذوا كلمة « سنة » من كلمة « مشناه » العبرية التى اطلقها اليهود على مجموعة الروايات الاسرائيلية ، واعتبروها شرحا للتوراة ومرجعا لهم فى تعريف احكامها وأن المسلمين عربوها بكلمة سنة واطلقوها على مجموعة الروايات المحمدية ، واعتمدوها لاحكام دينهم كما فعل اليهود .

الرد على ذلك : والحق ان هذا زعم خاطىء ، وفرية زائفة وذلك لما يأتى :

أولا : لأن علماء الاسلام الاوائل انما استعملوا هذه الكلمة فى الصدر الأول فيما استعملها القرآن الكريم ، والرسول ﷺ وهى الطريقة العملية المتبعة فى الدين وهى تشمل الاقوال والافعال التى يطبقها الرسول ﷺ واصحابه على ضوء فهمهم القرآن الكريم وما أوحاه الله تعالى الى رسوله عليه الصلاة والسلام .

ثانيا : ان كلمة السنة عند المسلمين اذا أطلقت على ما أضيف الى الرسول ﷺ فانما تعنى ماروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام نفسه . وليس ما أثر عن العلماء الذين فسروا القرآن على نحو ما حصل فى كلمة « مشناه » . ومعلوم أن الرسول ﷺ لا يروى عنه إلا وحى ، « وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحى يوحى » .

ثالثا : كانت الروايات الاسرائيلية عند اليهود تحل محل التوراة ، وتعتبر المرجع فى احكامهم بخلاف كلمة السنة ، فانها عند المسلمين فى المرتبة الثانية بعد القرآن ، فهم لا يتجهون اليها الا اذا لم يجدوا فى القرآن نصا واضحا فهم يتجهون حينئذ الى السنة لمعرفة دلالة القرآن أو لمعرفة الحكم .

رابعا : ان كلمة السنة موجودة فى اللغة العربية ومعروفة عند العرب من قديم واستعملوها فى لغتهم ونطق بها كتابهم الكريم .

قال فضيلة الشيخ محمود شلتوت رحمه الله تعالى : « على أن هناك ما يقطع فى المسألة من جهة أخرى وهو أن الكلمة عرفت عند العرب قديما ، واستعملها القرآن مضافة الى الله والى الرسل ، ومضافة الى الأمم فلم يأخذها علماء الاصول من كلمة « مشناه » العبرية ،

وانما اخذوها من صميم لغتهم وصريح كتابهم . نعم رأوا أن مجموعة ما أثر عن النبى ﷺ من أقوال وأفعال وتقرير ، هو الطريق الوحيد لتصوير الطريقة العملية التى درج عليها الرسول ﷺ وأصحابه فأطلقوا كلمة « سنة » على هذه المجموعة ، وجعلوها فى المرتبة الثانية من المصادر التشريعية ، فكيف يصح أنهم اقتبسوها من العبرية ؟ وكيف يصح أن يقال : أن صنيعهم كصنيعهم[٢٠] . أهـ .

٢ ـ التشكيك : زعم بعض المنكرين للسنة القولية التى جاءت بطريق الآحاد أن السنة المتبعة هى الفعلية دون القولية ، محتجين بأنها وردت فى القرآن الكريم وبعض الاحاديث متفقة مع المعنى اللغوى (ولأن اطلاق كلمة السنة على أقوال الرسول ﷺ لم يكن معهودا فى عصره ، ولا فى عصر أصحابه ، وانما هو اصطلاح مستحدث ولذلك فهم يردون الاقوال ويعتمدون بالافعال باعتبار أن الرسول ﷺ دعا الى التمسك بالسنة وإطلاقها فى عهده كان على الافعال لا الأقوال)[٢١]

الرد على ذلك : والحق ان العرب كما اطلقوا كلمة السنة فى لسانهم على الطريقة والسيرة اطلقوها كذلك على البيان ، قال ابن منظور . (سنها الله للناس بينها)[٢٢] ومعلوم أن البيان أعم من الفعل ، لأنه يكون بالقول أو بالفعل ، أو بالتقرير ، وقد فوض الله سبحانه نبيه عليه الصلاة والسلام فى بيان كتابه العزيز قال تعالى : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم »[٢٣] . وهو عليه الصلاة والسلام كما يبين بالفعل يبين بالقول والاقرار . وأيضا فان اطلاق كلمة السنة على الافعال يستلزم شمولها للاقوال والتقريرات ، لأن الفعل ما هو الا طريقة متبعة فى الدين تتجه على اساس من قول الرسول ﷺ وفعله وتقريره .

وخلاصة القول : ان اطلاق السنة فى لسان العرب على البيان ، الذى يشمل القول والفعل والتقرير يرد ما أثير من دعوى أن المراد بالسنة الفعل دون القول بل إنه لا يتصور أن يكون هناك فعل أو طريقة متبعة دون توجيه من قول الرسول ﷺ أو تقريره أو نحو ذلك .

---

(٢٠) الاسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت ص ٥٠٦ .

(٢١) السنة النبوية ومكانتها فى التشريع للاستاذ عباس متولى حمادة ص ١٧ .

(٢٢) لسان العرب ١٧ : ٨٩ .

(٢٣) سورة النحل ٤٤ .

أنواع السنة

وتنقسم السنة بحسب حقيقتها على ما ذكره المحدثون الى ثلاثة أقسام : سنة قولية وسنة فعلية وسنة تقريرية [٢٤] .

١ ـ القسم الأول : السنة القولية وهى أكثر أنواع السنة ومثالها : ما روى عن مجاهد أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قال « لا وصية لوارث »[٢٥] ومثال السنة القولية أيضا قول الرسول ﷺ : « أيها الناس اتقوا الله وأجملوا فى الطلب خذوا ما حل ودعوا ما حرم »[٢٦] .

٢ ـ القسم الثانى : السنة الفعلية « وهى أفعاله ﷺ التى رواها الصحابة عنه مثل أدائه الصلوات الخمس باركانها وسننها وهيئاتها ، وأدائه مناسك الحج والصوم والزكاة وغير ذلك من أعماله الشريفة ﷺ . ومن أمثلة السنة الفعلية ما أخبر به الصحابة وأمهات المؤمنين عن أعمال الرسول ﷺ واحواله ، مثال ذلك : ما روى عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين ، فأخبرتها فقالت أم سلمة : « أن رسول الله يقبل وهو صائم » ، فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شرا ، وقال : لسنا مثل رسول الله يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة الى أم سلمة فوجدت رسول الله عندها ، فقال رسول الله ﷺ « ما بال هذه المرأة » فأخبرته أم سلمة ، فقال « الا أخبرتها أنى أفعل ذلك » ؟ فقالت أم سلمة : اخبرتها فذهبت الى زوجها فاخبرته فزاده ذلك شرا وقال :

---

(٢٤) اصول الفقه : الاستاذ / محمد أبو زهرة ص ١٠٥ .

(٢٥) رواه الشافعى فى الأم ٤ : ٢٧ ، ورواه الترمذى ٢ : ١٦ ط بولاق ، ٣ : ١٨٩ من شرح المباركفورى عن طريق اسماعيل بن عياش قال الترمذى : وهو حديث حسن صحيح ، فتح البارى جـ ص ٢٧٨ ، ومسند احمد ٥ : ٢٦٧ ، أبو داود ٣ : ٧٣ ، وابن ماجه ٢ : ٨٣ كلهم من طريق اسماعيل بن عياش ، قال الامام احمد : ما رواه اسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيح ، وقال ابن حجر فى الفتح : وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامى ثقة فالاسناد صحيح لا مطعن فيه ورواه النسائى ٢ : ١٢٨ من طريق قتادة باختلاف يسير والدارمى ٢ : ٣٠١ تحقيق السيد عبدالله يمانى .

(٢٦) رواه ابن ماجه من حديث جابر جـ ٣ ص ٣ ، والحاكم فى المستدرك جـ ٢ ص ٤ وصححه على شرط مسلم ونقله المنذرى فى الترغيب ٣ . ٧ وذكر تصحيح الحاكم له .

لسنا مثل رسول الله ، يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله ثم قال : « والله انى لأتقاكم لله ولأعلمكم بحدوده »[27] .

٣ ـ القسم الثالث : « السنة التقريرية وهى ما أقره الرسول ﷺ مما رآه من بعض أصحابه ، فعلا كان أو قولا ، بأن يقع ذلك فى حضرته فلا ينكره ، بأن يسكت عنه ، أو يوافق عليه مظهرا استحسانه وتأييده ، فيعد ذلك اقرارا ، من ذلك ما رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه خرج رجلان فى سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيدا طيبا ، فصليا ثم وجدا الماء فى الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله ﷺ ، فذكر ذلك له فقال للذى لم يعد : « أصبت السنة » وقال للآخر : (لك الأجر مرتين)[28] .

---

(٢٧) الموطأ ص ١٢٤ ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، وقال الزرقانى فى شرح الموطأ جـ ٢ ص ٩٢ : « وصله عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء عن رجل من الانصار » ، ورواه الشيخان : فتح البارى جـ ٤ ص ١٣١ ، ومسلم فى صحيحه جـ ١ ص ٣٠٥ من حديث عمر بن أبى سلمة ، وأخرجه الامام أحمد فى المسند بنحوه جـ ٥ ص ٤٣ ، وفى مجمع الزوائد جـ ٣ ص ١٦٦ قال الهيثمى « ورجاله رجال الصحيح » ، وأخرجه الدارمى جـ ١ ص ٣٤٥ بنحوه تحقيق السيد عبد الله يمانى .

(٢٨) رواه أبو داود عن ابى سعيد الخدرى جـ ١ ص ٩٣ بتحقيق الاستاذ / محمد محيى الدين ، وسبل السلام جـ ١ ص ٩٧ ورواه النسائى .

النسبة بين السنة ، والحديث ، والخبر ، والحديث القدسى

سبق بيان أن المراد بالسنة هنا ما أراده المحدثون ، وهى مرادفة للحديث عند جمهورهم وهذا هو الذى سنسير عليه فى جميع بحوثنا من هذا الكتاب .

وأما الخبر: فهو عند علماء هذا الفن مرادف للحديث «فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف ، وعلى المقطوع . وقيل : الحديث ما جاء عن النبى ﷺ ، والخبر ما جاء عن غيره ، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث وبالتواريخ ونحوها أخبارى(٢٩) ، وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل ـ حديث خبر ولا عكس » وقد يسمى المحدثون المرفوع والموقوف من الأخبار أثرا إلا أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر(٣٠) .

وأما الحديث القدسى فهو كل قول أضافه الرسول ﷺ الى الله عز وجل ، ويسمى حديثا لأن الرسول ﷺ يحكيه ويرويه عن ربه كما تروى الأحاديث ، ونسبته الى القدس بمعنى الطهارة والتنزيه ، ونسب الى الله لأنه صدر عنه تعالى :

وللعلماء فى الأحاديث القدسية رأيان :

الرأى الأول : أنها من كلام الله تعالى وليس للنبى ﷺ الا حكايتها عن ربه سبحانه وذلك لأنها أضيفت الى الله فقيل عنها قدسية وإلهية وأنها اشتملت على ضمائر التكلم الخاصة به تعالى ، كقوله : (يا عبادى . . .) ، وانها تروى عن الله تعالى متجاوزا بها النبى ﷺ فتارة يقول الراوى : « قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه) وتارة يقول : (قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ) والمعنى فيهما واحد .

والرأى الثانى : (أنها من قوله ﷺ ولفظه كالأحاديث النبوية وممن قال ذلك أبو البقاء وعبارته : (ان القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلى ، وأما الحديث القدسى فهو ما كان لفظه من عند الرسول ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام) واختار الطيبى(٣١)

---

(٢٩) تدريب الرواى ص ٦ .

(٣٠) المرجع السابق .

(٣١) قواعد التحديث ص ٦٦ .

هذا الرأى أيضا ، وحكمة اضافة الاحاديث القدسية الى الله على هذا الرأى زيادة الاهتمام بها ، والتوجيه الى ما أحتوته من آداب ومعان ومواعظ ومن بيان لعظمة الله تعالى واظهار رحمته .

وأرجح الرأى الثانى ، وهو أنها من قوله ﷺ ولفظه اذ لم ينزل باللفظ من قبل الله تعالى الا القرآن الكريم لتميزه عن بقية أنواع الوحى بأنه معجز من أوجه كثيرة منها إعجازه اللفظى والبيانى ، فلا تصح روايته بالمعنى ، لأنه معجزة خالدة على مر الزمان محفوظ من التبديل والتغيير قال تعالى : « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا »[٣٢] .

وأما رواية الأحاديث القدسية عن الله تعالى واضافتها اليه واشتمالها على ضمائر التكلم الخاصة به سبحانه فهذا على معنى ان الله تعالى أمر جبريل عليه السلام أن يقول للرسول ﷺ ، افعل كذا ، وأمر بكذا . . . فيبلغ الرسول ﷺ ذلك ، بألفاظ من عنده ﴿ وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحى يوحى * علمه شديد القوى ﴾[٣٣] .

الفرق بين الأحاديث القدسية والقرآن :

١ ـ أن الاحاديث القدسية ما كان لفظها من عند النبى ﷺ على رأى البعض ومعناها من عند الله بالإلهام أو بالمنام بوحى جلى أولا ، وأما القرآن فهو ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلى بمعنى : أن ينزل به جبريل عليه السلام بلفظه من عند الله سبحانه فى اليقظة وليس فى المنام ولا بالالهام .

٢ ـ الاحاديث القدسية تصح روايتها بالمعنى أما القرآن فتحرم روايته بالمعنى .

٣ ـ الاحاديث القدسية لا يتعبد بقراءتها أما القرآن فيتعبد بقراءته ويتعين فى الصلاة ، ولا كذلك الاحاديث القدسية .

٤ ـ أن القرآن الكريم معجزة خالدة متواتر اللفظ فى كلماته وحروفه وأساليبه أما الاحاديث القدسية فليس لها هذا التواتر ، وليست بمعجزة .

٥ ـ ان القرآن يحرم على المحدث مسه ، وعلى الجنب تلاوته ومسه بخلاف الاحاديث القدسية .

---

(٣٢) سورة الاسراء آية ٨٨ .
(٣٣) سورة النجم (٣ - ٥) .

الفرق بين الحديث القدسى والنبوى :

هو أن الحديث القدسى مقطوع بنزول معناه من عند الله تعالى لما ورد فيه من النص الشرعى على نسبته الى الله بقول الرسول ﷺ . . . « قال الله تعالى كذا . . . » فلذا سمى قدسيا ، أما الحديث النبوى فلم يرد فيه مثل هذا النص لأن منه ما هو « توفيقى » مستنبط بالاجتهاد والرأى من كلام الله والتأمل فى حقائق الكون وهذا ليس كلام الله ، ومنه ما هو « توقيفى » جاء به الوحى الى الرسول ﷺ فبينه للناس بكلامه وهذا القسم وان كان مرجعه الى الله تعالى الملهم والمعلم الا أنه لما كان من قول الرسول ﷺ ووضعه كان حريا ان ينسب اليه ويطلق على القسمين حديثا نبويا وقوفا بالتسمية عند الحد المقطوع به[٣٤] .

---

(٣٤) النبأ العظيم للدكتور / محمد عبد الله دراز طبع مطبعة السعادة ص ١٠ ، ١١ .

منزلة السنة في الدين

السنة هي الأصل الثاني من أصول الاسلام اجمع فقهاء المسلمين قديما وحديثا من لدن الصحابة رضوان الله عليهم الى يومنا هذا الا من شذ من بعض الطوائف على الاحتجاج بها واعتبارها المصدر الثاني للدين بعد القرآن الكريم فيجب اتباعها وتحرم مخالفتها ، وقد تضافرت الادلة القطعية على ذلك فأوجب الله سبحانه على الناس طاعة رسوله ﷺ وبين انه عليه الصلاة والسلام هو المبين لما أنزل من القرآن ، وذلك بعد أن عصمه من الخطأ والهوى في كل أمر من الأمور « وما ينطق عن الهوى * إن هو الا وحى يوحى * علمه شديد القوى »[٣٥] كما عصمه من الناس حين أمره بتبليغ ما أنزل اليه قال تعالى « يا أيها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدى القوم الكافرين »[٣٦]

فهو إذًا قد مهد لرسوله طريق الدعوة وذلل له مهمة تبليغها فبين سبحانه وتعالى للناس ما يأتى :

أولا : وجوب طاعة الرسول ﷺ

ثانيا : أن الرسول ﷺ هو الذى يبين للناس كتاب ربهم سبحانه وتعالى . وهذان الأمران متلازمان فى اثبات حجية السنة لأن الله تعالى أوجب طاعة رسوله عليه الصلاة والسلام لأنه مبين للناس ما أنزل اليهم ، قال الشاطبى : (فاذا عمل المكلف وفق البيان أطاع الله فيما أراد واطاع رسوله فى مقتضى بيانه ، ولو عمل على مخالفة البيان عصى الله تعالى فى عمله على مخالفة البيان اذ صار عمله على خلاف ما أراد بكلامه وعصى رسوله فى مقتضى بيانه)[٣٧] .

وسأتناول الحديث عن هذين الأمرين وهما وجوب طاعة الرسول ﷺ وبيان أن الرسول عليه الصلاة والسلام هو الذى بين للناس ما نزل اليهم :

---

(٣٥) سورة النجم الأيات ٣ - ٥ .

(٣٦) المائدة الآية (٦٧) .

(٣٧) الموافقات (٤ : ١٩) .

١ ـ وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم

فرض الله سبحانه وتعالى طاعة رسوله ﷺ ، وورد الأمر بها فى القرآن الكريم على وجوه كثيرة تختلف باختلاف أحوال المخاطبين ومشاربهم ونياتهم ، فمنهم اليهودى الذى يحتاج الى كثرة الأدلة والمنافق الذى يحتاج الى اسلوب التهديد والمؤمن الذى يقبل الأمر ويعرف هداية الله من أقرب طريق . وقد سلكت آيات القرآن الكريم فى بيان ذلك مسلكا مناسبا ونهجت منهجا حكيما :

١ ـ فقد دلت مرة على وجوب طاعة الرسول ، بالأمر بالإيمان بالرسل ، وهذا يستلزم وجوب طاعة الرسول ﷺ ، من ذلك قوله تعالى : « يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق إنما المسيح عسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها الى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسله وان تؤمنوا وتتقوا فلكم أجر عظيم »[٣٩] . فالأمر بالايمان بالرسل مع الايمان بالله لا يكون الا اذا كان مع الايمان تصديق لما يبلغه الرسل عن الله واذعان وطاعة لهديهم على هذا فرسولنا صلوات الله وسلامه عليه يجب الايمان به للأمر بالايمان بالرسل وطاعته واجبة كطاعتهم التى استلزمها الأمر بالايمان بهم .

٢ ـ ودلت الآيات أيضا على وجوب طاعة الرسول ﷺ باقتران الأمر بالايمان به مع الأمر بالايمان بالله سبحانه قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذى نزل على رسوله والكتاب الذى أنزل من قبل)[٤٠] . وقال الله تعالى : (فآمنوا بالله ورسوله والنور الذى أنزلنا والله بما تعملون خبير)[٤١] . وقد اظهر الله تعالى فى هذه الآيات وغيرها مكانة نبيه ﷺ فنص على الايمان به ولم يكتف بالأمر العام السابق رغم دخوله فيه ، وذلك لأن رسالته خاتمة وبعثه عامة فاقتضت الحكمة أن يخص بمزيد عنايته ويفهم من

---

(٣٨) سورة النساء آية ١٧١ .

(٣٩) سورة آل عمران آية ١٧٩ .

(٤٠) سورة النساء آية ١٣٦ .

(٤١) سورة التغابن آية ٨ .

ذلك الأمر بطاعته قال الامام الشافعي رضى الله عنه : (وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذى أبان جل شأنه أن جعله علما لدينه لما افترض من طاعته وحرم من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال تبارك وتعالى : (فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد)[٤٢] وقال : (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه)[٤٣] فجعل كمال ابتداء الايمان الذى ما سواه تبع له الايمان بالله ثم برسوله)[٤٤] . (أ . هـ .) .

٣ ـ كذلك دلت الآيات على وجوب طاعة الرسول ﷺ بايجاب الله تعالى طاعة الرسل قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله)[٤٥] فطاعة الرسل إذاً هى الهدف من إرسالهم ، ورسولنا ﷺ كواحد من الرسل داخل فى مضمون الحكم العام فينطبق عليه الحكم بوجوب طاعته لاسيما والرسل قبله كانت شرائعهم خاصة بطائفة معينة أما رسولنا عليه الصلاة والسلام فشريعته عامة وخاتمة ، لذا كانت طاعته آكد وألزم .

٤ ـ اقتران الأمر بطاعة الرسول بالأمر بطاعة الله تعالى : (قل أطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين)[٤٦] وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)[٤٧] والناظر الى الآيات الواردة فى وجوب طاعة الرسول ﷺ يرى أن منها ما جاء بالأمر بطاعة الله مقرونا بالأمر بطاعة الرسول بالعطف بالواو كالآية الأولى حيث يفيد ذلك مطلق الاشتراك والجمع بينهما ، أو بطريق العطف بها مع اعادة العامل حيث يفيد ذلك تأكيد عموم الطاعة فى كل ما يصدر عن الرسول ﷺ ومنها ما جاء بتكرار العامل فى شيئين مع العطف على الأخير بدون تكرار العامل كقوله

---

(٤٢) سورة النساء آية ١٧١ .
(٤٣) سورة النور آية ٦٢ .
(٤٤) الرسالة للامام الشافعي ص ٧٣ .
(٤٥) سورة النساء آية ٦٤ .
(٤٦) سورة آل عمران آية ٣٢ .
(٤٧) سورة النساء آية ٥٩ .

تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) . بدون تكرار العامل فى عطف أولى الأمر . وهذا يدل على أن أولى الأمر ليس لهم طاعة مستقلة ، وليس لهم تشريع خاص يصدر عنهم يخالف الاسلام (وإنما يطاعون فيما شأنه أن يتلوه ويباشروه فى اطار من الدين الذى شرعه الله قرآنا كان أو سنة)[٤٨] فطاعة الرسول إذاً واجبة فى كل ما أتى به سواء كان فى الكتاب الكريم أو ليس فيه .

٥ ـ أمر الله بطاعة الرسول على الانفراد قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)[٤٩] وقال تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون)[٥٠] وقال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)[٥١] ففى هذه الآيات نص صريح على وجوب طاعة الرسول والتسليم لحكمه واتباعه ، وهذه الطاعة فى حال حياته وبعد وفاته ، ففى حال حياته كان الصحابة يتلقون أحكام الشرع من القرآن الذى أخذوه عن رسولهم ﷺ حيث كان يبين لهم ما أنزل اليهم وحيث كان يبين لهم كثيرا من الأحكام حين تقع لهم الحوادث التى لم ينص عليها فى القرآن فهو اذا كان يطبق لهم الأحكام من حلال أو حرام مما كان مصدره القرآن أو الوحى الذى يوحيه الله له (يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم)[٥٢] وقد حث الله على الاستجابة لما يدعو له الرسول ﷺ فقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم)[٥٣] ولم يبح الله لمؤمن ولا مؤمنة مخالفة حكم الرسول أو أمره قال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا)[٥٤] وقد كان المسلمون ملتزمين حدود أمره ونهيه ومتبعين له

---

(٤٨) السنة النبوية ومكانتها فى التشريع ص ٥٨
(٤٩) سورة النساء آية ٦٥ .
(٥٠) سورة النور آية ٥٦ .
(٥١) سورة الحشر آية ٧ .
(٥٢) سورة الأعراف آية ١٥ .
(٥٣) سورة الأنفال آية ٢٤ .
(٥٤) سورة الأحزاب آية ٣٦ .

فى عبادتهم ومعاملاتهم وقد بلغ من طاعتهم للرسول واقتدائهم به أنهم كانوا يفعلون ما يفعل ويتركون ما يترك ولم يجز واحد منهم لنفسه مراجعة الرسول الا اذا كان هناك أمر غريب عن عقولهم فيناقشونه ليعرفوا الحكمة فيه فقط كما لم يجز واحد منهم مراجعته فى أمر (إلا اذا كان فعله أو قوله اجتهادا منه فى أمر دنيوى كما فى غزوة بدر حين راجعه الحباب بن المنذر فى مكان النزول)[٥٥] ومثل هذا انما حدث تطبيقا لمبدأ الشورى فى الاسلام .

واذا كان الحال هكذا فى حياة الرسول ﷺ ، فانه أيضا تجب طاعته واتباع سنته بعد وفاته ، لأنه صلوات الله وسلامه عليه انتقل الى الرفيق الأعلى بعد ان أطمأن تماما على أنه أرسى معالم الدين وأدى الامانة الإلهية على منهاج الحق ووصى المسلمين أن يطيعوه ويتبعوه بعد وفاته تمسكا بالكتاب والسنة وسيرا على هديهما كما قال ﷺ (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتى)[٥٦] وكما وجب على الصحابة بنص القرآن اتباع الرسول وطاعته فى حياته وبعد مماته كما فى الحديث السابق وجب على من بعدهم من المسلمين اتباع سنته بعد وفاته ، لأن النصوص التى أوجبت طاعته عامة لم تقيد ذلك بزمن حياته ولا بصحابته دون غيرهم ، ولأن العلة جامعة بينهم وبين من بعدهم وهى أنهم أتباع لرسول أمر الله باتباعه وطاعته[٥٧] لهذا كله تلقى الصحابة السنة النبوية وبلغوها إلى من بعدهم .

---

(٥٥) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٦٦ .

(٥٦) أخرجه الحاكم فى المستدرك وفى جامع بيان العلم وفضله جـ ٢ ص ١٨٠ والموطأ شرح الزرقانى ، والترغيب والترهيب .

(٥٧) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٦٧ .

٢ ـ منزلة السنة من القرآن وبيانها له

تبين من البحث السابق أن طاعة الرسول ﷺ واجبة على المسلمين وأنهم تقبلوا منه السنة كما تقبلوا القرآن مستجيبين لله الذى أمرهم باتباع النبى وطاعته وذلك لأن للرسول ﷺ مهمة هى التبليغ وبيان ما فى القرآن من أحكام وقواعد وغير ذلك فرسالته ليست قاصرة على التبليغ وانما لابد مع التبليغ من البيان وهو الأمر الثانى فى اثبات حجية السنة .

فالقرآن الكريم جاء بالأصول العامة ولم يتعرض للتفاصيل والجزئيات ولم يفرع عليها الا بالقدر الذى يتفق مع تلك الأصول ويكون ثابتا بثبوتها لا يعتريه تغير أو تطور باختلاف الأعراف والبيئات ومرور الأزمان ، لأنه الكتاب الخالد الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، اشتمل على العقائد والشرائع وعلى الآداب والاخلاق فكان تبيانا لكل شىء ، وجاءت السنة توافق الكتاب الكريم وتتعرض للتفصيلات والجزئيات ، ففسرت مبهمه وفصلت مجمله وقيدت مطلقه وخصصت عامه وشرحت أحكامه كما أتت السنة كذلك بأحكام لم يرد فى القرآن نص عليها ، وجاءت بهذا متممة ومطبقة لما فى القرآن الكريم فكانت مرتبتها بعد القرآن . (وأيضا فإن السنة إما أن تكون بيانا للكتاب أو زيادة عليه ، فإن كانت بيانا فهى فى الاعتبار بالمرتبة الثانية عن المبين ، فان النص الأصلى أساس والتفسير بناء عليه وإن كانت زيادة فهى غير معتبرة إلا بعد أن لا توجد فى الكتاب وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب)[٥٨] وكل ما جاء فى السنة النبوية على لسان الرسول ﷺ انما يتبع فيه ما يوحى اليه قال تعالى : (قل لا أقول لكم عندى خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم انى ملك إن أتبع الا ما يوحى الى)[٥٩] ولهذا جعل الله تعالى طاعة رسوله طاعة له ، وأوجب على المسلمين اتباع بيانه فيما يأمر وينهى قال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله)[٦٠] ، وقال : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)[٦١] إذا

---

(٥٨) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٢٤ .

(٥٩) سورة الأنعام آية ٥٠ .

(٦٠) سورة النساء آية ٨٠ .

(٦١) سورة الحشر آية ٧ .

فالرسول صلوات الله وسلامه عليه حين يبين للناس ما نزل اليهم لا يصدر فى بيانه من تلقاء نفسه وانما يتبع ما يوحى اليه ، وقد امتن الله تعالى على رسوله بأن أنزل عليه الكتاب ليشرح ما جاء فيه ، ويظهر المراد منه فقال تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم)[٦٢] . وروى المقدام بن معد يكرب قال : « حرم النبى ﷺ أشياء يوم خيبر منها الحمار الأهلى وغيره ، فقال رسول الله ﷺ : « يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدث بحديثى فيقول بينى وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالا استحللناه وما وجدنا فيه حراما حرمناه وأن ما حرم رسول الله كما حرم الله »[٦٣] .

وينقسم بيان السنة الى أقسام :

أولا : بيان التقرير ، وهو أن تكون السنة موافقة لما جاء به القرآن ومؤكدة له ، ومن ذلك : ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان »[٦٤] فانه يوافق قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة »[٦٥] وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم »[٦٦] وقوله تعالى « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا »[٦٧] .

الثانى : بيان التفسير لما جاء فى القرآن ، وهذا القسم أغلب الأقسام وأكثرها ورودا فمنه بيان المجمل : كالأحاديث التى بينت العبادات وكيفياتها كفريضة الصلاة مثلا فقد فرضها الله تعالى فى القرآن من غير أن يبين أوقاتها وعدد ركعاتها وأركانها وكيفيتها ، فبين الرسول صلوات الله وسلامه عليه ذلك كله بصلاته وتعليمه الناس وقال : « صلوا كما

---

(٦٢) سورة النحل آية ٤٤ .

(٦٣) رواه الترمذى (٢ : ١١١) وابن ماجه (١ : ٥) والدارمى (١ : ١١٧ تحقيق السيد عبد الله يمانى ورواه الامام أحمد فى المسند ٤ : ١٣٠) وهو حديث صحيح كما قال الترمذى .

(٦٤) فتح البارى جـ ١ ص ٥٥ ، ورواه مسلم من طريق سعد بن عبيدة بتقديم الصوم على الحج جـ ١ ص ١٥٠ ط الشعب ورواه أيضا بتقديم الحج على الصوم ص ١٥١ ورواه الترمذى جـ ٤ ص وقال حديث حسن صحيح ، والمسند جـ ٤ / ٣٦٤ .

(٦٥) سورة البقرة آية ٨٣ .

(٦٦) سورة البقرة آية ١٨٣ .

(٦٧) سورة آل عمران آية ٩٧ .

رأيتمونى أصلى»[٦٨] ومثل ذلك فى الحج والزكاة وغير ذلك من العبادات التى وردت فى القرآن مجملة وفصلتها السنة النبوية . ومن هذا القسم تقييد المطلق : «كالاحاديث التى بينت المراد من اليد فى قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»[٦٩] فوضحت السنة أنها اليد اليمنى وأن القطع من الكوع لا من المرفق[٧٠] . ومن هذا القسم أيضا تخصيص العام ، كالاحاديث التى خصصت الوارث والمورث فى قوله تعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)[٧١] فخصصت السنة المورث بغير الأنبياء قال ﷺ : (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)[٧٢] كما خصصت السنة الوارث بغير القاتل ، يقول الرسول ﷺ : (ليس للقاتل شىء وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئا)[٧٣] .

القسم الثالث : أن تكون السنة ناسخة لحكم ثبت بالقرآن على رأى من يجوز نسخ الكتاب بالسنة وهذا مثل حديث (لا وصية لوارث)[٧٤] فهذا الحديث نسخ حكم الوصية للوالدين والاقربين الوارثين الثابت بقوله تعالى «كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين)[٧٥] . «والنسخ من قبيل البيان لأنه بيان انتهاء أمد الحكم ولذلك يطلق عليه بعض علماء الأصول بيان التبديل»[٧٦] .

القسم الرابع : أن تكون السنة دالة على حكم لم يرد فى القرآن وهذا القسم اختلف العلماء فيه : فذهب الجمهور الى أن السنة اثبتت أحكاما جديدة على طريق الاستقلال .

---

(٦٨) أخرجه البخارى جـ١ ، ص ١٢٥ حاشية السندى وأخرجه الدارمى جـ ١ ص ٢٣٠ بتحقيق السيد يمانى ، وأخرجه الامام أحمد ، والنسائى جـ ٢ ص ٥٩ بنحوه والشافعى فى مسند ص ١٩ .

(٦٩) المائدة «٣٨» .

(٧٠) الحديث والمحدثون ص ٣٨ .

(٧١) سورة النساء «١١» .

(٧٢) فتح البارى جـ ٦ ص ٢٨٩ صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٣٧٨ مسند أحمد جـ ١ ص ٣٣٤ شاكر والموطأ ص ٥٤ .

(٧٣) رواه أبو داود فى سننه (٤ : ٣١٣) من طريق محمد بن راشد باسناد صحيح . ورواه الترمذى (٢ : ١٤) ، سنن ابن ماجه (٢ : ٧٤) .

(٧٤) سبق تخرجه ص ٦ .

(٧٥) سورة البقرة «١٨٠» .

(٧٦) الحديث والمحدثون ص ٤٠ .

وذهب صاحب الموافقات وآخرون الى أنها أثبتت احكاما داخلة تحت نصوص القرآن ولو بتأويل . وقال الشافعي رحمه الله في القسمين الأول والثاني :

(والوجهان يجتمعان ويتفرعان : أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب . والآخر مما أنزل الله فيه جملة كتاب فبين عن الله معنى ما أراد وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما)[٧٧]، ثم ذكر الامام الشافعي هذا القسم الذي دلت السنة فيه على حكم لم يرد في القرآن فذكر اختلاف العلماء فيه قال « فمنهم من قال جعل الله له بما افترض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما ليس فيه نص كتاب . ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في الكتاب كما كانت سنته لتبين عدد الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة ، وكذلك ما سن من البيوع وغيرها من الشرائع لأن الله قال : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل »[٧٨] وقال : « وأحل الله البيع وحرم الربا »[٧٩] فما احل وحرم فانما بين فيه عن الله كما بين الصلاة) ، ومنهم من قال (بل جاءته به رسالة الله فأثبتت سنته بفرض الله ، ومنهم من قال : (ألقى في روعه كل ما سن وسنته المحكمة التي ألقى في روعه عن الله فكان ما ألقى في روعه سنته[٨٠] . أ . هـ .

ويتضح من كلام الامام الشافعي السابق أن أصحاب الرأي الأول والثالث والرابع يرون أن السنة تستقل بالتشريع في بعض الأمور ، أما أصحاب الرأي الثاني فيرون أنها لا تستقل بالتشريع وإنما تدخل أحكامها ضمن نصوص القرآن .

---

(٧٧) الرسالة ص ٩٢ .
(٧٨) سورة النساء « ٢٩ » .
(٧٩) سورة البقرة « ٢٧٥ » .
(٨٠) الرسالة للامام الشافعي ص ٩٣ .

أدلة القائلين بالاستقلال

استدل القائلون باستقلال السنة بالتشريع فى بعض الأمور بأنه قد ورد فى القرآن الكريم ما يوجب طاعة الرسول ﷺ وأتباعه قال تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله »[81] وقال تعالى : « وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهو »[82] . (فدلت الآيات على وجوب طاعة الرسول ﷺ فيما يأمر به وينهى عنه) دون تفريق بين السنة المبينة أو المؤكدة أو المستقلة ، وهكذا كل أدلة القرآن تدل على أن ما جاء به الرسول وكل ما أمر به ونهى فهو لاحق فى الحكم بما جاء فى القرآن ، فلابد أن يكون زائدا عليه[83] كما وردت بعض الاحاديث الدالة على وجوب الأخذ بما فى السنة من الأحكام كما يؤخذ ما فى الكتاب مثل قوله ﷺ « يوشك بأحدكم أن يقول هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال أحللناه وما كان فيه من حرام حرمناه ألا من بلغه عنى حديث فكذب به فقد كذب الله ورسوله والذى حدثه »[84] .

وقد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بتبليغ أحكامه من أى طريق سواء كان بالكتاب أو غيره ، وعصمه من الخطأ فلا مانع من استقلال السنة بالتشريع .

وأما قوله تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم »[85] فلا تفيد الآية قصر مهمة الرسول ﷺ على البيان ، بل يستفاد منها ومن قوله تعالى « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » أن الرسول يبين للناس كتاب ربهم واذا جاوز البيان الى الأحكام التى لم يتعرض لها القرآن فانه حينئذ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، وقد صرح بذلك بعض علماء السلف ، فمن ذلك ما يروى عن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى محرما عليه ثيابه فنهاه فقال : إأتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى ، فقرأ عليه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »[86] .

---

(٨١) سورة النساء « ٨٠ » .

(٨٢) سورة الحشر « ٧ » .

(٨٣) الموافقات « ٤ : ١٣ » .

(٨٤) رواه الطبرانى فى الأوسط عن جابر .

(٨٥) سورة النحل « ٤٤ » .

(٨٦) جامع بيان العلم جـ ٢ ص ١٨٩ ، الحديث والمحدثون ص ٤٤ .

أدلة المنكرين للاستقلال

وقد استدل أصحاب هذا الرأى بأن السنة بيان للقرآن ، كما قال تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » . واجابوا عن أدلة القائلين باستقلال السنة بأن الآيات التى تفيد وجوب طاعة الرسول يقصد منها وجوب طاعته فى بيانه وشرحه « ولا يلزم من أفراد الطاعتين تباين المطاع فيه باطلاق فلا دليل فيهما على أن ما فى السنة ليس فى الكتاب ، واذا كانت هناك أحكام زائدة فليست زائدة بزيادة شىء ليس فى القرآن بل زيادة الشرح على المشروح »[٨٧] وعلى هذا الرأى تكون الأحكام الواردة فى السنة اشتمل القرآن عليها بطريق الاجمال فصح أن تكون السنة بيانا للقرآن عن طريق الالحاق أو القياس أو استنباط القواعد العامة من الجزئيات ، أما الالحاق فقد ينص القرآن على حل شىء وحرمة شىء آخر ويكون هناك شىء ثالث لم ينص على حكمه وهو آخذ من كل منهما بطرف فيكون ثم مجال للاجتهاد فى إلحاقه بأحدهما فيعطيه النبى ﷺ حكم أحدهما ومثال ذلك : ان الله تعالى أحل صيد البحر فيما أحل من الطيبات وحرم الميتة فيما حرم من الخبائث فدارت ميتة البحر بين الطرفين وأشكل حكمها فقال ﷺ : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته »[٨٨] وأما القياس فقد ينص القرآن على حكم شىء فيلحق به الرسول ﷺ ما يشاركه فى العلة قياسا عليه ، ومثال ذلك أن الله تعالى حرم الجمع بين الاختين ثم قال : « واحل لكم ما وراء ذلكم »[٨٩] ثم جاء نهيه ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها من باب القياس كما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى »[٩٠] . وأما طريق استنباط القواعد العامة من

---

(٨٧) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٣٢ بتصرف يسير .

(٨٨) اخرجه أصحاب السنن : سنن أبى داود بتحقيق محمد محيى الدين جـ ١ ص ٢١ ، والترمذى جـ ١ ص ٤٧ وقال هذا حديث حسن صحيح ، ورواه الامام مالك فى الموطأ ص ٤٣ ط المجلس الأعلى والدارمى جـ ١ ص ١٥١ كلهم برواية أبى هريرة .

(٨٩) النساء « ٢٤ » .

(٩٠) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ٣ ص ٥٦٢ ، الموطأ ص ١٧٧ ، الأم جـ ٥ ص ٤ ، نيل الاوطار جـ ٦ ص ٢٨٥ سنن ابى داود جـ ٢ ص ٢٢٤ ، جامع الترمذى جـ ٢ ص ٢٩٧ وقال : حديث حسن صحيح ، وابن حبان بزيادة فإنكم إذا فعلتم قطعتم أرحامكم وهو المعنى الذى حرم الجمع بسببه .

نصوص القرآن الجزئية فذلك بأن تأتى نصوص من القرآن فى معان مختلفة لكن يشملها معنى واحد فتأتى السنة بمقتضى ذلك المعنى الواحد فيعلم أنه مأخوذ من مجموع تلك النصوص ، ومثال ذلك قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى . . . »[٩١] فهاتان قاعدتان تؤخذان من الآيات التى تحث على الاخلاص مثل قوله تعالى : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين »[٩٢] وقوله تعالى : « ألا لله الدين الخالص »[٩٣] وقوله تعالى : « فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا »[٩٤] .

ويمكن الجمع بين ما ذهب إليه الفريقان بأن الجميع متفقون على وجود أحكام فى السنة لم ينص عليها فى القرآن ولكن القائلين بأن السنة لا تأتى بأحكام زائدة عما فى القرآن أرادوا أن القرآن اشتمل على جميع الاحكام اجمالا أو تفصيلا فعلى رأيهم أن الأحكام داخلة تحت النصوص بوجه من الوجوه ، وأما القائلون بأنها تأتى بأحكام زائدة فأرادوا بذلك الأحكام التفصيلية التى لم يرد فيها نص صريح فعلى رأيهم أن السنة تستقل بالتشريع لأنها أثبتت أحكاما جديدة ، فكل واحد من الفريقين متفق على وجود أحكام زائدة عما فى القرآن وإنما الخلاف فى مخرجها ، فالخلاف إذاً لفظى لأن النتيجة واحدة وهى وجود أحكام جديدة سواء سمى ذلك استقلالا أم لا[٩٥] .

---

(٩١) فتح البارى جـ ١ ص ٩ المسند جـ ٢ ص ٣٠٢ ورواه مسلم جـ ٦ ص ٤٨ والترمذى جـ ٦ ص ٤٨ وهو حديث حسن صحيح .

(٩٢) البينة « ٥ » .

(٩٣) سورة الزمر « ٣ » .

(٩٤) سورة الكهف « ١١٠ » .

(٩٥) الحديث والمحدثون ص ٤٥ السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٣٢ .

بيان السنة في غير الاحكام

وهناك طائفة من الاحاديث النبوية على سبيل العظة ، وتنبيه المكلفين وهدايتهم وخرجت مخرج القصص ، منها ما جاء موافقـا ومؤكدا لما في القرآن ولا يخلو من بعض الشرح كحديث الخضر مع موسى عليه السلام الذي رواه سفيان عن عمرو عن سعيد بن جبير قال : « قلت لابن عباس : إن نوفا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بني اسرائيل ؟ فقال ابن عباس : كذب عدو الله ، أخبرني أبي بن كعب قال : « خطبنا رسول الله . . » وذكر حديث موسى والخضر بشيء يدل على أن موسى صاحب الخضر[٩٦] أ هـ ـ فهذا الحديث يوافق القصة المذكورة عنها في سورة الكهف .

ومنها ما ورد على سبيل التوضيح كقوله عليه الصلاة والسلام [٩٧] يدعى نوح فيقال هل بلغت ؟ فيقول نعم بلغت ، فيدعى قومه فيقال : هل بلغكم ؟ فيقولون : ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد فيقال من شهودك ؟ فيقـول : محمد وأمتـه ، قال : فيـأتي بكم تشهدون أنه قد بلغ فذلك قول الله تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا »[٩٨].

ومنها ما يرد على طريق الاستقلال ومن أمثلته : « حديث جريج العابد وحديث الابرص والاقرع والاعمى » و « حديث الصخرة » فهذه الاحاديث وما في معناها جاءت لتأكيد المقاصد التي جاء بها القرآن ، وحكمتها تنشيط المكلفين وتنبيه الغافلين[٩٩].

---

(٩٦) الرسالة للامام الشافعي ص ٤٤٢ ، ورواه البخاري جـ ١ ص ١٩٧ من فتح الباري ، ورواه مسلم جـ ٢ ص ٢٢٧ من طريق سفيان بن عيينة .

(٩٧) اخرجه البخاري والترمذي .

(٩٨) سورة البقرة « ١٤٣ » .

(٩٩) الحديث والمحدثون ص ٤٥ .

حول حجية السنة

من المباحث السابقة تتضح حجية السنة وحيث إن الله تعالى أمر بوجوب طاعة الرسول ﷺ ، وبين انه الذى يبين للناس ما نزل اليهم ، وقال تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم »(١٠٠) وقال تعالى : « قل اطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين »(١٠١).

فقد جعل سبحانه التولى عن طاعة الله ، وعن طاعة الرسول كفرا ، لأن من أركان الايمان بالله الايمان بالرسول ﷺ ، والايمان بأن كل ما أتى به صدق . وعن عمران بن حصين أنه قال لرجل : « إنك امرؤ احمق أتجد فى كتاب الله الظهر أربعا لا يجهر فيها بالقراءة ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ، ثم قال : أتجد ذلك فى كتاب الله مفسرا ؟ إن كتاب الله أبهم هذا وأن السنة تفسر ذلك » ومن كل ذلك يتأكد لنا حجية السنة .

رد بعض الشبه والطعون :

١ - ذهب بعض اصحاب الآراء الجامحة من الفرق والطوائف الى انكار حجية السنة جملة ، متواترة كانت أو آحادا مستندين فى ذلك الى فهمهم السقيم فى مثل قوله تعالى « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء »(١٠٢) وقوله تعالى « ما فرطنا فى الكتاب من شىء »(١٠٣) وأصل هذا الرأى الفاسد - وهو رد السنة والاقتصار على القرآن ان الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا الى انكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرآن(١٠٤) ونسبوا الى الرسول ﷺ انه قال : ما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فأنا

---

(١٠٠) سورة النحل « ٤٤ » .
(١٠١) سورة آل عمران « ٣٢ » .
(١٠٢) سورة النحل « ٨٩ » .
(١٠٣) سورة الانعام « ٣٨ »
(١٠٤) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة

قلته ، وما خالفه فلم أقله[105] كما استدلوا على عدم حجيتها أيضا : بنهى الرسول ﷺ عن كتابة السنة وأمره بمحو ما كتب منها .

والإجابة عن هذه الشبه تتلخص فيما يأتى :

أولا : أن قوله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء » فالمراد والله اعلم أن الكتاب يبين أمور الدين بالنص الذى ورد فيه ، أو بالاحالة على السنة التى تولت بيانه ، والا فلو لم يكن الامر كذلك لتناقضت هذه الآية مع قوله تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » .

ثانيا : وأما قوله تعالى : « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » فالكتاب هو اللوح المحفوظ بدليل السياق (وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم) وعلى تقدير أنه القرآن فالمعنى أنه يحتوى على أمور الدين إما بالنص الصريح وإما ببيان السنة لـه .

ثالثا : وأما الحديث الذى نسبوه إلى النبى والذى زعموا ـ حسب ادعائهم ـ أنه يفيد ضرورة عرض السنة على الكتاب فقد قال فيه الامام الشافعى رحمه الله تعالى : « ما روى هذا أحد يثبت حديثه فى شىء صغر ولا كبر . . . »[106] وذكر أئمة الحديث أنه موضوع وضعته الزنادقة قال عبد الرحمن بن مهدى : « الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شىء ونعتمد على ذلك قالوا فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفا لكتاب الله ، لأنا لم نجد فى كتاب الله أنه لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال »[107] .

رابعا : وأما نهى الرسول ﷺ عن تدوين السنة فلا يدل على عدم حجيتها لأن المصلحة يومئذ تقضى بتضافر كتاب الصحابة ـ وهم قلة ـ على جمع القرآن الكريم وتدوينه وحفظه أولا خشية الضياع وخشية أن يلتبس بغيره على البعض فنهاهم عن تدوين السنة

---

(١٠٥) لم يرد بهذا المعنى حديث صحيح ولا حسن « وفى عون المعبود » (٤ : ٣٢٩) فأما ما رواه بعضهم أنه قال : « إذا جاءكم الحديث . . إلخ فإنه حديث باطل لا أصل له » .

(١٠٦) الرسالة للامام الشافعى ص ٢٢٥

(١٠٧) جامع بيان العلم وفضله (٢ : ١٩٠) .

حتى لا يكون تدوينها شاغلا لهم عن القرآن أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه .

واخيرا فكيف يترك الاحتجاج بالسنة اقتصارا على القرآن ؟ ولا سبيل الى فهم القرآن إلا عن طريق السنة الصحيحة التى بها يعلم المفسر أسباب النزول والظروف والمناسبات والوقائع الخاصة التى نزلت فيها آيات القرآن الكريم ولا سبيل الى معرفة كل ذلك الا عن طريق السنة الصحيحة .

٢ ـ الرد على من ينكر الاحتجاج بخبر الواحد :

من الحديث ما هو متواتر ومنه ما هو احاد ، أما الحديث المتواتر فقد عرفه العلماء بأنه (هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة بأن يكونوا جميعا لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الاسناد الى آخره)[١٠٨] ولذا كان مفيدا للعلم الضرورى وهو الذى يضطر اليه الانسان بحيث لا يمكنه دفعه ، ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله ولا يشترط فيه عدد معين فى الأصح[١٠٩] ، وأما خبر الآحاد فهو :

« الخبر الذى لم تبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ الخبر المتواتر سواء كان المخبر واحدا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة إلى غير ذلك من الأعداد التى لا يشعر بأن الخبر دخل بها فى حيز المتواتر »[١١٠] وقيل فى تعريفه : هو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوى له واحدا أو أكثر[١١١] . والتعريفان يتفقان فى أن خبر الواحد لا يجتمع فيه شروط المتواتر ، فهما متقاربان .

وقد اتفق جمهور المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم على وجوب العمل بخبر الواحد وأنه حجة ، ويفيد الظن ، ومنع من وجوب العمل به بعض طوائف : كالروافض والقدرية ، والجبائى فى جماعة من المتكلمين .

والدليل على وجوب العمل بخبر الواحد ما يأتى :

أولا : قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا

---

(١٠٨) تدريب الراوى ص ٣٧١ .
(١٠٩) قواعد التحديث للقاسمى ص ١٤٦ .
(١١٠) توجيه النظر ص ٣٣ .
(١١١) قواعد التحديث ص ١٤٧ .

قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »[112] والنبأ هو الخبر ، وهو نكرة فى سياق الشرط فيعم كل خبر ، ويدخل فيه الخبر الذى يتعلق بالرسول ﷺ قبل غيره لأهميته . وقد أوجب الله تعالى التثبت فيه لوجود الفسق ، فاذا انتفى هذا السبب بأن كان المخبر ثقة عدلا قبل الخبر من غير تثبيت ولا توقف .

ثانيا : ورد فى السنة الشريفة ما يدل على قبول خبر الواحد ، من ذلك ما روى عن سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن ابيه أن النبى ﷺ قال : نضر الله عبدا سمع مقالتى فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم : اخلاص العمل لله والنصيحة ، ولزوم جماعتهم ، فان دعوتهم تحيط من ورائهم[113] .

وفى هذا الحديث يدعو الرسول ﷺ لاستماع مقالته وادائها ويدعو بالنضرة للقائم بذلك فيقول : (نضر الله عبدا) وفى رواية (امرءا) ، وكل واحدة من الكلمتين بمعنى (الواحد) ، والرسول لا يأمر أن يؤدى عنه الا الذى تقوم به الحجة ، فدل ذلك على وجوب العمل بخبر الآحاد .

وقد تواتر عن الرسول صوات الله وسلامه عليه أنه كان يبعث بكتبه ويلزم المسلمين العمل بالآحاد منها .

ثالثا : اجماع الصحابة المستفاد من الوقائع الكثيرة التى كانت تحدث ، وتتواتر عنهم فى العمل بخبر الواحد وكثيرا ما يكون لهم رأى فى أمر من الأمور فاذا جاءهم خبر عن رسول الله ﷺ أخذوا به وتركوا آراءهم ، كما كانوا يرجعون الى بيت النبوة فى بعض ما يحتاجون اليه فيسألون امهات المؤمنين رغبة منهم فى الوقوف على حكم النبى ﷺ فى مثل هذه الأمور ، وعلى هذا النهج سار التابعون من بعدهم[114] .

---

(١١٢) سورة الحجرات آية ٦ .

(١١٣) رواه أحمد جـ ١ ص ٤٣٦ عن زيد بن ثابت ، والترمذى جـ ٤ ص ١٤٢ عن عبد الله بن مسعود عن أبيه بلفظ (نضر الله امرءا . .) وقال : حديث حسن صحيح ، والدارمى بنحوه جـ ١ ص ٦٥ .

(١١٤) مكانة السنة فى الاسلام الدكتور محمد أبو زهو ص ٢١ .

ومما يشهد للعمل بخبر الواحد أن الصحابة كانوا يكتفون به فيما ينزل من أحكام الدين ولا يطلبون خبرا آخر من ذلك ما روى عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر قال : (بينما الناس بقباء فى صلاة الصبح اذ جاءهم آت ، فقال : ان النبى قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة ، فاستقبلوها ، وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة)(١١٥) فقد أخبرهم بتحويل القبلة واحد صادق فلو لم يكن خبر الواحد جائزا لما تحولوا الى الكعبة بخبره .

رد بعض الاعتراضات :

١ - وقد يعترض على العمل بخبر الواحد ، بتوقف بعض الصحابة فى العمل به وطلبهم شاهدا أو يمينا .

والجواب على ذلك :

إن هذا كله لم يكن لأن الحديث خبر آحاد ، وإنما لزيادة التثبت فى الراوى والمروى وشدة الحيطة فى ذلك ، فربما وقع لهم الريب فى الراوى بأن كان غير حافظ أو غير ضابط ، فطلبوا الشاهد أو اليمين لذلك .

٢ - وقد يعترض كذلك بأن الصحابة لم يكثروا من رواية السنة وقصروا العمل على القرآن والمشهور من الأحاديث ، واجتهدوا بالرأى بعد ذلك .

والجواب على ذلك :

انهم ما تركوا الحديث الصحيح ولا لجأوا الى الرأى ، وتشهد بذلك الوقائع الكثيرة المأثورة عنهم ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول : (إياكم والرأى فان أصحاب الرأى اعداء السنن أعيتهم الاحاديث أن يعوها ، وتفلتت منهم أن يحفظوها فقالوا فى الدين برأيهم)(١١٦) .

وأما ما جاء عن الصحابة من الاجتهاد بالرأى ، فانه لم يكن الا بعد البحث عن الحديث ، فاذا لم يجدوه اجتهدوا برأيهم ، فاذا جاءهم بعد ذلك حديث عن رسول الله ﷺ

---

(١١٥) الموطأ ص ١٥٦ ، فتح البارى جـ ١ ص ٤٢٤ ورواه مسلم من طريق مالك جـ ١ ص ١٤٨ وأحمد جـ ٢ ص ١١٣ والشافعى فى الأم جـ ١ ص ٨١ .

(١١٦) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٤٦ ط المنيرية .

اتبعوه وتركوا الرأى . وعن عبد الله بن مسعود قال : (من عرض له منكم قضاء فليقض بما فى كتاب الله فان لم يكن فى كتاب الله فليقض بما قضى فيه نبيه ﷺ ، فان جاء أمر ليس فى كتاب الله ولم يقض فيه نبيه ﷺ فليقض بما قضى به الصالحون فان جاء أمر ليس فى كتاب الله ولم يقض به نبيه ولم يقض به الصالحون فليجتهد رأيه فإن لم يحسن فليقم ولا يستحى)(١١٧) .

(١١٧) المرجع السابق ص ٥٣ .

شروط العمل بخبر الواحد

اشترط العلماء فى قبول خبر الواحد ووجوب العمل به شروطا كفلت الاحتجاج به والعمل بما فيه ، وبهذه الشروط اندفعت الشبه التى أثارها المشككون حول الحديث وأصبح لا مجال لطعنهم وقولهم : (إن الراوى يجوز عليه الكذب أو الغلط مع احتمال الصدق فثبوت الخبر عن الرسول ﷺ غير مقطوع به) لا مجال لمثل هذا القول فان الشروط التى أشترطها الأئمة والعلماء كانت كافية فى ترجيح جانب الصدق على جانب الكذب ، وهذه الشروط منها ما هو فى راوى الحديث ، ومنها ما هو فى متن الحديث :

أما الشروط الخاصة براوى الحديث فهى :

١ ـ العدالة .
٢ ـ الضبط .
٣ ـ أن يكون فقيها .
٤ ـ أن يعمل الراوى بما يوافق الخبر ولا يخالفه .
٥ ـ أن يؤدى الحديث بحروفه .
٦ ـ أن يكون عالما بما يحيل معانى الحديث من اللفظ .

أما الشروط الخاصة بالحديث فهى :

١ ـ أن يكون متصل السند برسول الله ﷺ .
٢ ـ خلوه من الشذوذ والعلة .
٣ ـ ألا يخالف السنة المشهورة قولية كانت أو فعلية .
٤ ـ ألا يخالف ما كان عليه الصحابة والتابعون وألا يخالف عموم الكتاب أو ظاهره .
٥ ـ ألا يكون بعض السلف قد طعن فيه .
٦ ـ الا يشتمل الحديث على زيادة فى المتن أو السند انفرد بها راويه عن الثقات .

وهكذا احتاط العلماء فى قبول خبر الواحد فاشترطوا الشروط الكافية ووضعوا للراويه الصفات اللازمة التى تجمع بين الثقة فى الدين والصدق فى الحديث . قال الخطيب : « وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين فى سائر أمصار المسلمين الى وقتنا هذا ولم يبلغنا عن أحد منهم انكار لذلك ولا أعتراض عليه »[118] .

---

(١١٨) الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص ٧٢ ط مطبعة السعادة .

العهد النبوى :

اصطفى الله تعالى رسوله صلوات الله وسلامه عليه ليبلغ الرسالة الإلهية الى الناس جميعا ، يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وأعد الله تعالى رسوله ﷺ اعدادا كاملا فرباه بعنايته ، وكلأه برعايته وعصمه من الناس وعلمه ما لم يكن يعلم ، قال تعالى : (ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك ، وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شىء وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما)[119] .

وقام الرسول ﷺ بأداء الرسالة خير قيام ، وأدى الأمانة الإلهية على أكمل وجه وتحمل فى سبيلها ما تحمل وصبر واستعذب الأذى حتى أرسى دعائم الدعوة وأقام دين الله تعالى .

وقد تضافرت عوامل ثلاثة حفزت همم المسلمين الى الاقبال الشديد على السنة الشريفة ومدارستها :

أولا : القدوة الحسنة التى تمثلت فى الرسول ﷺ ، قال تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا)[120] .

ثانيا : ما تضمنته آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة من الحث على العلم والعمل ، بل كانت أولى آيات الوحى الإلهى من القرآن دعوة صريحة الى العلم ، توجه

---

(١١٩) سورة النساء (١١٣)

(١٢٠) سورة الأحزاب (٢١) .

أنظار البشرية اليه ، وتحض عليه ، قال تعالى : (اقرأ باسم ربك الذى خلق * خلق الانسان من علق * اقرأ وربك الأكرم * الذى علم بالقلم * علم الانسان ما لم يعلم) (١٢١) ، وقال تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون)(١٢٢) ، كما حض الرسول ﷺ على طلب العلم وتبليغه ، عن ابن شهاب قال : قال حميد بن عبد الرحمن : سمعت معاوية خطيبا يقول سمعت النبى ﷺ يقول : « من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين وإنما أنا قاسم والله يعطى ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله »(١٢٣) وقال ﷺ « نضر الله عبدا سمع مقالتى فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه »(١٢٤) .

ثالثا : الاستعداد الفطرى ، والذوق العربى الأصيل والذاكرة الواعية الأمينة التى كانوا عليها ، وقد حركت هذه العوامل قلوب المسلمين للالتفاف حول رسولهم صلوات الله وسلامه عليه ، لينهلوا من معين سنته المطهرة التى وجدوا فيها مادة خصبة لدنياهم وأخراهم ، تكفل لهم سعادة الدارين ، لأن أحكامها الكريمة وآدابها الفاضلة تتعلق بالعقيدة والشريعة والأخلاق وتتعلق بجميع آدابهم وأحوالهم .

ونهج النبى ﷺ معهم منهج القرآن ، يتدرج فى انتزاع الشر والباطل ، ويعمل على غرس الخير والحق ، ويفتيهم فى مسائلهم فى كل مكان حسبما اتفق فى الحل والترحال ، وكان « المسجد » هو المكان المتعارف الذى تعاهدوا على حضور المجالس العلمية فيه ، تلك المجالس التى يعقدها لهم رسولهم ﷺ تشرق بنور الله ، وتنبثق منها الروحانية الصافية ، فيتعلمون ويتفقهون ويعبدون فيها ربهم ويسبحون بالغدو والآصال . وكان الرسول ﷺ يتبع معهم أسمى الطرق فى التعليم : ويتوخى مخاطبتهم بلغاتهم ولهجاتهم وعلى قدر عقولهم متواضعا حليما ، ولم يحرم النساء من حقوقهن فى العلم وإنما خصص لهن وقتا يتلقين فيه العلم .

---

(١٢١) سورة العلق (١ - ٥) .
(١٢٢) سورة التوبة (١٢٢) .
(١٢٣) فتح البارى جـ ١ ص ١٥٠ ، ١٥١ والمسند عن أبى هريرة جـ ١٢ ص ١٨٠ ورواه ابن ماجه جـ ١ ص ٤٩ ومجمع الزوائد (١ : ١٢١) .
(١٢٤) الحديث سبق تخريجه ص ٢٧ .

وقد بلغ من حرصه ﷺ على تعليم المسلمين أنه كان يكرر القول ثلاثا حتى يفهم عنه ، وربما طرح المسألة على أصحابه [125] ليختبر افهامهم ، ويجذب انتباههم ، ويتحرى أن يكون التدريس والموعظة فى الوقت الملائم والظروف المناسبة التى يتسنى لهم الحضور فيها ، وتكون عقولهم يقظة وواعية بعد صلاة الفجر وبعد العشاء ونحو ذلك .

---

(١٢٥) فتح البارى جـ ١ ص ١٣٦ .

تلقى الصحابة للحديث النبوى

حرص الرسول صلوات الله وسلامه عليه على تبليغ المسلمين سنته الشريفة وحبب الى أصحابه رضوان الله عليهم حفظ الحديث وتبليغه ، فوضع منهج التلقى والتحديث ، وأرسى بينهم قاعدة التثبت العلمى التى ساروا عليها ، واتخذوها منهجا فى الرواية بعد ذلك وسار الصحابة فى حرصهم على حضور مجالس الرسول ﷺ الى جانب ما يقومون به من أمور المعاش . واذا تعذر على بعضهم الحضور يتناوب مع غيره كما كان يفعل عمر رضى الله عنه ، قال : « كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد وهى من عوالى المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوما وأنزل يوما فاذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره واذا نزل فعل مثل ذلك »[126] . ولم يكن يتسنى للجميع سماع الحديث من الرسول ﷺ لما كانوا يقومون به من أعمال فكانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من أقرانهم وكانوا يشددون على من يسمعون منه ، كما كانت القبائل البعيدة تبعث الى النبى ﷺ من يتعلم أحكام الدين منه ثم يعود اليهم ليرشدهم ويعلمهم ، وهكذا عاش الصحابة مع رسولهم ﷺ يشاهدون تصرفاته فى عباداته ومعاملاته وإذا عنّ لهم أمر من الأمور يحتاجون للبيان فيه رجعوا إليه يسألونه فيجيبهم ، ويفتيهم . كما كان ﷺ يعلم النساء أمرر الدين ويخصص وقتا يجلس لهن فيه وكانت أمهات المؤمنين على درجة سامية من العلم ، لذا وجد النساء عندهن الاجابة على أمورهن وأحوالهن التى يمنعهن الحياء من التصريح بها أمام الرسول عليه الصلاة والسلام كالأمور الخاصة بهن وإلى جانب هذه العوامل السابقة كانت هناك طرق كثيرة ساعدت على انتشار السنة وقوى نشاطها اجتهاد الرسول ﷺ فى التبليغ وأثر أمهات المؤمنين الذى لا ينكر ، ومن ذلك بعوثه صلوات الله وسلامه عليه الى القبائل لتعليمهم وإرشادهم ، وكتبه الى الملوك يدعوهم الى الاسلام ، كما كان لغزوة الفتح أثر كبير فى نشر كثير من السنن حيث قام النبى ﷺ خطيبا بين ألوف المسلمين وغيرهم معلنا العفو عن أعدائه ومبينا كثيرا من الأحكام التى تناقلها الناس وحملوا توجيهه وإرشاده الى أهلهم . وبعد أن استتب الأمر يمم النبى ﷺ وجهه شطر المسجد الحرام حاجا ومعه ألوف من المسلمين ألقى فيهم خطبته الجامعة[127] التى تعتبر منهاجا

---

(١٢٦) فتح البارى جـ ١ ص ١٦٧ .

(١٢٧) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ٣ ص ٣٣٣ ط الشعب .

عاما للدعوة الاسلامية تضمنت كثيرا من الاحكام والسنن وفيها بين الرسول ﷺ مناسك الحج ووضع من آثار الجاهلية ما أبطله الاسلام ، فكانت من أعظم عوامل انتشار السنة ن كثير من القبائل والعشائر . .

ومعلوم أن الصحابة رضى الله عنهم لم يكونوا فى مستوى واحد من العلم بل كانت تتفاوت درجاتهم العلمية ما بين مكثر ومقل ومتوسط تبعا لظروف كل واحد منهم ، إذ كان من بينهم البدوى والحضرى ، والمنقطع للعبادة ، والمشتغل بأمر المعاش فكان أكثرهم علما أسبقهم اسلاما كالخلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود ، أو أكثرهم ملازمة لنبيه ﷺ كأبى هريرة ، أو أكثرهم كتابة كعبد الله بن عمرو بن العاص .

ولكن السمات العامة للمسلمين آنئذ تبرز لنا الدوافع القوية التى حفزتهم على تلقى السنة النبوية حتى أودعوها حوافظهم القوية وصدورهم الأمينة مما جعل السنة الشريفة محفوظة جنبا إلى جنب مع القرآن ، وتلك الدوافع هى اقتداؤهم بنبيهم واستعدادهم الفطرى واستجابتهم للقرآن والسنة .

السنة فى عصر الصحابة والتابعين

انتقل الرسول صلوات الله وسلامه عليه الى الرفيق الأعلى ولم يترك وصية لمن يتولى الخلافة من بعده مكتفيا بتعاليمه الشريفة التى تضمن لهم سعادة الدنيا والآخرة ، وقد أكمل الله لهم الدين وأتم عليهم النعمة قال تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا »[128] وقد تمثلت سعادتهم فى الأصلين الكريمين : الكتاب والسنة فحرصوا على حفظهما وحراستهما . ولا خوف على التراث النبوى فى ظل الحياة المستقرة الآمنة مادام بعيدا عن أعداء الدعوة وأهل الأهواء ، أما حين تضطرب الحياة وتظهر العداوة والبغضاء والفتن والاهواء فحينئذ يخشى على التراث النبوى أن تمتد اليه أيدى من مردوا على البغى والعدوان .

وقد كان أول اهتزاز يخشى منه اضطراب الدولة الاسلامية ويشب بين المسلمين الخلاف من جرائه هو مسألة الخلافة بعد الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فقد اختلف المهاجرون والأنصار فيمن يكون خليفة ، واجتمعوا فى السقيفة وبعد محاورة بينهم ومناقشة تداركهم الله بفضل منه ، فانحسم الأمر وتمت البيعة لأبى بكر الصديق رضى الله عنه ، وكان على الصديق أن يباشر مهام خلافته ، وكانت أولى مسئولياته الضخمة التى واجهته تلك الحركة المتمردة العنيفة التى تمثلت فى المرتدين ومانعى الزكاة ، وهى حركة لو قوبلت بلين وهوادة لهددت الدعوة وكانت خطرا جسيما على المسلمين لذا نشط الصديق فى مقاومتها من أول يوم وتأهب للقتال وأعد عدته ، ونازلهم حتى أصاخوا لحكم ربهم واستجابوا لأبى بكر رضوان الله تعالى عليه فدخلوا الاسلام وأدوا الزكاة فانتظم أمر الدعوة واستقرت الأمور وعادت الحياة آمنة ، وصفا الجو العلمى للصحابة فاستكمل صغارهم علومهم ومعارفهم كما أرادوا ، ونهل التابعون من علوم الصحابة التى حملتها إليهم صدورهم الأمينة وحوافظهم القوية وبعض صحائفهم العزيزة التى كانت تشكل روافد صافية الى منابع السنة الشريفة .

---

(١٢٨) سورة المائدة « ٣ » .

وهكذا سارت الحياة رخاء طيبة ، في عهد الخليفتين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما حتى كانت الخلافات التي بدأت تبرق شرارتها حين أخذ الناس على سيدنا عثمان رضى الله عنه بعض الأمور ، ومن ذلك الوقت تسربت الفتنة بين الناس وتولى كبرها عبد لله بن سبأ اليهودى ، حتى انتهت بمقتل الخليفة عثمان رضى الله عنه ، ومن هنا بدأت تتسعر نار الفتنة التي أطاحت بكثير من الصحابة .

ووسط هذا الجو الخانق تولى الامام على رضى الله عنه الخلافة فكان أول صدام واجهه على أثر مطالبة معاوية بدم عثمان ـ تلك المعارك التي أصابت سير الحياة بهزات عنيفة وفرقت المسلمين ، (وانتهت بمعركة صفين التي كان على أثرها تفرق أصحاب على إلى خوارج وشيعة)[١٢٩] .

أما الشيعة فهم الذين يرون أن الخلافة يجب أن تكون في بيت النبى وقد قرروا أنها حق لعلى بن أبي طالب ثم لأولاده بالوراثة من بعده .

وأما الخوارج فهم من أشياع على بن أبي طالب الذين خرجوا عليه بعد التحكيم ثم صاروا حربا عليه وعلى جماعة المسلمين من بعده ، وقد قضى عليهم المهلب بن أبي صفرة في عهد الدولة الأموية . ووسط هذا الانقسام ، وبين تلك الثورات العارمة والمعارك الدامية لابد أن يجد الأعداء وأصحاب الأهواء الطريق ممهدة لهم ، فاستغل اليهود والفرس وأعداء الدعوة تلك الفرصة السانحة ليكيدوا للاسلام ويناهضوا ببغيهم وعدوانهم التراث النبوى ليدسوا ويضعوا ، فماذا ترى يفعل الصحابة ؟ !

---

(١٢٩) الحديث والمحدثون ص ٦٥ .

منهج الصحابة فى الرواية

لم يكن هناك مجال للخلاف فى عهد النبى ﷺ ، ولا خوف على السنة الشريفة ، لأن الصحابة كانوا اذا ظهر بينهم خلاف فى مسألة من المسائل يرجعون الى النبى ﷺ واذا عن لهم أمر يسألونه فيه . فلما انتقل الرسول ﷺ الى الرفيق الأعلى خيف العبث بالسنة ، خصوصا والحديث لم يدون بعد فى كتاب ، والاسلام تتسع رقعته يوما بعد يوم ويدخل فيه الكثير وفيهم من لا يؤمن جانبهم على الدين من المنافقين ونحوهم ؛ لذا كان من الضرورى أن يتثبت الصحابة فى سنة نبيهم الذى وضع لهم الاساس الأول فى قاعدة التثبت فبنوا عليها منهجهم فى الرواية وذلك بما بينه لهم عليه الصلاة والسلام من خطر الكذب عليه حين قال (من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)[131] وقال « من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »[132] وكان أول من وضع قوانين الرواية فيهم أبو بكر الصديق رضوان الله تعالى عليه وتبعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وسائر الصحابة ويتلخص منهجهم فى أنهم أقلوا من رواية الحديث كراهية أن يشتغل الناس برواية الحديث وينصرفوا عن تلاوة القرآن ، وخشية الوقوع فى الخطأ أو تسرب التحريف الى السنة ، والاقلال من الرواية كان سيرا سليما على ما رسمه لهم نبيهم عليه الصلاة والسلام ، عن أبى هريرة رضى الله عنه قال . قال رسول الله ﷺ « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع »[133] . كما سار الصحابة على طريق التثبت من الراوى والمروى فما

---

(١٣٠) تاريخ الاسلام : حسن ابراهيم جـ ٢ ص ١ ، ٣ .

(١٣١) رواه البخارى جـ ١ ص ١٧٩ فتح البارى بلفظ (من كذب على فليتبوأ مقعده من النار) ورواه مسلم جـ ١ ص ٥٥ ط الشعب عن أبى هريرة ، والترمذى جـ ٤ ص ١٤٢ - عن عبد الله وأخرجه الزهرى عن أنس بن مالك وقال الترمذى حديث حسن غريب ، صحيح من هذا الوجه من حديث الزهرى عن أنس بن مالك ، والدارمى جـ ١ ص ٦٦ عن جابر .

(١٣٢) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ٥١ عن سمرة بن جندب وعن المغيرة بن شعبة ط الشعب ، والترمذى جـ ٤ ص ١٤٣ عن المغيرة بن شعبة وقال حسن صحيح ورواه ابن ماجه جـ ١ ص ١٠ .

(١٣٣) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ٦٠ ط الشعب .

اطمأنوا اليه قبلوه وما لم يطمئنوا اليه طلبوا عليه شاهدا ، وما لم تقم البينة على صدقه ردوه وكان تثبتهم قائما على ميزان النقد العلمى الصحيح . ومنع الصحابة الرواة من أن يحدثوا بما يعلو على فهم العامة . . لأن فى هذا مدعاة الى تكذيبهم للمحدث فيما لا يفهمونه ومدعاة للخطأ والارتياب فى الدين فامتنعوا عن ذلك خشية ان يستغل أصحاب الأهواء ظاهر النصوص لصالح بدعهم وأهوائهم .

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن مسعود قال : « ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة »(١٣٤) .

ومن أمثلة التثبت عند الصحابة ما رواه البخارى عن أبى سعيد الخدرى قال : - « كنت فى مجلس من مجالس الأنصار اذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال : استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لى فرجعت فقال : ما منعك ؟ فقلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لى فرجعت ، وقال رسول الله ﷺ : « اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع » فقال : والله لتقيمن عليه بينة ، أمنكم أحد سمعه من النبى ﷺ ؟ فقال أبى بن كعب : والله لا يقوم معك الا أصغر القوم فكنت أصغر القوم وقمت معه فأخبرت عمر أن النبى ﷺ قال ذلك فقال عمر لأبى موسى أما أنى لم اتهمك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ(١٣٥) .

وقد سار على سنة التثبت التابعون ومن جاء بعدهم وعنوا بالاسانيد والنقد العلمى الدقيق . ولما كان الصحابة متفاوتين فى العلم فلم يكن عند الجميع ما قاله الرسول ﷺ فقد بدأت الرحلات العلمية فقام الصحابة والتابعون بالرحلات الى كثير من البلاد حتى كان يتميز البعض بكثرة الرحلات والانتقال إلى أكثر من بلد ، وكانت الرحلة سبيلا الى طلب الحديث والتثبت منه .

كما كانت أيضا تدعيما لوحدة المسلمين وتعرفا على الجو العلمى فى شتى الاقطار الاسلامية ، ومعرفة وإلماما بطرق الحديث الكثيرة .

---

(١٣٤) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ٦٣ ط الشعب .
(١٣٥) فتح البارى جـ ١١ ص ٢٢ ، شرح الزرقانى على الموطأ جـ ٤ ص ١٨٨ ، الرسالة ص ٤٣٥ برقم ١١٩٨ مختصرا .

تدوين السنة

قام أعداء الاسلام يعملون فى ظلام الفرقة التى دبت بين المسلمين على أثر قتل الخليفة الثالث سيدنا عثمان رضى الله عنه ـ حين افترق المسلمون فرقا وأحزابا ما بين شيعة وخوارج وجمهور ، وساعدهم على ذلك اتساع البلاد ، فوجدوا المناخ ملائما لبث سمومهم ودس أكاذيبهم ، وبعد أن انقضى عهد الخلافة الراشدة وافترق المسلمون الى فرق ، ظهر أرباب الكذب والنفاق من الملل الأخرى يكذبون ويلفقون ويضعون الاحاديث ، فكان ظهور الوضع فى الحديث أهم الأسباب التى حفزت همم العلماء لتدوينه وتصنيفه صيانة له من الايدى العابثة ، يقول الامام الزهرى : « لولا أحاديث تأتينا من المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثا ولا أذنت فى كتابه »[١٣٦] .

ولم يكن ذلك الوقت الذى ازداد فيه نشاط العلماء فى الجمع والتدوين هو مبدأ زمن التدوين وإنما بدأت كتابة الحديث منذ عهد النبى ﷺ بصورة خاصة وغير رسمية فالسنة النبوية لم تبق مهملة طيلة القرن الأول الى عهد عمر بن عبد العزيز ، وانما كانت تكتب كتابة فردية فى عهد الرسول ﷺ والصحابة والتابعين ، وحفظت فى الكراريس والصحف بجانب حفظها فى الصدور ، حيث كانت توجد بعض الصحائف التى شاركت الصدور فى حفظ السنة ومن بين هذه الصحائف صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التى تسمى بالصادقة ، لأنه كتبها عن رسول الله ﷺ مباشرة ، يقول عبد الله بن عمرو بن العاص لمجاهد : « هذه الصادقة فيها ما سمعته من رسول الله ﷺ وليس بينى وبينه أحد »[١٣٧] .

وهى تشتمل على ألف حديث[١٣٨] وكان لسعد بن عبادة الانصارى صحيفة ، ولسمرة بن جندب صحيفة ، والصحيفة التى دونت فيها حقوق المهاجرين والانصار واليهود وعرب المدينة .

وكان لجابر بن عبد الله الانصارى صحيفة ولأنس بن مالك صحيفة كان يبرزها اذ اجتمع الناس ولهمام بن منبه صحيفة تسمى الصحيفة الصحيحة رواها عن أبى هريرة

---

(١٣٦) تقييد العلم ص ١٠٨ .

(١٣٧) المحدث الفاصل ، وتقييد العلم ص ٨٤ .

(١٣٨) أسد الغابة ٣ / ٢٣٣ .

وكان ابن عباس معروفا يطلب العلم وبعد وفاة النبى ﷺ كان يسأل الصحابة ويكتب عنهم وكانت تلك الصحف والمجاميع تحتوى على العدد الأكبر من الأحاديث التى دونت فى القرن الثالث .

يقول الاستاذ ابو الحسن الندوى فى كتابه « رجال الفكر والدعوة » : « واذا اجتمعت هذه الصحف والمجاميع وما احتوت عليه من الأحاديث كونت العدد الأكبر من الاحاديث التى جمعت فى الجوامع والمسانـد والسنن فى القرن الثالث وهكذا يتحقق أن المجموع الكبير الأكبر من الأحاديث سبق تدوينه وتسجيله من غير نظام وترتيب فى عهد الرسول ﷺ وفى عصر الصحابة رضى الله عنهم وقد شاع فى الناس حتى المثقفين والمؤلفين ان الحديث لم يكتب ولم يسجل الا فى القرن الثالث الهجرى وأحسنهم حالا من يرى أنه قد كتب ودون فى القرن الثانى وما نشأ هذا الغلط إلا عن طريقتين :

الأولى : أن عامة المؤرخين يقتصرون على ذكر مدونى الحديث فى القرن الثانى ولا يعنون بذكر هذه الصحف والمجاميع التى كتبت فى القرن الأول لأن عامتها فقدت وضاعت مع أنها اندمجت وذابت فى المؤلفات المتأخرة .

الثانية : أن المحدثين يذكرون عدد الأحاديث الضخم الهائل الذى لا يتصور أن يكون قد جاء فى هذه المجاميع الصغيرة التى كتبت من القرن الأول « أ . هـ »[139] .

ويقول العلامة مناظر أحسن الكيلانى متفقا مع الندوى فى كتابه (تدوين الحديث) (وقد يتعجب الانسان من ضخامة عدد الاحاديث المروية فيقال أن أحمد بن حنبل كان يحفظ أكثر من سبعمائة ألف حديث ، وكذلك يقال عن أبى زرعة ، ويروى عن الامام البخارى أنه كان يحفظ مائتى ألف من الأحاديث الضعيفة ومائة ألف من الأحاديث الصحيحة ، ويروى عن مسلم أنه قال جمعت كتابى من ثلاثمائة ألف حديث ولا يعرف كثير من المتعلمين فضلا عن العامة ان الذى يكون هذا العدد الضخم هو كثرة المتابعات والشواهد التى عنى بها المحدثون فحديث إنما الاعمال بالنيات يروى من سبعمائة طريق فلو جردنا مجاميع الحديث من هذه المتابعات والشواهد لبقى عدد قليل[140] من الأحاديث ، وقد صرح الحاكم أبو عبد الله الذى يعتبر من المتساهلين المتوسعين أن الاحاديث التى فى الدرجة الأولى لا تبلغ عشرة آلاف . . . »[141] « أ . هـ .) .

(١٣٩) رجال الفكر والدعوة ص ٨٢ .

(١٤٠) أى بالنسبة الى ضخامة عدد الاحاديث المروية فالقلة نسبية .

(١٤١) القرآن والنبى للدكتور عبد الحليم محمود ص ٣٣٧ ، ص ٣٣٨ عن « تدوين الحديث » .

وأنا ارجح هذا الرأى وهو كتابة الحديث فى القرن الأول ، لأن أهل القرن الأول هم حلقة الاتصال بالنسبة لمن بعدهم من اصحاب القرون التالية الذين انتقلت على أيديهم السنة ، وأهل العهد الأول وإن كانت الأحاديث المدونة عنهم يظن أنها قليلة الا أنها صحيحة كلها لا يداخلها شك ، اذ لم يكن الكذب أو الوضع قد شاع فيهم كالذين جاءوا من بعدهم فهم عدول ، وهم خير القرون وما من شك فيما كانوا عليه فى العهد الأول من المنزلة العالية فى الحفظ والضبط ، وليس هذا غريبا على قوم انحدروا من أصلاب آباء كانو قمما عالية فى الحفظ والاتقان ، ولكن مع هذا فقد كتب بعضهم الأحاديث فكان وصولها الى القرون التالية شفاهة وتحريرا وهذا أقوى وأوثق ، يقول ابن الصلاح « ولولا تدوينه ـ أى الحديث ـ فى الكتب لدرس فى الأعصر الأخر »[١٤٢] .

ومنذ سنة أربعين من الهجرة بعد وقوع الفتنة وحرب الامام على ومعاوية دبت الخلافات السياسية والمذهبية وظهر الوضع فى السنة النبوية من الذين لا ثقة فيهم ولا صحبة لهم حقيقية ، الا أن هذه الحركة قوبلت بقوة مؤمنة من علماء السنة الذين حصروا الوضاعين وصانوا سنة نبيهم عليه الصلاة والسلام سيرا على منهجه الكريم الذى وضعه لهم فى الحفاظ على السنة الشريفة ، قال عليه الصلاة والسلام : « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »[١٤٣] .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من قال علىَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار »[١٤٤] .

وقد وردت بعض أحاديث تنهى عن الكتابة منها ما رواه أبو سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال « لا تكتبوا على ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه »[١٤٥] .

وعن أبى نضرة قال : قيل لأبى سعيد لو اكتتبنا الحديث ؟ فقال لانكتبكم ، خذوا عنا ، كما أخذنا عن نبينا ﷺ[١٤٦] .

---

(١٤٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٧١ .

(١٤٣) الحديث سبق تخريجه ص .

(١٤٤) فتح البارى جـ ١ ص ١٨٠ عن سلمة بن الاكوع بلفظ « من يقل . . . » واخرجه احمد جـ ٢ ص ٥٠١ عن أبى هريرة (بلفظ من قال) بإسناد صحيح وابن ماجه ص ١٠ من طريق محمد بن عمرو وعن أبى سلمة ومسلم جـ ١ ص ٥ والحاكم جـ ١ ص ١٠٢ والشافعى فى الرسالة ص ٣٩٦ والدارمى بنحوه جـ ١ ص ٦٧ .

(١٤٥) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١٨ ص ١٢٩ وكتاب جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٧٦ ورواه الدارمى جـ ١ ص ٩٨ .

(١٤٦) جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٧٦ .

وهذا النهى عن كتابة الحديث كان فى بدء الدعوة خشية أن يختلط الحديث بالقرآن فيلتبس على بعض الناس ، أو أن النهى كان فى حق من يوثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة ولذا أذن بالكتابة لمن لا يوثق بحفظه كأبى شاه .

عن أبى هريرة رضى الله عنه : « أن خزاعة قتلوا رجلا من بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه فأخبر بذلك النبى ﷺ فركب راحلته فخطب فقال : « إن الله حبس عن مكة القتل أو الفيل » ، قال ابو عبد الله : كذا ، قال أبو نعيم وسلط عليهم رسول الله ﷺ والمؤمنون الا وإنها لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى وإنها أحلت لى ساعة من نهار ألا وإنها ساعتى هذه حرام لا يختلى شوكها ولا يعضد شجرها ولا تلتقط ساقطتها الا لمنشد فمن قتل فهو بخير النظرين إما أن ـ يعقل وإما أن يقاد أهل القتيل ، فجاء رجل من أهل اليمن ـ هو أبو شاه فقال : اكتب لى يا رسول الله : فقال : اكتبوا لأبى فلان . . . . »[١٤٧] .

اى الخطبة التى سمعها من رسول الله ﷺ أو أن النهى كان عاما وخص بالسماح له من كان كاتبا مجيدا لا يلتبس عليه الحال بين السنة والكتاب كعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، قال أبو هريرة رضى الله تعالى عنه : « ما من أصحاب النبى ﷺ أحد أكثر حديثا عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب »[١٤٨] .

كما كان للنهى عن الكتابة ثمرة عظيمة : هى اتساع المجال أمام القرآن الكريم حتى يأخذ مكانه فى الكتابة ويثبت فى صدور الحفاظ ، « أو أن النهى كان خاصا بكتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة والإذن فى تفريقهما »[١٤٩] .

أو أن النهى متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقرب الآراء وممن روى عنه كراهة الكتابة فى الصدر الأول (عمرو بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى ، وابو سعيد الخدرى ـ وممن روى عنه إباحة ذلك أو فعله : على وابنه الحسن وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاص)[١٥٠] .

---

(١٤٧) فتح البارى جـ ١ ص ١٨٣ ، مسند الامام احمد جـ ١٢ ص ٢٣٢ وجامع بيان العلم وفضله ص ٨٤ .

(١٤٨) فتح البارى جـ ١ ص ١٨٤ ، وجامع بيان العلم جـ ١ ص ٨٤ ورواه الدارمى جـ ١ ص ١٠٣ .

(١٤٩) حاشية الدارمى جـ ١ ص ١٠٣ وتدريب الراوى ص ٢٨٧ .

(١٥٠) مقدمة بن الصلاح ص ٧١ .

(قال البلقيني : وفى المسألة مذهب ثالث وهو الكتابة والمحو بعد الحفظ) (١٥١) وأرى أن النهى عن الكتابة كان عاما فى بادىء الأمر ، وخص الرسول ﷺ بعض الصحابة بالاذن فى الكتابة لأسباب منها : أن البعض لا يوثق بحفظه كأبى شاه ، ومنها أن البعض كان كاتبا مجيدا لا يلتبس عليه الحال كعبد الله بن عمرو بن العاص ، فإنه كان قارئا للكتب المتقدمة ويكتب بالسريانية والعربية (١٥٢) .

وظل النهى عن الكتابة قائما حتى كثرت السنن وخيف عليها أن تضيع من البعض فكان الإذن بالكتابة ناسخا لما تقدم من النهى ، ولم يلحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى إلا وكتابة الحديث مأذون فيها .

وقد هم عمر بن الخطاب رضى الله عنه بكتابة الحديث واستشار أصحاب الرسول ﷺ ، فأشاروا عليه ، فطفق يستخير الله فى ذلك مدة ثم عدل عن ذلك ، روى البيهقى فى المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن ، فإستشار فى ذلك أصحاب الرسول ﷺ ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له وقال : إنى كنت أردت أن أكتب السنن وإنى ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبدا (١٥٣) .

وأستمر حال السنة على هذا حتى انتشر الاسلام ، واتسعت الفتوحات وتفرق الصحابة فى الاقطار ومات الكثير منهم ، فدعت الحالة الى تدوين الحديث النبوى ، وذلك حين افضت الخلافة الى الأمام العادل عمر بن عبد العزيز فأراد أن يجمع السنن ويدونها مخافة أن يضيع منها شىء ، وكان ذلك على رأس المائة الأولى ، فكتب الى بعض علماء الامصار يأمرهم أن يجمعوا الأحاديث ، كما كتب الى عماله فى أمهات المدن الاسلامية ، وهكذا أصدر الخليفة العادل أمره الى أقطار الاسلام : « أنظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه »(١٥٤) .

وكتب الى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ١١٧ هـ . (اكتب الى بما يثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ ، وحديث عمرة فإنى خشيت دروس العلم وذهابه) وفى

---

(١٥١) تدريب الراوى ص ٢٨٥ .
(١٥٢) تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٦ .
(١٥٣) جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ٢٢ ، تدريب الراوى ص ٢٨٧ تقييد العلم ص ٥٠
(١٥٤) فتح البارى جـ ١ ص ٢٠٤ .

رواية : (فانى خشيت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبى ﷺ وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا) (١٥٥) .

كما أوصاه أن يكتب له بما عند القاسم بن محمد بن أبى بكر كما أمر ابن شهاب الزهرى ١٢٤ هـ وغيره بجمع السنن فكتبوها مستجيبين لأمر الخليفة الذى حفز هممهم وصادف أمره فى نفوسهم الاستجابة والقبول ، وهكذا أتم الله على يد عمر بن عبد العزيز تنفيذ رغبة جده عمر بن الخطاب التى عدل عنها خشية التباس السنة بالقرآن الكريم .

وكان تدوين الامام الزهرى للسنة عبارة عن جمع الاحاديث التى تدور حول موضوع واحد فى مؤلف خاص ، فكان لكل باب من أبواب العلم مؤلف قائم به ، فكتاب للصلاة مثلا ، وآخر للصوم ، وهكذا وكل مؤلف من هذه المؤلفات تدون فيه الأحاديث المتصلة بموضوعه ، ومختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وقد أخلص الامام الزهرى نيته بعمله لله وللرسول فى تدوين السنة والتنبيه على العناية بأساليبها .

أما بعد الامام الزهرى فقد تناول الأئمة رسالته ، وأخذوا يكملون ما بدأه فقد كان عمل الزهرى بمثابة حجر الأساس لتدوين السنة فى كتب خاصة ، ولكى يوضح الامام الزهرى هذا العمل ويسلم أساس البناء للجيل الذى سيأتى بعده . كان يخرج لطلابه الأجزاء المكتوبة ليرووها عنه .

وفعلا فقد بدأ العمل بعده ، وتعاون الائمة والعلماء فى المدن الاسلامية : فى مكة وفى المدينة وفى البصرة والكوفة والشام وخراسان واليمن وواسط والرى ، واضطلع الإئمة من أمثال الامام بن جريج ١٥٠ هـ بمكة ، والامام مالك ١٧٩ هـ بالمدينة ، والامام سفيان الثورى ١٦١ هـ بالكوفة وغيرهم بالمهمة الجليلة الملقاة على عاتقهم ، فأكملوا ما بدأه الزهرى ، الذى قام بالتدوين فجمع كل باب فى مؤلف خاص كما سبق ، فجاء هؤلاء من بعده ، فجمعوا أحاديث كل باب من أبواب العلم على حدة ثم ضموا الابواب بعضها الى بعض ، فكانت مصنفا واحدا ، وخلطوا الاحاديث بأقوال الصحابة والتابعين .

أما ما جاء بعد هؤلاء الأئمة - من أهل عصرهم فقد سار على دربهم ونسج على منوالهم الى أن رأى بعض الائمة إفراد الحديث وخاصة على رأس المائتين فى أوائل القرن الثالث الهجرى . . فألفت المسانيد ، ثم جاءت طبقة أخرى دونت السنة فى كتب خاصة

---

(١٥٥) المرجع السابق .

تحروا فى تدوينها الصحيح على شروطهم وأفردت الحديث عن غيره ، وجمعته على أبواب الفقه ، واختارت الرواة المشهورين بالثقة ، وبهذا يتضح أن تدوين السنة لم يأخذ وضعه فى الظهور والتصنيف تماما الا فى منتصف القرن الثانى فى خلافة بنى العباس ، وإن كان قد بدأ قبل ذلك .

وكان لتدوين السنة على هذه المراحل أثره الجليل فى حفظها من الدخيل ، ومن الكذب على الرسول ﷺ ، كما كان لتدوين السنة على هذه المراحل أثره حيث سهل الطريق للاجتهاد والاستنباط .

بعد هذا كله أرى أن السنة النبوية كانت تكتب فى عهد الرسول ﷺ وأنه وإن وردت بعض الأخبار بالنهى عن كتابتها ، فإن إباحة الكتابة كانت جائزة للبعض ، وكانت آخر ما ترك الرسول ﷺ أصحابه عليه ، فلم يلحق بالرفيق الأعلى إلا وكتابة الحديث قائمة وقد حفظت فى الصحف بجانب حفظها فى الصدور ، ولم تبق مهملة طيلة القرن الأول الى عهد عمر بن عبد العزيز ، وأحاديث الإذن بالكتابة أكبر شاهد على ذلك . وهكذا كتبت الأحاديث ، وحفظ الكثير منها فى الصدور من لدن صدورها من الرسول ﷺ الى ان تلقفتها الصدور الواعية ، والصحف الأمينة ، وتناقلتها جيلا بعد جيل الى أن تسلمها منهم أهل القرن الثالث .

الحالة السياسية وأثرها فى تقدم العلوم

شهد القرن الثالث الهجرى عهدين من عهود الخلافة ، العهد الأول وهو مطلع هذا القرن كان يمثل عهد سلطان الخلفاء وقوتهم وحسن سياستهم لأمور الدولة وينحصر هذا العهد فى الثلث الأخير من العصر العباسى الأول (١٣٢ - ٢٣٢ هـ) هذا العصر الذى بدأ بأبى العباس السفاح الذى اجتهد فى توطيد دعائم الدولة العباسية ، وسار على نهجه الخلفاء الذين جاءوا من بعده كالمنصور والرشيد والمأمون والمعتصم وقد عمل الخلفاء فى هذا العهد على تثبيت قواعد الدولة وحمايتها من الدخلاء والمؤتمرين .

العهد الثانى :

عهد ضعف الخلفاء وتقلص نفوذهم . وبدأ هذا العهد بظهور الاتراك ، لأن المعتصم عندما تولى الخلافة وجد قوتين متصارعتين تحاول كل منهما السيطرة على الدولة ، وهما العرب من جانب والفرس من جانب آخر فأراد المعتصم أن يقيم قوة تسند سلطان الدولة ، فاستعان بالاتراك واستكثر منهم ، لأنه من أم تركية ، وقد بالغ فى استعانته بهذا العنصر حتى وكل أمور الدولة اليهم وأبعد من سواهم فكان كالمستجير من الرمضاء بالنار . فكانوا سبب انحلالها واضمحلالها وتضاعف نفوذهم من بعده فتتلوا الخليفة المتوكل ومن بعد المتوكل أصبح الخلفاء ألعوبة فى أيدى الأتراك يولون من شاءوا ثم يخلعونه ويقتلونه فساءت أمور الدولة وأصبحت لا تسير على منهج مستقيم ، فالقصر موزع بين الأتراك وغيرهم من رؤساء الجيش ، والحكومة سقطت هيبتها واضمحلت عظمتها وأصبحت حالة الدولة سيئة للغاية . الا بعض فترات يسيرة يبرز فيها خليفة حازم تعظم هيبته ويشيع الأمن والطمأنينة ويسكن غوارب الفتن ، ولكنه ما أن انتهى أمره الا وتعود الحياة أدراجها ويشيع الفساد . ويرجع بعض الباحثين ذلك الى أمور ثلاثة (أولا : الجفوة بين بنى العباس والعرب . ثانيا : نظام الاقطاع الذى أسرف فيه بنو العباس إسرافا أدى الى تصدع العالم الاسلامى ، ثالثا : ضعف قيمة العهود)[1]

---

(١) ابن قتيبه : عبد الحميد الجندى ص ٤٨ .

وهكذا ساء تصرف أمور الدولة مما أدى الى كثرة الفساد حتى تعرضت الدولة لثورات سياسية منها : ثورة الزنج التى ظهرت فى بلاد البحرين سنة ٢٤٩ هـ (٢) ولئن كانت الدولة قد اعتراها تقهقر سياسى وأصاب الخلفاء وهن شديد وتمزقت الدولة الى ممالك ودويلات فإن النهضة العلمية لم تتعثر خطاها ولم يتقهقر ركبها ، بل استمرت تشق طريقها نحو التقدم والرقى .

وكان عهد المأمون اسمى العهود العلمية فى العصر العباسى ويرجع هذا لسببين :

أولا : ما شغف به المأمون من الاشتغال بالعلم ، ومجالسة العلماء عندما كان بمرو ، فأخذ عنهم الكثير من علوم الدين كالحديث والفقه ، ولذا كان محبا للعلم شغوفا بنشره .

ثانيا : أن الأمة إذ ذاك كانت تواقة الى البحث والمعرفة وكثر علماؤها وانتشروا فى كل مصر من الامصار(٣) .

وكان القرن الثالث أزهى عصور الاسلام فى شتى العلوم ، وما من علم إلا ونبغ فيه علماء أعلام فى هذا القرن ، فنبغ علماء فى العلوم الدينية والعربية ، وفى التاريخ والجغرافيا ، والرياضة ، والطب ، وعلم النجوم ، كما نقلت الفلسفة اليونانية . وبالجملة فقد نضجت فى هذا القرن معظم العلوم والمعارف ، ووصلت الحضارة الى أرقى أطوارها .

ولم يكن للضعف السياسى من أثر فى تقدم العلوم ، بل إن العلماء شقوا الطريق الى الامام . وكانت هناك خصومات بين تلك الثقافات السابقة بعضها مع بعض وكان الخلاف بين المتكلمين وأهل الحديث قديما ، وأكثر أهل الكلام من الخوض فى مسائل خالفوا فيها الجمهور أهل الحديث .

وظل الحال هكذا ، والخلاف يشتد بين الفريقين حتى عام ٢١٨ هـ ، حيث تطور بينهما الجفاء وكانت فتنة القول بخلق القرآن كما سيأتى بيانه وتولى المأمون كبرها مستغلا نفوذه فى رد أهل الحديث إلى رأيه ، حتى لا يخذل أمام الرعية ، وجعل الدولة تجبر الناس على غير ما يعتقدون .

---

(٢) المبرد : احمد حسين وعبد الحفيظ البرغلى ص ٩ ، اعلام العرب ٥ .
(٣) محاضرات فى تاريخ الأمة الاسلامية ص ٢٠٦ الشيخ محمد الخضرى .

وقد دافع المحدثون عن الحق ، وصبروا على السجن والتعذيب ، صامدين أمام التهديد ، حتى جاء عهد « المتوكل » سنة ٢٣٢ هـ فأزال المحنة ورفع من شأن المحدثين ، وانضمت السياسة الى جانب أهل السنة ، فكان لذلك أثره فى تقدم العلوم الدينية ولا سيما السنة النبوية . وهكذا نرى أن الحالة السياسية لم يكن لها من أثر يذكر على الحياة العلمية .

بل إن العلوم ظلت سائرة فى طريقها ، أما بالنسبة للحديث ورجاله ، فإن ما حدث بين رجاله وبين المتكلمين لم يكن ليعوق الحديث وعلومه ، بل إن الدولة فى عهد المتوكل أيدت أهل الحديث ، وانتصرت للأئمة الكرام الذين صبروا وصابروا حتى جاء الحق وزهق الباطل نعم كانت هناك بعض الفترات التى منع فيها بعض الأئمة من التحديث ، ولكن كان لها رد فعل عظيم بعد ذلك فى إقبال الناس على الحديث والانتصار له ، وإقامة أحكام الدين النابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية كما سيأتى الحديث عن ذلك .

النزاع بين المتكلمين والمحدثين

يرجع النزاع بين المتكلمين والمحدثين الى ما قبل القرن الثالث الهجرى منذ نشأة المعتزلة على يد واصل بن عطاء المتوفى سنة إحدى وثلاثين ومائة حينما اعتزل أستاذه الحسن البصرى وخالفه فى بعض الأصول فسمى هو وأتباعه بالمعتزلة .

وكان للمتكلمين آراء خاصة فى بعض مسائل الدين تختلف عما عليه الجمهور منها :

١ ـ أفعال العبادة [٤] وقد ذهب المعتزلة الى أن أفعال العباد مخلوقة لهم لا لله ومن أجل ذلك يثابون عليها أو يعاقبون ، اما الجمهور فيرون انها من خلق الله سبحانه وليس للعباد منها الا جريانها على ايديهم باكتسابهم .

٢ ـ صفات الله تعالى : كما ذهب المعتزلة الى أن الله منزه عن ثبوت صفات قائمة بذاته كالقدرة والارادة . . . وأداهم الى ذلك الخشية من تعدد القدماء ، أما الجمهور فيرون أن هذه الصفات قديمة قائمة بالذات ليست عين الذات ولا غيرها ونشأ عن ذلك الخلاف حول القرآن الكريم أقديم هو لأنه صفة لله كما يرى الجمهور ؟

أم حادث لأنه ليس بصفة لله بل يخلق الله هذه الحروف والأصوات فى جسم المحدث كما يرى المعتزلة ؟

وقد بلغ بالمتكلمين الأمر فى تحكيم سلطان العقل فى معظم أبحاثهم ووصلت بهم الجرأة الى رد بعض الأحاديث التى لا يرونها متفقة مع عقائدهم ولم يجدوا لها تأويلا ، الا أنهم لم يستطيعوا أن يعلنوا آراءهم ويطالعوا بها جماهير العامة ، لأنهم ليس معهم أحد من الخلفاء يؤيدهم وهم يخالفون جمهور المسلمين وقد ظلوا هكذا حتى كان القرن الثالث وتولى

---

(٤) محاضرات فى تاريخ الأمم الاسلامية ، ص ٢٠٧ الشيخ محمد الخضرى .

المأمون الخلافة ، وكان مولعا بالمناظرة تواقا الى حرية الفكر والبحث ، شغوفا بالعلم والمعرفة ، كان هذا سببا دعا المأمون أن يفسح المجال أمامهم ، حتى ظهروا بآرائهم [٥] .

وسبب آخر دعا المأمون الى ذلك : وهو تأثير المعتزلة عليه ، كما سيأتى تفصيل ذلك ومناقشته ، وهكذا كان جو الحياة العلمية فى عهد المأمون متمثلا فى خلاف عنيف بين أهل السنة والمتكلمين ، وبذل المأمون محاولات كثيرة أملا فى أن يجتمعوا على كلمة واحدة ، ويرأب صدع الخلاف القائم بين الفريقين ، فرأى أن يجمعهم فى مجالس للمناظرة ، رجاء أن يتفقوا على رأى واحد يحمل الجميع عليه ويريح الأمة من عواقب هذا الخلاف الشديد . فعقد مجالس المناظرة ، وقد أسفرت المناقشات عن رأى المأمون فى بعض المسائل ، وانحيازه الى المعتزلة فى بعض الأمور التى من بينها القول بخلق القرآن ، وأعلن رأيه للفقهاء والعلماء منتظرا أن يستجيبوا له ، الا أنه كان لهذا الانحياز أثر كبير ، اذ رماه الناس بالابتداع ، وحكم البعض بكفر من قال بخلق القرآن ، فلما رأى أن طريقة المناظرة لم تجد فى إقناع الناس ، استغل نفوذه فى حمل الناس على رأيه .

وهنا أستطيع أن أقرر أن السبب فى افساح « المأمون » المجال أمام الآراء الاعتزالية هو ولعه بالبحث والمناظرة وقد ترتب على ولع المأمون بالبحث والمناظرة أن كان الاعتزال أقرب المذاهب الى نفسه ، لأنه أكثر اعتمادا على العقل ، وأوسع حرية فى الرأى ، والمأمون معروف بالعقل الفلسفى الذى ينزع الى حرية التفكير والرأى ، لذا قرب المعتزلة منه وأصبحوا ذوى نفوذ فى القصر[٦] فما لبث المعتزلة أن حركوا قلب المأمون ، وأثاروا عاطفته الى القول بخلق القرآن ، ونجحوا فى ذلك أيما نجاح فقد أصبح المأمون مهتما بهذه النظرية حتى أعلنها عقيدة رسمية[٧] بعد ذلك :

وقد ظهرت فكرة القول بخلق القرآن على يد الجعد بن درهم فى آخر عهد الدولة الأموية ، وقد قام بنشرها متأثرا بأفكار يهودية كان يذيعها طالوت اليهودى ، وأخذ عنه أبان ثم الجعد[٨] وقد اعتنقها الجعد وبثها بين الناس ، ولما نفى الى الكوفة ، واستقر به المقام هناك ظل مصرا على ما هو عليه ، ولقن ما يعتقده لجهم بن صفوان وأمره أن يقوم بنشره بين الناس وانتهت حياة الجعد على يد خالد بن عبد الله القسرى وإلى بغداد كما انتهت حياة

---

(٥) الحديث والمحدثون ص ٣١٧ .
(٦) عصر المأمون : الدكتور أحمد فريد الرفاعى جـ ١ ص ٣٩٥ .
(٧) تاريخ الشعوب الاسلامية : كارل بروكمان ترجمة : نبيه أمين ومنير البعلبكى ص ٢٠١ .
(٨) احمد بن حنبل : احمد عبد الجواد الدومى ص ١١٠ .

جهم على يد سالم بن الخريز بمرو سنة ١٢٨ هـ ، ولكن الفكرة لم تمت بموتها ففى عهد هارون الرشيد ظهرت على لسان بشر المريسى فتوعده الرشيد ونامت الفتنة وتوارى بشر وورث المعتزلة هذا القول عن الجعد والجهم وظل الحال فى هدوء حتى جاء المأمون واستتب له الأمر بعد قتل الأمين فأفسح المجال أمام الآراء الاعتزالية للأسباب السابقة ، وفتح لها أبواب العلم ومنابع الفكر .

ولما كان المأمون محبا للمعتزلة ولوعا بآرائهم فقد تعصب كثيرا للمعتزلة ومال الى جانبهم بصورة كبيرة لدرجة أنه ألزم العلماء والفقهاء الأخذ بمذهبه ، وهذا ما يتنافى مع حرية التفكير والرأى التى عرف بها المأمون فى بادىء الأمر ، ولكنه التعصب الذى دعاه اليه ميله للمعتزلة وتسويغهم تلك الآراء إليه .

وليس من حرية التفكير فى شىء تلك النتائج السيئة التى انتهت إليها مأساة القول بخلق القرآن[٩] وما كتبه المأمون الى ولاته فى الأخذ بمذهبه فى القول بخلق القرآن بوسائل الشدة والعنف ، وكان المأمون يتأثر برأيه من حوله من المعتزلة ولهذا وجدوا الطريق ممهدة للتأثير عليه ومن هؤلاء ابن ابى دؤاد الذى كان يجله المأمون ويصغى إليه ويقبل شفاعته فلما دس له القول بخلق القرآن وزينه له أصبح المأمون يعتقده حقا[١٠] وأيضا فقد كان المأمون تلميذا لأبى الهذيل العلاف وهو من رؤوس المعتزلة ، وتلميذا ليحيى بن المبارك الزيدى المهتم بالاعتزال كما كان محبا لثمامة بن الأشرس والمعتزلة وغيرهم فحبب هؤلاء الى المأمون مذهبهم وكان لهم أثرهم فى تنمية النزعة الاعتزالية عنده ، هذا بالاضافة الى حركة النقل والترجمة التى حببت الى المأمون الفلسفة والمنطق[١١] وكل ذلك هيأ لدى المأمون جوا رحبا لنصرة الآراء الاعتزالية واتساع الجوانب لتأييد مسألة القول بخلق القرآن التى وجدت من المأمون الصدر الرحب ، وهكذا تحقق للمعتزلة الحلم الذى كان يراودهم ليتمكنوا من نشر مذهبهم وتعميم أصولهم حتى رأوا فى المأمون تحقيق ما كانوا يتمنونه فقرت عيونهم بتحقيق أملهم ، ومن هنا أخذت فكرة القول بخلق القرآن أكبر مجالاتها ظهورا وذيوعا رغم كراهية العامة لها ورفضهم الكلام فيها .

وقبل بيان ما قام به المأمون تجاه هذه المسألة وما تبع ذلك من محنة قاسية للمحدثين وخاصة الامام احمد بن حنبل لابد من بيان وجهة نظر المعتزلة فى المسألة وتوضيح رأى السلف فيها حتى يتضح الأمر :

---

(٩) عصر المأمون جـ ١ ص ٣٩٥ .

(١٠) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٣٧ بتحقيق عبد الفتاح الحلو .

(١١) عصر المأمون جـ ١ ص ٣٧٥ .

يرى المعتزلة تنزيه الله تعالى عن صفات قائمة بذاته خشية تعدد القدماء فى نظرهم كما سبق وأيضا رأوا أن القرآن الكريم اذا كان كلاما أزليا وصفة من صفات الله تعالى يترتب على ذلك بعض الاستحالات منها أنه لا قيمة للأمر ما لم يصادف مأمورا فلا يصح أن تصدر (أقيموا الصلاة) الا اذا كان هناك مأمورون بالصلاة ، ولم يكن فى الأزل مأمورون مخاطبون بذلك ، واستدلوا بقوله تعالى (إنا انزلناه) وقوله (كتاب انزلناه) ولا شك أنه لا انزال فى الأزل الى آخر ما ساقوه من أدلة عقلية ونقلية حكموا بها على استحالة أن يكون القرآن قديما ، وأوجبوا أنه مخلوق فكلام الله عندهم عبارة عن أصوات وحروف يخلقها الله فى غيره وتصل الى النبى عن طريق ملك أو نحوه[١٢] كما قال تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء إنه على حكيم)[١٣] .

أما السلف فيرون الوقوف عند النص ولا يسمحون لأنفسهم بالتأويل لأن معرفة ذات الله وصفاته عندهم فوق العقل البشرى فالعقل أضعف من ذلك ، ويرى بعض الحنابلة أن القرآن بحروفه وأصواته قديم فكان الخلاف حول القرآن من حيث حروفه وألفاظه فالمعتزلة يقولون بحدوثها وبعض الحنابلة يقولون بقدمها ، ويقول السلف لا نتكلم فى هذا . وظل النزاع هكذا أيام المأمون والمعتصم والواثق حتى جاء أبو الحسن الأشعرى المتوفى سنة ٣٣٠ هـ فقال : ان كلام الله يطلق بإطلاقين أحدهما المعنى النفسى القائم بذاته وهو الأزلى القديم وهو المراد بوصفنا كلام الله بالقدم والآخر بمعنى المقروء المكتوب وهذا حادث مخلوق كما يقول المعتزلة . وأرى أن المعتزلة قد أنكروا الكلام النفسى فحكموا بأن القرآن مخلوق لأنه عندهم ليس الا ما يقرأ أو يسمع أما أهل السنة فحكموا بأن لله كلاما نفسيا قائما بصفة أزلية فى الذات الإلهية وهو قديم وكان رأى الامام أحمد واضحا كل الوضوح فهو لا يعترف بالخلق بل يرى أن كلام الله غير مخلوق وهو الكلام الإلهى الأزلى .

---

(١٢) ضحى الاسلام جـ ٢ ص ٤٠ .

(١٣) سورة الشورى « ٥١ » .

المحنة

سبقت الاشارة الى أن المأمون بذل عدة محاولات لجمع العلماء على كلمة واحدة ورأى واحد يحمل الجميع عليه حتى لا يستمر الخلاف ولكن هذه المحاولات لم تكن ذات جدوى اذ أن المأمون وهو صاحب فكرة جمع العلماء وتوحيد الصف انحاز الى فريق المعتزلة بصورة واضحة وأعلن ذلك مما جعل الناس يرمونه بالابتداع فلجأ الى وسيلة القهر على الخصوم يريد أن يحمل الناس على رأيه بقوة السلطان ، ومهد الطريق أمام حملته بكتب شرح فيها نظريته بوضوح ، فى سنة ثمان عشرة ومائتين كتب المأمون الى نائبه اسحاق بن ابراهيم الخزاعى ببغداد فى امتحان العلماء كتابا يقول فيه (وقد عرف أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم والسواد الأكبر من حشو الرعية وسفلة العامة ممن لا نظر لهم ولا رؤية ولا استضاءة بنور العلم وبرهانه أهل جهالة بالله وعمى عنه وضلالة عن حقيقة دينه وقصور أن يقدروا الله حق قدره ويعرفوه حق معرفته ويفرقوا بينه وبين خلقه ، وذلك أنهم ساووا بين الله وبين خلقه وبين ما أنزل من القرآن فأطبقوا على أنه قديم لم يخلقه الله ويحدثه ويخترعه وقد قال تعالى (إنا جعلناه قرآنا عربيا)[14] فكل ما جعله الله فقد خلقه كما قال تعالى : (الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور)[15] وقال تعالى : (كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق)[16] فأخبره أنه قصص لأمور احدثها بعدها وقال تعالى : (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير)[17] والله محكم كتابه ومفصله فهو خالقه ومبتدعه ، ثم انتسبوا الى أهل السنة وأنهم أهل الحق والجماعة وأن من سواهم أهل الباطل والكفر فاستطالوا بذلك وأغروا به الجهال حتى مال قوم من أهل السمت الكاذب والتخشع لغير الله الى موافقتهم فنزعوا الحق الى باطلهم واتخذوا دين الله وليجة الى ضلالهم . . . الى أن قال : فرأى أمير المؤمنين أن أولئك شر الأمة المنقوصون من التوحيد حظا أوعية الجهالة وأعلام الكذب . الى أن ختم الكتاب بقوله . . فاجمع من بحضرتك من القضاة ـ فاقرأ عليهم كتابنا وامتحنهم فيما يقولون

---

(١٤) سورة الزخرف آية (٣) .
(١٥) سورة الأنعام آية (١) .
(١٦) سورة طه آية (١) .
(١٧) سورة هود آية (١)

واكشفهم عما يعتقدون فى خلق الله تعالى واحداثه وأعلمهم أنى غير مستعين فى عمل ولا واثق بمن لا يوثق بدينه فاذا أقروا بذلك ووافقوا فمرهم بنص من بحضرتهم من الشهود ومسألتهم عن علمهم فى القرآن وترك شهادة من لم يقر أنه مخلوق واكتب الينا بما يأتيك عن قضاة أهل عملك فى مسألتهم والأمر لهم بمثل ذلك[١٨] . ويلاحظ على هذا الكتاب شدة الخصومة وقسوة اللهجة مع دقة التعبير ويرى بعض الباحثين أن الكتاب أملى على المأمون املاء ولم يكن له نصيب فيه الا التوقيع ويرجح أنه من أسلوب [١٩] ابن أبى دؤاد . وأرى أنه لا مانع أن يكون الكتاب من املاء المأمون أو باشرافه خصوصا بعد أن عرف موقفه السابق من أهل الحديث وتعصبه الشديد للمعتزلة وتشبعه بآرائهم والزامه الناس السير على مبادئهم وقد واجه علماء الامصار كتاب المأمون بشىء من الانكار والاستغراب خاصة أهل بغداد وعلى رأسهم الامام احمد بن حنبل الذى كان يعلن رأيه على تلامذته فى المسجد وبين الأصدقاء والعشيرة حتى نمى الى علم المأمون وهو يتجهز لغزو البيزنطيين فى آسيا الصغرى - أن الرأى العام فى بغداد لا يقر فكرة القول بخلق القرآن ويتزعم المعارضة الامام احمد بن حنبل ، لذا كتب المأمون كتابا ثانيا الى عامله ببغداد بانفاذ سبعة أشخاص وهم محمد بن سعد كاتب الواقدى ويحيى بن معين وزهير بن حرب أبو خيثمة وأبو مسلم مستلمى يزيد بن هارون واسماعيل بن داود واسماعيل بن أبى مسعود واحمد ابن ابراهيم الدورقى .

فأشخصوا اليه فامتحنهم بخلق القرآن فأجابوا جميعا أن القرآن مخلوق فأعادهم الى بغداد فأحضرهم اسحاق بن ابراهيم داره وشهر قولهم بحضرة المشايخ من أهل الحديث فأقروا بذلك فخلى سبيلهم ، وسبب طلبهم أنهم توقفوا أولا ، ثم أجابوه تقية[٢٠] .

وكان الامام أحمد من بين هؤلاء الا أن ابن أبى دؤاد رفع اسمه من قائمتهم حتى لا تظهر جرأته فيتشجع بها سواه .

والذى يظهر أن هؤلاء العلماء قد أجابوا بخلق القرآن تحت الضغط والاكراه لما رأوا من مظاهر الشدة والشر لدى المأمون ويدل على ذلك ما قال يحيى بن معين وغيره : (أجبنا خوفا من السيف)[٢١] ولما انتهز المأمون موافقتهم وجمع فقهاء بغداد وعلماءها وأسمعهم

---

(١٨) الكامل لابن الأثير جـ ٥ ص ٢٢٢ ، عصر المأمون جـ ٣ ص ٥ ، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٣٨ ، ص ٣٩ .

(١٩) أحمد بن حنبل أحمد ـ عبد الجواد الدومى ص ١٢٩ .

(٢٠) الكامل لابن الاثير جـ ٥ ص ٢٢٢ ، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٣٩ .

(٢١) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٣٩ .

ما قالوا كان ذلك سببا فى اضطراب الرأى العام مما جعل الامام أحمد يكاد يتميز من الغيظ وجهر بمخالفته للسلطان فبعث المأمون كتابا ثالثا الى اسحاق ابن ابراهيم عامله على بغداد يؤكد فيه اصراره على حمل الناس على رأيه ، ولما وصل الكتاب إلى بغداد جمع عددا من العلماء فيهم الامام أحمد وكانت اجاباتهم متفاوتة بتفاوت ايمانهم وفهمهم وقوة شجاعتهم أما الامام أحمد فكان رأيه صريحا وجريئا فحين قال له أسحاق : ما تقول فى القرآن ؟؟ قال هو كلام الله ، قال اسحاق أمخلوق هو قال كلام الله لا أزيد عليها ، ثم امتحن الباقين وأرسل بالاجابة الى المأمون فهاج وماج وثارت حفيظته وكتب الكتاب الرابع يحمل الزجر والتقريع والوعيد والتوبيخ لمن يمتنع عن الاجابة بخلق القرآن ، ولكن الامام أحمد ظل على شجاعته لا يخشى فى الله لومة لائم وسار على نهجه بعض العلماء وهم سجادة والقواريرى ومحمد بن نوح ثم عاودهم ثالثا فأجاب القواريرى ووجه بأحمد بن حنبل ومحمد بن نوح الى طرسوس حيث لم يجد حيلة فى اقناع الامام أحمد عن طريق الحجة فاتخذ أسلوب الضغط والارهاب ، وحينئذ حمله مقيدا الى المأمون ولكن المأمون مات فى طرسوس وابن حنبل فى الطريق - ورغم موت المأمون فلم تمت الفتنة ولم تخمد جذوة المحنة فقد أوصى قبل موته أخاه المعتصم الذى خلفه بأن يسير سيرته فى القول بخلق القرآن وظل ابن حنبل سجينا ينتظر مصيره فاستدعاه المعتصم بعد توليته الخلافة وجادله ولكنه أصر بحزم على موقفه وحين قال له المعتصم : ما تقول فى القرآن ؟؟ قال هو كلام الله ، أمخلوق هو ؟؟ فيجيب : هو كلام الله ، فلما يئسوا منه ولم يجدوا جدوى فى ذلك ضربوه بالسياط ونخسوه بالسيوف حتى أغمى عليه ومكث فى السجن عامين ونصف عام . وسار المعتصم على مبادىء المأمون القاسية حتى قتل خلقا من العلماء وأهان كثيرا من أهل الحديث ، واستمرت المحنة حتى مات المعتصم سنة ٢٢٧ هـ وتولى ابنه الواثق فسار على منهج سابقيه غير أنه لم يؤذ ابن حنبل وإنما كان يبعده عن الناس ويبعد الناس عنه ولما مات الواثق وولى المتوكل سنة ٢٣٢ هـ أنهى الله على يديه هذه الفتنة فعاد ابن حنبل الى التدريس مكرما بعد أربع عشرة سنة عاشها مضطهدا محاربا فى فكره وعقيدته من هؤلاء الذين لم يرعوا فى الحق حرمة ولا ذمة وآذوا ذلك الامام الجليل الذى حمل مشاعل الحق والنور وكرس عمره لخدمة السنة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وقد استقبل عامة الناس رفع المحنة بالدعاء للمتوكل والثناء عليه حتى قيل : (الخلفاء ثلاثة : أبو بكر الصديق فى قتل أهل الردة وعمر ابن عبد العزيز فى رد المظالم والمتوكل فى إحياء السنة وإماتة التجهم)[٢٢] .

---

(٢٢) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٣٤٦ ط الفجالة ، البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٢٣٢ .

أثر النزاع بين المعتزلة وأهل الحديث

قام نزاع بين المتكلمين وأهل الحديث من جراء اختلافهم فى كثير من الآراء والمعتقدات كما سبق توضيحه ، وقد أطلق المعتزلة ألسنتهم على أهل الحديث ورموهم بالنقائص والكذب ورواية المتناقضات ، وكان أهل الحديث متثبتين فى رواية السنة ، سائرين على منهج التثبيت بالحيطة فيقفون عند ظواهر النصوص ولم يدخلوا على العامة من التأويلات ما يفتتنون به وما لا تدركه أفهامهم وقاموا بنقد الرواة والوقوف على أحوالهم وتمييز الاحاديث الصحيحة من غيرها أمثال الامام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني واسحاق بن راهويه وغيرهم . غير أن هناك من انتسب الى أهل الحديث وليس منهم ، أمثال القصاص الذين بثوا الغرائب التى كانت سببا فى فتح أبواب الطعن فى الاسلام . ووجد الى جوارهم بعض الجهلة الذين كانوا يفتون بما هو منكر فى الشرع وقد ضاق اعلام المحدثين بهؤلاء الأدعياء الذين كانوا سببا فى رمى أهل الحديث بالمثالب والطعون التى وجهت اليهم بسبب هؤلاء الأدعياء المتكسبين بالحديث .

واذا نظرنا الى أهل الكلام نجدهم قد تطرفوا فى تأويل النصوص وارتفعوا بسلطان العقل صونا لآرائهم التى يعتنقونها والتى حكموها فى الدين وقاموا بتطبيق فهمهم لها على الكتاب والسنة ففتحوا باب التأويل والطعن فى الأخبار . يقول ابن قتيبة : (ولو كان اختلافهم فى الفروع والسنن لاتسع لهم العذر عندنا ، وان كان لا عذر لهم مع ما يدعون لأنفسهم كما اتسع لأهل الفقه ووقعت لهم الأسوة بهم ولكن اختلافهم فى التوحيد وفى صفات الله تعالى وفى قدرته وفى نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار وعذاب البرزخ وفى اللوح وفى غير ذلك من الأمور التى لا يعلمها نبى إلا بوحى من الله تعالى)[٢٣] وقد انتهز المعتزلة مكانتهم من الخلفاء وتوليهم الوزارة والقضاء فنالوا من أهل الحديث وجمهور الأمة حتى وصل الأمر ببعضهم الى سفك الدماء البريئة ، ولم يكن لأهل الحديث من ذنب اللهم الا وجود أدعياء الرواية والقصاص والجهلة بينهم .

---

(٢٣) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٧ .

وقد اندفع المعتزلة باعتناقهم الآراء الفلسفية الى رد الأحاديث الصحيحة والطعن فى الصحابة الى أن جاء المأمون وحاول توحيد الصف كما سبق بيانه ولكن أخطأه التوفيق وغشيه التعصب الأعمى الذى انحاز بسببه الى المعتزلة . فاتسعت هوة الخلاف بين الفريقين فلم يجد المأمون بدا أمامه من أن يستعمل الشدة والارهاب .

والذى آخذه على المعتزلة أنهم أخذوا المحق بذنب المبطل ولم يفرقوا بين الجهلة والعلماء فحاربوا الأمة ورواة الحديث مما دفع جمهور المسلمين أن يقابلوهم بما ينبغى بعد أن زالت المحنة ، وقد سار المحدثون على منهج السلف الصالح حيث امسكوا عن الخوض فى تلك الامور التى تضر بالعقيدة ، وإذا نظرنا الى محور الخلاف بين الفريقين نرى أن مسألة خلق القرآن واضحة بالنسبة للالفاظ القرآنية وكونها مخلوقة وليست قديمة ولم يخف على أئمة الحديث أمثال الامام احمد بن حنبل هذه الحقيقة ولكنهم أمسكوا عن الخوض فيها ليحافظوا على عقيدة العامة الذين لا يستطيعون التمييز بين الكلام كصفة قديمة لله وبينه كألفاظ مقروءة مكتوبة فآثروا الامساك عن الكلام فى المسألة خشية أن يعتقد العامة خلاف الحقيقة فيلتبس عليهم الأمر بين الحادث والقديم وعلى هذا كان موقف المحدثين موقف الحريص على قدسية القرآن فسلكوا منهج سلفهم الصالح .

ومن خلال ما سبق أستطيع أن أبرز أثر هذا الخلاف على الحديث وهذا ما يهمنا فى هذا البحث فقد تعرضت فيما سبق الى هذه المشكلة واوضحت وجهة نظر كل واحد من الفريقين ورجحت الحقيقة بما وفقنى الله وألهمنى من فهم أرجو أن يكون صوابا فالفريقان كان حسن النية بينهما متوفرا وكلاهما كان يبتغى خدمة الاسلام ولئن جانب التوفيق فريق المعتزلة وذهبوا فى تعصبهم ونزاعهم طرائق قددا فلا يعنى هذا الحكم عليهم بالخروج عن حظيرة الاسلام ، ولكن هذا لا يعفيهم بشهادة التاريخ أن نسجل عليهم ما ألقوه فى محيط الحديث النبوى من تعكير وعقبات كان أهمها :

١ ـ تجريح الرواة ورد رواية من لم يقل بخلق القرآن وحكمهم بفسق الشهود والقضاة الذين لم يقولوا بذلك ، وان كان المحدثون قد حكموا بفسق من يقول بخلق القرآن الا أن هذا كان منهم سدا للذرائع[٢٤] وكادت شظايا هذه الفتنة تصيب الامام البخارى فانه لما قدم نيسابور وسألوه عن اللفظ (فقال القرآن كلام الله غير مخلوق وأعمالنا مخلوقة) فلما سمع بذلك الامام الذهلى قال (القرآن كلام الله غير مخلوق ومن زعم (لفظى

(٢٤) الحديث والمحدثون ص ٣٣ .

بالقرآن مخلوق) فهو مبتدع لا يجلس الينا ولا نكلم من يذهب بعد هذا الى محمد بن اسماعيل ، فانقطع الناس عن البخارى الا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة) هـ [٢٥] .

٢ - كان لهذه المعركة أثرها فى وضع الحديث حيث انتهز الزنادقة الفرصة فوضعوا الاحاديث على رسول الله ﷺ ورووا عن أبى الزبير أن رسول الله ﷺ قال : « من قال القرآن مخلوق فقد كفر) وغير ذلك .

٣ - وكان من نتائج ذلك أيضا ما عاد على أهل الحديث مما فعله أصحاب الاهواء فقد طعنوا فى الصحابة ورموا المحدثين بالجهل وألفوا فى ذلك كتبا تلقفها المستشرقون بعد ذلك فى عصور الضعف العلمى والسياسى للمسلمين ودسوا عليهم كثيرا من المثالب وصوروا الاسلام فى غير صورته الكريمة ، ومن عجب أن ينخدع ببريقهم بعد ذلك بعض الباحثين ممن نسج على منوالهم .

٤ - كانت المحنة سببا فى أفول نجم المعتزلة وسقوط دولتهم وظهور رجال الحديث وارتفاع لوائهم حتى تبوءوا مكانتهم اللائقة واقاموا السنة ونفذوا حدود الله ، فكانوا اذا قابلوا سكيرا ضربوه واذا وجدوا مغنية منعوها وكسروا مزاميرها واذا صادفوا خمرا اراقوه وهكذا حتى سادت السنة فى العالم الاسلامى فترة كبيرة من الزمن [٢٦] .

---

(٢٥) شروط الائمة الخمسة للحازمى ص ١٠ بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثرى .
(٢٦) أحمد بن حنبل : احمد عبد الجواد الدومى ص ٢١١ .

الوضع فى الحديث

لم يشع الكذب فى عهد الرسول ﷺ ولا عهد الخلفاء الراشدين من بعده وما كان بينهم من خلاف فقهى فلا يتعدى اختلاف وجهة النظر فى أمور الدين ، أخرج البيهقى أن أنسا حدث بحديث فقال له رجل : (أسمعت هذا من رسول الله ﷺ قال نعم ، أو حدثنى من لم يكذب والله ما كنا نكذب ولا كنا ندرى ما الكذب)[1] .

وكان الكذب فى عهد كبار التابعين أقل منه فى عهد صغارهم لوجود الصحابة وكبار التابعين ، ولما كانوا عليه من الورع والتدين ، ولأن الخلاف السياسى كان فى أول عهدهم بسيطا كل ذلك كان سببا فى تضييق بواعث الوضع والحد من الكذب .

ولما كان الشيعة : هم أول من تجرأ على ذلك فيمكننا الحكم بأن أول بيئة نشأ الوضع فيها هى العراق وكان الامام مالك رضى الله عنه يسمى العراق دار الضرب أى تضرب فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم ، ويقول : نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم . وقال له عبد الرحمن بن مهدى يا أبا عبد الله سمعنا فى بلدكم - المدينة - أربعمائة حديث فى أربعين يوما ونحن بالعراق نسمع هذا كله فى يوم واحد ، فقال له يا عبد الرحمن من أين لنا دار الضرب التى عندكم ؟ تضربون بالليل وتنفقون بالنهار . وقال ابن شهاب : يخرج الحديث من عندنا شبرا فيعود فى العراق ذراعا وذلك لبعد العراق عن الحجاز ولوجود اخلاط المسلمين من مختلف الأمم وظهور المذاهب المختلفة فى العراق من معتزلة ومرجئة وأصناف من المتكلمين وكل صنف من هؤلاء يؤيد رأيه بتأويل آيات القرآن واختلاف الحديث .

---

(١) مفتاح الجنة ص ٢٥ .

أسباب الوضع فى الحديث

(١)

التعصب السياسى

كان للاحداث السياسية أثرها فى انقسام المسلمين شيعا واحزابا وسبب هذا الانقسام قيام المذاهب الدينية التى حاول اصحابها تأييد موقفهم بالقرآن والسنة فتأول بعضهم القرآن على غير وجهه السليم وحملوا السنة ما لا تتحمله ، وقد عجزوا عن الوضع فى القرآن لأنه ثبت بالتواتر المفيد لليقين والقطع ولتوفر المسلمين على حفظه وتلاوته ، فوجهوا عنايتهم الى الوضع فى الحديث لتأييد ما يدعون فخلطوا الصحيح بغيره ، ووضعوا أحاديث فى فضائل ائمتهم ورؤساء احزابهم ، وبهذا الوضع انغمست الفرق السياسية فى حمأة الكذب والوضع . وكانت الرافضة أكثر الفرق كذبا . يقول ابن تيمية : « وكذب الرافضة مما يضرب به المثل) وسئل مالك عن الرافضة فقال لا تكلمهم ولا تروعنهم فانهم يكذبون[٢] وقال حماد بن مسلم حدثنى شيخ لهم قال (كنا اذا اجتمعنا فاستحسنا شيئا جعلناه حديثا)[٣] وقد اسرف الرافضة فى وضع الاحاديث فى فضائل على وآل بيته بجرأة بالغة وذلك (لأن أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع لينقضوا عرى الاسلام ، وأما الشيعة فقد كثر الوضع منهم وصنعوا بعض الأخبار التى تنال من أبى بكر الصديق وعمر زاعمين أنها أساءا إلى على . ومن الاخبار التى وضعوها (وصيى وموضع سرى وخليفتى فى أهلى وخير من أخلف بعدى على)[٤] وحينما وجد أهل الاحزاب الأخرى أن ما وضعه الشيعة ينقص من أبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية هب بعض الوضاعين من احزابهم بوضع ما يقابل هذا من احاديث ترفع من شأنهم . من ذلك (ما فى الجنة شجرة الا مكتوب على كل ورقة منها لا إله الا الله محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان

---

(٢) منهاج السنة جـ ١ ص ١٣ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) اللآلىء المصنوعة جـ ١ ص ١٨٥ .

ذو النورين)[٥] كما وضع المتعصبون لمعاوية والأمويين اخبارا كثيرة منها قولهم (الأمناء عند الله ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية)[٦] كما فعل الذين أيدوا العباسين فنسبوا الى النبى قوله (العباسى وصيى ووارثى) ولما رأى بعض الذين حسنت نياتهم من طعن وتجريح فى حق الصحابة دفعهم حبهم للصحابة أن يضعوا أحاديث فى فضلهم ليبينوا بها أنهم جميعا خيار ولا فرق بينهم وظنوا انهم بهذا العمل يقدمون خيرا وفاتهم أنهم قد ارتكبوا منكرا بكذبهم على الرسول ﷺ وكان الشيعة منهم المعتادون الذين يرون أفضلية على وأولويته بالخلافة وهم مسلمون مخلصون ومنهم الغلاة الذين تظاهروا بالمحبة لآل البيت وهم بعيدون عن الاسلام وكان هدفهم ان يدخلوا ما معهم من مبادىء اليهودية والنصرانية والزراد شتية فى الاسلام ليشوهوا معالمه وعقيدته ، وكان من هؤلاء طائفة تعتقد أن جبريل اخطأ فى النزول بالرسالة على محمد وهى لعلى ، وطائفة تقول بألوهية على وهم اصحاب عبد الله بن سبأ ، وقد أعلن على براءته منهم ، وأطلق المؤرخون على هؤلاء اسم (غلاة الشيعة) ولكن لما كانت آراؤهم الهدامة لا مجال لها فى النفوس ألبسوها ثيابا مصطنعة وتقنعوا بالدين ، فلجأ أهل الزيغ منهم تأييدا لآرائهم الزائفة الى الوضع فى السنة فأساءوا الى الحديث النبوى وإلى الاسلام عامة .

وأما الخوارج وهم الذين خرجوا على الامام على رضى الله عنه بعد قبوله التحكيم فكانوا أقل الفرق فى الكذب لأن من مبادئهم أن مرتكب الكبيرة كافر والكذب كبيرة ولاسيما على رسول الله ﷺ فلم يستحلوا الكذب ، الا أن بعض الرؤساء منهم وقعوا فى الكذب على الرسول ﷺ فقد روى عن شيخ لهم أنه قال : (ان هذه الاحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فانا كنا اذا هوينا أمرا صيرناه حديثا)[٧] وقد قال بعض الباحثين أن نسبة هذا القول إلى شيخ خارجى خطأ .

وأنا أرجح عدم نسبة الوضع الى الخوارج ، لما هو معروف عنهم من الصراحة والشجاعة وعدم الميل الى التقية ، ولو كانوا يستحلون كذبا لاستحلوا على بعض الامراء الطغاة كزياد والحجاج . يقول ابن تيمية : (ليسوا ممن يتعمدون الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال أن حديثهم من أصح الحديث)[٨]

---

(٥) المرجع السابق ص ١٦٥ .
(٦) تنزيه الشريعة جـ ٢ ص ٤ .
(٧) اللآلىء المصنوعة جـ ١ ص ٢٣٦ .
(٨) منهاج السنة جـ ٣ ص ٣١ .

(٢)

التعصب العنصرى

قامت الدولة العباسية على أكتاف الفرس من أهل خراسان وكانت هذه البلاد موضع التشيع لهذا البيت ولما كان الفرس يفهمون ان الملك ينال بالوراثة بآراء الشيعة فعدوا بنى أمية غاصبين لحقوق هذا البيت ينبغى قتالهم وتخليص الحق الى صاحبه الشرعى ، ومن المعلوم ان الفرس أمة ذات حضارة وتاريخ وكان لها نفوذها فلما وقعوا فى يد العرب تحركت فى نفوسهم نزعة العظمة الأولى وعندما قام العباسيون بطلب الخلافة كان الفرس على استعداد تام أملا فى الحصول على نفوذهم القديم فتفانى أبو مسلم الخراسانى وغيره فى مناصرة بنى العباس ومحاربة بنى أمية ، ولما تم الامر للعباسيين لم ينحازوا للعرب ضد الفرس ، لأن الفرس هم الذين نصروهم من قبل ولأن بعض الخلفاء العباسيين كانوا من أمهات فارسيات ، وإنما انحازوا للدين فحاربوا الزنادقة وشهروا بهم ، وهنا ظهرت على ألسن بعض العامة فكرة تفضيل العجم على العرب وهى التى تعرف بالشعوبية ، وهذه الفكرة بلغت اشدها فى القرن الثالث وساعدها ان الخلفاء العباسيين لم يتعصبوا للعربية فانتهز الشعوبيون الفرصة فى محاربة العرب ووضعوا احاديث فى فضل الفرس وبلدانهم وعلمائهم والحط من قيمة العرب ومن ذلك ما وضعوه فى فضل أبى حنيفة النعمان لأنه من أصل فارسى وذم الشافعى لأنه عربى ومن ذلك :

(يكون فى أمتى رجل يقال له محمد بن ادريس أضر على أمتى من ابليس ويكون فى امتى رجل يقال له ابو حنيفة هو سراج أمتى)[٩] وضعه مأمون بن أحمد الهروى من أهل القرن الثالث وقابلهم بعض الجهلة من العرب بالمثل من ذلك قولهم : « ان الله اذا غضب أنزل الوحى بالفارسية واذا رضى انزل الوحى بالعربية » ، كما وضعت احاديث فى فضائل بعض البلدان والقبائل[١٠] . (ومن ذلك ما رووه فى فضل محمد بن كرام السبحستانى العابد المشهور بالتنجيم ووضع الحديث المتوفى سنة ٢٥٥ وقد ارتحل من خراسان الى الشام وأقام بها) « يجىء فى آخر الزمان رجل يقال له محمد بن كرام يحيى السنة والجماعة هجرته من خراسان الى بيت المقدس كهجرتى من مكة الى المدينة »[١١] وقد بلغ بهم التعصب مبلغا كبيرا أدى بهم الى الالحاد فى الدين ، والتحلل من احكامه ، وأما احاديثهم الموضوعة فلم تكن بخافية على العلماء ، وائمة الحديث الذين تتبعوها وكشفوا زيفها وميزوا بين الصحيح وغيره .

---

(٩) اللآلىء المصنوعة جـ١ ص ٢٣٧ .
(١٠) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٠٠
(١١) الحديث والمحدثون ص ٣٣٥ .

(٣)

الزنــدقة

تطلق الزندقة فى العصر العباسى على أتباع دين المجوس مع التظاهر بالاسلام ، وقد دعاهم الى ذلك دينهم الذى الفوه قديما ، وما تـوارثه الخلف منهم عن السلف من عادات وتقاليد ، ولما رأوا أنهم لا يستطيعون الوصول الى المنصب والجاه الا عن طريق الاسلام تظاهروا به ولم يدخل الايمان فى قلوبهم ، ثم اتسع اطلاق الزندقة ، فصـارت تطلق على الملحدين الذين لا دين لهم ، فقد شك هؤلاء فى الأديان ، وحكموا العقل فيما لا مجال فيه ونبذوا الأديان جملة .

واطلقت الزندقة أيضا على الاباحيين الذين يتبجحون بالقول فيما يمس الدين لا عن نظر ، وانما عن خلاعة ومجون ، وهؤلاء كان همهم فى الحياة شهواتهم .

وقد ساعد على انتشار الزندقة فى القرن الثالث خاصة أمور :

أولا : ما أثارته مذاهب الكلام من كثرة الجدل فى أمور الدين الأصلية ، وانتشار بحوث الفلسفة التى كثر تناول العلماء والخلفاء لها .

ثانيا : ومما ساعد أيضا على انتشار الزندقة مكيدة الفرس للاسـلام والمسلمين ، ومحاولتهم إفساد العقيدة ونشر مفاهيمهم المجوسية وخاصة مذهب (مانى) ، وكان ذلك بعد انتقال الخلافة من الأمويين الى العباسيين ، وكـان الفرس يـطمعون فى ان تكـون الحكومة فارسية ، فلما لم يحصلوا على ما يـطمعون فيـه رأوا أنهم لا يمكن أن يصلوا الى ما أرادوا والاسلام فى قوته وسلطانه ، فعملوا على اضعافه بنشر الزندقة .

ثالثا : وساعد على انتشار الزندقة فى هذا القرن قيام الموالى من الفرس بالسـلطة الحكومية وإبعاد العرب ، وهذا بدوره ، مكن للفرس أن يظهروا مذاهبهم القديمة ، فقد انتعش الموالى منهم فى العصر العباسى . وكانت لهم ديانات سابقة ، ولم يجرءوا ـ فى الحكم الاموى ـ ان يتكلموا بشىء من ذلك ، وما كان يهمهم الا الحصول على الحرية السياسية ، وما أن اطمأنت الحياة وتحقق ما يتمنونه الا وأخذت دياناتهم القديمة والجديدة فى الظهور ،

فوجدت الزندقة حينئذ المناخ الملائم وكان الطريق الذى سلكوه لانتشار الزندقة هو الكذب على رسول الله ﷺ لاثارة الشبه التى تشوه سماحة الاسلام وجماله رغبة منهم فى تنفير الناس منه ، والتحلل من احكامه ، حتى تضعف قوة المسلمين ، فيتمكن هؤلاء من فرض سلطانهم ، فبثوا مذاهب المانوية والمجوسية وكثيرا من المذاهب الخبيثة التى تنطوى على اتجاهات ضالة مضلة . وكان منهم من تظاهر بالصلاح والورع ، وأضمر الحقد على المسلمين ، فهم إذًا قوم من اعداء الاسلام تظاهروا به وانتحلوا نحلا وآراء لا تتفق وأصوله العامة وقواعده المقررة ، وكل هدفهم إنما هو استدراج العامة الى الخروج من الاسلام واضعاف شوكة المسلمين فهم يكرهون الاسلام كدين ودولة لأنه الذى أنهى عهودهم عهود الزعامات والعروش المتسلطة ، وفى الجو الاسلامى نعم المسلمين وأمنوا على كرامتهم وتحرير عقولهم واحترام عقيدتهم فأقبلوا عليه وعز جانبه وقويت شوكته ولم يعد للزعماء ولا للامراء أمل فى سلطانهم الزائل ، فلم يجد الزنادقة بدا للثأر من هذا الدين الا تشويه عقيدته وتفرق اتباعه ، فبدأوا بنشر تعاليم المجوسية والمانوية وكثير من المذاهب الضالة كما سبق ، وتقنعوا بأثواب نحل مختلفة يستهدفون من وراء ذلك أن يستدرجوا الناس ويجتذبوهم من دينهم وبهذا تنهار قوة المسلمين . كما شقوا طريق الوضع فى الحديث النبوى الذي يمثل المصدر الثانى لهذا الدين وتستروا باسم التشيع احيانا وباسم الزهد والتصوف احيانا أخرى ووضعوا الحديث فى العقائد والاخلاق والحلال والحرام .

ومما وضعوه تضليلا للمسلمين وتنفيرا من عقيدتهم : « قيل : يا رسول الله مم ربنا ؟ قال : من ماء مرور ، لا من أرض ولا سماء ، خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق »[١٢].

وانه لضلال ما بعده من ضلال وخبث ما بعده خبث وغباء لايتصوره أدنى عقل ولا يقره أى بشر .

وروى العقيلى بسنده إلى حماد بن زيد قال وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر الف حديث منهم عبد الكريم بن أبى العوجاء الذى قتل وصلب فى زمن المهدى قال ابن عدى لما أخذ ليضرب عنقه قال : وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أجرم فيها الحلال واحلل الحرام[١٣] . وقد تعقب الخلفاء العباسيون هؤلاء الزنادقة فشتتوهم وقتلوهم

---

(١٢) اللالىء المصنوعة جـ ١ ص ٢ للسيوطى .
(١٣) تدريب الراوى ص ١٨٦ .

وقاوموا تلك الحركة الخبيثة الضالة كما لم يخف على رجال الحديث فسادهم فشمر الجهابذة والنقاد عن ساعد الجد فبينوا أمرها وتتبعوا هؤلاء الكذابين الوضاعين ، وقد تنبه الخلفاء العباسيون الى ما وراء حركة الزندقة من خطر على الكيان السياسى للاسلام فناهضوهم قتلا وتشريدا حتى طهروا ساحة الدعوة من شرهم ، فأبو جعفر المنصور عاقبهم وأمر بعض الباحثين من رجال الكلام بالرد عليهم وتوضيح الحقيقة لمن خالطه الشك وأوصى ابنه موسى الهادى بإبادتهم وقد أنفذ الهادى الوصية وفى عهد هارون الرشيد والمأمون ومن بعدهم طورد هؤلاء الزنادقة وحوربوا وفى عهد المعتصم كانت محاكمة قائد جيوشه المسمى (بالأفشين) حين اتهم بالزندقة فحبس ومنع الطعام والشراب حتى مات . . . . . وهكذا كانت يقظة الأمة الاسلامية فى حرصها على حراسة هذا الدين ومصادره وحمايته من كل دخيل أو عدو .

(٤)

القصاصون

ذاع القصص فى القرن الثالث وكان من بين القائمين به فريق من الزنادقة ومنهم المرتزقة وادعياء العلم الذين كثروا فى هذا العهد لدرجة أن الخلفاء كانوا يخشون على الناس منهم فيصدرون أوامرهم بمنعهم من الجلوس فى المساجد والطرقات ومن بيع كتب الفلسفة ، ففى سنة ٢٧٩ هـ . وهى السنة التى بويع فيها المعتصم الخليفة العباسى بالخلافة أصدر أمره بمنع الوراقين من بيع كتب الفلاسفة وما شاكلها ، ومنع القصاص والمنجمين من القعود فى الطريق[١٤] وكان هؤلاء القصاص لا يهمهم الا التفاف الناس حولهم فيثيرون مشاعرهم وعواطفهم ويستدرون ما عندهم فوضعوا الاحاديث رغبة منهم فى استمالة قلوب العامة اليهم ، ورغبة فى التكسب والارتزاق . وذكر ابن قتيبة شأن القصاص فقال : (انهم كانوا يميلون وجه العوام اليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الاحاديث ، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيبا خارجا عن فطر العقول أو كان رقيقا يحزن القلوب ويستغزر العيون فاذا ذكر الجنة قال فيها الحوراء من مسك أو زعفران وعجيزتها ميل فى ميل ويبوىء الله تعالى وليه قصرا من لؤلؤة بيضاء فيه سبعون ألف مقصورة فى كل مقصورة سبعون الف قبة . . فلا يزال هكذا فى سبعين الف كذا وسبعين الفا كأنه يرى أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولا دونها)[١٥].

وحكى أبو حاتم البستى انه دخل مسجدا فقام بعد الصلاة شاب فقال حدثنا أبو خليفة أبو الوليد عن شعبة عن قتادة عن انس وذكر حديثا ، قال ابو حاتم : فلما فرغ دعوته قلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال لا . قلت : كيف تروى عنه ولم تره فقال إن المناقشة معنا من قلة المروءة أنا احفظ هذا الاسناد فكلما سمعت شيئا ضممته الى هذا الاسناد[١٦] وروى

---

(١٤) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٤٦ .

(١٥) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٣٥٦ .

(١٦) الباعث الحثيث لابن كثير ص ٨٠ .

ابن الجوزى باسناده الى ابى جعفر بن محمد الطيالسى قال : صلى احمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة ، فقام بين ايديهم قاص ، فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن انس قال : قال رسول الله ﷺ من قال لا اله الا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب ، وريشه من مرجان . وأخذ فى قصة نحوا من عشرين ورقة . فجعل احمد بن حنبل ينظر الى يحيى بن معين ، وجعل يحيى ابن معين ينظر الى أحمد ، فقال له : حدثته بهذا ؟ فيقول والله ما سمعت هذا الا الساعة . فلما فرغ من قصصه وأخذ العطيات ثم قصد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده : تعال ، فجاء متوهما لنوال ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين . فقالا : أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ، ما سمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققت هذا الا الساعة . كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما . وقد كتبت عن سبعة عشر ، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . . فوضع أحمد كمه على وجهه وقال : دعه يقوم ، فقام كالمستهزىء بهما[١٧] » أ هـ » .

وأكثر هؤلاء القصاص من الجهال الذين تشبهوا بأهل العلم واندسوا بين صفوفهم وأفسدوا كثيرا من عقول العامة بما كانوا يبثونه بين الناس حين يقومون بمهمة الوعظ وليس يهمهم الا أن يستدروا المال وبكاء العيون وإعجاب الناس بهم فى سبيل ذلك يضعون الأكاذيب على رسول الله ﷺ ولا يخافون الله ومن عجيب أمرهم أنهم رغم كذبهم الفاضح وجهلهم الواضح وجدوا آذان العوام مصغية وقلوبهم متقبلة .

(١٧) الباعث الحثيث لابن كثير ص ٨٥ .

(٥)

الخلافات الفقهية والكلامية

اتجه أتباع المذاهب الفقهية - والكلامية إلى تأييد مذاهبهم بأحاديث مكذوبة وضعوها تأييدا لهم ومن ذلك ما روى أنه قيل لمحمد بن عكاشة الكرمانى أن قوما يرفعون ايديهم فى الركوع وفى الرفع منه فقال حدثنا المسيب بن واضح عن انس مرفوعا « من رفع يديه فى الركوع فلا صلاة له »(١٨) وحديث (كل ما فى السموات والأرض وما بينهم فهو مخلوق غير الله والقرآن وذلك انه كلامه منه بدأ واليه يعود وسيجيء أقوام من أمتى يقولون القرآن مخلوق فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم وطلقت امرأته من ساعته لأنه لا ينبغي لمؤمنة أن تكون تحت كافر الا أن تكون قد سبقته بالقول)(١٩) .

ويظهر فى هذا القول ركاكة اللفظ كما يكشف اتجاه مرماه عن الوضع فى وضوح .

---

(١٨) تدريب الراوى ص ١٨١ ، والباعث الحثيث .

(١٩) اللآلىء المصنوعة جـ ١ ص ٣ .

(٦)

الجهل بالدين مع الرغبة فى الخير

قام بعض الجهلة بالدين الذين كانوا على جانب من الصلاح والزهد بوضع احاديث فى الترهيب والترغيب حينما ساءهم وجود بعض الناس المتكالبين على الدنيا والذين تركوا آخرتهم فوضعوا بعض الاحاديث التى ترغبهم فى الآخرة وتخوفهم من عذاب الله ومن هؤلاء غلام خليل وهو أحمد بن محمد بن غالب الباهلى كان معروفا بالزهد وتوفى فى رجب سنة ٢٧٥ هـ[٢٠] . قال له أبو عبد الله النهاوندى : ما هذه الرقائق التى تحدث بها قال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة ، وهؤلاء هم أشد الوضاعين ضررا وأفدح خطرا لأن أحاديثهم المختلقة كانت تجد قبولا عند بعض الناس لما كانوا عليه من الزهد والصلاح ولهذا قال يحيى القطان : ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب الى الخير ، كما رأى البعض منهم انشغال الناس بالفقه فخاف أن يعرضوا عن القرآن فوضع أحاديث فى فضائل سور القرآن ، وقد قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مريم من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال إنى رأيت الناس قد اعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبى حنيفة ومغازى ابن اسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة ، وروى ابن حبان فى الضعفاء عن ابن مهدى قال قلت لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتها أرغب الناس فيها[٢١] ، وكان هؤلاء الوضاعون اذا قيل لهم فى ذلك قالوا : نحن ما كذبنا عليه أى على الرسول وانما كذبنا له ـ وهذا من تمام جهلهم الفاضح وفجورهم وافترائهم فانه عليه السلام لا يحتاج فى كمال شريعته الى غيره[٢٢] .

---

(٢٠) ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٦٧ .

(٢١) تدريب الراوى ص ١٨٤ .

(٢٢) الباعث الحثيث ص ٧٩ .

مقاومة الوضع

قيض الله سبحانه لسنة نبيه ﷺ رجالا أمناء صدقوا فى إخلاصهم لله ولرسوله ، ونصبوا أنفسهم للذب عن السنة الشريفة فأفنوا أعمارهم فى التمييز بين الصحيح والباطل صيانة للسنة النبوية وحفاظا على الاسلام من الدس والتحريف وفى سبيل تنقيح السنة وتنقيتها من الوضع بذل علماء الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم جهودا مخلصة فوضعوا قواعد الجرح والتعديل ، وكان من ثمرة أعمالهم (علم مصطلح الحديث) وهو يشتمل على أدق الطرق العلمية للتحقيق والتوثيق وأقومها فى التمحيص والنقد وكانت القواعد التى اتبعوها فى جهودهم تتسم بالآتى :

١ - التزام اسناد الحديث : ظل الصحابة والتابعون بعد انتقال الرسول ﷺ الى الرفيق الأعلى منعمين فى جو من الصدق ، آمنين على تراث نبيهم ، حيث كانت صدورهم الأمينة تفيض بالثقة والاخلاص وقلوبهم الواعية تنبض بالايمان والصدق فكان البعض يسند الحديث مرة ولا يسنده أخرى الى أن حدثت الفتنة وظهرت الاحزاب والفرق واخذ الكذب على رسول الله ﷺ يزداد شيئا فشيئا ، فانبرى الصحابة والتابعون يمحصون الأحاديث سندا ومتنا ويشددون فى معرفة الرواة والطرق ويلتزمون الاسناد دائما ، وكان ابتداء مرحلة التحرى والتزام الاسناد منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة[٢٣] . فمنذ ذلك الحين وهم يتشددون فى التزام الاسناد دائما ، عن ابن سيرين قال : (لم يكونوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر الى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[٢٤] . وكانوا يتسارعون الى أخذ الحديث وسماعه فلما وقعت الفتنة وركب الناس الصعب والذلول لم يأخذوا من الاحاديث إلا ما يعرفون والتزموا التثبت والاسناد .

---

(٢٣) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٠٧ .

(٢٤) مقدمة صحيح مسلم بشرح النووى ص ٧١ ط الشعب .

٢ ـ التثبت من الاحاديث : كان من فضل الله تعالى وعنايته بالسنة النبوية ان بارك فى أعمار عدد من الصحابة والفقهاء يرجع الناس اليهم ، ويلجأون لهم حين يقع الكذب ليستوثقوا من الاحاديث وقد كثرت الرحلات العلمية لبعض الصحابة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم من علماء الحديث من أجل التثبيت ، يقول سعيد بن المسيب : (ان كنت لأسير الليالى والأيام فى طلب الحديث الواحد)[٢٥] .

وفى سبيل التثبت كانوا يتذكرون الاحاديث فيما بينهم لمعرفة ما يأخذون منها ، وترك ما ينكرونه ، كما كانوا على جانب كبير من الوعى والحيطة بحيث يحفظون الاحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة خشية أن تختلط عليهم وحتى يستطيعوا التمييز بين الصحيح وغيره بدقة فائقة وحيطة بالغة ، وروى أبو بكر بن الاثرم : أن أحمد بن حنبل رأى يحيى بن معين بصنعاء فى زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس فاذا طلع عليه انسان كتمه ، فقال له احمد بن حنبل تكتب صحيفة معمر عن أبان عن انس وتعلم أنها موضوعة : فلو قال لك قائل : إنك تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ فقال : رحمك الله يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجىء بعده انسان فيجعل بدل أبان ثابتا ، ويرويها عن معمر عن انس بن مالك ، فأقول له كذب انما هى عن معمر عن أبان لا عن ثابت[٢٦] .

ومن أجل التثبت كذلك ناهض العلماء الكذابين ومنعوهم من التحديث واشتدوا عليهم ، لدرجة أنهم كانوا يضربونهم أحيانا ويهددونهم بالقتل أحيانا أخرى . عن حمزة الزيات قال : سمع مرة الهمذانى من الحارث الاعور شيئا فقال له : اقعد بالباب ، قال : فدخل مرة وأخذ سيفه ، قال وأحس الحارث بالشر فذهب[٢٧] .

٣ ـ نقد الرواة ودراسة حياتهم وتاريخهم وبيان أحوالهم من صدق أو كذب وقد وصلوا عن طريق هذه الدراسة الى تمييز الصحيح من المكذوب وكانت لديهم قواعد اتبعوها وساروا عليها فى الأخذ من الرواة أو عدم الأخذ منهم فحصروا المتروكين الذين يكذبون على الرسول ﷺ والذين يكذبون فى أحاديثهم العامة وإن لم يكذبوا على النبى ﷺ وأصحاب البدع والأهواء والزنادقة ، والذين لا يفهموم ما يحدثون ، ومن لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم .

---

(٢٥) جامع بيان العلم ص ٩٤ .
(٢٦) الجامع لأخلاق الراوى ص ١٠٧ .
(٢٧) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ٩٩ .

وقد عين أئمة النقاد أياما ليتكلموا فى الرجال ، وكانوا يسألون عن الرواة لمعرفة أحوالهم والتمكن من صدقهم أو كذبهم فكانوا ينقدونهم نقدا دقيقا : عن يحيى بن سعيد قال سألت سفيان الثورى وشعبة ومالكا وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتا فى الحديث ، فيأتينى الرجل فيسألنى عنه قالوا : أخبر عنه أنه ليس بثبت[٢٨] . وكانوا فى حكمهم لا يخافون فى الحق لومة لائم ، ولا تأخذهم عاطفة حتى ولو كان أخاه ، يقول زيد بن أبى أنيسة : « لا تأخذوا عن أخى »[٢٩] ولم يحاب أحد من أهل الحديث أباه ولا أخاه وهذا على ابن المدينى المتوفى سنة ٢٣٤ هـ . وهو إمام الحديث فى عصره لا يروى عنه حرف فى تقوية أبيه بل يروى عنه ضد ذلك[٣٠] .

وهكذا أخلصوا عملهم لله وخدموا الشريعة السمحة بدفع ما يشوبها وتخليص الغث من الثمين وبهذا تكوّن علم الجرح والتعديل الذى وضع قواعده كبار الصحابة والتابعين وأتباعهم .

وكان الضعفاء فى القرن الثانى أكثر منهم فى القرن الأول وقد تناول الحديث فى العدالة والتجريح كثير من الائمة وبينوا من تقبل روايته ومن لا تقبل روايته وتكامل علم الجرح والتعديل من العهد النبوى الى عهد التدوين ، وألفت المصنفات الكبيرة فى الرواة وألفت كتب خاصة بالضعفاء فصار من السهل التمييز بين المحق والمبطل على أساس من القواعد الدقيقة حتى اكتمل هذا العلم من القرن الثالث الهجرى على أيدى الائمة الاعلام الذين أخذوا على عاتقهم حفظ السنة الشريفة ، والذود عن حياضها ، فألفوا الكتب الكثيرة فى الجرح والتعديل .

٤ ـ وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييز الصحيح من غيره :

لم يكتف العلماء فى التزام الإسناد ، والتثبت من الاحاديث بالرحلة ومراجعة الاحاديث ودراسة الاسانيد والطرق وإنما ضموا مع هذا تقسيم الحديث الى درجات : صحيح وحسن وضعيف وذلك لمعرفة القوى من الضعيف وما يقبل وما يرد ، ولم يعرف الحسن فى القرن الثانى الهجرى وانما عرف فيما بعد ، وكتاب[٣١] أبى عيسى الترمذى أصل

---

(٢٨) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ٩٢ .
(٢٩) صحيح مسلم شرح النووى جـ ١ ص ١٢٤ .
(٣٠) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى ص ٨٠ مخطوط بدار الكتب المصرية .
(٣١) تدريب الراوى للسيوطى تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف .

فى معرفة الحسن قال ابن الصلاح وان وجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه ، والطبقة التى قبله كأحمد والبخارى وغيرهما .

وقد وضع العلماء قواعد يعرفون بها الحديث الموضوع ، وبينوا العلامات الدالة على وضعه منها ما هو فى السند ، ومنها ما هو فى المتن .

أما علامات الوضع فى السند فأهمها :

١ - أن يكون راوى الحديث معروفا بالكذب ، وينفرد برواية الحديث ، ولا يرويه ثقة غيره .

٢ - اقرار واضع الحديث بوضعه كما أقر ميسرة بن عبد ربه الفارسى أنه وضع أحاديث فى فضائل القرآن(٣٢) .

٣ - ما يقوم مقام الاعتراف بالوضع بأن يكون هناك قرينة مانعة من صحة الحديث كأن يروى عن شيخ لم يثبت لقاؤه به أو ولد بعد وفاته أو لم يدخل المكان الذى سماعه فيه ، وهذا عن طريق دراسة تاريخ مولد الرواة وأقامتهم ورحلاتهم ووفاتهم ، كما قسموا الرواة الى طبقات وعرفوا عنهم كل صغيرة وكبيرة وبهذا تكوّن « علم الطبقات » الذى لا يستغنى عنه رجال الحديث ونقاده ، يقول سفيان الثورى : « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » .

٤ - معرفة حال الراوى وبواعثه النفسية مثل ما وقع من سعد بن طريف حين جاء ابنه من الكتاب يبكى ، فقال : مالك ؟ قال : ضربنى المعلم قال : لأخزينهم اليوم ، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعا : « معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين » .

ولم تصل أمة من الأمم الى ما وصلت اليه الأمة الاسلامية فى التحقيق والضبط ، فقد عنى رجال الحديث بالسنة عناية لم يجد منها أهل الأهواء ثغرة ينفذون منها الى نقض قواعدهم العلمية ، ولذا كان نقد بعض المستشرقين والمغرضين وأمثالهم يتجه الى المتن زعما أن المتن لم يلق من رجال الحديث ما لقيه السند من العناية .

---

(٣٢) الباعث الحثيث ص ٨١ .

علامات الوضع فى المتن :

بذل علماء السنة جهودا مشكورة وعناية فائقة بالمتن ، ولئن كانت الجهود التى بذلت فى العناية بالسند أكثر من المتن فليس هذا تقصيرا منهم لحال المتن ، وانما يرجع ذلك الى كثرة أحوال السند وتعددها مما كان سببا فيها يتعلق به من علوم وبحوث كثيرة ، على أنه قد قام علماء السنة ببحث ودراسة الصفات التى يجب توافرها فى صحة المتن وبيان العلامات الدالة على وضعه وهذه أهمها :

١ ـ ركاكة المعنى واللفظ وتعرف بكثرة الممارسة لألفاظ الحديث النبوى فتحصل هيئة نفسانية وملكة يعرف بها اللفظ النبوى من غيره قال الحافظ ابن حجر : « المدار فى الركة على ركة المعنى فحيثما وجدت دلت على الوضع ، وان لم ينضم إليها ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح نعم إن صرح بأنه من لفظ النبى ﷺ فكاذب ، وقال الربيع بن خثيم : « ان للحديث ضوءا كضوء النهار نعرفه أو ظلمة كظلمة الليل ننكره »[٣٣] .

٢ ـ فساد المعنى بأن يخالف الحديث بدهيات العقول أو القواعد العامة فى الأخلاق والآداب أو يخالف الحس أو قواعد الطب أو ما يوجبه العقل من تنزيه الله ، أو يخالف قطعيات التاريخ أو سنة الله فى الكون والانسان ، أو يشتمل على سخافات يبعد عنها كل عاقل ، يقول ابن الجوزى : « ما أحسن قول القائل : اذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع »[٣٤] .

٣ ـ مخالفته القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعى ، أما المعارضة مع امكان الجمع فلا[٣٥] وقال ابن قيم الجوزية : ومن الأمور التى يعرف بها أن الحديث موضوع مخالفته صريح الكتاب كحديث مقدار مدة الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة ، لمخالفته قوله تعالى « قل إنما علمها عند ربى »[٣٦] وقوله تعالى « ان الله عنده علم الساعة »[٣٧] ومن ذلك أيضا مخالفته صريح السنة المسلم بها لشهرتها أو لتواترها[٣٨] مثل : « اذا حدثتم عنى

---

(٣٣) الباعث الحثيث ص ٨٢ .

(٣٤) تدريب الراوى ص ١٨٠ .

(٣٥) الباعث الحثيث ص ٨٣ .

(٣٦) سورة الأعراف ١٨٧ .

(٣٧) سورة لقمان آية ٣٤ .

(٣٨) المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الاسلامية سنة ١٩٦٦ م ص ٤٨ .

بحديث يوافق الحق فخذوا به سواء حدثت به أو لم أحدث » فانه مخالف للحديث المتواتر : « من كذب على متعمدا فليتبوأ معقده من النار » ومثل : « من قضى صلوات من الفرائض فى آخر جمعة من رمضان كان ذلك جابرا لكل صلاة فائته فى عمره الى سبعين سنة » فان هذا مخالف لما أجمع عليه من أن الفائتة لا يقوم مقامها شيء من العبادات(٣٩) .

٤ ـ مخالفته للوقائع التاريخية المقطوع بصحتها ومثاله ما رواه الامام مسلم بسنده عن أبي وائل قال : خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم : أتراه بعث بعد الموت(٤٠) لأن ابن مسعود توفى قبل « صفين » .

٥ ـ صدور الحديث من راو تأييدا لمذهبه : كالأحاديث الصادرة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية المغالين فى تعصبهم مثل « من رفع يديه فى الصلاة فلا صلاة له » أو أن يروى رافضى حديثا فى فضائل أهل البيت أو مرجيء حديثا فى الإرجاء(٤١) .

٦ ـ أن يشتمل الحديث على افراط فى الثواب العظيم على العمل الصغير أو اشتماله على المبالغة بالوعيد الشديد على الامر الحقير كالأحاديث التى وضعها القصاص فى ثواب بعض الأعمال وجزاء بعض الجرائم مثل (من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبيا) ومثل (من قال لا إله إلا الله خلق الله تعالى له طائرا له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له)(٤٢) .

٧ ـ أن يتضمن الحديث أمرا من شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله لوقوعه بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد ، بهذا حكم أهل السنة بالوضع على الحديث المتضمن النص على خلافة على ووصايته .

٨ ـ ما يصرح بتكذيب جمع المتواتر(٤٣) .

بالاضافة الى هذه الأسس الرصينة والقواعد المحكمة نقد العلماء المتن من ناحية اضطرابه أو شذوذه أو إعلاله كما بحثوا فيما وقع فيه من قلب أو غلط أو إدراج الى غير ذلك

---

(٣٩) السنة ومكانتها فى التشريع د . السباعى ص ١١٧ .
(٤٠) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ ص ١٠٠ ط الشعب .
(٤١) السنة ومكانتها ص ١١٧ .
(٤٢) الموضوعات .
(٤٣) المنهج الحديث فى علم الحديث للاستاذ : محمد محمد السماحى ص ١٨٧ .

من العلل التي على العلماء بيانها وشرحها فيما وضع في ذلك من الكتب[٤٤] كما كان للذوق المؤمن مجاله في النقد فاذا استساغت الملكات السليمة المؤمنة حديثا قبلوه ، وإذا لم تستسغه ردوه وكان هذا الذوق متفقا مع قوانين الرواية ، كذلك . يقول الربيع بن خثيم « ان من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار تعرفه به وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها »[٤٥] ويقول ابن الجوزي : الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب .

وهكذا وضع علماء الحديث القواعد العامة التي عرفوا بها الحديث الصحيح من الموضوع ووجهوا جهودهم إلى نقد السند والمتن على السواء . هذا وقد بدأت حركة النقد منذ وقوع الفتنة وظلت حتى كان عصر التدوين ودون العلماء الحديث دون تمييز بين الصحيح وغيره ، وإنما تركوا ذلك لاهل الخبرة من العلماء ، لهذا تحرى الامام مالك رضى الله عنه في كتاب (الموطأ) جمع الحديث المقبول حتى شهد له الكثيرون بالصحة والقبول وعندما كتب الامام الشافعي رضى الله عنه (كتاب الرسالة) تعرض لشيء من علوم الحديث ، كما كتب أيضا شيئا من ذلك في كتاب (الأم) .

وقام العلماء كذلك بنقد الحديث سندا ومتنا خلال تأليفهم كما في كتاب الترمذي ، وبعضهم خصص مقدمة في هذا العلم تتعلق بالكتاب الذي يؤلفه كما صنع الامام مسلم في مقدمة كتابه أو خاتمة توضح المصطلحات التي أرادوها كما صنع الامام الترمذي في آخر جامعه ، وعنى البعض بالرواة فألف البخاري في الصحابة كتبه في التواريخ الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وعنى فيها بنقد المرويات من حيث السند والمتن . وألف غيره في تواريخ الرواه صحابة أو غيرهم كالامام محمد بن سعد كاتب الواقدي المتوفى سنة ٢٣٠ هـ ألف كتاب الطبقات كما أن بعضهم ألف في الثقات كأبي حاتم بن حيان المتوفى سنة ٣٥٤ هـ ألف كتاب الطبقات كما أنه خصصت تآليف في الضعفاء والعلل ككتاب الضعفاء للبخاري صاحب الصحيح وهكذا ، فرأى العلماء أن هذه الكتب قد تضمنت اصطلاحات خاصة لأهل الحديث وقواعد كثيرة لهم يعرف بها المقبول والمردود فذكروا في تلخيصها من هذه الكتب وجمعها في علم خاص وتدوينها في كتاب مستقل ، وكان ذلك في القرن الرابع . وكان أول من ألف فيه الرامهرمزي[٤٦] .

---

(٤٤) المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٣٨٦ هـ - سنة ١٩٦٦ م ص ٤٩ .

(٤٥) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٦ .

(٤٦) المنهج الحديث للاستاذ / محمد السماحي ص ٢١ .

ومن النتائج الجليلة القدر التى عادت على الاسلام والمسلمين من هذه الجهود الضخمة الموفقة أن تم تدوين السنة بعد أن سار أشواطه المباركة وانتهى الأمر بالتدوين التام ، والتصنيف الكامل فى القرن الثالث الهجرى الذى كان أسعد عصور السنة الشريفة بظهور أئمة الحديث وقيامهم بتلك التآليف الخالدة وتمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها .

نماذج من الرجال المجروحين

فى القرن الثالث

وجه علماء القرن الثالث هممهم العالية الى نقد السند والمتن ، وقد حفلت كتب الرجال والتراجم بالكثير الذى أطلعنا على جهودهم العظيمة فى مجال النقد العلمى النزيه ، وسأضرب لذلك بعض الأمثلة لنرى من خلالها بعض النماذج للرجال المجروحين ، وآراء بعض الأئمة فيهم :

١ ـ ابراهيم بن ابى الليث المتوفى سنة أربع وثلاثين ومائتين ، حدث ببغداد عن عبيد الله الأشجعى متروك الحديث ، قال صالح جزرة : كان يكذب عشرين سنة وأشكل أمره على أحمد وعلى حتى ظهر بعد . وقال أبو حاتم كان ابن معين يحمل عليه والقواريرى أحب الى منه وقال ابن معين ثقة لكنه أحمق ، وقال زكريا الساجى . متروك .

٢ ـ ابراهيم بن محمد بن مروان المتوفى سنة ثلاث وستين ومائتين عرف بالعتيق ، روى عن يعلى بن عبيد وطبقته ، وروى عنه ابن صاعد ومحمد بن مخلد ، قال البرقانى سمعت الدار قطنى يقول « غمزه » .

٣ ـ أحمد بن بديل الكوفى القاضى المتوفى سنة ثمان ومائتين قال النسائى : لا بأس به وقال ابن عدى : حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه ، وقال الدارقطنى فيه لين .

٤ ـ احمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة الكوفى المتوفى سنة اثنتين وستين ومائتين بمصر قال الدارقطنى وغيره : متروك ، وقال ابن حبان : كذاب روى عنه وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعا : « اذا كان يوم القيامة نادى مناد من تحت العرش فيؤتى بأبى بكر وعمر وعثمان وعلى) الحديث وقال ابن يونس حدث بمناكير .

٥ ـ احمد بن عبد الجبار العطاردى المتوفى سنة اثنتين وسبعين ومائتين ، روى عن أبى بكر ابن عباس وطبقته ، ضعفه غير واحد ، قال ابن عدى : رأيتهم مجمعين على ضعفه ولا أرى له حديثا منكرا انما ضعفوه لأنه لم يلق الذين يحدث عنهم ، وقال مطين : كان يكذب وقال الدارقطنى : لا بأس به وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، وقال ابنه عبد الرحمن : كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه[٤٧].

٦ ـ حبيب بن ابى حبيب ، واسم ابيه زريق وقيل مرزوق أبو محمد المصرى المتوفى سنة ثمانى عشرة ومائتين . قال أحمد : ليس بثقة ، وقال ابن سعيد : كان يقرأ على مالك وتصفح ورقتين وثلاثة فسألونى عنه بمصر فقلت : ليس بشىء ، وقال ابو داود : كان من أكذب الناس وقال أبو حاتم : روى عن ابن أخى الزهرى أحاديث موضوعة ، وقال ابن عدى : أحاديثه كلها موضوعة ، وقال ابن حيان : كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروى عن الثقات الموضوعات وكان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم . وساق له ابن عدى عن مالك عن نافع عن ابن عمر حديثين موضوعين : أحدهما : لمالك بن عبد الله بن سيف حدثنا حبيب حدثنا مالك وابن أخى الزهرى عن الزهرى عن ابى سلمه عن ابيه مرفوعا قال : « تذهب زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومائة » والثانى : روى محمد بن مسعود العجمى انبأنا حبيب حدثنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير عن ابيه مرفوعا : (استنزلوا الرزق بالصدقة) .

٧ ـ حجاج بن نصيرت الفساطيطى بصرى المتوفى سنة أربع عشرة ومائتين . قال يعقوب ابن شيبه : سألت ابن معين عنه فقال : صدوق لكن اخذوا عليه أشياء فى حديث شعبة وقال ابن المدينى : ذهب حديثه ، وقال أبو حاتم : ضعيف ترك حديثه وقال البخارى : سكتوا عنه ، وقال النسائى : ضعيف ، وقال ابو داود تركوا حديثه ، وقال الدارقطنى وغيره : ضعيف ، وأما ابن حيان فذكره فى الثقات[٤٨] . وبهذه النماذج يتضح لنا دقة سلفنا فى نقد الرجال ، وتمحيص احوالهم ، وسبر صفاتهم فى دقة فائقة ، وتحقيق علمى نزيه ، وكان بين المجروحين من تكلم فيه مع جلالته ، لأنهم لم يرعوا منزلة ولا جاها للرجال الا بمقياس التقوى والصدق والحفظ والاتقان . كما كان أيضا من بين من تكلم فيهم مع ثقتهم بأدنى لين وبأقل تجريح . وتلك هى الدقة الكاملة التى يراعون فيها أمر دينهم ، وحفظ شريعتهم ، لأن الرواة هم نقلة العلم النبوى فلابد أن يكونوا على درجة عالية فى الاتقان والضبط مع التقوى والأمانة .

---

(٤٧) ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبى جـ ١ ص ٢٦ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٣ .

(٤٨) ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٢١٠ ، ١١٦ .

من جهود العلماء فى مقاومة اعداء الحديث

الامام ابن قتيبة الدينورى

تبين فى المبحث السابق كيف تصدى علماء الحديث لمحاربة بعض الطوائف ، وكيف قاموا بنخل جميع ما ألقوا به فى محيط الأحاديث من الترهات ، فميزوا بذلك البهرج من الصحيح ، ونفوا عن السنة النبوية تحريف الغالين، وانتحال المبطلين .

وفى هذا البحث أسوق مثلا من أمثلة هذا الجهاد المبرور المشكور ، لعلم من اعلام هذا القرن كان له فى هذا المجال باع طويل ، وجهد عظيم ، الا وهو الامام محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينورى وقيل المروزى ، والدينورى نسبة الى (دينور) وهى بلدة من بلاد الجبل قرب قرميسين[٤٩] ، أقام بها مدة قاضيا فنسب اليها ، ويقال له أيضا (المروزى) لأن أباه من (مرو الروز) وأصله فارسى ، وقد صرح بذلك فى قوله ـ حين حاج الشعوبية . (فلا يمنعنى نسبى فى العجم أن أدفعها عما تدعيه لها جهلتها) .

وقبل التعرض لجهوده المشكورة فى خدمة السنة النبوية والدفاع عنها ، أقدم نبذة سريعة تعطينا فكرة عن نشأته وحياته العلمية ، كمدخل لهذه الجهود .

نشـــأته :

ولد ابن قتيبة ببغداد ، وقيل بالكوفة ، وكانت ولادته سنة ثلاث عشرة ومائتين ، وتوفى فى ذى القعدة سنة سبعين ومائتين وقيل سنة احدى وسبعين ومائتين ورجح ابن خلكان أنه توفى فى منتصف رجب سنة ست وسبعين ومائتين وعاش ابن قتيبه معظم حياته ببغداد وهى فى أوج مجدها العلمى ، وقضى جزءا من حياته فى الدينور أثناء ولايته القضاء فيها ، واتسم ـ منذ نشأته الأولى بمكارم الأخلاق ، والتحلى بحميد السجايا ، وكان يرى

---

(٤٩) وفيات الأعيان لابن خلكان جـ ١ ص ٣١٤ .

أن التجمل بالخلق أفضل من طلب العلم ، وعرف بالسماحة والتواضع والزهد والدعوة اليه فكان من أوائل من جعلوا الزهد ركنا هاما من أركان الأدب وأفرد له بابا خاصا فى كتاب (عيون الأخبار) وابن قتيبه بما قام به من دعوة صارخة الى الزهد ، شارك فى مقاومة تيارات التحلل والمجون التى ألحت على الدولة حينئذ . ولم يكن ابن قتيبه رحالة كغيره من الائمة وانما نشأته مستقرة أنفق الشطر الأكبر منها فى بغداد فى طلب العلم ثم فى تصنيف الكتب وإملائها وأقام بالدينور مدة أثناء توليه القضاء .

حياة ابن قتيبه العلمية

اتسمت حياة ابن قتيبه العلمية بالاستقرار ، فلم يشتغل بالرحلة الى البلاد كشأن غيره من الأئمة ، وانما قضى معظم حياته فى بغداد ، واخذ عن علمائها علوم الحديث والفقه واللغة والتفسير والنحو والأدب والأخبار وعاش مدة فى الدينور أعانته على اتقان اللغة الفارسية .

واضطلع ابن قتيبه بمهمة جسيمة ، ورسالة عظيمة ملكت عليه أقطار نفسه ، وكانت شغله الشاغل وهذه المهمة هى (الدفاع عن أهل السنة ومذاهبهم ، ووضع المؤلفات لسد حاجة المسلمين وتحبيبهم فى دراسة اللغة العربية) .

وكان غزير الثقافة استوعب معظم ما كان يعج به عصره من ثقافات وعلوم ، وهذا راجع الى أنه أخذ عن شيوخ مختلفين ، منهم المحدث ، ومنهم اللغوى ومنهم النحوى وهكذا . ومن أشهر الشيوخ الذين اخذ عنهم : ابو الفضل الرياش ، وأبو حاتم السجستانى واسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل(٥٠) .

وروى عنه ابنه أحمد وعبيد الله بن عبد الرحمن السكرى وعبد الله وآخرون .

ومن تصانيفه : كتاب المعارف ، وأدب الكاتب ، وغريب القرآن ، ومشكل الحديث ومشكل القرآن وكتاب الشعر والشعراء ، والاشربة ، واصلاح الغلط ، وكتاب التفقيه ، وكتاب الخيل ، وكتاب اعراب القرآن وكتاب الانواء وكتاب المسائل والجوابات ، والميسر والقداح وغير ذلك(٥١) .

وبعض هذه المؤلفات ليس له فيها الا فضل الجمع والتبويب مثل كتاب : (عيون الاخبار) وكتاب : (المعارف) ومثل هذه الكتب لا تظهر لنا فيه شخصيته العلمية الا فى القليل من - التنسيق الذى يدل فقط على خبرته وحسن اختياره ، أما البعض الآخر من

---

(٥٠) لسان الميزان لابن حجر جـ ٣ ص ٣٥٧ تاريخ بغداد جـ ١ ص ١٧٠ .

(٥١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٣١٤ ، مرآة الجنان لليافعى جـ ٢ ص ١٩١ .

مؤلفاته فصنفه فى الرد على اعداء أهل الحديث ، وعلى الشعوبية مثل كتاب (تأويل مختلف الحديث) وكتاب : (الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة) وهذا النوع من مؤلفاته هو الذى كتبه واستمد مادته من عقليته الحافظة المتفتحة وتفكيره الخصب ، الذى كان له أكبر الأثر فى التوفيق بين نصوص القرآن والحديث ، وبيان المراد وشرح ما غمض على بعض العقول . وهذه المؤلفات تدل على تبحره فى علوم الدين واللغة من حديث وفقه ونحو وأدب وغير ذلك .

مكانته وفضله

كان ابن قتيبه ثقة دينا فاضلا كما قال الخطيب(٥٢) ، وهو أحد أعلام الائمة الذين برزوا فى الميدان العلمى بأعمال كثيرة ، ومصنفات وافرة فلم يترك حقلا من حقول العلم الا وكان من زارعيه ولا بحرا من بحور المعرفة ألا وأدلى بدلوه فيه ، وكان من أجود الأئمة تصنيفا وأحسنهم ترصيفا ، له زهاء ثلاثمائة مصنف(٥٣) وكانت له مكانته بين العلماء ، يقول فيه أهل المغرب : من استجاز الوقيعة فى ابن قتيبه يتهم بالزندقة . ويقولون كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه لا خير فيه . ومع المبالغة فى هذا القول فهو يعطينا صورة لمكانته وفضله .

وقد حامت حوله شبهة لا أساس لها من الصحة وهى اتهامه بالانحراف عن أهل البيت النبوى . واذا نظرنا الى كتبه وآرائه وجدنا ما يناقض هذه الشبهة ، فقد أحب ابن قتيبه الامام على بن أبى طالب وآله رضوان الله عليه وكان يذكرهم بالاكبار والتجلة ، بل ويحث على حبهم ويرى أن مناصرتهم مما ينفع المرء فى يوم المعاد(٥٤).

وحب ابن قتيبه لآل البيت ليس فيه غلو كالشيعة بل كان معتدلا . ويرى بعض الباحثين أنه كان فى بعض آرائه انحراف عن أهل البيت الا أنه رجع الى الصواب ولطف لهجته(٥٥).

وأرى أن ابن قتيبه كعالم اخذ على عاتقه مناصرة السنة وأهلها ، وظهرت ميوله الى آل البيت كما تبين فى الرأى الاول وبهذا يكون بعيدا كل البعد عن هذه الشبهة ، ولعل الذى دعا بعض الباحثين الى ذلك هو ما أثار خصومه حول شخصيته العلمية وما أشاعوه فيه .

---

(٥٢) لسان الميزان جـ٣ ص ٣٥٧ .

(٥٣) مقدمة مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبه ط الخانجى .

(٥٤) ابن قتيبه للدكتور عبد الحميد سند ص ٢٣٧ .

(٥٥) مقدمة الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبه لابن قتيبة بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثرى ص ٣ .

وقد اخترت ابن قتيبة كمثال لجهود العلماء فى مناصرة الحديث ومقاومة اعدائه لانه كان من طليعة العلماء الذين مثلوا ثقافة القرن الثالث الهجرى بكل ما فيها من علوم ومعارف وثقافات مختلفة ، ألف فى الحديث والتفسير وأخذ وضعه فى امامة أهل السنة فى زمنه جمع بين العلم والعمل ، وكان أديبا ناقدا ولغويا ضليعا وراوية للاخبار ، كل ذلك يدل على عقلية متفتحة وأفق واسع .

ابن قتيبه وأهل الرأى والكلام

كانت الخصومة حادة بين أهل الحديث وأهل الرأى ، وقد حمل أهل الرأى على أهل الحديث حملات عنيفة وانبرى ابن قتيبه يرد كيد خصومه من أهل الرأى ويدافع عن أهل الحديث الذين عانوا كثيرا من هذه الخصومة التى بلغت مبلغا كبيرا حتى ان القضاة من أهل الرأى هم الذين قاموا باختبار المحدثين اثناء فتنة القول بخلق القرآن ، وكان لأهل الرأى فهم فى الآيات على غير وجهها الصحيح ، وتأولوا الأحاديث تأويلا لا يقره دين ، فوقف ابن قتيبه منهم موقف المدافع عن الدين . ففند آراءهم ، ورد أباطيلهم . أما عن أهل الكلام فكان موقفهم من الحديث موقف الشك ، لأنهم يحكمون العقل فى كل شىء ولا يثقون فى الحديث الا اذا اتفق مع عقولهم ، وأحلوا العقل مكانة كبيرة ، وجعلوا له سلطانه مع ما فيه من جموح فكان غلوهم فى تحكيم العقل وتعصبهم لبعض آرائهم هو الذى فتح سبيلا للغى . وهذا هو الذى حفز ابن قتيبه ليناهضهم ويتصدى للرد عليهم وعلى غيرهم من أعداء الحديث ، ويذود عن حمى الدين فى اخلاص وحمية . وسأعطى نموذجا لعمل ابن قتيبة فى الدفاع عن الحديث وهو كتابه (تأويل مختلف الحديث) :

الباعث لابن قتيبه على تأليف كتابه تأويل مختلف الحديث

مختلف الحديث فن من أهم الفنون التى يضطر العلماء الى معرفتها والوقوف عليها . ومعناه : أن يأتى حديثان ظاهرهما التناقض فى المعنى فيوفق بينهما أو يرجح احدهما على الآخر . والتوفيق بين الاحاديث قد يكون بتقييد المطلق أو تخصيص العام أو الحمل على تعدد الحادثة وما الى ذلك من الوجوه .

وأول من تكلم فى هذا الفن هو الامام الشافعى فى كتاب « الأم » وذكر السيوطى أن الشافعى لم يقصد استيفاءه ولا افراده بالتأليف[٥٦] ، ولكنه فى الجزء السابع الف على هامشه كتابا خاصا باسم « اختلاف الحديث » ثم صنف بعد ذلك ابن قتيبه كتابه فى مختلف الحديث . وكان الباعث لابن قتيبه على تأليف هذا الكتاب : هو تنزيه ساحة السنة النبوية عن تلك الطعون الزائفة التى وجهها الى الحديث وأهله اعداء السنة ، فألف هذا الكتاب عندما رأى أهل الكلام يقرمون بثلب أهل الحديث والتحامل عليهم ، فعز ذلك عليه سيما وأن أحد أنصار الحديث كتب الى ابن قتيبه يطلب منه أن يرد على أهل الكلام فصنف هذا الكتاب النفيس وقد بين الباعث له على تأليفه فى مقدمة الكتاب اذ يقول : (فانك كتبت الى تعلمنى ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم واسهابهم فى الكتب بذمهم ، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الاختلاف وكثرت النحل وتقطعت العصم وتعادى المسلمون وكفر بعضهم بعضا ، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث)[٥٧] .

---

(٥٦) تدريب الراوى ص ٣٨٧ .

(٥٧) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٢ .

منهج ابن قتيبه فى هذا الكتاب

ويتحدد منهج ابن قتيبه فى هذا الكتاب فى أمرين :

١ ـ جمع الطعون التى وجهها أهل الكلام الى الحديث ورجاله والرد عليها .

٢ ـ جمع الأخبار التى زعم البعض أنها متناقضة ومختلفة فيزيل عنها ما زعموه من تناقض ويجيب عما أوردوه حولها من شبه .

وقد تناول ابن قتيبه الحديث عن أهل الكلام والرأى وعن بعض المعتزلة الذين طعنوا فى أهل الحديث وبدأ بالنظام فبين طعنه فى أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما ثم تعرض فى رده للعلاف « وعبيد الله بن الحسن » « وبكر صاحب البكرية » ، « هشام ابن الحكم » كما تعرض « للجاحظ مبينا استهزاءه بالحديث ، وما قام به من وضع وكذب ، واخذ يفند مزاعمهم العجيبة ، واقوالهم الغريبة وطعونهم الجريئة ويجيب عنها ، كما وضح موقفه من المعتزلة وأهل الكلام ، وكيف عزف عنهم وقاطع مجلسهم حينما رأى منهم ما لا يتفق مع عقيدته ومشربه ، وأخذ يذيع على الناس ما خفى من أمورهم وجرأتهم فى رد السنة الصحيحة ، ورد على الروافض الذين زعموا أنهم على علم بباطن القرآن ففسروا الآيات بما يمليه عليهم الهوى والغرض .

قال ابن قتيبه : « ولو اردنا ـ رحمك الله ـ أن ننتقل عن أصحاب الحديث ونرغب عنهم فى أصحاب الكلام ونرغب منهم اخرجنا من اجتماع الى تشتت ، وعن نظام الى تفرق وعن أنس الى وحشة وعن اتفاق الى اختلاف »(٥٨) .

وقد وضح ابن قتيبه مسلك اهل الحديث فى اتباع الطريق الصحيح ، واجاب عن الطعون التى وجهت اليهم وهم منها براء كما تصدى لما وضعه الزنادقة وأهل الاهواء من أحاديث شبه وحذر منها ، ورد عليها ، وشرح ما قام به رجال الحديث من جهود مخلصة أمينة فى سبيل الدفاع عن السنة ، حتى ميزوا الصحيح من غيره ، وبين أن هذا هو ما حدا

---

(٥٨) تأويل مختلف الحديث ص ١٩ .

بهم الى ذكر بعض الاحاديث الضعيفة موضحا ان وجهة نظرهم فى ذكرها هو التنبيه عليها لتتضح للناس . وليميزوا بين الصحيح والسقيم .

وفى سبيل التماسهم للحق وتتبعهم لـه وجمعهم للاحاديث قام رجال الحديث برحلاتهم العلمية الهائلة برا وبحرا وشرقا وغربا ، ويرحل الواحد منهم فى سبيل الحديث الواحد وهكذا عاشوا مجتهدين مخلصين حتى ادركوا الصحيح من الاحاديث (وفهموا صحيح الاخبار وسقيمها وناسخها ومنسوخها وعرفوا من خالفها من الفقهاء فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد ان كان دارسا ، واجتمع بعد ان كان متفرقا وانقاد للسنن من كان عنها معرضا وتنبه لها من كان عنها غافلا وحكم بقول رسول الله ﷺ بعد ان كان يحكم بقول فلان وفلان[٥٩] وقد مرد بعض المستشرقين والملحدين ممن يلبسون الحق بالباطل ، والصحيح بالعاطل فأخذوا تلك المطاعن ونسبوها الى ابن قتيبة ، وقدموها كقواعد مسلمة عند المسلمين ووجهوا على ضوئها طعونهم الزائفة فى الدين دون أن يذكروا ما قام به هذا الامام الجليل من جهود مخلصة فى الاجابة عليها وبيان الحق من الباطل[٦٠] .

---

(٥٩) المرجع السابق ص ٨٩ .

(٦٠) الحديث والمحدثون ص ٣٦٩ .

نقد كتاب تأويل مختلف الحديث

وليس معنى دفاع ابن قتيبه عن الحديث وأهله أنه كان يتغصب لرأى البعض ممن ينتسبون الى أهل الحديث ، أو ممن يروون احاديث غير صحيحة تجنح الى الخرافة أو الشك ، لا . وانما كان لا يقبل الاحاديث غير الصحيحة ، ومع ذلك قد اثيرت حول ابن قتيبة الشبهة الآتية :

الشبهة : اتهم ابن قتيبة بانه لا يفرق بين الاحاديث الموضوعة ، والاحاديث الصحيحة ، وكان كل همه ان يتناول التوفيق بين الاحاديث المتناقضة ويبحث عما يؤيد آراءه من الأحاديث .

الرد على ذلك : وردنا على هذه الشبهة ، يتلخص فى انها دعوى غير صحيحة لأن ابن قتيبة رفض احاديث كثيرة وردها لأنه رأى فيها من الخرافات والكذب ما لايستقيم مع العقل ، وما يضاعف شكوك المرتابين ، وهى ايضا تحمل بين طياتها دلائل وضعها وكذبها ، ومقام الرسول صلوات الله وسلامه عليه اعظم من ذلك . ومن امثلة ما رده ابن قتيبة من احاديث : « من قرأ سورة كذا وكذا ، ومن فعل كذا وكذا اسكن من الجنة سبعين الف قصر فى كل قصر الف مقصورة فى كل مقصورة سبعون الف مهاد على كل مهاد سبعون الف كذا .. الخ »[61] ومثل ذلك ما قيل عن عوج بن عنق : « قالوا : حديث يكذبه النظر ، قالوا : رويتم ان عوجا اقتلع جبلا قدره فرسخ فى فرسخ على قدر عسكر موسى فحمله على رأسه ليطبقه عليهم فصار طوقا فى عنقه حتى مات ، وأنه كان يخوض البحر فلا يجاوز ركبتيه وكان يصيد الحيتان من لججه ويشويها فى عين الشمس وأنه لما مات وقع على نيل مصر فجسر للناس سنة أى صار جسرا لهم يعبرون عليه من جانب الى جانب وأن طول موسى عليه السلام كان عشرة أذرع وطول عصاه عشرة أذرع ووثب من الأرض عشرا ليضربه فلم يبلغ عرقوبه ـ قالوا هذا كذب بين لا يخفى على عاقل ولا على جاهل وكيف

---

(61) تأويل مختلف الحديث ص ٩ .

صار فى زمن موسى عليه السلام من خالف أهل الزمان هذه المخالفة وكيف يجوز أن يكون من ولد آدم من يكون بينه وبين آدم هذا التفاوت ؟ وكيف يطيق آدمى حمل جبل على رأسه قدره فرسخ فى فرسخ ؟ »

قال أبو محمد : « ونحن نقول أن هذا حديث لم يأت عن رسول الله ﷺ ولا عن صحابته انما هو خبر من الاخبار القديمة التى يرويها أهل الكتاب سمعه قوم منهم على قديم الايام فتحدثوا به » .

وهكذا نرى كيف وقف ابن قتيبة من هذه الأخبار الكاذبة والخرافات الضالة موقف الناقد البصير فردها وحكم بكذبها ووضعها . بل أنه حدد الوجوه التى يدخل منها الفساد الى الحديث وحصرها فى ثلاثة أمور :

الاول : الزنادقة وما قاموا به من دس الأحاديث الشنيعة والمستحيلة التى لم يخف أمرها على رجال الحديث الذين كشفوا عوارها ، وبينوا خطرها ، وأشار الى بعض اولئك الوضاعين أمثال ابن ابى العوجاء الزنديق ، وصالح بن عبد القدوس الدهرى .

الثانى : القصاص وما كانوا يقومون به من استمالة وجوه العوام اليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الاحاديث .

الثالث : ما كان الناس عليه فى الجاهلية من أخبار متقادمة تشبه أحاديث الخرافة كقولهم أن الضب كان يهوديا عاقا فمسخه الله تعالى ضبا ، ولذلك قال الناس : أعق من ضب ، وأيضا ما قام به أعداء الحديث والجهلة وما الى ذلك ، فبين هذه الأسباب ، وظل يدافع عن السنة فى إخلاص المؤمن وحمية الغيور على دينه .

بعض المآخذ : والذى نأخذه على ابن قتيبة ما يأتى :

أولا : تحامله على أئمة الرأى والكلام ، ويرى بعض الباحثين أن هذا راجع الى أن بعض متكلمى المعتزلة ، وبعض القضاة المتفقهين على مذهب ابى حنيفة قاموا باختبار المحدثين فى القول بخلق القرآن فى المحنة المشهورة التى قام بها المأمون[٦٢]

وأرى أن السبب فى ذلك يرجع الى ما جنح إليه أهل الكلام والرأى من أقوال فى

---

(٦٢) الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة تعليق الشيخ زاهد الكوثرى ص ٣ .

الدين غريبة ، وتجريح لأهل الحديث بالاضافة الى ما ذكره بعض العلماء من سبب المحنة ، والكتاب يفيض بالكثير من هذه الآراء التى ذكرها ورد عليها ، ولعله قد أخذته غيرته على الدين وأهل الحديث فتحامل على أهل الرأى والكلام .

ثانيا : نأخذ على ابن قتيبة أنه كان فى بعض الأحوال النادرة لا يرد بعض الأحاديث غير المعقولة المنسوبة الى الصحابة مستبعدا أن يتعمد واحد منهم الكذب ، وذلك كبعض الأحاديث التى وقعت فى (كتاب العرب) التى أيد بها رأيه فى تفضيل العرب ، وفيما نقله أيضا فى كتابه (تأويل مختلف الحديث) أن القردة مسخت من بنى إسرائيل(٦٣) .

وأرى أن ابن قتيبة كان ثقة صادقا فى روايته الا أنه ينقصه تحقيق بعض الأخبار ووزنها بالميزان العقل السليم، وإن كان قد قصر فى البعض فقد أنجح فى البعض الآخر وفتح باب الرد على أهل الأهواء وجاهدهم مستبسلا صابرا فلله دره .

---

(٦٣) تأويل مختلف الحديث ص ١٦٧ .

مناهج تـدوين الحديث فى القـرن الثالث

أخذ تدوين الحديث فى القرن الثالث الهجرى شكلا جديدا غير الذى كان مألوفا فى القرنين : الأول والثانى ، ذلك أن التدوين فى القرن الأول الهجرى ، كان الغرض منه حفظ السنة النبوية من الضياع ، وصيانتها من أن يتطرق إليها الوضع ، فكانت كتابة الحديث آنئذ كتابة فردية ، ثم ما لبث أن دونت فى الصحف بجانب حفظها فى الصدور .

أما فى القرن الثانى فقد بدأ تدوين السنة فيه على يد الزهرى المتوفى سنة ١٢٤ هـ وكان منهج التدوين يقوم على جمع الاحاديث التى تدور حول موضـوع واحد فى مؤلف خاص ، فكان لكل باب من أبواب السنة مؤلف خاص به تدون فيه الأحاديث المتصلة بموضوعه مختلط بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين .

ثم كانت المرحلة الثانية ، من مراحل التدوين فى القرن الثانى ، بعد الزهرى حيث قام الائمة : مالك ، وابن جريج ، وسفيان الثورى وغيرهم فجمعوا أحاديث الأبواب وضموا بعضها الى بعض فكانت مصنفا واحدا ومزجوا الاحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، ونسج على هذا المنوال بقية أهل عصرهم . ولم يصلنا من مؤلفاتهم الا موطأ الأمام مالك ومسند الامام الشافعى ، والاثار للامام محمد بن الحسن الشيبانى ووصف لبعض المؤلفات الأخرى وأغلب الظن أن العلماء أدمجوها فى مؤلفاتهم بعد ذلك ، بجانب حفظها فى القلوب .

وكان الغرض من الجمع فى هذا القرن الثانى هو خدمة التشريع وتسهيل استنباط الاحكام ، ومن أمثلة ذلك « موطأ » الامام مالك الذى يعتبر أول مصنف من المصنفات الصحيحة رتب على الابواب ، قال أبو بكر العربى « الموطأ هو الأصل الاول واللباب ،

وكتاب البخارى هو الاصل الثانى فى هذا الباب وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذى »[1]
وقد عنى الامام مالك فى كتابه بتدوين الاحاديث القوية ، ومكث فى تأليفه وتنقيحه وتهذيبه أربعين سنة ، وقد نهج فى تدوين الحديث فى كتابه أن يكون مرتبا على الأبواب فيذكر أحاديث كل باب ثم يتبعها بما ورد فيه من الاثار عن الصحابة والتابعين .

وأما فى القرن الثالث الهجرى فقد أخذ التدوين شكلا جديدا غير الذى كان عليه فيما مضى ، فقام علماء هذا القرن وأفردوا أحاديث الرسول ﷺ عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وتصدى بعضهم لتدوين الأحاديث التى يوهم ظاهرها التناقض ، أو يقع فى حسبان البعض انها غير صحيحة ، ويجمع الطعون الواردة عليها ويبين حقيقتها ويرد على تلك الطعون كما تقدم فى الحديث عن ابن قتيبة الدينورى .

وكانت مناهج التدوين فى القرن الثالث ترجع الى الطرق الآتية :

١ ـ منهج التدوين على المسانيد : ويتحقق بجمع المؤلف ما يروى عن الصحابى فى باب واحد من غير تقييد بوحدة الموضوع ، واتسم هذا المنهج بإفراد الحديث وتجريده من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وجمع كل ما يروى عن الصحابى وان اختلفت موضوعات الأحاديث ، فمثلا يوجد حديث للصلاة بجانب حديث للصوم وهكذا مع الجمع بين الحديث الصحيح وغيره .

فيذكر صاحب المسند مثلا ابا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ويجمع ما رواه من الأحاديث ثم عمر رضى الله تعالى عنه وهكذا .

وكان منهم من يرتب أسماء الصحابة على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الاقرب فالأقرب الى رسول الله ﷺ فى النسب ، ومنهم من رتبها على السبق فى الاسلام فقدم العشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح ، ثم أصاغر الصحابة سنا ثم النساء . وممن سار على هذه الطريقة الامام احمد بن حنبل ، ومنهم من رتبهم على حروف المعجم كالطبرانى فى المعجم الكبير ، ومن طرق التصنيف على المسانيد تصنيفه معللا بأن يجمع فى كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه ، فان معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث وبها يظهر ارسال بعض ما عد متصلا ، أو وقف ما ظن مرفوعا وغير ذلك من الأمور المهمة ، وقد ألف الحافظ

---

(١) تنوير الحوالك ص ٥ .

ير يعقوب بن شيبة البصرى المتوفى سنة ٢٦٢ هـ مسندا معللا غير أنه لم يتم ، ولو تم
كان فى نحو مائتى مجلد . والذى تم منه مسند العشرة والعباس وابن مسعود وعتبة بن
غزوان وبعض الموالى وعمار[٢] . وطريقة المسانيد هذه هى التى ابتدأ التأليف عليها فى
القرن الثالث الهجرى ، وأول من قام بذلك هو عبد الله بن موسى العبسى الكوفى ومسدد
ابن مسرهد البصرى وأسد بن موسى الأموى ، ونعيم بن حماد والخزاعى نزيل مصر ثم
انتشر التأليف على هذه الطريقة بعد ذلك بين الائمة والحفاظ كالامام احمد بن حنبل
واسحاق بن راهويه ، وكان منهم من جمع بين طريقة المسانيد وطريقة الأبواب فى مصنفه
كأبى بكر بن أبى شيبة[٣] .

ومن أعظم المسانيد مسند الامام احمد بن حنبل ، وهو المراد عند المحدثين على
الاطلاق ، واذا أرادوا غيره قيدوه باسم صاحبه[٤] . وقد يطلق المسند على الكتاب المرتب
على الأبواب أو الحروف أو الكلمات لكون أحاديثه مسندة ومرفوعة الى النبى ﷺ كصحيح
البخارى فانه يسمى (المسند الصحيح) وصحيح مسلم ، وسنن الدارمى فانها تسمى
بالمسند ، وهناك مسندات لم تصل إلينا كمسند الحارث ابن الحارث بن أبى أسامة المتوفى
سنة ٢٨٢ ، ومسند عبد الحميد المتوفى سنة ٢٤٩[٥] وكان لهذه الطريقة مزايا وعيوب :

أما مزاياها : فهى تجريد الاحاديث النبوية عن غيرها ، فقد افردت أحاديث
الرسول ﷺ بالتدوين ، وجردت من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ففى هذه الطريقة اذا
نوع من استقلال الحديث عن الفقه .

وأما عيوب هذه الطريقة : فهى صعوبة الوقوف على الحديث فى المسند ، لعدم
جمع الاحاديث المتناسبة فى موضوعاتها فى باب خاص . كما كان من عيوبها كذلك تعذر
معرفة درجة الحديث من الصحة والضعف والاحتجاج به أو عدمه ، لاحتمال أن يكون
كل حديث فى نظر القارىء صحيحا أو ضعيفا . لأنها جمعت بين الصحيح وغيره
فلا يستطيع إدراك هذا كله الا الحافظ المتضلع . وكان الباعث لأصحاب هذه الطريقة على
تدوين الأحاديث التى لم تبلغ مرتبة الصحة هو أن الطرق قد تتعدد فيصل الحديث الى درجة
الصحة ، كما أنها أيضا صالحة للاعتبار بها وقد تتبين صحة الحديث لنقاده بعد ذلك ، ومما

---

(٢) تاريخ فنون الحديث ص ١٥ .
(٣) مقدمة فتح البارى لابن حجر ص ٥ .
(٤) الرسالة المستطرفة ص ٦١ .
(٥) نظرة عامة فى تاريخ الفقه الاسلامى ص ٣٠٢ الدكتور على حسن عبد القادر .

هو جدير بالذكر أن العلماء فى هذا العصر كانوا على درجة عالية فى معرفة الصحيح من الاحاديث التى دونوها ، أو دونت لهم ، ومعرفة الضعيف منها ومعرفة عللها ، وكانوا على علم بحال المتون والأسانيد التى فى هذه المسانيد .

٢ ـ منهج التصنيف على الابواب : ويقوم على تخريج الحديث على أحكام الفقه وغير ذلك وتبويب الاحاديث وترتيبها ترتيبا موضوعيا وتنويعها أنواعا مختلفة بحيث يجمع المصنف ما ورد فى كل حكم وفى كل باب على حدة فيجمع الأحاديث المتعلقة بالصلاة فى باب والمتعلقة بالصوم فى باب وهكذا ، وأهل هذه الطريقة منهم من اقتصر على ايراد ما صح فقط كالشيخين « البخارى ومسلم » ومنهم من لم يقتصر على ذلك كأبى داود والترمذى وكان من مزايا هذه الطريقة سهولة الحصول على الحكم الشرعى وغيره من الباب الخاص به ، والوقوف على درجة الحديث بيسر وسهولة بخلاف الطريقة الأولى « طريقة المسانيد » حيث يصعب فيها الحصول على المطلوب ، وهذا ما دعا الامام البخارى الى أن يتجه فى كتابه الى الاقتصار على الحديث الصحيح وتبعه الامام مسلم سيرا على منهجه ، وكان لهما الفضل فى تمهيد الطريق أمام طلاب الحديث ليصلوا الى الصحيح من الأحاديث دون عناء ، ولعل أقدم كتاب يمثل طريقة التصنيف على الأبواب هو « موطأ » الامام مالك ، غير أنه مزجه بأقوال الصحابة والتابعين بخلاف عمل الشيخين فقد أفردا الحديث عن تلك الأقوال والفتاوى .

وكان الداعى لهذه الطريقة هو أن تكون عونا للفقهاء وتسهيلا لهم فى الوقوف على الاحاديث التى يستنبطون منها أحكامهم أو يستدلون بها أو يجتهدون على ضوئها .

٣ ـ الطريقة الثالثة : طريقة الجمع لبعض الأحاديث والطعون الموجهة إليها والرد عليها كما سبق بيان ذلك فى الكلام على كتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة . وبعد بيان مناهج تدوين الحديث فى القرن الثالث نذكر أمثلة لها ، ولنبدأ فى البحث التالى بكتاب المسند للامام أحمد بن حنبل الذى يعد من أعظم الكتب المصنفة على هذه الطريقة ، وأقدم لذلك بترجمة عن الامام أحمد صاحب المسند . . .

الامام أحمد بن حنبل

نسبه ومولده :-

هو الامام الجليل الذى طبقت شهرته الآفاق ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله ابن انس بن عوف بن قاسط ابن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفص بن دعس ابن جديله بن أسد بن ربيعه بن نزار بن معد بن عدنان الشيبانى المروزى الاصل[6] يلتقى نسبه مع الرسول ﷺ فى نزار بن معد بن عدنان ، واشتهر أبو عبد الله بابن حنبل مع أن حنبل جده وليس أباه ، لأن جده هذا كان معروفا مشهورا وعمل واليا على سرخس من أعمال خراسان فى العهد الأموى وناصر الدعوة العباسية عند ظهورها ، على حين كان والده مجاهدا غير مشهور ومات فى ريعان شبابه فعرف بابن حنبل نسبة الى جده ، واما أمه فاسمها صفية بنت ميمونة بنت عبد الملك الشيبانى كان أبوه قد نزل بهم وبنى بها وجدها هو عبد الملك الذى كانت قبائل العرب تنزل عليه فيضيفهم ويكرم وفادتهم وقد نزل به محمد بن حنبل فزوجه من صفية حفيدته من بنته ميمونة ثم رحل الزوجان الى خراسان حيث كان الزوج يرابط بمرو ثم عاد بها حاملا الى بغداد[7] فولد الامام احمد فى بغداد مدينة العلم فى ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ١٦٤ هـ [8] وقيل انه ولد بمرو وحمل الى بغداد وهو رضيع[9] .

وأرجح الرأى الأول وهو أنه ولد فى بغداد فى شهر ربيع الأول من السنة المذكورة ومما يؤيد ذلك ما قاله صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل : (سمعت أبى يقول ولدت فى سنة أربع وستين ومائة فى أولها فى ربيع الاول وجىء بى حملا من مرو وتوفى أبى محمد بن حنبل وله ثلاثون سنة فوليتنى أمى)[10] .

---

(٦) مناقب الامام احمد لابن الجوزى ص ١٦ وفيات الاعيان جـ ١ ص ٢٠ .
(٧) احمد بن حنبل : عبد الحليم الجندى ص ٢١ .
(٨) تهذيب التهذيب جـ ١ ص ٧٢ .
(٩) وفيات الاعيان جـ ١ ص ٤٧ .
(١٠) مخطوطة بقلم صالح بن الامام احمد بدار الكتب المصرية .

وهكذا نرى ان الامام احمد ولد من ابوين كريمين وجاء من اسرة عربية اصيلة ورث عنها الايمان الراسخ ، والعزيمة القوية ، وعزة النفس .

نشأته

في مدينة العلم بغداد نشأ الامام احمد وتربى وحملت أمه تبعات هذه النشأة فهى التى كفلته وقامت رعايته لأن أباه مات فى فجر شبابه ولم يرث الامام احمد عن أبيه سوى منزل يسكنه وعقار قليل لا يغل عليه الا سبعة عشر درهما كل شهر فكان يعمل بيده اذا أعوزته الحاجة قال عبد الله بن أحمد : حدثنا على بن الجهم قال كان لنا جار فاخرج إلينا كتابا فقال : أتعرفون هذا الخط ؟ قلنا هذا خط احمد بن حنبل فكيف كتب لك ؟ قال كنا بمكة مقيمين عند سفيان بن عيينه ففقدنا احمد أياما ثم جئنا لنسأل عنه فاذا الباب مردود وعليه حلتان فقلت : ما خبرك ؟ قال : سرقت ثيابى فقلت له معى دنانير فان شئت صلة وان شئت قرضا فأبى فقلت تكتب لى بأجرة ؟ قال : نعم فاخرجت دينارا فقال اشتر لى ثوبا واقطعه نصفين يعنى ازارا ورداء وجئنى ببقية الدينار ففعلت وجئت بورق فكتب لى هذا[11] . وعندما كان يطلب العلم باليمن مع اسحاق ابن راهويه عند عبد الرزاق وفنيت نفقته عرض عليه اسحق شيئا من المال صلة أو قرضا فامتنع من قبول ذلك وأخذ يشتغل بصناعة النسيج ويبيعها وينفق منها[12] . وفى هذا ما يدل على عزة النفس وشرفها وعفتها وكرامتها التى يأبى معها أن يأكل الا من عمل يده ، ولم يمد عينه الى زينة الحياة ولا الى ثروة المال لانه اكتفى بثروة العلم التى أغنته عن كل شىء ، من اجل هذا لم يحاول ان ينمى ثروته ولم يتمن الغنى لأن ينابيع نفسه الطموحة لم تتفتح الا على الحديث والعلم ، بل كان من السهل عليه أن يكون من الأثرياء لو أراد ولكنه رفض ذلك كله ورفض عطايا الخلفاء ، ومنح الاصدقاء ورفض تولى القضاء حين عرض عليه الشافعى أن يكون قاضيا باليمن عندما كلفه الأمين أن يختار قاضيا لها فاختاره ليستعين بذلك على معيشته وليسهل عليه طلب الحديث من عبد الرزاق دون تعب أو نصب ، ولكنه رفض واحب أن تكون هجرته لليمن خاصة للحديث لا تشوبها شائبة ، وحينما كرر الشافعى العرض عليه قال له (يا أبا عبد الله ان سمعت منك هذا ثانية لم ترنى عندك)[13] ومعلوم أن الامام الشافعى شيخه ، وابن حنبل يقدره ويجله ولكن نفسه التى ارتقت بالحديث لا ترى لها مطمحا فى سواه بل انه رغب فى تحصيل العلم بجهاد وجلد .

---

(١١) ترجمة الامام احمد للذهبى من كتاب تاريخ الاسلام .

(١٢) ترجمة الامام احمد من كتاب تاريخ الاسلام الذهبى .

(١٣) المناقب لابن الجوزى ص ٢٧١ .

وشق ابن حنبل طريق نشأته فى بغداد وهى يومئذ تزخر بالعلماء والمحدثين والحكماء والفلاسفة وهى حاضرة العلم الاسلامى تموج بالثقافات والفنون ، وقد توافرت فى جوانب نشأته عوامل كثيرة كان لها أكبر الاثر فى تكوينه العلمى ومن ذلك :

١ ـ **ما فطر عليه من حب للعلم وتحصيل له :** فكان من شدة شغفه بـه يخرج احيانا قبل الفجر فتأخذ أمه بثيابه ليبقى ريثما يصبح الصباح .

٢ ـ **توجيه أسرته له :** وقد ركزت الاسرة فيه آمالها ليكون عالما ومحدثا يدعو الى سبيل ربه على بصيرة وهدى فوجهته أسرته أول ما وجهته الى حفظ القرآن الكريم ثم الى علم اللغة والحديث وسيرة الرسول ﷺ والصحابة والتابعين وكانت أمه تحببه فى العلم وتعينه على طلبه فاتفق هذا التوجيه مع ما كانت تصبو إليه همته العالية .

٣ ـ **ذاكرته الحافظة :** وقد زكى هذا الاستعداد والتوجيه ذاكرة قوية وجهها الى حفظ الحديث اسنادا ومتنا والى فتاوى الصحابة والتابعين فاستوعب ذلك باستظهار منقطع النظير فهما واستنباطا .

٤ ـ **ورعه وتقواه :** وتوج هذه العوامل السابقة ما فطر عليه منذ صغره من الورع والتقوى والثقة والامانة .

واستفاضت شهادات الائمة له بالعلم والعمل وكانت تطلعات أهل زمانه اليـه ترهص بمكانة عاليه له ، يقول الهيثم بن جميل « ان عاش هذا الفتى فسيكون حجة على أهل زمانه »[١٤] .

حياته العلمية

كان العصر الذى نشأ فيه الامام احمد هو عصر التدوين والنضـج العلمى ففيه ازدهرت علوم الدين وغيرها فكان معنيا بتدوين ما يسمعه من الاحاديث وآثار الصحابة ولا يكتفى بما أودعه قلبه الحافظ وذاكرته الواعية وانما كان يدون ما يسمعه . وكان يتلقى علم الفقه والاستنباط من الشافعى وغيره حتى أصبح حافظا للحديث والفقه قال احمد بن سعيد الرازى ما رأيت أسود الرأس احفظ لحديث رسول الله ﷺ ولا أعلم بفقهه ومعانيه من احمد بن حنبل[١٥] كما كان يحفظ كتب أهل الرأى ولا يأخذ بها .

---

(١٤) مرآة الجنان لليافعى جـ ٢ ص ١٣٢ .

(١٥) مقدمة المسند ص ٦٤ تحقيق الاستاذ احمد شاكر .

وكان طبيعيا أن يلم بمثل هذه العلوم الكثيرة لانها كانت موجودة فى عصره وكان تلقيه من الفقهاء الذين جمعوا بين الحديث والرأى كالقاضى أبى يوسف صاحب أبى حنيفة . ثم انصرف بعد ذلك الى المحدثين فتلقى الحديث أولا ببغداد سنة تسع وسبعين ومائة واستمر بها سبع سنين واقتصر فيها على جمع أحاديث علماء بغداد وما يحفظون من الفتاوى ، ولازم فى هذه الفترة احد ائمة الحديث ببغداد نحو اربع سنوات وهو هشيم بن بشير بن حازم الواسطى المتوفى سنة ١٨٣[١٦] ولم يكن فى هذه الفترة التى لزم فيها هشيما منقطعا عن غيره ولكنه تلقى عن غيره من الثقات ذوى الشهرة العلمية كعبد الرحمن بن مهدى وابى بكر بن عياش وبعد موت هشيم مكث ثلاث سنوات ببغداد يجتهد فى طلب الحديث من العلماء دون تقييد بواحد منهم .

رحلاته

وابتدأ الامام احمد رحلاته العلمية فى السنة السادسة والثمانين بعد المائة فرحل المراحل البعيدة وركب المركب الصعب واحتمل خشونة العيش ، فرحل الى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ورحل الى الحجاز خمس مرات ، أولاها سنة سبع وثمانين ومائة والتقى فى هذه الرحلة بالشافعى رضى الله عنه كما التقى به فى بغداد كذلك عندما أتى اليه الشافعى .

وكان يستعذب المشقة فى طلب الحديث ، لأن تحصيل العلم بصعوبة يكون أشد تمكنا وأكثر حفظا وأبعد عن النسيان ، كما أنه كان يخلص نيته فى سبيل الله مستمرا فى دأبه لطلب الحديث حتى بعد أن بلغ درجة الامامة ، ولما سئل فى ذلك قال : (مع المحبرة الى المقبرة) وكثيرا ما كان يقول (أنا طالب للعلم الى ان ادخل القبر)[١٧]

شيوخه

أخذ الامام احمد عن كثير من الشيوخ الاعلام والائمة الحفاظ منهم هشيم بن بشير والشافعى وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وإسماعيل بن علية وعبد الرزاق والقاضى أبو يوسف صاحب الامام ابى حنيفة وابراهيم بن سعد وجرير بن عبد الحميد وعبد الرحمن بن مهدى ومعتمر بن سليمان وغيرهم[١٨] ، ويعتبر هشيم بن بشير هو

---

(١٦) المناقب لابن الجوزى ص ٢٥ .
(١٧) المرجع السابق ص ٣١ .
(١٨) تهذيب جـ ١ ص ٧٢ .

الشخصية الأولى من شيوخه الذين كان لهم أكبر الاثر فى حياته العلمية فقد ذهب اليه وهو فى السادسة عشرة من عمره ولازمه أربع سنين تكونت خلالها الملكة العلمية فى الحديث ومن شيوخه الذين كان لهم اكبر الاثر فى حياته الامام الشافعى وقد التقى به حين ذهابه للحج وكان الشافعى يدرس بالمسجد الحرام والتقى به مرة أخرى فى بغداد .

فقــهه :

وقد أخذ احمد عن شيخه الشافعى الفهم الصحيح للكتاب والسنة والمقابلة بين الأصول واشتقاق الفروع ومعرفة الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد ، حتى صار فقيها له مذهبه المعروف ، ولا معول اذا على قول من قال : انه محدث لا فقيه ، وحسبنا دلالة على إمامته فى الفقه ما خلفه من ثروة فقهيه ضخمة أخذها عنه تلاميذه .

وهو وإن لم يدون مذهبه فى كتاب ـ لأنه كان يكره ذلك ـ الا أن أصحابه قاموا بجمع مسائله وتدوينها ، ثم انتشرت ثروته الفقهيه فى كتب الحنابلة .

وقد خالف بعض العلماء هذه الحقيقة وأثاروا حول الفقه الحنبلى كثيرا من الكلام ، فابن جرير الطبرى قال (انه رجل حديث لا رجل فقه) ولذا ثار الحنابلة عليه ، وابن قتيبة لم يذكره بين الفقهاء واقتصر ابن عبد البر على الائمة الثلاثة أبى حنيفة ومالك والشافعى فى كتابه « الانتقاء » .

والحق أنه فقيه له مذهبه المعروف ، ويشهد بذلك الكثير من المتقدمين والمتأخرين ويشهد بذلك الانتخاب التاريخى وعلى رأس الشاهدين بفقهه الامام الشافعى الذى قال : « خرجت من بغداد وما تركت بها أفقه ولا ازهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل »[19] .

جلوسه للدرس والافتاء

تصدى الامام أحمد للدرس بعد أن بلغ أشده وبلغ أربعين سنة ، ولم ينصب نفسه للدرس قبل ذلك ، وقد جاءه بعض معاصريه يطلب منه الحديث سنة ثلاث ومائتين فأبى أن يحدثهم فذهب الى عبد الرزاق بن همام باليمن ثم عاد الى بغداد سنة أربع ومائتين فوجد أحمد قد حدث واستوى الناس عليه [20] ولعل السبب فى امتناعه عن الحديث قبل هذه

---

(١٩) تهذيب التهذيب جـ ١ ص ٧٢ .

(٢٠) المناقب ص ٨٨ .

السن يرجع الى أنه كان يستحى أن يحدث أو يفتى وبعض شيوخه الذين تخرج على أيديهم وأخذ عنهم ما زال موجودا وحيا ، ولعله كذلك استحسن أن يجلس للدرس فى هذه السن تأسيا بصاحب السنة المطهرة عليه الصلاة والسلام الذى بعث فى سن الأربعين ، وهذه السن غالبا ما تتكامل فيها القوة العلمية . وليس معنى هذا أنه لم يكن يفتى اذا سئل بل بالعكس فقد كان يرى أن الإعراض عن الاجابة والامتناع عن ارشاد السائلين كتمان للعلم منهى عنه لذا كان يفتى « فى مسجد الخيف » وهو فى الرابعة والثلاثين وغير ذلك .

أما التصدى للتدريس والفتيا رسميا فلم يكن إلا بعد بلوغه سن الأربعين . وكان مجلسه غاصا بطلاب العلم والمسترشدين من تلاميذه ومحبيه وعارفى فضله ، وكان له درس عام يعقده بعد العصر فى المسجد وآخر خاص يعقده فى منزله للخاصة من تلاميذه وابنائه . وكان الوقار والهيبة يسودان مجلسه فلا مجال لغير العلم ، وهذا يعطينا صورة صادقة لما كان عليه من حياة جادة وخالصة لخدمة الاسلام وجهاد كبير فى سبيل السنة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام .

تلاميذه

وقد روى عنه كثيرون منهم الائمة الستة : البخارى ومسلم وأبو داود بلا واسطة والترمذى والنسائى وابن ماجه بواسطة ، وابنه صالح ، وابنه عبد الله .

وقد روى عنه بعض شيوخه كعبد الرزاق والشافعى ، وفى هذا ما يدل على مكانته الجليلة وعظمته العلمية .

وروى عنه من أقرانه على بن المدينى ويحيى بن معين . ومما روى عنه كذلك محمد بن يحيى الذهل وأبو زرعة زرعة الرازى وأبو القاسم وهو آخر من حدث عنه وغير هؤلاء[٢١] .

محنته

جعل الله تعالى ابن حنبل علما يقتدى به وملجأ للمهتدين وهيأته الاقدار لذلك . قال فيه ابن حبان (اغاث الله به أمة محمد ﷺ وذلك أنه ثبت فى المحنة وبذل نفسه)[٢٢] .

---

(٢١) تهذيب التهذيب جـ ١ ص ٧٢ .
(٢٢) تهذيب التهذيب جـ ١ ص ٧٢ .

وقد سبق فى الباب الأول بيان أسباب المحنة ونتائجها وتتمة للترجمة عن حياة هذا الامام الجليل ألقى بعض الضوء على أهم جوانب العظمة فى حياته وهو موقفه فى « المحنة » هذا الموقف الذى تجلت فيه شجاعته الادبية واحترامه لاقتناعه السليم آخذا من موقفه ما يوضح القدوة فى حياته ، تمسكا بالسنة ومحافظة عليها .

وكانت هذه المحنة فى عهد « المأمون » الخليفة العباسى حين قامت فرقة المعتزلة ورأت أن القرآن مخلوق وكان المأمون متعصبا للمعتزلة فلما زينوا له القول بخلق القرآن اقتنع به وحمل الناس والعلماء عليه ، ومعظمهم وافق عن اكراه كما سبق بيان ذلك فى الباب الأول . وحمل لواء المعارضة الامام أحمد ، واستمرت الفتنة حتى عهد المتوكل الذى كان محبا للسنة وأهلها ، فرفع المحنة وكتب الى الآفاق الا يتكلم أحد فى القول بخلق القرآن . وقد تعرض الامام أحمد أثناء هذه المحنة الرهيبة لأعنف صنوف الأذى والاضطهاد ولكنه استعذب الأذى فى سبيل دينه وعقيدته حتى أصبح كما قال بشر بن الحارث : (أدخل الكير فخرج ذهبا أحمر)[٢٣] وهكذا أصحاب العزائم القوية واليقين الراسخ لا تزيدهم الفتن الا قوة فى الحق وزيادة فى الايمان ، وهذا شأن أولى العزم من الائمة المتفانين فى سبيل الله ، وقد كان من الممكن أن يأخذ بالرخصة فى أوقات البلاء عندما ازدادت به الشدة فيقف موقف التقية ولكنه ليس كذلك ، إنه فوق كل هذا ، ومكانته بين الناس مكانة الامام المقتدى به فلو أنه أخذ بالتقية والرخصة فلربما ضل الناس الذين يقتدون به من ورائه دون أن يعلموا أن ذلك تقية ، وهذا يعطينا رؤية واضحة لتمسك الامام بالسنة وحرصه على هداية الناس مهما كلفه ذلك .

كما ان روحه السمح جعله يصفح عن كل من ذكره الا المبتدع فهو يتسامح فى حق نفسه وايذائها أما ما يتعلق بالدين والسنة فلا يتسامح فيه يقول : « كل من ذكرنى فى حل الا مبتدع وقد جعلت ابا اسحاق المعتصم فى حل ورأيت الله تعالى يقول « وليعفوا وليصفحوا إلا تحبون أن يغفر الله لكم » وأمر النبى ﷺ أبا بكر بالعفو فى قصة مسطح ، قال ابو عبد الله : العفو أفضل ، وما ينفعك أن يعذب اخوك المسلم فى سببك » .

وبعد حياة حافلة بجلائل الاعمال وجهاد فى سبيل الحق مشكور ، فاضت روحه الى بارئها لاثنتى عشرة خلت من ربيع الاول سنة مائتين واحدى وأربعين رضى الله عنه وجزاه عن السنة خير الجزاء .

---

(٢٣) مقدمة المسند جـ ١ ص ١٠٤ تحقيق الاستاذ احمد شاكر .

وبعد أن طوفنا مع هذا الامام الجليل فى حياته المشرقة نقدم لأهم أعماله العلمية التى تمثل طريقة التدوين على المسانيد وهو كتابه « المسند » .

مسند الامام أحمد

المسند فى اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذى تذكر فيه الاحاديث عن الصحابة رضى الله عنهم مرتبين على حروف الهجاء أو السوابق فى الاسلام أو شرف النسب(٢٤)

ومنهج الامام احمد فى المسند هو جمع الاحاديث على ترتيب الصحابة الذين انتهى الحديث إليهم عن النبى ﷺ ، بحيث يوافق ترتيبهم السوابق الاسلامية ، وإن كان الحديث مرسلا كان على حسب التابعى الذى انتهى الحديث اليه عن النبى ﷺ فبدأ بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة ثم أحاديث أهل الحديبية ثم مسلمة الفتح ثم أحاديث النسوة الصحابيات وهكذا حتى إذا وصل التابعين رتبهم كذلك ، فهو يدون أحاديث كل صحابى على حدة دون نظر الى وحدة الموضوع حتى اذا فرغ من حديث واحد من الصحابة أخذ فى حديث غيره فكان مسلكه فى المسند متجها الى التدوين والجمع دون نظر الى التبويب والترتيب الموضوعى رغبة منه فى جمع السنة والعمل على نشرها .

وكان الذى حدا به الى اتباع هذا المنهج فى التدوين هو :

١ ـ أن يصل الى أهل كل أقليم ما لم يصل اليهم من الاحاديث فقد رأى أن بعض الاحاديث فى الكوفة لا يصل إليها أهل بغداد وبعضها فى مكة لا يصل اليها أهل دمشق وأحاديث فى دمشق لا يصل إليها أهل اليمن ، وهكذا كان فى كل بلد محدثون فكيف يحصل على ما جمع هؤلاء وهؤلاء ؟ من اجل هذا رأى انه لابد من الرحلة فى جمع هذه الاحاديث المتفرقة فى البلاد النائية فبدأ بما سمعه ببغداد ثم اتجه الى الكوفة فالبصرة فمكة فالمدينة فاليمن وكان فى هذه البلاد يحرص على لقاء أهل الحديث ، ويجمع كل ما صح عنده وبهذا خطا خطوة جديدة فى جمع الحديث وهى الرحلة فكانت سنة لمن جاء بعده ، وقد توسع فيها البخارى حتى قام برحلات اكثر منه .

ولئن كانت هناك مدونات قبل المسند الا أنها إقليمية منها ما هو بالمدينة ومنها ما هو بمصر وهكذا ، وأظهر الكتب المدونة قبله « الموطأ » للامام مالك رضى الله عنه ، وكان الغرض منه خدمة الفقه ولذا بوبه تبويبا فقهيا بحيث يسهل الحصول منه على استخراج الدليل الشرعى واستنباط الحكم الفقهى وجاءت احاديث الموطأ محدودة بالنسبة الى المسند الذى اشتمل على أربعين ألف حديث بالمكرر ، ومن غير المكرر على ثلاثين ألفا .

---

(٢٤) مقدمة تحفة الاحوذى ص ٦٦ .

٢ ـ ما رآه أحمد فى عصره من كثرة الاحاديث التى وضعها أعداء الدين والمغرضون من أصحاب النحل الأخرى حتى عج تيار الموضوعات بصورة أفزعت هذا الامام الجليل مما جعله يتصدى للقيام بهذا العمل الضخم والمجهود الكبير ليقدم ما صح فى رأيه من أحاديث رسول الله ﷺ .

وقد ابتدأ كتابة الحديث وتدوينه فى مستهل حياته العلمية سنة ثمانين ومائة ١٨٠ﻫ وعمره ستة عشر عاما ، وآثر كتابة الحديث رغم كراهته للكتابة لما رآه من الضرورة حتى لا يختلف الناس فى السنة النبوية . وروى أن عبد الله قال : (قلت لأبى رحمه الله تعالى لم كرهت وضع كتب وقد عملت المسند ؟ فقال : عملت هذا الكتاب إماما اذا اختلف الناس فى سنة عن رسول الله ﷺ رجع إليه)[٢٥] .

وقد ظل الامام احمد يجمع المسند الى آخر حياته فى أوراق منفردة وأجزاء متفرقة على نحو ما تكون المسودة وأورد فيه أربعين ألف حديث منها عشرة آلاف مكررة من مجموع سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا كما جمع فى المسند ثلاثمائة حديث ليس بينه وبين رسول الله ﷺ فيها غير ثلاثة رواة وهى ما تعرف بثلاثية الاسناد .

ومما ينبغى ملاحظته أن هذه السن المبكرة كانت بداية اشتغاله بالعلم وجمع الحديث ولكن تأليف المسند لم يشرع فيه الا بعد أن جاوز السادسة والثلاثين بعد رجوعه من عند عبد الرزاق بن همام وأخذ ينقحه مدة طويلة بعد ذلك حتى تمت ثقته فيما جمعه فأملاه على خاصته وولديه وابن عمه اسحاق ، يقول حنبل :
« ما سمعه ـ أى المسند ـ منه تاما غيرنا »[٢٦] .

وهذا الرأى هو الذى أرجحه وأراه أقرب الى الصواب ، اذ ان التصنيف فى سن السادسة والثلاثين يكون الباحث فيه أكثر إلماما حيث تنمو المواهب العلمية عنده وكان الامام أحمد رغم ثقته فيما جمعه ورغم تخير الثقات الذين روى عنهم كان كثير التهذيب والتنقيح فيه وعندما أحس باقتراب أجله جمع أهل بيته وخاصته واسمعهم المسند كله ، ولكنه لم يكمل ما قام به من ترتيب وتهذيب .

---

(٢٥) خصائص المسند للحافظ أبى موسى المدينى مطبوع مع المسند جـ ١ ص ٢٢ تحقيق الاستاذ / احمد محمد شاكر .

(٢٦) احمد بن حنبل : عبد الحليم الجندى ص ٢١٣ .

وكان المسند أجزاء ومجموعات فى أوراق منفردة لم يرتب الا على يد ابنه عبد الله كما قام عبد الله هذا فألحق به ما ألحق ، وقد رأى بعض الباحثين ان الذى ألحقه عبد الله بالمسند قد زاده عليه عن سماع من غير أبيه ، ويرى البعض أنه من سماعه عن أبيه غير أنه لم يكن مما أملاه عليهم عند املاء المسند[٢٧] وقد فصل الشيخ احمد البنا الرأى فى هذا فقال : (بتتبعى لاحاديث المسند وجدتها تنقسم الى ستة أقسام) .

١ ـ قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الامام أحمد عن أبيه سماعا منه وهو المسمى بمسند الامام أحمد وهو كبير جدا يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب .
٢ ـ قسم سمعه عبد الله من أبيه ومن غيره وهو قليل جدا .
٣ ـ وقسم رواه عن غير أبيه وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للاقسام كلها عدا القسم الاول .
٤ ـ وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه وهو قليل .
٥ ـ وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجده فى كتاب أبيه بخط يده .
٦ ـ وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعى عن غير عبد الله وأبيه رحمهما الله تعالى وهو أقل الجميع فهذه ستة أقسام وكل هذه الاقسام من المسند الا الثالث فانه من زوائد عبد الله والسادس فإنه من زوائد القطيعى »[٢٨] « أ . هـ » .

وهذا الرأى الأخير وهو أن المسند قد اشتمل على هذه الاقسام السابقة وفيه من زيادة ابنه عبد الله ما فيه هو ما أرجحه ومما يدعو الى الاطمئنان لما نقله عبد الله أن أباه كان يقبل ما يذاكره فيه من الحديث مما لم يسمعه ، وانه لم يكتب عن أحد الا من أمره أبوه أن يكتب عنه[٢٩] ومن المستبعد أن يستجيز عبد الله لنفسه أن يروى فى المسند عمن لم يأمره أبوه أن يكتب عنه ، وهو المعروف باخلاصه فى طلب الحديث وأمانته العلمية وامتداد فضل أبيه إليه مما جعل خاصة العلماء يثنون عليه عاطر الثناء .

شرطه فى الرواة الذين يأخذ عنهم

نهج الامام احمد فيما يدونه على الحيطة سندا ومتنا ، فاشترط الا يروى عمن كان معروفا بالكذب عنده ، كما تخير الثقات الذين يروى عنهم فما كان يروى عن شخص يعتقد

---

(٢٧) ابن حنبل : الشيخ أبو زهرة ص ١٦٠ .
(٢٨) مقدمة الفتح الربانى ص ١٩ للشيخ أحمد البنا .
(٢٩) ابن حنبل : الشيخ أبو زهرة ص ١٦١ .

أنه ضعيف غير ضابط أو غير فاهم ، وإنما يروى عن الثقات العدول الذين اشتهروا بالصدق والتقوى . قال الحافظ أبو موسى : « لم يخرج أحمد فى مسنده إلا من ثبت عنده صدقه دون طعن فى أمانته »(٣٠) . وكان يرد بعض الاحاديث اذا عارضها أقوى منها سندا وأوثق رجالا ، ويقبل عن أهل التقوى الذين لم يعرفوا بالكذب وإن كان فى ضبطهم بعض النقص فيقبل روايتهم على أن يوازن بينها وبين غيرها ، فان عارضها ما هو أوثق منها ردها وقد يأخذ بها للاعتبار ، يقول : (قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به)(٣١) .

وقد يكتبها احتياطا منه ومخافة أن يترك حديثا للرسول ﷺ يحتمل الصحة وبهذا النهج اشتمل المسند على أكثر الاحاديث النبوية .

---

(٣٠) مقدمة المسند تحقيق الاستاذ شاكر ص ٣٤ .

(٣١) ابن حنبل للاستاذ محمد أبي زهرة ص ٢٣٢ .

موازنة بين المسند وبين ما قبله وما بعده من كتب الحديث

أما اذا نظرنا الى الكتب المصنفة قبل المسند فحسبنا أن نوازن بينه وبين أعظم كتاب صنف قبله في القرن الثانى وهو كتاب « الموطأ » للامام مالك .

وأما بالنسبة لما صنف بعد المسند فحسبنا أن نوازن بينه وبين أعظم كتاب صنف بعده وهو صحيح البخارى .

أما « الموطأ » فهو كتاب الامام مالك بن أنس الأصبحى المولود بالمدينة حوالى سنة ٩٣ هـ المتوفى سنة ١٧٩ هـ وألف كتابه هذا فى أربعين سنة ، وقد قيل فى سبب تسميته بالموطأ أنه تجنب فيه شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس ووطأه للناس كما أشار عليه المنصور فسماه « الموطأ » وذكر السيوطى فى سبب تسميته ما روى عن مالك أنه قال : عرضت كتابى هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأنى عليه فسميته « الموطأ » .

وقد بين ولى الله الدهلوى مكانة الموطأ من كتب السنة فوضعه فى درجة واحدة مع صحيح البخارى ومسلم ، وهى الدرجة الأولى فى الصحة قال : « وكتب [٣٢] الحديث على طبقات فالطبقة الأولى منحصرة فى ثلاثة كتب : الموطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم . كما بين أثر الموطأ فى كتب أئمة الحديث فقال : « ان الكتب المصنفة فى السنن كصحيح مسلم وسنن ابى داود وما يتعلق بالفقه من صحيح البخارى وجامع الترمذى مستخرجات على الموطأ تحوم حومه وتروم رومه » وقد بين الشيخ محمد الشنقيطى أن مشايخ أصحاب الكتب الستة ومن عاصرهم كالامام أحمد أغلبهم تلامذة الامام مالك الذين رووا عنه الموطأ بروايات عديدة قل أن تخلو واحدة عن زيادة تنفرد بها ، ولم يتركوا شيئا من أحاديث الموطأ بل أخرجوها فى مصنفاتهم ووصلوا كثيرا من مرسلاته ومنقطعاته وموقوفاته [٣٣] .

---

(٣٢) حجة الله البالغة للدهلوى جـ ١ ص ١٠٦ ط الخيرية .

(٣٣) دليل السالك الى موطأ مالك . ومقدمة موطأ مالك للزرقانى .

وبذلك يتضح لنا ما للموطأ من أثر عظيم بالنسبة لتلك الكتب ، كما يتبين لنا ما لأصحاب هذه الكتب من مقدرة عالية فى وصل المرسل ورفع الموقوف واستدراك ما فات وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده ، ومن ذا الذى يستطيع القيام بهذا غير العالم بالسنة ورجالها . إذًا فأعمال هؤلاء الائمة متممة لاعمال الامام مالك ، والامام أحمد هو أحد هؤلاء الائمة الذين قاموا بواجبهم ، فدون كتابه بعد الموطأ فخرج أحاديثه فى مسنده وكان له هذا العمل الجليل .

واذا نظرنا الى الكتب المصنفة بعد الموطأ نجد أن أصحابها قد انتفعوا بمادة الموطأ ومنهجه ، ثم أخذوا فى التجديد والابتكار بالنسبة للمنهج وطرق التدوين وشروط الرجال مما يشهد لهم بالجهود العظيمة المشكورة .

ومن الملاحظ أن الامام أحمد يتفق مع الامام مالك فى قبول الحديث المرسل وهو الذى سقط من سنده الصحابى ورواه التابعى عن رسول الله ﷺ مباشرة ، كما قبل الحديث المنقطع « وهو ما لم يتصل اسناده على أى وجه كان انقطاعه سواء كان الساقط منه الصحابى أو غيره فهو والمرسل واحد ، ولكن أكثر ما يستعمل فى رواية من دون التابعى عن الصحابى كمالك عن ابن عمر »[٣٤] .

ولعل وجهة كل من الامام مالك والامام أحمد فى قبول المرسل والمنقطع أن رواة الحديث مظنة الورع ويبعد أن يزيد واحد منهم على الرسول ﷺ وكذلك [illegible] المتن فى الغالب لا يتنافى مع ما جاء فى الكتاب والسنة لذا قبل كل منهما المرسل أو [illegible] دون غيرهما .

ويختلف الامام احمد فى « مسنده » عن الامام مالك فى « الموطأ » من ناحيتين :

١ - نهج الامام مالك فى ترتيب الاحاديث على حسب الأبواب الفقهية ، بينما نرى الامام أحمد يرتبها على حسب الرواة .

٢ - من ناحية عدد الاحاديث : نرى أحاديث الموطأ محدودة بالنسبة للمسند الذى زادت أحاديثه على أربعين ألف حديث .

أما الموازنة بين المسند وصحيح البخارى فتتلخص فى أمرين :

١ - بالنسبة للشروط ، فقد تشدد الامام البخارى فى صحيحه أكثر من الامام أحمد حيث

---

(٣٤) تدريب الراوى ص ١٢٧ .

اشترط فى الحديث أن يكون متصل الاسناد لا مرسلا ، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ، عدلا ضابطا سليم الذهن والاعتقاد ، معاصرا لمن روى عنه ، وثبت لقاؤه به .

٢ - من ناحية الترتيب : كان ترتيب المسند مغايرا لترتيب صحيح البخارى فترتيب المسند على حسب الرواة ، وترتيب صحيح البخارى على حسب الموضوعات ، وهذا الترتيب هو السبب فى تقطيع البخارى للحديث فى أبواب مختلفة ، أما مسند أحمد فقد سلم من ذلك الا أنه وقع فى عيب آخر هو صعوبة الوصول الى الحديث المطلوب فكانت طريقته شاقة على الباحثين ، لأن الباحث لا يصل الى مطلوبه فيه الا بعد جهد كبير ، فمثلا اذا أراد الوصول الى معرفة حديث فى حكم من أحكام الفقه فعليه معرفة راويه ، ثم يستعرض كل ما رواه هذا الصحابى حتى يصل الى الحديث المطلوب فاذا لم يكن يعرف راوى الحديث فان الجهد يكون أكثر ، إذ عليه حينئذ أن يستعرض قراءة الكتاب من أوله حتى يصل إلى ما يريد .

وكان عذر الامام أحمد فى سلوك هذه الطريقة آنذاك يتلخص فى أمرين :

الأول :

أنه جعل كل هدفه من تأليف المسند شيئا واحدا وهو جمع الاحاديث فقط ولم يضع فى حسبانه فكرة الترتيب والتبويب ولا مسائل الفقه والأحكام ولذا جاء ترتيبه حسب الرواة .

الثانى :

ان هذه الطريقة التى جمع بها المسند (كانت سائغة ميسورة لأهل القرن الثالث الذين عظمت عنايتهم بحفظ الحديث وضبطه ومذاكرته ودرسه حتى كان الواحد منهم يحفظ المسند الكبير كما يحفظ السورة من القران الكريم ويعرف صحيحه من سقيمه وغثه من ثمينه)[٣٥] أ . هـ .

---

(٣٥) الحديث والمحدثون ص ٣٧٠ .

وقد تولى عبد الله بن الامام أحمد اخراج المسند الى الناس وهو الذى انتهج هذه الطريقة فى روايته للمسند حين قام بجمع المتناثر الذى جمعه أبوه ورتبه وهذبه وتسلسلت من بعده الروايات عن الثقات الى ان حفظته الأجيال وتلقته الأمة بالقبول . يقول الذهبى فى نقد هذا الترتيب « ولو أنه حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه لأتى بأسنى المقاصد ، فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامى من يخدمه ويبوب عليه ويتكلم عن رجاله ويرتب هيئته ووضعه فانه محتو على أكثر الحديث النبوى . وقل أن يثبت حديث الا وهو فيه » وقد قام بترتيب المسند الامام أبو بكر محمد بن عبد الله ابن المحب الصامت فرتبه على معجم الصحابة ورتب الرواة كذلك وأخذ هذا الكتاب أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة وكتاب ابن كثير اسمه « جامع المسانيد والسنن » وجمع غريبه أبو عمر محمد بن عبد الواحد المتوفى سنة ٣٤٥ واختصره عمر بن على المعروف بابن الملقن المتوفى سنة ٣٠٥ هـ ورتبه على الأبواب الفقهية على بن حسين بن عروة ، وأبو الحسن على بن زكنون الحنبلى سنة ٨٣٧ هـ وشرحه كذلك بعض الحفاظ الاصبهانيين والحافظ ناصر الدين بن زريق وبعض من تأخر عنه[٣٦] .

وقيض الله تعالى للمسند عالما جليلا هو المرحوم الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتى وانتهى من ترتيبه فى عام ١٣٥١ هـ . ورتبه وبوبه حسب الموضوعات ووافته منيته بعد أن أخرج واحدا وعشرين جزءا وسمى هذا الكتاب « الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيبانى » ثم شرح الكتاب وخرج أحاديثه فى كتاب آخر معه سماه « بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى » وقسمه سبعة أقسام :

١ - التوحيد وأصول الدين

٢ - الفقـه .

٣ - التفسير

٤ - الترغيب

٥ - الترهيب

٦ - التاريخ وفيه السير والمناقب .

٧ - القيامة وأحوال الآخرة .

وميز بين الاحاديث التى هى أصل المسند والاحاديث التى هى من زيادات ابنه عبد الله وأبى بكر القطيعى .

---

(٣٦) كشف الظنون جـ ٢ ص ٢٦٥ ، الرسالة المستطرفة ص ١ .

كما أخرج كتاب المسند اخراجا آخر عالم محقق هو الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله وقام بعمل فهارس علمية ولفظية تعين الباحث على الاطلاع على مواضع الاحاديث. والفهارس اللفظية وفهارس الاعلام والجرح والتعديل والاماكن وغريب الحديث أما الفهارس العلمية فهى فهارس الأبواب والمسائل التى ترشد الى ما جاء فى المسند من المعانى وقد رقم الأحاديث فأصبح ميسورا لكل قارىء أن يجد الباب الذى يقصده والمعنى الذى يريده، ولم يخرج الأحاديث كلها وانما عني ببيان درجة الحديث، فيذكر صحة الحديث ان كان صحيحاً ويبين سبب الضعف ان كان ضعيفاً. وصدّر الكتاب ببحوث سماها طلائع الكتاب تضمنت ما قاله بعض الائمة في المسند، كما ذكر ترجمة للامام احمد نقلها من كتاب تاريخ الاسلام للحافظ الذهبي. وقد أكمل منه خمسة عشر جزءا ثم لحق بربه، رحمه الله رحمة واسعة. ثم أكمل من بعده فضيلة الدكتور الحسيني هاشم رحمة الله واسعة من الجزء السادس عشر حتى الجزء التاسع عشر، ثم اشترك معه الدكتور أحمد عمر هاشم فى الجزء العشرين والحادي والعشرين، وهو بصدد إكمال بقية الأجزاء حيث اكتمل الجزء الثانى والعشرين.. ثم بقية الأجزاء ان شاء الله تعالى.

درجة أحاديث المسند:

اختلف العلماء فى درجة أحاديث المسند على أقوال منها:

أولا: ذهب بعضهم الى أن كل ما فى المسند صحيح يحتج به، والى هذا يشير كلام الحافظ أبى موسى المدينى: «وهذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير، ومسموعات وافرة فجعله إماما ومعتمداً وعند التنازع ملجأ ومستندا» وما قاله الامام أحمد: «فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا اليه، فان كان فيه وإلا فليس بحجة»[37].

واستند أصحاب هذا الرأى الى حيطة ابن حنبل فيما يرويه سندا ومتنا كما سبق. واذا نظرنا الى قول الامام احمد السابق نرى أنه ليس صريحا فى أن كل ما فيه حجة، ولكنه صريح فى أن ما ليس فيه ليس بحجة، هذا مع أن هناك أحاديث صحيحة مخرجة فى الصحيحين وليست فيه، منها حديث عائشة فى قصة أم زرع[38] وقد أجاب بعض العلماء على ما فات المسند من الاحاديث الصحيحة والمخرجة فى الصحيحين بعدة أجوبة منها:

---

(٣٧) مقدمة المسند ص ٢١ تحقيق الاستاذ شاكر.

(٣٨) تدريب الراوى ص ١٠٠.

١ ـ ان الامام أحمد جمع المسند في أوراق مفردة ، وفرقه في أجزاء منفردة وبعد أن توفى قام ابنه فألحق به ما يشاكله ، وضم إليه من بعض مسموعاته ما يماثله ، فسمع القطيعى ما ظفر به منها ، وبقى كثير من الاحاديث في الأوراق والأجزاء لم يظفر بها ، فما لم يوجد فيه من الاحاديث الصحاح فهو من هذا القبيل (٣٩) .

٢ ـ وقال الحافظ الذهبي : « هذا القول منه على غالب الأمر والا فلنا احاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند »(٤٠) أ . هـ ، فيكون القول محمولا على الغالب والأكثر .

٣ ـ أو أنه يريد بقوله (. . . فان كان فيه والا فليس بحجة) يريد أصول الاحاديث بمعنى : أنه ما من حديث في الغالب ، الا وكان له أصل في المسند وما لم يوجد فيه من حديث صحابي معين يكون معناه موجودا من حديث صحابي آخر . والحق أنه كتاب عظيم تحرى فيه صاحبه جمع السنة ، والرجوع اليه اذا اختلف الناس . وأرجح أن القول السابق محمول على غالب الأمر ، اذ لا يحيط أحد بسنة الرسول ﷺ جميعها لما سبق بيانه من بعض الاحاديث المخرجة في الصحيحين والتي لم توجد في المسند . كما أن المحدثين قد يختلفون في درجة الحديث كاختلاف الفقهاء في الاحكام الشرعية الظنية .

ثانيا : وذهب قوم الى أن فيه الصحيح والضعيف والموضوع ، ومن هؤلاء : ابن الجرزى فقد ذكر في موضوعاته تسعة وعشرين حديثا من مسند الامام أحمد ، وحكم عليها بالوضع أيضا ورد على من قال : أن أحمد شرط الصحيح في مسنده وبين أن المراد بكلام الامام أحمد هو أن ما ليس في المسند فليس بحجة لا أن جميع ما فيه حجة .

ثالثا : وذهب قوم الى أن في المسند الصحيح والضعيف الذى يقرب من الحسن وممن ذهب الى ذلك الذهبي وابن حجر والسيوطى ، وتعقبوا ابن الجرزى والعراقى فيما زعماه من وجود أحاديث موضوعة ، فذكروا لها شواهد ودافعوا عنها ، ولم يسلم ابن حجر الا بثلاثة أو أربعة أحاديث لا أصل لها ، منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفا ، وقيل في الاعتذار عنه : أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا ، أو ضرب وكتب من تحت الضرب . وهذا هو الحديث المذكور :

---

(٣٩) مقدمة المسند ص ٢٠ بتحقيق الأستاذ / شاكر .

(٤٠) الباعث الحثيث ص ١٨٦ .

قال الامام أحمد أنا عبد الصمد بن حسان أنا عمارة عن ثابت عن أنس قال : بينما عائشة فى بيتها سمعت صوتا فى المدينة فقالت ما هذا ؟ فقالوا عير لعبد الرحمن بن عوف قدمت من الشام تحمل كل شيء قال وكانت سبعمائة بعير فارتجت المدينة من الصوت فقالت عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا فبلغ ذلك عبد الرحمن فقال إن استطعت لأدخلنها قائما فجعلها فى سبيل الله عز وجل بأقتابها وأحمالها . وهذا الحديث أورده ابن الجوزى فى الموضوعات وقال: قال أحمد هذا الحديث كذب منكر قال وعمارة يروى أحاديث مناكير وقال أبو حاتم الرازى عمارة بن زاذان لا يحتج به . انتهى .

وقد أجاب عن هذا الحديث ابن حجر بقوله : « حديث[41] أنس عن عائشة فى قصة عبد الرحمن بن عوف لم ينفرد به عمارة الرازى المذكور فقد رواه البزار من طريق أغلب بن تميم عن ثابت البنانى بلفظ : أول من يدخل الجنة من أغنياء أمتى عبد الرحمن بن عوف والذى نفس محمد بيده لن يدخلها الا حبوا . قلت : « وأغلب » شبيه بعمارة بن زاذان فى الضعف لكن لم أر من اتهمه بالكذب . وقد رواه عبد بن حميد فى مسنده أتم سياقا من رواية أحمد . قال عبد بن حميد فى مسنده حدثنا يحيى بن اسحاق ثنا عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف لما هاجر آخى النبى ﷺ بينه وبين عثمان بن عفان فقال له إن لى حائطين فاختر أيهما شئت فقال بارك الله لك فى مالك ما لهذا أسلمت دلنى على السوق قال فدله فكان يشترى السمنة والأقط والاهاب فجمع فتزوج فأتى النبى ﷺ فقال له : بارك الله لك أولم ولو بشاة قال فكثر ماله حتى قدمت له سبعمائة راحلة تحمل البر وتحمل الدقيق والطعام فلما دخلت المدينة سمع لأهل المدينة رجة فقالت عائشة ما هذه الرجة فذكر الحديث . وفيه من النكارة أيضا إخاء عبد الرحمن لعثمان والذى فى الصحيحين أنه سعد بن الربيع وهو الصواب والذى أراه أنه يكفينا شهادة الامام أحمد بأنه كذب وأولى ما يحمل عليه أن نقول هو من الاحاديث التى أمر الامام أحمد أن يضرب عليها فإما أن يكون الضرب ترك سهوا وأما أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله كتب الحديث وأخل بالضرب والله أعلم » أ . هـ .

ويرى ابن تيمية : أن فى بعض أحاديث المسند ضعفا من حيث الاصطلاح ، ولكنه لا يسلم أن فيه موضوعا برواية أحمد ، وما يظهر أنه موضوع فهو من زيادات القطيعى راويه وقد ألف ابن حجر كتابه ، « القول المسدد فى الذب عن المسند » وسرد فيه

---

(٤١) القول المسدد ص ٢٥ .

الأحاديث التى جمعها العراقى وحكم عليها بالوضع ، وهى تسعة ، وأضاف اليها خمسة عشر حديثا أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات وهى فيه وأجاب عنها حديثا حديثا ، ويقول السيوطى « وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزى وهى فيه ، وجمعتها فى جزء سميته (القول المسدد) مع الذب عنها . وعدتها أربعة عشر حديثا »[42] .

وقد أجاب ابن حجر ـ فى دفاعه عن الاحاديث التى أوردها ابن الجوزى ـ أجابة اجمالية أولا ، ثم تناول الأحاديث بعد ذلك بالتفصيل ، أما الاجابة الاجمالية : فبين فيها أن الأحاديث المذكورة « ليس فيها شىء من أحاديث الأحكام فى الحلال والحرام والتساهل فى إيرادها مع ترك البيان بحالها شائع ، وقد ثبت عن الامام أحمد وغيره من الأئمة انهم قالوا : اذا روينا فى الحلال والحرام شددنا واذا روينا فى الفضائل ونحوها تساهلنا وهكذا حال هذه الأحاديث »[43] .

وأما الاجابة التفصيلية : فلنضرب مثلا عليها بحديث من الأحاديث التى كان الحق فيها مع الحافظ ابن حجر ، بل وأخرجه الامام مسلم فى صحيحه :

قال الامام احمد : حدثنا أبو عامر نا أفلح بن سعيد نا عبد الله بن رافع سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوما يغدون فى سخط الله عز وجل ويروحون فى الفتنة فى أيديهم مثل أذناب البقر[44] ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات باسناد المسند أيضا ، ونقل عن ابن حبان أنه قال : « إن هذا الخبر باطل » ، وأفلح « كان يروى عن الثقات الموضوعات » وهذا الحديث أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبى عامر العقدى بهذا وأخرجه من وجه آخر وقال ابن حجر : ولم أقف فى كتاب الموضوعات لابن الجوزى على شىء حكم عليه بالوضع وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وإنها لغفلة شديدة منه ، « وأفلح » المذكور يعرف بالقبائى مدنى من أهل قباء ثقة مشهور ، وثقه ابن معين وابن سعد ، وقال ابن معين أيضا والنسائى : لا بأس به وقال أبو حاتم شيخ صالح الحديث . وأخرج له مسلم فى صحيحه . وقد روى عنه عبد الله بن مبارك ، وطبقته . ولم أر للمتقدمين فيه كلاما الا أن العقيلى قال : لم يرو عنه ابن مهدى وقال ابن حجر : وليس هذا بجرح ، وقد غفل ابن حبان فذكره فى الطبقة الرابعة من

---

(٤٢) تدريب الراوى ص ١٠١ .

(٤٣) القول المسدد لابن حجر ص ١١ .

(٤٤) رواه الامام أحمد فى المسند جـ ٢ ص ٢٠٨ رقم ٨٠٥٩ والامام مسلم فى صحيحه جـ ٢ ص ٣٥٥ .

الثقات وقد أخطأ ابن الجوزى فى تقليده لابن حبان فى هذا الموضوع خطأ شديدا وغلط ابن حبان فى « أفلح » فضعفه بهذا الحديث وعقبه بأن قال : هذا بهذا اللفظ باطل والمحفوظ عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة بلفظ : « اثنان من أمتى لم أرهما : رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر ونساء كاسيات عاريات » وتعقب الذهبى فى الميزان كلام ابن حبان هذا فقال : « حديث أفلح حديث صحيح غريب ورواية سهيل شاهدة له وابن حبان ربما جرح الثقة » وقد صححه من طريق أفلح أيضا الحاكم فى المستدرك وصححه من طريق سهيل عن أبيه عن أبى هريرة قال حدثنا أبو حيثمة ثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا » وأخرج البيهقى فى دلائل النبوة من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نمير ثنا زيد بن الحباب حدثنا أفلح بن سعيد فذكره ولفظه : « يوشك إن طالت بك مدة أن ترى قوما فى أيديهم مثل أذناب البقر يغدون فى غضب الله ويروحون فى سخطه » قال البيهقى رواه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير وهو كما قال : قال ابن حجر : « فلقد أساء ابن الجوزى لذكره فى الموضوعات حديثا من صحيح مسلم[45] أ . هـ .

وهذا الذى قدمناه نموذج لاجابة ابن حجر التفصيلية على الأحاديث التى أوردوها بين الموضوعات وقد رأينا الى أى حد كان ابن حجر موفقا فى دفاعه .

وخلاصة الآراء :

١ - أن العلماء يقررون فى شبه اتفاق على أن فى المسند الضعيف لأن الامام أحمد كان يروى عمن لا يعرف بالكذب ، ويروى عمن ضعف حفظه ويعتضد به .

٢ - يرى البعض أن المسند ليس فيه موضوع قط وممن ذهب الى ذلك الحافظ أبو موسى المدينى وأبو العلاء الهمدانى ونحوهما .

٣ - ويرى البعض أن فى المسند الأحاديث الموضوعة كأحاديث فضائل مرو وعسقلان وغير ذلك . وهؤلاء يختلفون : هل هى برواية أحمد أم لا ؟ فيرى البعض : ان المسند ليس فيه موضوع برواية أحمد ، وإنما هو من زيادة القطيعى . ويرى البعض الأخر

---

(٤٥) القول المسدد ص ٣٣ .

أن فى المسند الموضوع برواية أحمد أو ابنه وممن ذهب الى ذلك العراقى وقد رد عليه ابن حجر كما سبق .

والذى أرجحه هو أن بعض الاحاديث كان الحق فيها مع الحافظ ابن حجر ، وهى لا تصل الى حد أن يحكم عليها بالوضع ، وأن البعض الآخر تكلف الحافظ فى الرد عليها . ويدل على ذلك رجوعه فى الرأى وحكمه بالوضع على بعض الأحاديث .

ويمكن التقريب بين الآراء فى درجة أحاديث المسند بحيث لا يكون هناك اختلاف كبير بينها وذلك بإرجاع الرأيين : الأول والثانى إلى الثالث .

فمن قال بأن فى المسند بعض الأحاديث الموضوعة نظر الى زيادات القطيعى وعبد الله ، ومن قال : بأن ما فيه صحيح يحتج به لا يتنافى قوله مع وجود الضعيف ، لأن الضعيف دائر بين الحسن لذاته والحسن لغيره .

واذا كنا قد وقفنا الآن على النقد القديم ، فلننظر بعد ذلك الى النقد الحديث الذى وجه الى المسند ، ثم نرد عليه . . .

الطعن فى مسند الامام أحمد بن حنبل والرد عليه

وقد طعن (أبو رية) فى مسند الامام أحمد وغيره من كتب المسانيد ، وذلك فى كتابه : أضواء على السنة المحمدية حيث يقول فى صفحة « ٣٢٢ » : (واننا لم نعرض لهذا الكتاب ـ يعنى مسند الامام أحمد ـ ولا الى غيره من كتب المسانيد بالتفصيل وهى كثيرة ، الا لأن العلماء قد تكلموا فيها ، وقضوا بأنه لا يسوغ الاحتجاج بها ولا التعويل عليها ، على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها ، لنبين للمسلمين حقيقته ، ونكشف عن درجته) وفى خلال عرضه للدليل على دعواه الزائفة ينقل كلام الشيخ طاهر الجزائرى فى كتاب (توجيه النظر) حيث قال : « وكتب المسانيد هى ما أفرد فيها حديث كل صحابى على حدة من غير نظر للأبواب وقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا فى مسند كل صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحا أو سقيما ، ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقا »[٤٦] أ . هـ .

---

(٤٦) توجيه النظر ص ١٥٣ .

والحق أن كتب المسانيد دون كتب السنن فى الرتبة ، وهذا لا خلاف فيه ، ولا ينكره أحد ولكن دعوى أن الأئمة لا يحتجون بما فى كتب المسانيد ، ولا يعولون عليها ، فهذا هو الجهل الفاضح ، والظلم بعينه ، والتجنى على هذه الكتب تجنيا لا يرضاه ذو عقيدة صحيحة .

ومن الواضح أن قولهم : (لا يحتج بما ورد فيها مطلقا) مراد به انه لا يحتج بكل حديث منها لأنها تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف ، والعلماء إنما يحتجون بالصحيح والحسن دون الضعيف ولهذا كان الواجب البحث عن درجة أحاديث المسند ، والتأكد من صلاحيتها للاحتجاج . ومن المعلوم أن معظم الأحاديث التى دونت فى مسند الإمام أحمد مما يصح الاحتجاج بها ، لأنها إما صحيحة ، أو حسنة ، وفيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعروفة ، ومما يشهد لمسند الامام أحمد بالفضل وأنه اشتمل على كثير من أحاديث الصحيحين ما قاله الحافظ الفقيه محمد اليونينى حين سئل : أأنت تحفظ الكتب الستة ؟ فقال : أحفظها وما أحفظها ، فقيل له : كيف هذا ؟ فقال : « أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل فأنا أحفظها بهذا الوجه »[47] نعم ، فى المسند أحاديث ضعيفة ، بل وموضوعة على ندرة إلا أن أغلب تلك الأحاديث إنما هى من زيادات عبد الله ابن الامام ، وزيادات أبى بكر القطيعى راويه ، وهى مع ذلك قليلة ، وفى الفضائل فقط لا فى الاحكام ، ولهذا فهى لا تؤثر على درجة المسند ، ولا تنقص من قيمته الجليلة فى نفوس الأئمة والعلماء ، وبهذا يرد ما أثير حول المسند من دعاوى زائفة تدل على خبث نية أصحابها وسوء طويتهم ، وتتضح لنا درجة المسند من الصحة وأنه مرجع وثيق لأصحاب الحديث كما قال الامام الحافظ الكبير أبو موسى المدينى : (وهذا الكتاب ـ أى المسند ـ أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة فجعله إماما ومعتمدا وعند التنازع ملجأ ومستندا) . أ هـ .

منهج الامام أحمد فى الأخذ بالأحاديث الضعيفة

كان الامام أحمد لا يروى فى المسند عمن عرف بالكذب وإنما يروى عن الثقات العدول ولا يرد حديثا لنقد فى متنه الا اذا عارضه حديث غيره أقوى منه . ومن المعلوم أن الأحاديث فى عصر الامام أحمد وقبل الترمذى تنقسم الى أحاديث :

---

(٤٧) مقدمة الفتح الربانى ص ٩ للاستاذ عبد الرحمن الساعاتى .

١ ـ صحيحة تتوافر فيها شروط الصحة فتكون مقبولة .

٢ ـ والى احاديث ضعيفة لا تتوافر فيها هذه الشروط وعلى ذلك يدخل فى الفرع الثانى الحديث الحسن كما يدخل الحديث الضعيف الذى ارتفع الى درجة الحسن بتعدد الطرق . قال ابن تيمية فى ذلك : أول من عرف أنه قسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله وقد روى عن الامام أحمد أنه كان يعمل بالحديث الضعيف ويجعل منزلته فى العمل بعد فتاوى الصحابة وأن المس فيه الاحاديث الضعيفة وأن الامام أحمد كان يقبل الرواية على الضعفاء اذا لم يعرفوا بالكذب فيروى عمن لم يشتهر بالضبط كأبن لهيعة وغيره ممن لا يكذبون ، ويعرفون بالصلاح .

وكان الضعيف عندهم نوعين : ضعيف ضعفا لا يمنع العمل به وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى ، وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهى . وقبل بيان منهج الامام أحمد فى الأخذ بالأحاديث الضعيفة أبين مذاهب العلماء فى العمل بها :

١ ـ مذهب كبار الحفاظ والمحدثين كالبخارى ومسلم وهو أنه لا يعمل بالأحاديث الضعيفة مطلقا لا فى الأحكام ولا للاعتبار والمواعظ ووجهتهم فى ذلك : أن أمور الدين لا تأخذ الا من كتاب الله تعالى أو من سنة رسوله عليه الصلاة والسلام الصحيحة أما الاحاديث الضعيفة فغير صحيحة والأخذ بها إنما هو زيادة فى الشرع على غير علم بل إنه يعتبر منهيا عنه أخذا من قوله تعالى «ولا تقف ما ليس لك به علم » فالخير إذاً أن يقول الانسان برأيه فيما لم يرد فيه نص حتى اذا اعتراه خطأ كان منسوبا الى رأيه لا الى الرسول ﷺ ولذا لم يأخذوا بالضعيف من الأحاديث الا اذا رويت من وجوه متعددة ترفعها الى درجة الحسن .

٢ ـ مذهب بعض علماء الفقه والأثر : وهو أنه يعمل بالأحاديث الضعيفة فى الفضائل : روى عن عبد الرحمن بن مهدى كما أخرجه البيهقى إذا روينا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام والاحكام شددنا فى الاسانيد وانتقدنا فى الرجال واذا روينا فى الفضائل والعقاب سهلنا فى الاسانيد وتسامحنا فى الأحاديث . ورى مثل هذا القول عن الامام أحمد وبذلك تتضح وجهة نظرهم فى أن الحديث الضعيف اذا لم يترتب عليه حكم بالحلال والحرام يتساهلون فيه .

٣ ـ مذهب الامام أحمد وأبى داود وهو العمل بالحديث الضعيف اذا لم يكن فى الباب حديث صحيح أو حسن أو فتوى صحابى . هذا وقد اشترط الحافظ ابن حجر فى الأخذ بالأحاديث الضعيفة ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الضعف بسيطا غير شديد وهذا الشرط متفق عليه .

الثاني : أن يدخل تحت أصول معمول بها حتى لا يكون غريبا عن قواعد الاسلام .

الثالث : ألا يعتقد ثبوته بل يحتاط للحديث لاحتمال أن تصح نسبته الى النبى ﷺ . تلك هى آراء العلماء فى العمل بالحديث الضعيف وهذا ما اشترطه الحافظ ابن حجر فى الأخذ بها .

أما الامام أحمد بن حنبل فانه من الذين يذهبون إلى الأخذ بالأحاديث الضعيفة ويقدمونها على الرأى الا أنه لا يجعل الحديث الضعيف فى مرتبة الصحيح وانما يؤخره عن فتوى الصحابى فيقول فى هذا . لا تكاد ترى أحدا ينظر فى الرأى الا وفى قلبه غل والحديث الضعيف أحب الى من الرأى . وقال عبد الله : سألته عن الرجل الذى يكون ببلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يدرى صحيحه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسأل ؟ قال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى[٤٨] .

ولقد دون الامام أحمد فى مسنده ضمن ما دون بعض الأحاديث الضعيفة لأنه أراد من المسند أن يكون جامعا لكل ما روى عند أهل عصره فكان يدون كل ما يتلقاه اذا لم يثبت أن هناك ما يخالفهم متقيدا فى ذلك بالشروط التى اشترطها العلماء فى الأخذ بالحديث الضعيف . وقد قرر ابن تيمية أن الحديث الضعيف فى نظر أحمد والذى يقبله هو من قبيل الضعف الذى يرتفع الى مرتبة الحسن وأن أحمد كان يعتبر الضعيف قسيم الصحيح ولا يعتبر الحسن الا ضعيفا ويقبله بهذا الاسم ، ويقول فى ذلك : وأما قولنا أن الحديث الضعيف خير من الرأى فليس المراد به الضعيف المتروك ولكن المراد به الحسن ، وكان الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح وإما ضعيف والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك وتكلم أئمة الحديث بهذا فلما جاء من لا يعرف الا اصطلاح الترمذى فسمع قول بعض الأئمة الحديث الضعيف أحب الى من القياس فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى (أ . هـ) . فرأى ابن تيمية اذا : ان الضعيف الذى يقبله أحمد هو من القسم المسمى بالحسن الا أن فى المسند من الأحاديث ما ليس محكوما عليه بأنه من قبيل الحسن بل من قبيل الضعف حتى فى اصطلاح الترمذى ومن بعده ، ومثل ذلك إنما يقدمه الامام أحمد احتياطا فى الدين لاحتمال صحة نسبته الى النبى ﷺ ، ذلك أنه حين لا يجد حديثا صحيحا فى موضوع الفتوى وليس أمامه غير الحديث الضعيف

---

(٤٨) ابن حنبل : الأستاذ أبو زهره ص ٢٣٩ .

يرى نفسه بين حرجين : فهو إما أن يفتى برأيه وهذا ما يكرهه ، ولا يلجأ إليه إلا فى الضرورة القصوى رجاء أن يكون الرأى صوابا ، أما إن أخطأ فنسبة الخطأ تعود عليه ، وإما أن يأخذ بضعيف الاخبار فيكون فيه مدعاة للحكم بصحة نسبته فيثبت الى الرسول ﷺ قولا لم يثبت بطريق سليم ، اذا كان يتخذ موقفا وسطا فعمل بموجب الحديث الضعيف حيطة فى الدين واحتمالا للصدق دون أن يحكم بصحة نسبته ، ويقول فى ذلك : انه ضعيف وأنه مع ضعفه أحب عندي من الرأى »[49] .

(٤٩) مقدمة الفتح الربانى ص ٩ .

الامام البخاري

نسبه ونشأته :

هو أمير المؤمنين فى الحديث الامام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة[1] الجعفى ولاء حيث أسلم جده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى فانتمى اليه بالولاء ، البخارى مولدا .

ولد أبو عبد الله بمدينة بخارى احدى مدن ما وراء نهر جيحون على بعد ثمانية أيام من سمرقند من بلاد فارس وهذه المدينة الآن تتبع الاتحاد السوفيتى .

وكانت ولادة البخارى بها يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة[2] . وكان والده ورعا تقيا ومحدثا فاضلا . كما كان ثقة ترجم له ابن حبان فى كتاب الثقات كما ترجم له ولده فى التاريخ الكبير . وقد خرج إسماعيل حاجا قبل سنة ١٧٩ هـ وتقابل مع امام المدينة مالك بن أنس وحدث عن أبى معاوية بن صالح وجماعة وروى عنه أحمد بن حفص وغيره من العراقيين وبلغ اسماعيل فى ورعه درجة عالية ، فكان يبتعد عن الشبهات وثروته الطائلة التى جمعها نقية خالصة استثمرها فى

---

(١) بردزبة : كلمة فارسية معناها الزراع أى الفلاح أو البستانى .

(٢) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٥٧٦ ومقدمة فتح البارى ص ٤٧١ .

الخيرات روى عنه أحمد بن حفص قال : دخلت عليه عند موته فقال : لا أعلم فى جميع مالى درهما من شبهة ، فتصاغرت الى نفسى[3] وفى بيئة الطهر والورع والدين والدنيا استقبل بيت الحديث والنعمة محمد بن اسماعيل وقد لبث الوالد قرير العين بابنه الى أن عاجلته المنية فترك ابنه طفلا صغيرا فكفلته أمه وقامت بتربيته ورعايته وعقدت عليه اسمى الآمال ، ثم وجهته الى التعليم لينسج على منوال أبيه ويستفيد مما خلفه من ثروة العلم فاتجهت به إلى الكتاب ليحفظ القرآن الكريم والحديث الشريف وما أن بلغ البخارى العاشرة من عمره إلا وألهمه الله حفظ الحديث الشريف فى هذه السن المبكرة مما يدل على ما وهبه الله له من قدرة فائقة فى الحفظ وقريحة وقادة فيه ، يقول محمد بن أبى حاتم وراق البخارى : سمعت البخارى يقول : ألهمت حفظ الحديث وأنا فى الكتاب فقلت كم أتى عليك اذ ذاك ؟؟ فقال عشر سنين أو أقل[4] ولهذا النبوغ الهائل انطلق البخارى فى سن الحادية عشرة قاصدا أئمة الحديث لينهل من مواردهم يساعده على ذلك عقلية واعية وحافظة قوية ومما يدل على نبوغه العلمى ما تحدث به عن نفسه فى هذه المرحلة : (ثم خرجت من الكتاب فجعلت اختلف الى الداخلى وغيره فقال يوما فيما كان يقرأ الناس : سفيان عن أبى الزبير عن ابراهيم فقلت : إن أبا الزبير لم يرو عن ابراهيم فانتهرنى فقلت له : ارجع إلى الأصل إن كان عندك فدخل فنظر فيه ثم رجع فقال كيف هو يا غلام ، فقلت : هو الزبير وهو ابن عدى بن ابراهيم ، فأخذ القلم وأصلح كتابه ، وقال لى : صدقت ، قال : فقال له انسان ابن كم حين رددت عليه ؟؟ فقال : ابن احدى عشرة سنة)[5] .

منهج البخارى فى طلب الحديث :

ينحصر منهج البخارى فى طلب الحديث فى أمور ثلاثة الأول : العناية بالسند والمتن ، والثانى : رحلاته العلمية ، والثالث : حفظه ومعرفته بعلوم الحديث .

١ـ العناية بالسند والمتن : أما بالنسبة للاول فمنذ اتجه البخارى الى طلب الحديث وهو يعنى بالاسناد فعرف الرجال وتواريخهم وأحوالهم ، وعنى بالمتن وأصوله وكان لا يروى الموقوف الذى روى عن الصحابى أو المقطوع الذى وقف على التابعى الا اذا كان له أصل

---

(٣) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٢١٣ .
(٤) النكت لابن حجر ص ٧ مخطوط بمكتبة الأزهر .
(٥) مقدمة فتح البارى ص ٤٧٩ ، الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٢١٦ .

من القرآن الكريم أو السنة الصحيحة المسندة يقول سليم بن مجاهد كنت عند محمد بن سلام البيكندى فقال : لوجئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعين ألف حديث فخرجت حتى لحقته فقلت له : أنت تحفظ سبعين ألف حديث ؟ قال نعم وأكثر ولا أجيئك بحديث عن الصحابة والتابعين الا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ولست أروى حديثا من حديث الصحابة والتابعين إلا ولى من ذلك أصل أحفظه من الكتاب أو السنة[6] . وهكذا هيأته عناية الله وتوفيقه لسلوك طريق العلم منذ صغره على أساس متين مع الاستعداد الفطرى والعقلية الحادة مما جعل لمروياته الثقة المتوفرة كما أعانه على تحصيل العلم واستيعابه ما تركه والده من التراث العلمى النافع فظل يحفظ ويناقش ويطلب العلم حتى ذاع صيته وأصبح موضع الاعجاب من شيوخه ، وما أن بلغ من عمره ست عشرة سنة الا وحفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف مذاهب أهل الرأى وكلامهم .

٢ - رحلاته العلمية : أما عن رحلات البخارى فى طلب العلم فقد كابد الاخطار فى رحلاته وبذل كثيرا من الجهود المضنية فى طلب العلم وتحرى الاحاديث الصحيحة ولم يكتف البخارى فيما يرويه على ما جمعه من أحاديث بلده الذى يعيش فيه وإنما هاجر ورحل الى كثير من البلاد يجالس المحدثين والحفاظ ليأخذ عنهم ويسمع منهم ولم يأل جهدا فى استيعاب ما عند المحدثين حتى جمع الكثير من الحديث . وقد حفزه الى الرحلة ما وفقه الله تعالى اليه من إلهامه الصواب وتذليل طرق البحث والتعليم ، وما كان يستشعره فى نفسه من نهم علمى وطموح مبكر وتوجيه سديد . وقد ابتدأ البخارى رحلته بمكة المكرمة مهبط الرسالة ليؤدى فريضة الحج فخرج هو وأمه وأخوه أحمد سنة عشرة ومائتين ٢١٠ هـ وأقام البخارى بمكة يطلب العلم ورجع أخوه أحمد الى بخارى ، وفى مكة سمع من أبى الوليد أحمد بن محمد الازرقى واسماعيل بن سالم الصايغ ثم اتجه بعد ذلك الى المدينة المنورة دار الهجرة ، وفى رحاب المسجد النبوى وبجوار صاحب الرسالة ﷺ بدأ البخارى تأليف ما وفقه الله اليه فصنف قضايا الصحابة والتابعين ثم صنف التاريخ الكبير قال البخارى : فلما طعنت فى ثمان عشرة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ثم صنفت التاريخ فى المدينة عند قبر النبى ﷺ وكنت أكتبه فى الليالى المقمرة وقل اسم فى التاريخ الا وله عندى قصة إلا أنى كرهت أن يطول الكتاب ا . هـ[7] .

ومكث البخارى فى المدينة سنة ثم رحل بعدها الى البصرة وأقام بها خمس سنين وكان

---

(٦) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٢١٨ .
(٧) هدى السارى ص ٤٧٩ .

يتردد منها على مكة أيام الحج يقول البخارى (دخلت الى الشام ومصر والجزيرة مرتين والى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصى كم دخلت الى الكوفة وبغداد مع المحدثين)[8] . وهكذا طوف البخارى فى سبيل العلم فى اقطار شتى فمن مكة الى المدينة والشام وبغداد والبصرة والكوفة ومصر وبخارى ومرو ونيسابور وقيسارية وعسقلان وحمص وخراسان وكان لهذه الجهود التى بذلها من الأهمية ما يعطينا الثقة الكاملة بمروياته يقول البخارى كتبت عن ألف شيخ أو أكثر ما عندى حديث لا أذكر اسناده[9] .

٣ ـ حفظه ومعرفته بعلوم الحديث : تميز البخارى منذ صغره بمواهب عظيمة منحه الله إياها فكان لديه الاستعداد الفطرى الذى فطره الله عليه : حافظة قوية وعقلية صافية وعمل دائب فلا غرو أن كان فى حفظه ومعرفته بعلوم الحديث آية بهرت العقول وقد سلك فى دراسته أدق الطرق وأسماها فكان ينمى ما عنده من القدرات بالجد والاجتهاد والمداومة على المذاكرة ، يقول البخارى : موضحا المنهج السليم للحفظ (لا أعلم شيئا أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر)[10] كما كان يستعين على تثبيت المعلومات بربطها بما يحيط بها كما كان يربط بين أقوال الصحابة والتابعين وبين الكتاب والسنة حتى يتضح القول فى ذهنه من جميع الجوانب فسبق علماء النفس بهذا المنهج التربوى فى الدراسة . ومما يشهد البخارى بسعة حفظه ومعرفته بعلوم الحديث مارواه أحمد بن الحسين الرازى قال : سمعت أبا أحمد بن عدى الحافظ يقول : سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون أن محمد بن اسماعيل البخارى قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا به وأرادوا امتحان حفظه فعمدوا الى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر واسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها الى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث وأمروهم اذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخارى وأخذوا عليه الموعد للمجلس فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث .

فقال البخارى لا أعرفه ، فما زال يلقى عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ والبخارى يقول لا أعرفه وكان العلماء ممن حضروا المجلس يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل ومن كان لم يدر القصة يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الحفظ ثم انتدب

---

(٨) المرجع السابق .
(٩) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٠ .
(١٠) هدى السارى ص ٤٨٨ .

رجل من العشرة أيضا فسأله عن حديث من الاحاديث المقلوبة فقال : لا أعرفه فسأل عن آخر فقال : لا أعرفه فلم يزل يلقى عليه واحدا واحدا حتى فرغ والبخارى يقول لا أعرفه ، ثم الثالث والرابع الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الاحاديث المقلوبة والبخارى لا يزيدهم على (لا أعرفه) فلما علم أنهم قد فرغوا التفت الى الأول فقال اما حديثك الأول فقلت كذا : وصوابه كذا وحديثك الثانى كذا وصوابه كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن الى اسناده وكل اسناد الى متنه وفعل بالاخرين مثل ذلك فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[11] . يقول ابن حجر هنا يخضع للبخارى فما العجب من رد الخطأ الى الصواب ؟ فانه كان حافظا بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة وفى هذا الامتحان الصعب الذى اجتازه البخارى بنجاح باهر ما يدل على قوة ذاكرته ، وبلوغه فى الاحاطة بالحديث حدا لم يصله سواه حتى أقر له الجميع بالامامة والفضل . وكان البخارى حجة فى معرفة علوم الحديث ولم يتصدر للتحديث الا بعد احاطته بالصحيح من السقيم كما قال (ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت فى كتب أهل الرأى) . وهكذا تتضح شخصيته العلمية متكاملة الجوانب فى مجال السنة المطهرة ، يجمع بين حفظ الأسانيد والمتون والاحاطة الدقيقة بعلل الحديث مما جعله مرجعا لكبار العلماء . قال أحمد بن حمدون الحافظ (رأيت البخارى فى جنازة ومحمد بن يحيى الذهلى يسأله عن الاسماء والعلل والبخارى يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ هو الله أحد)[12] . وقد شهد الامام مسلم للبخارى بالسبق والامامة معترفا له بالفضل ، قال أحمد بن حمدون : جاء مسلم بن الحجاج الى البخارى فقبل بين عينيه ، وقال : (دعنى اقبل رجليك يا استاذ الاساتذة ويا سيد المحدثين وطبيب الحديث فى علله)[13] .

كما شهد له أيضا أبو عيسى الترمذى قال : (لم أر بالعراق ولا بخراسان فى معنى العلل والتاريخ ومعرفة الاسانيد أعلم من محمد بن اسماعيل)[14] كما شهد له أقرانه وشيوخه وأثنوا عليه عاطر الثناء ، فلا غرابة أن يلقب بأمير المؤمنين فى الحديث ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

---

(١١) هدى السارى ص ٤٨٧ ، ووفيات الاعيان جـ ١ ص ٥٧٦ .
(١٢) هدى السارى ص ٤٨٩ .
(١٣) البداية والنهاية جـ ١١ ص ٩٦ .
(١٤) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٢٧ .

شيوخ البخـاري :

رسم البخاري منهجا لنفسه فى اختيار شيوخه الذين يأخذ عنهم لا يتعداه ولا يحيدون عنه فقد طاف بآفاق كثيرة يبحث عن أئمة الحديث واشترط على نفسه ألا يأخذ الحديث الا عن الرواة الثقات المعروفين بالورع ، واهتم بمعرفة احوالهم وكيفية تلقيهم للحديث فميز بين من كان محل ثقة كاملة فى نظر الأئمة المحدثين فيأخذ حديثه وبين من لم يكن محل ثقة فيترك حديثه . يقول البخاري : (كتبت عن ألف شيخ وأكثر ما عندى حديث الا وأذكر اسناده)[15] وفى هذا دلالة على احاطته الدقيقة وتحريه الشديد فى معرفة الرجال وتمييزهم فمن كان من الرواة فيه نظر ترك حديثه مهما كان عدد احاديثه ، سئل عن خبر حديث ، فقال : (يا أبا فلان اترانى ادلس ؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر ، وتركت مثلها أو أكثر لغيره لى فيه نظر)[16] .

وكما تحرى الدقة فى معرفة الثقات وغيرهم فقد تحري الدقة كذلك بالنسبة للاحاديث الصحيحة وغيرها فحفظ كثيرا من الاحاديث الصحيحة وغير الصحيحة ، وحفظه لغير الصحيحة إنما هو لتجنبها وتمييزها وتنقية الاحاديث الصحيحة منها .

وقد كان شيوخ البخاري من الكثرة بمكان بحيث يصعب استيعابهم أو تحديد بعض الشخصيات العلمية الذين كان لهم أثرهم فى تزكية مواهبه وتنمية ثروته العلمية لانه كان ذا رحلات واسعة متأثرا بجميع شيوخه الافاضل حتى تكونت شخصيته العلمية المستقلة ومن شيوخه بمكة : أبو الوليد أحمد بن محمد الارزقى واسماعيل بن سالم الصائغ وأبو بكر الحميدى ، وبالمدينة : ابراهيم بن المنذر الحزامى ومطرف بن عبد الله بن حمزة ، وبالشام : محمد بن يوسف الفريابى من اوائل من صنف المسانيد وأبو اسحاق بن ابراهيم وأبو ابراهيم وأبو اليمان بن نافع ، وببخارى : محمد بن سلام البيكندى ومحمد بن يوسف ابن محمد المسندى ، وبمرو : على بن الحسن بن شقيق وعبد الله بن عبد الله بن عثمان ومحمد بن يحيى الصائغ ، وببلخ : مكى بن ابراهيم ويحيى بن بشر وقتيبة بن سعيد ومن هراة أحمد بن الوليد الحنفى ، ومن نيسابور : يحيى بن يحيى التميمى وإسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلى ومن الرى : ابراهيم بن موسى ومن بغداد : أحمد بن حنبل ومحمد ابن سابق وابو بكر بن الاسود ومن واسط حسان بن عبد الله وسعيد بن عبد الله بن سليمان ومن البصرة : أبو عاصم النبيل وأبو الوليد الطيالسى ومن الكوفة : عبد الله بن

---

(١٥) تهذيب التهذيب جـ ٢ ص ٤٧ .
(١٦) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٢٥ .

موسى وأبو نعيم بن يعقوب وبمصر عثمان بن صالح وسعيد بن كثير ويحيى بن عبد الله بن بكير وبالجزيرة : أحمد بن بن عبد الملك الحرانى وأحمد بن يزيد وعمر بن خلف ، وقد ميز الحاكم بين كل ناحية وسمى شيوخها من المتقدمين ليستدل على عالى اسناد البخارى[١٧] واذا نظرنا الى مراتب شيوخ البخارى نرى انهم ينحصرون فى خمس طبقات :

الطبقة الاولى[١٨] : من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الانصارى حدثه عن حميد ومثل مكى بن ابراهيم حدثه عن يزيد بن أبى عبيد ، ومثل أبى عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبى عبيد أيضا ومثل عبد الله بن موسى حدثه عن اسماعيل بن أبى خالد ومثل أبى نعيم حدثه عن الأعشى وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين .

الطبقة الثانية : قوم حدثوا عن أئمة حدثوا عن التابعين وهم شيوخه الذين روى عنهم عن ابن جريج ومالك وابن ابى ذئب فى الحجاز وشعبة والاوزاعى وطبقتهما بالشام والثورى وحماد وأبى عوانة بالعراق ويعقوب بن عبد الرحمن بمصر وفى هذه الطبقة كثرة .

الطبقة الثالثة : قوم حدثوا عن قوم أدرك زمانهم وأمكنه لقيتهم ، ولكن لم يسمعهم كزيد بن هارون وعبد الرزاق .

الطبقة الرابعة : قوم فى عداد طبقته حدث عنهم عن مشايخه كأبى حاتم بن ادريس الرازى .

الطبقة الخامسة : قوم فى عداد طلبته فى السن والاسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله ابن حماد وعبد الله بن أبى العاص الخوارزمى وحسين بن محمد القبانى وغيرهم وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل فى الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبى شيبة عن وكيع قال لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه ، وعن البخارى أنه قال لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه[١٩] . ولعل مرادهم بذلك زيادة العلم وكثرة التحديث والتمكن فربما يكون عند البعض ماليس عند الآخرين حتى ولو كانوا أدنى منهم .

ولتفصيل هذه الطبقات وبيانها فائدة هامة هى أنه يبتعد عن الالتباس والابهام عن

---

(١٧) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ٢١٤ .
(١٨) هدى السارى ص ٤٧٩ .
(١٩) هدى السارى ص ٤٨٠ .

الذى لا معرفة له اذا كان الحديث بإسناد عال مرة ونازل أخرى وبمعرفة الطبقات يمكن ادراك أن الاسناد العالى قد حذف منه أو الاسناد النازل قد زيد فيه[٢٠] يقول ابن طاهر مبينا ذلك : لئلا يظن من لا معرفة له اذا حدث البخارى مثلا عن مكى عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمة . ثم حدث فى موضع آخر عن قتيبة عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله الأشج عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمه أن الاسناد الاول سقط منه شىء وعلى هذا سائر الاحاديث إذ لو لم يعرف ذلك لوقع الإلتباس فى كثير من الاحاديث على من لا معرفة له « أ . هـ » .

ومن شيوخ البخارى الذين كان لهم أثرهم : الامام على بن المدينى والامام أحمد بن حنبل والإمام يحيى بن معين والامام اسحاق بن راهويه وسيأتى الحديث عنهم ان شاء الله .

من صفات الامام البخارى :

كان البخارى نحيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير ويميل لونه الى السمرة[٢١] وقد جمع مع علمه كثيرا من محامد الفعال وكريم الخصال وعرف بالتقوى والورع ومكارم الاخلاق ، وبتلك المعانى النبيلة والمثل المشرقة التى استقاها من منابع السنة المطهرة احتل مكانة مرموقة بين علماء عصره فجمع بين الحسنيين : علما وعملا ، وكان كثير العبادة والتهجد بالليل وقراءة القرآن الكريم زاهدا فى الدنيا راغبا فى الآخرة . وذات يوم كان يصلى فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال انظروا أى شىء هذا الذى آذانى فى صلاتى ؟؟ فنظروا فاذا (الزنبور) قد ورمه فى سبعة عشر موضعا ولم يقطع صلاته وقال كنت فى آية فأحببت أن أتمها[٢٢] وفى هذا ما يدل على مدى اتصاله بربه ولذة مناجاته فى صلاته مما لا يجعله ينصرف عن العبادة مهما كانت الاحوال . كما كان حسن المعاملة غاية فى الحياء وعفة اللسان وتحرى القول فى نقد الرجال ، يظهر ذلك واضحا لمن يتأمل كلامه فى الجرح والتعديل فيقول مثلا « سكتوا عنه » ، « فيه نظر » ، (تركوه) (ونحو هذا من العبارات التى يتبين منها دقته وتحريه ، ولذلك كان يقول انى لارجو أن ألقى الله ولا يحاسبنى أنى اغتبت احدا)[٢٣] ومما اتصف به البخارى كذلك الكرم فقد ورث ثروة

---

(٢٠) البخارى محدثا وفقيها للدكتور الحسينى هاشم ص ٤٠ .
(٢١) تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ٤٩ .
(٢٢) المرجع السابق ص ٤٧ ، هدى السارى ص ٤٨١ .
(٢٣) هدى السارى ص ٤٨١ .

عظيمة انفق منها على طلبة العلم والفقراء وسائر وجوه البر يقول فى ذلك كنت استغل فى كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها فى الطلب وما عند الله خير وأبقى[24] وهكذا وطن البخارى نفسه على معانى النبل والفضيلة ، وكان حريصا على أن يدعو الى ما تحلى به من هذه الاخلاق ومن ذلك دعوته الى اغتنام الوقت فى العبادة والاتعاظ بالموت ومن أشعاره المأثورة فى ذلك .

اغتنم فى الفراغ فضل ركوع .. فعسى أن يكون موتك بغته
كم صحيح رأيت من غير سقم .. ذهبت نفسه الصحيحة فلته[25]

كما وطن نفسه على تتبع الرسول ﷺ والتأسى به فى كل الجوانب فاقتدى به فى حب الجهاد والمهارة فى الحرب فأتقن الثقافة الحربية وتعلم استخدام آلات الحرب ، وحذق أساليب الجهاد فى عصره حتى قيل أنه ما أخطأ فى حياته إلا مرتين .

البخاري ومسألة اللفظ

وقدم البخارى نيسابور سنة خمسين ومائتين فاستقبله أهلها بالبشر والترحاب ومعهم شيخه الذهلى ولما دخل البلد نزل دار البخاريين فقال محمد بن يحيى : لا تسألوه عن شىء من الكلام فانه أن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه وشمت بنا كل ناصبى ورافضى وجهمى ومرجئى بخراسان[26] وقال الذهلى اذهبوا الى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه فأقبل أناس عليه حتى ظهر الخلل فى مجلس محمد بن يحيى ، فحسده بعد ذلك وتكلم فيه[27] وكان هذا الحسد نتيجته السيئة بعد ذلك التى عادت على البخارى ، قال أحمد بن عدى ذكر لى جماعة من المشايخ أن محمد بن اسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده حسده بعض شيوخ الوقت فقال لأصحاب الحديث : أن محمد بن اسماعيل يقول لفظى بالقرآن مخلوق فلما حضر المجلس قام اليه رجل فقال يا أبا عبد الله ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه فلما ألح عليه قال البخارى القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة ، فشغب الرجل وقال قد قال لفظى بالقرآن مخلوق ، ومنذ حدوث هذا الشغب وزعمهم أنه قال

---

(٢٤) الطبقات الكبرى لابن السبكى جـ ٢ ص ١١ .
(٢٥) هدى السارى ص ٤٨٢ .
(٢٦) هدى السارى ص ٤٩١ .
(٢٧) تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٥٣ ، طبقات الشافعية لابن السبكى جـ ٢ ص ٢٢٨ .

بخلق القرآن حدث الجفاء والقطيعة بينه وبين شيخه الذهلى بصورة واضحة وساعد على ذلك ما كان فى النفوس البشرية من حسد ، فقال الذهلى من زعم : لفظى بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا الى مجلسه فاتهموه ، فانقطع الناس عنه الا مسلم وأحمد بن سلمة ، فقال الذهلى ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا فأخذ مسلم بن الحجاج رداءه وقام على رؤوس الناس فبعث الى الذهلى جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال[٢٨] .

وفى الحقيقة ان البخارى برىء من هذه التهمة وليس فيما رآه من عيب يؤخذ عليه لكنها العصبية العنيفة والتهيب الشديد من الكلام فى هذا الموضوع مما جعل القوم على هذه الصورة خاصة بعد ما نال أهل السنة وإمامهم أحمد بن حنبل من الفتنة . وما أثير حول البخارى إنما هو وليد الحسد ، واثارة هذه الفتنة قائمة على وجه غير صحيح وهو عدم التفريق بين القرآن والقراءة ، وقد التزم البخارى منهج السلف فأعرض عن سائله فى بادىء الامر . ولكنه تحت الالحاح بين أن السؤال فى ذلك بدعة وأجابه اجابة واضحة مبينا الفرق بين القرآن وهو قديم وبين التلفظ والنطق بالألسنة وبين الكتابة بالأيدى وكل ذلك حادث .

رجوعه الى بخارى :

ولكن البخارى آثر السفر الى بلده « بخارى » خشية اشتعال هذه الفتنة ، وعندما عاد الى بلده استقبلوه استقبالا حارا وفرحوا بمقدمه ، ومكث فى بلده مدة يحدث الناس ويعلمهم وزاد الاقبال عليه ، وسوى بين الجميع فى طلب العلم فلم يخص بدرسه قوما دون الآخرين حتى ولو كان الأمير ، وعلى هذا المنهج عاش البخارى فى بلده حتى وقع بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلى ما عكر الصفو وكان السبب المباشر فى ذلك هو اعتزاز البخارى بالعلم ، فقد بعث الامير الى البخارى أن يحمل اليه كتاب الجامع والتاريخ ليسمع منه فقال البخارى لرسوله قل له إنى لا أذل العلم ولا أحمله الى أبواب السلاطين فان كانت لك حاجة الى شىء منه فليحضرنى فى مسجدى أو فى دارى فان لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعنى من المجلس ليكون لى عذر عند الله يوم القيامة لأنى لا أكتم العلم[٢٩] . فكان هذا هو السبب فى الجفاء والقطيعة بينهما وظل يترقب الامير ويتحين الفرص حتى وصله كتاب محمد بن يحيى الذهلى الذى واصل عداءه بما كتبه للولاة والعلماء بالتشنيع على

---

(٢٨) هدى السارى ص ٤٩٢ .

(٢٩) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٣٣ .

البخاری فی مسألة اللفظ واتهامه بالاعتزال کما کتب الی الامیر خالد بن یحیی فانتهز الامیر الفرصة للانتقام منه وصرف الناس عنه مستعینا بحدیث ابن ابی الورقاء وغیره من أهل بخاری حتی تکلموا فی مذهبه فنفاه عن البلد فخرج الی « خرتنك » وهی قریة من قری سمرقند « وکان له أقرباء بها فنزل عندهم »[30] فاتفق أن مرض بها وتوفی لیلة عید الفطر سنة ست وخمسین ومائتین ودفن بعد ظهر یوم عید الفطر بعد حیاة حافلة بالعلم والعمل فرضی الله عنه وأرضاه .

وقد شهد للامام البخاری بالعلم والفضل والإمامة فی الحدیث والفقه کثیرون لا یحصون من شیوخه وأقرانه وتلامیذه قال یعقوب بن ابراهیم الدورقی : محمد بن اسماعیل البخاری فقیه هذه الأمة وقال محمد بن بشار : هو أفقه خلق الله فی زماننا ، ولعظم مکانته فیهم ولشدة حبهم تمنوا أن یفدوه بأرواحهم . قال یحیی بن جعفر : لو قدرت أن أزید فی عمر محمد ابن اسماعیل لفعلت فان موتی یکون موت رجل واحد وموت محمد ابن اسماعیل ذهاب العلم ، قال ابن حجر : ولو فتحت باب ثناء الأئمة علیه ممن تأخر عن عصره لفنی القرطاس ونفدت الانفاس فذاك بحر لا ساحل له أ هـ . وفی هذا ما یدل علی ما کان علیه البخاری من مکانة عظیمة وتقدیر بالغ بین عارفیه وجمیع أهل عصره .

---

(٣٠) تهذیب التهذیب جـ ٩ ص ٥٢ ، مرآة الجنان للیافعی جـ ٢ ص ١٦٧ .

مؤلفات البخارى

كان للامام البخارى مجال فسيح فى التأليف يدل على أفقه العلمى الواسع ومعرفته الفائقة بأحوال الرواة فكتب فى كل ما يتصل بالسنة النبوية الشريفة ومن هذه المؤلفات :

١- الجامع الصحيح .
٢- الأدب المفرد .
٣- رفع اليدين فى الصلاة .
٤- بر الوالدين .
٥- التاريخ الكبير .
٦- التاريخ الأوسط .
٧- التاريخ الصغير .
٨- كتاب الضعفاء .
٩- كتاب التفسير الكبير .
١٠- القراءة خلف الامام
١١- الكنـى .
١٢- العلـل .
١٣- أسامى الصحابة .
١٤ - كتاب الأشربة .
١٥- كتاب الوحدان وهو من ليس له الا حديث واحد .
١٦- كتاب الهبـة .
١٧- كتاب المسند الكبير .
١٨- كتاب المبسوط .
١٩- كتاب الفوائد[٣١] .

ولنتناول الآن أعظم مصنفات هذا الامام الجليل وهو كتابه (الجامع الصحيح) الذى صنفه على الأبواب .

(٣١) مقدمة فتح البارى ص ٤٩٣ .

كتاب الجامع الصحيح للامام البخارى

التعريف بالكتاب :

كتاب الجامع الصحيح للامام البخارى هو الكتاب الذى قال فيه العلماء : إنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وبه أصبح البخارى أمير المؤمنين فى الحديث وهو أعلى وأهم مؤلفات البخارى ، قطع قبله رحلات واسعة ، وكتب عدة مؤلفات كانت بمثابة المقدمة التى مهدت لكتابه العظيم (الجامع الصحيح) . وقد صنفه البخارى فى روية وأناة ، متحريا العناية التامة والدقة الكاملة ومكث فى تصنيفه ستة عشر عاما . قال البخارى : صنفت الجامع الصحيح لست عشرة سنة وخرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بينى وبين الله عز وجل(٣٢) وكان يتأهب لكتابة كل حديث بالطهارة ، والصلاة يقول البخارى « ما كتبت فى كتاب الجامع الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين » وقيل أنه وضع تراجم جامعه بين قبر النبى ﷺ ومنبره وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين ، وروى عن البخارى أنه قال : صنفت كتاب الجامع فى المسجد الحرام وما ادخلت فيه حديثا الا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته . وقيل صنف كتابه ببخارى ، وقيل صنفه بمكة ، ويمكن الجمع بين هذه الآراء بأن الامام البخارى كان يصنف من كتابه الجامع الصحيح بعضا بمكة والبعض الآخر بالمدينة والبصرة وببخارى ، فقد صنفه فى ست عشرة سنة ويرى الحافظ أنه ابتدأ تصنيفه ووضع التخطيط العام للكتاب كمسودة فى المسجد الحرام ثم أكمله وبيضه فى بخارى وغيرها .

والاسم الكامل لكتاب الجامع الصحيح هو (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) وقد أطلق عليه صحيح البخارى اختصارا وكان البخارى نفسه يطلق عليه الصحيح اختصارا ، وقد خرج البخارى احاديث جامعه من ستمائة ألف حديث ويبدو أن مراده بالمسند هو تخريج الاحاديث المتصلة الإسناد ببعض الصحابة عن النبى ﷺ سواء اكانت قولا أو فعلا أو تقريرا . وأما ما وقع فى الكتاب مما يخالف ذلك فانما وقع فيه عرضا لا أصلا فهو غير مقصود كالمعلقات والموقوفات التى ذكرها

---

(٣٢) كشف الظنون جـ ١ ص ٥٤٤ ، تهذيب التهذيب جـ ٩ ص ٤٩ ، هدى السارى ص ٤ ، ٥

استئناسا وتبعا وهى لا تخرج الكتاب عن أصل موضوعه وهو الحديث الصحيح . ولم يفت البخارى أن يسجل فى جامعه بعض الفوائد الفقهية فاستخرج بما وفقه الله من فهم فى المتون المعانى الكثيرة التى فرقها فى أبواب الكتاب بحسب ما يناسبها ، كما عنى بآيات الاحكام التى استنبط منها واستخرج من كنوزها ، فلم يكن مقصوده الاقتصار على الاحاديث فقط بل إنه استهدف الاستنباط منها والاستدلال على بعض الاحكام التى أرادها .

الباعث له على تأليفه

كانت الكتب المؤلفة قبل الجامع الصحيح منها ما هو ممزوج بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومنها ما هو جامع بين الصحيح والحسن والضعيف ، فكان الذى يقرأ هذه الكتب لا يستطيع تمييز الصحيح من غيره الا اذا كان على جانب كبير من الخبرة التامة فى فنون الحديث كما شاعت الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة عن طريق القصاص واصحاب البدع والاهواء كما ظهر بعض المنتسبين الى أهل الرأى فأوغلوا فى مخالفتهم بعض السنن الثابتة الصحيحة وظل الوضع هكذا حتى جاء الامام البخارى فاضطلع بدور هام ، وأخذ على عاتقه رسالة جليلة هى أن يخص الأحاديث الصحيحة بالجمع وأن يرتبها على حسب الأبواب الفقهية ، وعلى حسب الموضوعات المختلفة الواردة فى الأحاديث ، لأنه كان يرى الدواوين المؤلفة قبله تجمع بين الاحاديث بدافع حفظها على الأمة وصيانتها ولم يراع أصحابها فيها المناسبات فى ترتيبها فكانت صعبة على من يريد أن يستخرج منها حديثا يتعلق بموضوع من أحكام الشرع ، فدفعه الى هذا العمل العظيم وقوى عزمه فيه ما سمعه من استاذه الامام اسحاق بن راهويه . قال البخارى كنا عند اسحاق بن راهويه فقال : (لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ) ، قال فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح ، كما قوى عزمه وشرح صدره لذلك رؤيا منامية رأى فيها النبى ﷺ والبخارى واقف بين يديه وبيده مروحة يذب بها عنه فسأل بعض المعبرين عن ذلك فقال له : انت تذب عنه الكذب . ومع دقة البخارى العلمية وتحريه الكبير فقد كان يطلب التوفيق والعون من الله سبحانه وتعالى ويستلهم الجانب الروحى فى نفسه ، قال الفربرى : يقول البخارى ما كتبت فى كتاب الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ، ولما ألف البخارى كتابه عرضه على الأئمة : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا فى أربعة أحاديث ، قال العقيلى : والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة أ هـ[٣٣] .

---

(٣٣) هدى السارى ص ٥ .

منهج البخارى فى الجامع الصحيح

صنف الامام البخارى كتابه الجامع الصحيح على منهج التأليف على الابواب ، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها فجمع ما ورد فى كل نوع من الانواع فى باب خاص به يتميز ما يتعلق من الاحاديث مثلا بالصلاة عما يتعلق منها بالصوم وهكذا ، مقتصرا على ايراد ما صح من الاحاديث فقط فلم يدون فى كتابه الا ما صح سنده واتصل بنقل العدول الضابطين وخلا من الشذوذ والعلة كما كان يتخير الرجال الذين يخرج عنهم فينتقى أكثرهم صحبة لشيخه وأكثرهم معرفة لحديثه .

وإذا نظرنا الى تسمية البخارى لكتابه (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) يتضح لنا منهج البخارى وشرطه فى كتابه فقوله (الجامع) يتضح به أنه لم يختص بصنف دون صنف ، وإنما أورد فيه الاحكام والفضائل والاخبار وغير ذلك من الآداب . . بما يتضح من قوله (الصحيح) أنه لا يوجد فيه ما ثبت ضعفه عنده ، وأما قوله (المسند) فهو أن الأصل تخريج الاحاديث المتصلة السند بالصحابى عن النبى ﷺ قولا كان ذلك أو فعلا أو تقريرا وأما ما عدا ذلك فقد ذكر فيه تبعا وعرضا لا أصلا مقصودا[٣٤] . وبهذه الطريقة استنتج ابن حجر شرط البخارى فى صحيحه ومنهجه فيه . وقد أكثر الامام البخارى فى كتابه الجامع الصحيح من التراجم فذكر الترجمة التى تناسب الحديث أولا كشرح أو توجيه إلى معنى خفى وغرضه من ذلك : الاستنباط منها والاستدلال لأبواب ارادها من الفقه والاصول والزهد والادب وغيرها وربط كثيرا من احاديثه بآيات القرآن واقوال من السلف وما يستنبطه بفهمه من الاحاديث فكانت بمثابة المفتاح لفهم الحديث .

واذا كان صحيح البخارى يتفق فى منهجه مع موطأ مالك حيث إن الكتابين مرتبان على الأبواب لكن صحيح البخارى يختلف عن الموطأ فى أمرين :

١ـ تجريد البخارى احاديثه من أقوال الصحابة والتابعين بخلاف الموطأ .

---

(٣٤) النكت لابن حجر مخطوط بمكتبة الأزهر .

٢ـ جمع البخارى لاحاديث الفقه وغيرها من الأنواع بخلاف الموطأ ، فإن أغلبه فى احاديث الاحكام الفقهية . بهذا كان الامام البخارى أول من الف جامعا صحيحا ، لانه جمع فى كتابه معظم الابواب الفقهية وغيرها وهو أول صحيح فى القرن الثالث ، أما الموطأ فهو أول صحيح فى القرن الثانى وكما قال الامام النووى : « أول من صنف الصحيح المجرد البخارى »[٣٥] .

---

(٣٥) تدريب الراوى (٤١) .

شرط البخاري في صحيحه

وأما عن شرط الامام البخارى فى كتابه ، فقد ورد فى ذلك اختلاف لبعض العلماء وذلك لأنه لم يؤثر عن الامام البخارى ، ولا الامام مسلم التصريح بشروطهما فى كتابيهما على وجه التفصيل ، ولذا استنتج العلماء بدراسة الكتب وسبرها شروطا لكل منهما .

وقد اشترط الحافظ أبو بكر الحازمى فى الحديث الصحيح : أن يكون اسناده متصلا ، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط ، متصفا بصفات العدالة ، ضابطا متحفظا ، سليم الذهن قليل الوهم ، سليم الاعتقاد .

واشترط البخارى أن يكون الحديث صحيح السند متصلا بنقل العدول الضابطين خاليا من الشذوذ والعلة كما سبق واشترط فى المعنعن : اللقاء مع المعاصرة والثقة وعدم التدليس ، فاذا ثبت ذلك حملت العنعنة على السماع ، وطريق ثبوت اللقاء عند البخارى قائم على التصريح بالسماع فى الاسناد ، ثم بين الحازمى مذهب الائمة فى كيفية استنباط مخارج الحديث فقال : (إن[٣٦] مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل فى مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا ، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه ، وعن بعضهم مدخول لا يصلح اخراجه الا فى الشواهد والمتابعات وهذا باب فيه غموض ، وطريقه : معرفة طبقات الرواة عن راوى الاصل ومراتب مداركهم ، ولنوضح ذلك بمثال : وهو أن نعلم مثلا أن أصحاب الزهرى على طبقات خمس ، ولكل طبقه منها مزية على التى تليها وتفاوت ، فمن كان فى الطبقة الأولى : فهو الغاية فى الصحة وهو غاية مقصد البخارى ، **والطبقة الثانية** : شاركت الاولى فى العدالة غير ان الأولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول الملازمة للزهرى حتى كان فيهم من يزامله فى السفر ويلازمه فى الحضر . والطبقة الثانية لم تلزم الزهرى الا مدة يسيرة وكانوا فى الاتقان دون الطبقة الاولى وهم شرط مسلم .

والطبقة الثالثة : جماعة لزموا الزهرى مثل اهل الطبقة الاولى غير انهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول وهم شرط أبى داود والنسائى .

---

(٣٦) شروط الائمة الخمسة للحازمى ص ٤٣ بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثرى .

والطبقة الرابعة : قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة فى الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى ، لأنهم لم يصاحبوا الزهرى كثيرا وهم شرط أبى عيسى . وفى الحقيقة شرط الترمذى أبلغ من شرط أبى داود ، لأن الحديث اذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فانه يبين ضعفه وينبه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة ، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبى داود .

والطبقة الخامسة : نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب ان يخرج حديثهم الا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبى داود فمن دونه فأما عند الشيخين فلا .

فاما أهل الطبقة الاولى : فنحو مالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ويونس وعقيل الايليان وشعيب بن أبى حمزة وجماعة سواهم .

واما اهل الطبقة الثانية : فنحو عبد الله بن عمر والاوزاعى والليث بن سعد والنعمان بن راشد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وغيرهم .

والطبقة الثالثة : نحو سفيان بن حسين السلمى وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر ابن حفص والعمرى وزمعة بن صالح المكى وغيرهم .

والطبقة الرابعة : نحو اسحاق بن يحيى الكلبى ومعاوية بن يحيى الصدفى واسحاق ابن عبد الله بن أبى فروة المدنى وابراهيم بن يزيد المكى والمثنى بن الصباح وجماعة سواهم .

والطبقة الخامسة : نحو بحر بن كنيز السقا والحكم بن عبد الله الايلى وعبد القدوس بن حبيب الدمشقى ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم ، وهم خلق كثير « أ . هـ » .

وأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى ، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب ، وأما مسلم فيخرج حديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى فى الثانية وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما[٣٧] .

---

(٣٧) تدريب الراوى ص ٧٠ .

وقد علق ابن حجر بعد ذكر كلام الحازمى بقوله : « وهذا المثال الذى ذكرناه هو فى حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الاعشى ، وأصحاب قتادة وغيرهم . فأما غير المكثرين فانما اعتمد الشيخان فى تخريج احاديثهم على الفقه والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعد الانصارى . ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرج له ما شاركه فيه غيره وهو الاكثر[٣٨] .

ويلاحظ أن الحازمى قارن بين البخارى وغيره من الأئمة فى كلامه ووضع البخارى فى مقدمة الائمة فجعل شرطه أن يخرج من أحاديث أهل الطبقة الاولى التى امتازت بالحفظ والاتقان وطول ملازمتها لشيخها .

ونرى أن ابن حجر فى كتابه « النكت » قد استنتج شرط البخارى من تسمية الكتاب وهو (الجامع الصحيح المسند . .) إلخ ، ومن استقرائه لتصرفه فى تعريف الصحيح ، واشتراط اللقاء مع المعاصرة ، والثقة وعدم التدليس .

وأرى أن رأى ابن حجر يتفق فى المعنى مع ما رآه الحازمى كما سبق . وقد ارتضاهما العلماء ولم يرد عليهما اعتراض فكل من الرأيين ينتهى الى أن البخارى لا يخرج الا الاحاديث الصحيحة المتصلة السند على ما سبق بيانه من شروط .

---

(٣٨) هدى السارى ص ٧ .

رأى ابن طاهر المقدسى فى شرط البخارى ومسلم

وأما الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ، فيرى أن شرط البخارى ومسلم : ان يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته الى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات ، ويكون اسناده متصلا غير مقطوع ، فان كان للصحابى راويان فصاعدا فحسن وإن لم يكن راو واحد ، فاذا صح الطريق الى ذلك الراوى اخرجاه ، الا ان مسلما اخرج احاديث اقوام كحماد بن سلمة وسهيل بن ابى صالح وداود بن ابى هند ، فلما تكلم فى هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخارى اخراج حديثهم فى الاصول تحريا لشبهة وقعت فى نفسه ، وانما أخرج مسلم حديثهم لزوال الشبهة .

وقد اعترض عليه الحافظ العراقى فى قوله : « المتفق على ثقة نقلته . . » فقال : وليس ما قاله ابن طاهر بجيد : لأن النسائى ضعف جماعة اخرج لهم الشيخان أو أحدهما وأجيب : بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته الى حين تصنيفهما ، ولا يقدم فى ذلك تضعيف النسائى بعد وجود الكتابين وقال شيخ الاسلام : تضعيف النسائى ان كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك وإن نقله متقدم فلا ، قال : ويمكن أن يجاب : بأن ما قاله ابن طاهر هو الاصل الذى بنيا عليه أمرهما ، وقد يخرجان عنه لمرجع يقوم مقامه »[٣٩] .

رأى الحاكم النيسابورى : وأما الحافظ الحاكم أبو عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ . فقد رأى أن الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخارى ومسلم وهو أن يروى الحديث عن النبى ﷺ صحابى زائل عنه اسم الجهالة ، بأن يروى عنه تابعيان عدلان ، ثم يروى عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظا مشهورا بالعدالة فى روايته (أ . هـ) .

قال أبو على الغسانى : ليس المراد أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه راويان عن

---

(٣٩) شروط الأئمة للمقدسى ، تدريب الراوى ص ٦٥ .

صحابيه ثم عن تابعيه فمن بعده ، فان ذلك يعز وجوده ، وإنما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة(٤٠) .

والحقيقة أن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط ، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك ، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن ، ومن استقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى ، فمن ذلك حديث مرداس الأسلمي « يذهب الصالحون الأول فالأول » ، الحديث ، وهو حديث تفرد البخاري باخراجه عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن بيان عن قيس عن مرداس ، وليس لمرداس في صحيح البخاري سوى هذا الحديث ولم يروه عن مرداس غير قيس بن أبي حازم(٤١) .

وقال ابن حجر : والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم فانه معتبر في حق من بعدهم ، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط(٤٢) أ هـ .

---

(٤٠) تدريب الراوي ص ٦٦ .
(٤١) شروط الائمة الخمسة ص ٢٢ .
(٤٢) هدى الساري ص ٧ .

عدد أحاديث الجامع الصحيح

وجميع أحاديث الجامع الصحيح بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حرره ابن حجر : سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا ، وجملة ما فى الكتاب من التعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثا وأكثرها مخرج فى الكتاب أصول متونه ، والمتون التى لم تخرج فى الكتاب مائة وستون حديثا ، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وواحد وأربعون حديثا . وجميع ما فى صحيح البخارى من المتون الموصولة من غير تكرار ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان ، ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثا ، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثا .

قال ابن حجر : « فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم[٤٣] ، ورأى ابن حجر فى عدد أحاديث كتاب البخارى هو الذى أرجحه فهو من الدقة والتحرير بمكان بحيث يطمئن اليه الباحث بعد نظره فى كتابه ، ومما ساعد ابن حجر على ذلك انه شرح صحيح البخارى وكان يذكر فى آخر كل كتاب منه عدد الأحاديث .

---

(٤٣) هدى السارى ص ٤٧٠ .

رواة الجامع الصحيح

سمع كتاب الجامع الصحيح رواة كثيرون من أشهرهم أبو عبد الله بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربرى المتوفى سنة ٣٢٠ ، نسبة الى فربر قرية ببخارى ، وكان سماعه للصحيح كله مرتين : مرة بفربر سنة ٢٤٨ ومرة أخرى ببخارى سنة ٢٥٢ ، أى قبل وفاة الامام البخارى بأربع سنين ، ومنهم إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى المتوفى سنة ٢٩٤ وكان من الحفاظ وله تصانيف وقد فاته من كتاب صحيح البخارى أوراق رواها بالاجازة عن البخارى ومنهم حماد بن شاكر النسوى ، المتوفى سنة ٢٩٠ ومنهم أبو طلحة منصور بن محمد بن على بن قرينة البزدوى المتوفى سنة ٣٢٩ وهو آخر الذين حدثوا عن الامام البخارى (٤٤) .

وقد تناول تلامذتهم كتاب الجامع الصحيح ثم أخذه عنهم من بعدهم وهكذا تتابعت روايته عن الكثيرين فى كل زمان وتلقته الأمة بالقبول .

---

(٤٤) مقدمة فتح البارى جـ ١ ص ٤ .

الحديث الصحيح

الحديث الصحيح : هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أول الاسناد الى منتهاه ، ولا يكون شاذا ولا معللا .

ومن هذا التعريف يمكن استنباط الشروط التى يجب توافرها فى الحديث الصحيح وهى :

أولا : اتصال السند : والمراد باتصال السند ان يكون كل راو او كل رجل من رجال الاسناد قد روى عمن قبله ، وهكذا من أول الاسناد الى آخره حتى يصل الى رسول الله ﷺ .

وخرج بهذا الشرط ما لم يتصل سنده كالمنقطع والمعضل والمعلق والمرسل على راى من لم يقبله .

فالمنقطع : هو ما سقط منه واحد فى موضع او مواضع .

والمعضل : هو الذى سقط منه اثنان فاكثر على التوالى فى موضع أو مواضع .

والمعلق : هو الذى حذف من أول اسناده واحد او اكثر .

والمرسل : هو ما رواه التابعى عن النبى ﷺ بدون ذكر الصحابى .

ثانيا : عدالة الراوى ، والمراد بعدالته ان يكون موثوقا به فى دينه ، وذلك بأن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من اسباب الفسق وخوارم المروءة .

والعدالة : ملكة نفسية تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ، والتقوى : هى امتثال المامورات ، واجتناب المنهيات من من نحو كفر أو فسق او ما شاكل ذلك فالانسان العدل : لا يقترف كبيرة من الكبائر ، ولا يصر على فعل صغيرة من الصغائر ولا يكون اعتقاده

مخالفا لما كان عليه رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ولما كان عليه السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم اجمعين .

واما المروءة فهى اداب نفسية تحمل صاحبها على التحلى بالفضائل والتخلى عن الرذائل ، والذى يخل بالمروءة يتلخص فى امرين :

(ا) فعل الذنوب الصغائر التى تدل على الخسة كسرقة الشيء الحقير .

(ب) فعل المباحات التى تورث الاحتقار وتذهب بالكرامة كالبول فى الطريق ، وفرط المزاح الخارج عن حد الادب .

وحدد رسول الله ﷺ كامل المروءة فى قوله « من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو من كملت مروءته وظهرت عدالته ووجبت اخوته وحرمت غيبته » (١) .

هذا والمراد بشرط العدالة هنا:هى عدالة الرواية لاعدالة الشهادة اذ ان عدالة الرواية يدخل فيها الذكر والانثى والحر والعبد والمبصر والكفيف ومن كان محدودا فى القذف اذا تاب على راى الجمهور بخلاف عدالة الشهادة فانه يشترط فى صاحبها الحرية والعدد والابصار والذكورة .

وخرج بشرط العدالة : الكافر والصبى على الاصح وقيل يقبل حديث المميز ان لم يجرب عليه الكذب ، كما خرج بشرط العدالة : المجنون فلا تقبل روايته ، والفاسق فلا تقبل روايته لقول الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » (١) ولا تقبل رواية المجهول عينا او حالا ، ومن ثبت جرحه .

وتثبت عدالة الراوى بالشهرة ، وباستفاضة الثناء عليه بالعدالة او بتنصيص عالمين او واحد عليها .

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادى .

(١) سورة الحجرات آية ٦ .

ثالثا : ضبط الراوى ، والمـــراد بضبطه ان يكون موثوقا به فى روايتــه ، وذلك بأن يكــون الراوى حافظا متيقظا لما يرويه . حافظا لروايتـــه ان كان يروى من حفظه وضــابطا لكتــابه ان كان يروى من الكتاب ، وان يكون عالما بالمعنى ، وبما يحيل المعنى عن المراد ان روى بالمعنى .. كما سيأتى تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى عند الكلام على من تقبل روايته ومن لا تقبل .

ولابد لتحقيق الضبط أن يكون الراوى دقيقا فى روايتـــه وسماعه وحفظه بحيث لا يتردد فى الحفظ ، وبحيث يظل ثابتا على الضبط من وقت سماعه الى وقت الاداء . اذ ان الراوى قد يتغير حفظه وضبطه فى آخر حياته ومن هنا فقد فرق علماء الحديث بين ما يروى قبل التغيير والاختلاط وبين ما يروى بعد ذلك ، فقد يضعف الضبط ويتغير الراوى ، فيقال فيه مثلا : تغير باخره .

والضبط نوعان : ضــبط صدر : بأن يحفظ الراوى ما ســمعه وان يتثبت منه ويعيه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

وضبط كتاب : وهو أن يصون كتابه ويحفظه من ان يتطرق اليــه الخلل من حين كتابته أو سماعه الى ان يؤدى منه ولا يدفعه الى من يمكن ان يغير فيه .

وخرج بشرط الضبط : ما نقله مغفـــل كثير الخطأ . وللضبط درجات :

فالدرجة الأولى من الضبط : هى الدرجــة العليــــا ، حيث يكون الضبط تاما .

والدرجة الثانية من الضبط : هى الدرجــة الوسطى وفى هـــذه الحالة يكون الضبط اقل من الدرجة العليا .

والدرجة الثالثة من الضبط : هى الدرجة الدنيا وفى هذه الحـــالة يكون الضبط اقل من الدرجتين السابقتين .

فإن استوفى الحديث جميع شروط الصحة وكان فى الدرجة الأولى « العليا » من الضبط بأن كان ضبطا تاما كان الحديث حينئذ صحيحا .

واما ان كان الحديث قد استوفى جميع شروط الصحة ولكنه فى الدرجة الوسطى أو الدنيا من ناحية الضبط فيكون الحديث حينئذ حسنا واما ان فقد الحديث شرطا من شروط الصحة فهو ضعيف كما سيأتى .. ويثبت الضبط بموافقة المتقنين ، ولا تضر المخالفة النادرة .

رابعا : من شروط صحة الحديث ان يكون خاليا من الشـذوذ ، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو اوثق منه وارجح ، فيجب الا يخالف الثقة من هو اوثق وارجح منه من الرواة ، وخرج بهذا الشرط ما يرويه الثقة مخالفا لرواية الناس ، او مخالفا لمن هو اوثق منه او ارجح او اكثر عـددا .

خامسا : الا يكون الحديث معللا بعلة قادحة ، والعلة وصف خفى يقدح فى قبول الحديث ، ويكون ظاهره السلامة منه ، وخـرج بهـذا الشرط ما فيه اسباب خفية قادحة سواء كانت ظاهرة كالارسال الظاهر الواضح بأن يروى عن راو عرف لدى الناس بانه لم يجتمع به ولم يسمع منه شيئا أو كانت العلة خفية غير ظاهرة كما هو الحال فى الارسـال الخفى بأن يروى عن انسان عاصره بكلمة (عن) ولم يسمع منه شيئا .

ومتى استكمل الحديث هذه الشروط السابقة حكم له بالصحة بلا خلاف بين اهل الحديث . اما غير اهل الحديث فقـد يشترطون فى الصحيح شروطا زائدة على هذه الشروط السابقة كاشتراط العـدد فى الرواية كما فى الشهادة فقد حكاه الحازمى فى شروط الائمة عن بعض متأخرى المعتزلة .

وانما كان الحديث الذى توفرت فيه الشروط السابقة صحيحا ، لأننا اذا نظرنا مثلا الى الشرط الأول وهو « اتصال السند » وجدنا ان الحديث اذا كان متصل السند نأمن ان يكون هناك حذف او سقوط لبعض الرواة وهذا المحذوف أو الساقط قد يكون منه الكذب او الغلط ، فشرط اتصال السند جعلنا نأمن هذا الجانب .

وايضـا فان الرواة حين يكونون عدولا ضابطين يترجح صـدقهم وصوابهم وضبطهم ويبعد كذبهم او غلطهم ، فننـا نامن الوقوع فى الكذب او الغلط .

وكذلك اذا لم يوجـد للحديث مخالف له يكون اقوى منه ، ولم توجد علة فان الحديث حينئذ يترجح صدقه وتثبت صحته .

ولكن بعض علمـاء الحديث قد يقـع بينهم خلاف فى بعض الاحاديث من حيث الصحة او عدمها ، وذلك راجـع الى اختلافهم فى توافر هذه الشروط ، ووجود تلك الاوصاف او فى اشتراط بعضها كما فى الحديث المرسل .

والشروط السابقة للحديث الصحيح هى عند جميع اهل الحديث موضع اتفاق وهناك شروط اخرى للحديث الصحيح مختلف فيها منها :

١ ـ أن يكون راوى الحديث مشهورا بالطلب ، ولا يراد بالشهرة التى تخرج الراوى من الجهالة وانما المراد بها قـدر زائد على ذلك ، قال عبد الله بن عون : لا يؤخذ العلم الا على من شـهد له بالطلب ، وعن ابى الزناد : ادركت بالمدينـة مائة كلهم مأمون . ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من اهله .

ولكن اشتراط « الضـبط » يغنى عن شرط كون الراوى مشهورا بالطلب .

٢ ـ ومن الشروط المختلف فيها أن الصحيح يعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة .

ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط بشرط عدم وجود العـلة اذ ان الوقوف على الحديث معلولا أو غير معلول لا يتأتى الا بالفهم والمذاكرة ونحو ذلك .

٣ ـ واشترط البعض العلم بمعانى الحديث حيث يروى بالمعنى ، ولكن هذا الشرط داخل فى شرط الضبط .

٤ ـ واشترط الامام ابو حنيفة فقه الراوى ، قال شيخ الاســلام : والظاهر ان ذلك انما يشترط عند المخالفة او عند التفــرد بما تعم به البلوى .

٥ ـ واشترط البخارى ثبوت السماع لكل راو من شيخه ولم يكتف بامكان اللقاء والمعاصرة . ولكن قال العلماء : ان هذا الشرط لم يذهب احد الى انه هو شرط الحديث الصحيح بل هو شرط عند البخارى لأصح الصحيح .

٦ ـ واشترط بعضهم العدد فى الرواية كالشهادة .

وهكذا نرى ان هـذه الشروط ليست موضع اتفـــاق بين العلماء ولكنها شروط لبعضهم دفعهم الى اشتراطها زيادة حيطتهم فى الحديث وضبطه .

ولكن العلماء لم يجمعوا على اشتراطها ، وانمــا اجمعوا على اشتراط الشروط الخمسـة الأولى وهى اتصـــال السند وعدالة الرواى وضبطه وعدم الشذوذ وعدم العلة .

اصـــح الأســـانيد

اذا قال علماء الحديث : « هذا حديث صحيح » فالمعنى أنه حديث قد اجتمعت فيه شروط الصحة التى اتفقوا عليها وهى اتصـــال السند وعـــدالة الراوى وضـــبطه وخلو الحديث من الشذوذ ومن العـــلة . ولا يشترط فى مثل هذا الحديث ان يكون مقطوعا به فى نفس الأمر اذ ان منه ما ينفرد بروايته عدل واحـــد وليس من الاخبار التى اجمعت الأمة على تلقيها بالقبول ، وانما كان مثل هذا الحديث غير مقطوع به فى نفس الأمر ، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة خلافا لمن قال ان خبر الواحد يوجب القطع .

واذا قال علماء الحديث « حديث غير صحيح » فالمراد بهذا القول انه لم يصح اسناده على الشرط المذكور . لا انه كذب فى نفس الأمـــر ، لجواز صدق الكاذب واصابة من هو كثير الخطأ .

والراى المختار اننا لانجزم فى الحكم على اسناد بانه اصح الأسانيد مطلقا ، لأن درجات الصحة تتفاوت فى القوة بحسب تمكن الحديث من الأوصاف والشروط السابقة ، ويعـز وجـود اعلى الدرجات فى القبول بالنسبة لكل واحد من رجال الاسناد الموجودين فى ترجمة واحدة ومن اجل هذا امسك العلماء عن الحكم على اسناد او حديث بانه الأصح على الاطلاق ، ومع هذا فان بعضهم تكلم فى الحكم على بعض الأسانيد وراى انها اصح ، فتفاوتت الصحة من واحد لآخر ، فبينما نرى بعض الحفاظ يطلقون اصح الأسانيد على بعضها نرى آخرين منهم يطلقون اصح الأسانيد على غيرها ، وهكذا رجح كل واحد ما راه اصح واقوى من غيره فى نظره :

ـ فعن اسحاق بن راهويه واحمد : اصح الأسانيد الزهرى عن سالم عن ابيه و « سالم » المذكور هو ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم .

ـ اما مذهب على بن المدينى وعمرو بن الفلاس فاصحها : محمد ابن سيرين عن عبيدة السلمانى عن على بن ابى طالب .

- ويرى يحيى بن معين ان اصحها : الاعمش عن ابراهيم بن يزيد النخعى عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود ·

- وقال البخارى : اصحها مالك بن انس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر

واجل من روى عن مالك الشافعى ··· واجل من روى عن الشافعى احمد بن حنبل ·

وتسمى هذه الترجمة او هذا الاسناد بالسلسلة الذهبية ·

مثال لاسناد السلسلة الذهبية :

قال القطيعى انبأنا عبد الله بن احمد حدثنى ابى انبأنا محمد ابن ادريس الشافعى انبأنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي عنهما ان رسول الله ﷺ قال : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهى عن النجش ··· الخ » والحديث اخرجه البخارى من حديث مالك واخرجه مسلم ايضا من حديث مالك ·

والاولى انه لا يحكم لاسناد بالصحة مطلقا بدون قيد بل لابد من التقييد اما بالصحابى ، واما بالبلد ·

فمثلا يقولون : اصح اسانيد الصديق : اسماعيل بن ابى خالد عن قيس بن ابى حازم عن ابى بكر ·

واصح الاسانيد عن عمر : الزهرى عن السائب بن يزيد عن عمر ·

- وقال احمد بن صالح المصرى : اثبت اسانيد اهل المدينة : اسماعيل بن ابى حكيم عن عبيدة بن سفيان عن ابى هريرة ·

ـ وقال الحاكم : واصح اسانيد المكيين : ســفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر ٠

واصح اسانيد اليمانيين : معمر عن همام عن ابى هريرة ٠

واثبت اسانيد المصريين : الليث بن سعد عن يزيد بن ابى حبيب عن ابى الخير عن عقبة بن عامر ٠

مراتب الصحيح

تتفاوت مراتب الحديث الصحيح فى القوة بحسب تفاوت الحديث فى الأوصاف والشروط ، فالحديث الذى يكون رواته فى الدرجة العليا من العدالة والضبط يكون اصح من غيره ، واذا نظرنا الى اصطلاحات علماء الحديث واوصافهم للرواة نراهم يقولون فى وصف الرواة اهل الثقة وهم الذين تكون احاديثهم صحيحة يقولون هذا الراوى « ثقة » فاذا ارادوا ان يصفوا راويا بوصف اعلى واقوى من الوصف السابق قالوا عنه « ثقة ثقة » بالتكرار الذى يفيد القوة والتاكيد ، فاذا ارادوا ان يصفوا الراوى بوصف اعلى واقوى مما سبق قالوا « اوثق الناس » .

ومن اجل هذا نرى أن علماء الحديث قد رتبوا الاحاديث الصحيحة ، وجعلوها مراتب بعضها اعلى واقوى من بعض ، بناء على التفاوت فى درجة الأوصاف التى تدور حول العدالة والضبط ونحوهما مما يقتضي التصحيح :

المرتبة الأولى : ما اتفق عليه الشيخان ــ وهما البخارى ومسلم ــ بمعنى انهما قد اخرجاه فى صحيحيهما وهذا النوع يقال له المتفق عليه .

المرتبة الثانية : ما انفرد البخارى بروايته فى صحيحه دون مسلم ووجه تأخر حديث هذه المرتبة عن المرتبة الأولى اختلاف العلماء ايهما ارجح .

المرتبة الثالثة : ما انفرد مسلم بروايته فى صحيحه دون البخارى

المرتبة الرابعة : الصحيح الذى جاء على شرطهما ، ولكنهما لم يخرجاه فى صحيحيهما وانما تاخر حديث هذه المرتبة عما اخرجه احدهما تلقى الأمة بالقبول للصحيحين . وقال الامام النووى : والمراد بقولهم : على شرطهما ان يكون رجال اسناده فى كتابيهما اى فى صحيح البخارى وصحيح مسلم ، لأنه ليس لهما شرط فى كتابيهما ولا فى غيرهما .

المرتبة الخامسة : ما كان على شرط البخارى ولكنه لم يخرجه فى صحيحه •

المرتبة السادسة : ما كان على شرط مسلم ولكنه لم يخرجه فى صحيحه •

المرتبة السابعة : ما كان صحيحا عند غير البخارى ومسلم من الائمة المعتمدين وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما •

وترتيب هذه المراتب هكذا انما هو بحسب الاكثر والاغلب ، والا فقد يعرض للمتأخر ما يجعله متقدما كان يتفق مجىء ما انفرد به مسلم من طريق يبلغ بها التواتر او الشهرة القوية ويوافقه على تخريجه مشترطوا الصحة فهذا اقوى مما انفرد به البخارى مع اتحاد مخرجه ، وكذا نقول فيما انفرد به البخاري بالنسبة لما اتفقا عليه بل وفى غيره من الاقسام المفضولة بالنسبة لما هو اعلى منه اذا انضم اليه ذلك كما قال بذلك بعض علماء الحديث •

وتظهر ثمرة هذا الترتيب لمراتب الحديث الصحيح عندما يكون هناك تعارض مثلا ، ويحتاج الأمر الى الترجيح ، ففى هذه الحالة يقدم ما كان رواته فى الدرجة العليا من العدالة والضبط وبقية الصفات على غيره ، فما كان من الرتبة الأولى مثلا يقدم على ما فى الثانية وهكذا •

اقســـام الصحيح

وينقسم الحديث الصحيح الى قسمين : صحيح لذاته ، وصحيح لغيره .

١ ـ الصحيح لذاته :

هو الحديث الذى اشتمل على اعلى صفات القبول بأن كان متصل السند بنقل العدول الضابطين ضبطا تاما عن مثلهم من مبدأ الحديث الى آخره وخلا من الشذوذ والعلة وسمى هذا القسم « بالصحيح لذاته » لأنه استوفى شروط الصحة ولم يكن فى حاجة الى ما يجبره فصحته نشأت من ذاته لا من حديث آخر خارج عنه .

٢ ـ الصحيح لغيره :

هو الحديث الذى قصرت شروطه عن الدرجة العليا بأن كان الضبط فيه غير تام ؛ وهذا القصور صالح لأن يجبر بتعدد الطرق ، والا فهو حديث حسن لذاته ، وانما سمى « بالصحيح لغيره » ، لأن صحته نشأت من غيره من طريق أو من طرق أخرى قوته فجعلته يرتقى من درجة الحسن الى درجة الصحيح لغيره واطلق عليه اسم « الصحيح لغيره » ، تمييزا له من الصحيح لذاته ، وهو فى الأصل حسن لذاته ثم ارتقى بالتقوية والمتابعة الى درجة الصحيح فسمى صحيحا لغيره .

حديث محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة ان رسـول الله ﷺ قال : « لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل صلاة » وقد قال ابن الصلاح : محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من اهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم الى ذلك كونه روى من اوجه اخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح .

وهذا الحديث روى عن ابى سلمة عن ابى هريرة ، وعن زيد ابن خالد الجهنى ، وعن عائشة رضوان الله عليهم اجمعين ، وقد صححه الترمذى عن الأولين ، وصححه ابن حبان عن الثالثة .

وليست المتابعة فى المثال المذكور كونه رواه عن ابى سلمة عن ابى هريرة غير محمـد بن عمـرو بل المـراد متابعة شيخه ابى سلمة عليه عن ابى هريرة فقـد تابع ابا سـلمة عليـه عن ابى هريرة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وسعيد المقبرى وابوه ابو سعيد وهو متفق عليه من طريق الأعرج و متابعة قد يراد بها متابعة الشيخ وقد يراد بها متابعة شيخ الشيخ .

والتمثيل بالحديث السابق ليس على اطلاقه بل مقيد بكونه من رواية محمد بن عمرو عن ابى سلمة ، اذ الحديث رواه الشيخان من طريق الأعرج عن ابى هريرة فهو لذاته من هذا الطريق ، واذا اعتبرنا ان الأعرج أرجح من محمد بن عمرو صح مثالا للأرجح .

ومن امثلته كذلك : حديث البخارى عن ابى بن العباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده فى ذكر خيل النبى ﷺ فان ابيا هذا ضعفه لسوء حفظه احمد وابن معين والنسائى وحديثه حسن لكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن فارتقى الى درجة الصحة .

ما يرقى بالمتابعة الى درجة الصحيح

يرتقى الحديث الحسن لذاته الى درجة الصحيح لغيره اذا كان المتابع مثل المتابع او فوقه ، اما اذا كان المتابع دونه فلا يرتقى الحسن الى درجة الصحيح ، ونلاحظ فى المثال السابق ان المتابع فوق المتابع ولكننا ننبه انه ليس بشرط ان يكون فوقه فى الرتبة بل يصح ايضا ان يكون المتابع مساويا للمتابع .

وقال السخاوى : وانما تعتبر الكثرة والجمعية فى الطرق المنحطة اما عند التساوى او الرجحان فمجيئه من وجه آخر يكفى .

حجية الحديث الصحيح وحكم العمل به

الحديث الصحيح مقبول وحجة فى اثبات الاحكام الشرعية ويجب العمل به ، وخبر الواحد الصحيح يجب العمل به عند العلماء خلافا للمعتزلة والرافضة واشباههم ممن انكر وجوب العمـــل بخبر الواحد والوقائع التى تدل على عملهم به كثيرة كتحويل القبلة وغير ذلك . والعلماء متفقون على وجوب العمـــل بالصحيح ، ويحتجون به فى العقائد الدينية اذا افاد القطع بأن بلغ حد التواتر .

الحكم بصحة الحـــديث

هناك من الاحاديث الصحيحة ، ما نص الائمة على صحته وهو كثير فى مصنفاتهم المعتمدة المشهورة .

وهناك من الاحاديث ما يكون اسناده صحيحا ، ونجد كثيرا من هذا النوع فيما يروى من اجزاء الحديث وغيرها وهو غير موجود فى صحيح البخارى ، ولا نص على صحته الائمة المعتمدون . فهل لنا ان نحكم على مثل هذه الاحاديث حكما جازما بصحة ما صح اسناده منها ام لا ؟

رأى ابن الصلاح :

يرى الامام ابو عمرو ابن الصلاح ان مثـــل هـــذه الأحاديث ، لا نتجاسر على جزم الحكم بصحة شيء منها .

وقال : فقد تعذر فى هـــذه الأعصار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد لأنه ما من اسناد من ذلك الا ونجد فى رجاله من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه عريا عما يشترط فى الصحيح من الحفظ والضبط والاتقان فآل الأمر اذا فى معرفة الصحيح والحسن الى الاعتماد على ما نص عليه ائمة الحديث فى تصانيفهم المعتمدة المشهورة التى يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجا عن ذلك ابقاء سلسلة الاســـناد التى خصت بها هذه الأمة (١) .

رأى النووى :

ويرى الامام النووى ان الحكم بالصحة جائز ولكن لمن كان متمكنا من ذلك وقويت معرفته به وهو بهذا قد خالف ابن الصلاح فى رأيه بعدم الحكم بالصحة .

قال النووى : « والأظهر عندى جوازه لم تمكن وقويت معرفته » .

وقال العراقى : وما رجحه النووى هو الذى عليه عمل اهل الحديث والذى يترجح عندنا بعد عرض هـــذه الآراء اننـــا لا نطلق الحكم بالتصحيح فى مثل هذه الاحاديث .

ولكن نحتاط فى الحكم ، ونأخذ بالأحوط فى ذلك بمعنى اننـــا لا نقول مثلا : هذا الحديث صحيح على الاطلاق لاحتمال ان تكون هناك علة خفية فى الحديث لم تظهر بعد .. ولكن نقول : صحيح الاسناد .

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح .

اول من صنف الصحيح

اول من عنى بجمع الصحيح الامام ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى وتلاه الامام ابو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى القشيرى صاحب الامام البخارى وتلميذه ، ومع انه قد اخذ عن الامام البخارى واستفاد منه الا انه شاركه فى كثير من شيوخه .

وصحيح البخارى وصحيح مسلم هما اصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .

وقد روى عن الامام الشافعى رضي الله عنه انه قال : ما اعلم فى الارض كتابا فى العلم اكثر صوابا من كتاب مالك .

وروى بعض العلماء ان الموطا هو اول كتاب صنف فى الصحيح فقد تحرى الامام مالك فى اختيار احاديثه .

واجيب عن قول الامام الشافعى السابق : بأنه انما قال هذا القول قبل وجود كتابى الامام البخارى والامام مسلم .

كما اجيب عن قول بعض العلماء بان الموطا هو اول مصنف فى الصحيح بان الامام مالكا لم يخص كتابه بالصحيح فحسب بل انه قد اضاف الى جانب الصحيح المرسل والمنقطع والبلاغات ولئن اجيب على ذلك بان المرسل والمنقطع والبلاغات فى الموطا قد تبين اتصالها ووصلها ابن عبد البر فى التمهيد خلا اربعة احاديث من البلاغات لم يصل اسانيدها وقد وصلها غيره وهو ابن الصلاح .

لئن اجيب بذلك ـ فان هناك اعتبارا آخر يتميز به صحيح البخارى ، ويقدمه الى درجة الاولية فى جمع الحديث الصحيح ، وهو ان كتاب البخارى قد اختص بتدوين الحديث الصحيح المرفوع ، وانه قد ميز اقوال الصحابة والتابعين وجعلها فقط فى تراجم الابواب . اما الموطا : فترى فيه الحديث ممزوجا باقوال الصحابة والتابعين وجميع ذلك مسوق سياقا واحدا . اما عن مطلق الجمع للحديث الصحيح ـ

دون اعتبار لتمييزه من غيره ـ فاننا لا نغمط الموطا فى ذلك فهو بحق اول كتاب ضم بين دفنيه الحديث الصحيح .

عدد احاديث الجامع الصحيح

جميع احاديث الجامع الصحيح بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حرره ابن حجر : سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا ، وجملة ما فى الكتاب من التعاليق الف وثلاثمائة وواحد واربعون حديثا ، واكثرها مخرج فى الكتاب اصول متونه ، والمتون التى لم تخرج فى الكتاب مائة وستون حديثا ، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وواحد واربعون حديثا ، وجميع ما فى صحيح البخارى من المتون الموصولة من غير تكرار الفا حديث وستمائة حديث وحديثان ، ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يصلها فى موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثا ، فجميع ذلك الفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثا .

قال ابن حجر : فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم .

ورأى ابن حجر فى عدد احاديث كتاب البخارى هو الذى ارجحه ، فهو من الدقة والتحرير بمكان بحيث يطمئن اليه الباحث بعد نظره فى كتابه ، ومما ساعد ابن حجر على ذلك انه شرح صحيح البخارى وكان يذكر فى آخر كل كتاب منه عدد الاحاديث .

عـدد احاديث صحيح مسـلم

وعدد احاديث صحيح مسلم دون المكرر أربعة آلاف ، روى الامام ابو عمرو بن الصلاح بسنده عن ابى قريش الحافظ قال : كنت عنـــد ابى زرعة الرازى فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا ، فلما قام قلت له : هذا جمع أربعة آلاف حديث فى الصحيح قال ابو زرعة : فلمن ترك الباقى :.قال الشيخ : اراد ان كتابة هذا اربعـــة آلاف حديث أصول دون المكررات(١) واما عدد صحيح مسلم بالمكرر فهو كثير ، روى عن احمد بن سلمة انه قال : كتبت مع مسلم فى تأليـف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر الف حديث وقد انتقى الامام مسلم هذه الاحاديث من ثلاثمائة الف حديث مسموعة ، فقد روى عنه انه قال : « صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة الف حديث مسموعة » وقد وافق الامام مسلم الإمام البخارى على تخريج ما فيه الا ثمانمائة وعشرين حديثا ، وجملة ما فى صحيح مسلم باسقاط المكرر نحو أربعة آلاف ، قال العراقى : وهو يزيد على البخارى بالمكرر لكثرة طرقه ، قال وقد رأيت عن ابى الفضل احمد بن سلمة انه اثنـا عشر الف حديث ، وقـــال المايئجى : ثمانيـــة آلاف(٢) .

وأرجح راى ابن سلمة ، فهو الذى اشترك مع الامام مسلم فى كتابة الصحيح ومكث معه خمس عشرة سنة فراى من مارس التدوين مع صاحبه أقرب الى الصحة .

---

(١) مقدمة شرح النووى على صحيح مسلم ص ١٥ ج ١

(٢) تدريب الراوى ص ٥١ .

تقسيم الامام مسلم للأحاديث

ذكر الامام مسلم فى مقدمة صـــحيحه انه يقســـم الاحاديث ثلاثة اقسام :

الاول : ما رواه الحفاظ المتقنون ، والثـــانى : ما رواه المستورون والمتوسطون فى الحفظ والاتقان والثالث : ما رواه الضعفاء والمتروكون . وانه اذا فرغ من القسم الاول اتبعه الثانى واما الثالث فلا يعرج عليه .

وللحاكم البيهقى راى فيما خرجه مسلم فى صحيحه ، وهـــو : أن المنية عاجلت مسلما قبل اخراج القسم الثانى وهو الذى رواه المستورون والمتوسطون وانه انما ذكر القسم الاول . وللقاضي عياض راى آخر فى هذا : وهو انه ذكر حديث الطبقة الاولى واتى بحديث الثانية استشهادا ومتابعة او حيث لم يجد فى الباب من حديث الأولى شيئا واتى بأحاديث طبقة ثالثة . وهم اقوام تكلم فيهم اقوام وزكاهم آخرون ممن ضعف او اتهم ببدعة .

ما قيل من رواية مسلم عن الضعفاء والمتروكين

والرد على ذلك

مما وجه الى الامام مسلم : انه روى ــ فى صحيحه ــ عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح ؟

والرد على ذلك يتلخص فى أربعة أمور .

١ ــ ان ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده .

٢ ــ ان ذلك ليس فى الاصول بل فى المتابعات والشواهد فهو يذكر ــ أول الحديث باسناد سليم ويجعله اصلا ثم يتبعه بآخر او بأسانيد فيها بعض الضعفاء تأكيدا او مبالغة او لزيادة تنبه على فائدة .

٣ ــ ان يكون الضعف طارئا بعد الأخذ عن الراوى باختلاط مثـــل احمد بن عبد الرحمن ابن اخى عبد الله بن وهب اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر .

٤ ـ ان يعلو بالضعيف اسناده وهو عنده من رواية الثقـــات نازل فيقتصر على العالى اكتفاء بمعرفة اهل الشان وقد انكر عليه ابو زرعـــة روايته عن اسباط بن نصر وقطن واحمد بن عيسي المصرى فقال انما ادخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم الا انه ربما وقع الى عنهم بارتفاع ويكون عندى من رواية من هو اوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك .

الصحيحان لم يستوعباء الصحيح ولا التزماه

لم يستوعب البخارى ومسـلم فى صحيحهما الحديث الصـحيح ولا التزما استيعابه .

قال البخارى : ما ادخلت فى كتاب الجامع الا ما صح وتركت من الصحاح مخافة الطول .

وقال مسلم : ليس شيء عندى صحيح وضعته هينا ، انما وضعت ما اجمعوا عليه .

وقال البلقينى : اراد مسلم اجماع اربعة : احمد بن حنبل وابن سعيد وعثمان ابن ابى شيبة وسعيد بن منصور الخراسانى .

وقال البيهقى : قد اتفقا على احاديث من صحيفة همام ، وانفرد كل واحد منهما باحاديث منها ، مع ان الاسناد واحد .

واجيب عن هذا : بأن الحديث الذى تركاه او احدهما مع صحة اسناده فى الظاهر فانه اذا كان اصـــلا فى بابه ولم يخـــرجا له نظيرا ولا ما يقوم مقامه فالظاهر انهما اطلعا فيه على علة ويحتمل انهما نسياه أو تركاه خشية الاطالة او رايا ان غيره يسد مسده وقال عبد الله بن الاخرم الحافظ لم يفتهما الا القليل وانكر هذا ، لأن البخارى قال : وما تركت من الصحاح اكثر قال النووى : والصواب انه لم يفت الخمسة الا اليسير ، وهى : الصحيحان وسنن ابى داود والترمذى والنسائى وفى الدرجة الأولى من الصحيح : اختيار الشيخين وهو ان يروى الصحابى المشهور

بالرواية ، وله روايان ثقتان ، والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها ، عشرة آلاف حديث وهذا يمكن ان يفسر به قول ابن الأخرم السابق « لم يفتهما الا القليل » فكأنما اراد لم يفتهما من اصح الصحيح الذى هو الدرجة الأولى ٠

(حكم تصحيح الحاكم)

قيل ان الحاكم متساهل فى التصحيح ولكن كتابه « المستدرك » قد جمع جملة كبيرة من الأحاديث التى جاءت على شرط الشيخين ، وجملة على شرط احدهما وهذا نحو نصف الكتاب وفى المستدرك حوالى الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء ، اوله علة وباقى كتاب المستدرك وهو حوالى الربع مناكير واهيات وفى بعض ذلك موضوعات ٠

وقد اعتذر للحاكم عن التساهل لانه سود كتابه لينقحه فاعجلته المنية ، وقيل فى حكم ما صححه الحاكم انه اذا لم يكن هناك تصحيح او تضعيف لأحد الائمة المعتمدين حكمنا بأنه حسن الا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه ، والاصح : انه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله حسنا او صحة او ضعفا ٠

صحيح ابن حبـــــان

ويقارب صحيح الحاكم صحيح ابى حاتم ابن حبان ، وقد قيـــل بترجيح كتاب الحاكم عليه وقال العراقى : وليس كذلك وانما المـــراد انه يقاربه فى التساهل ، فالحاكم اشد تساهلا منه وقال الحـــازمى : ابن حبان امكن فى الحديث من الحاكم ، قيل وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح فان غايته انه يسمى الحسن صحيحا ، وقد وفى ابن حبان بالتزام شروطه ٠ وصحيح ابن حبان له ترتيب مخترع ، اذ انه ليس على الأبواب ولا على المسانيد ولهذا سماه ٠ « التقاسيم والانواع » وسببه انه كان عارفا بالكلام والنحو والفلسفة ، والكشف من كتابه عسر جدا ورتبه على الأبواب علاء الدين ابو الحسن على بن بلبان المتوفى ٧٣٩ هـ وسماه (الاحسان فى تقريب ابن حبان) ٠

وممن صنف فى الصحيح : ابن خزيمة وصحيحه اعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه ، حتى انه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى الاسناد ، فيقول : ان صح الخبر ، أو ان ثبت كذا او نحو ذلك .

وممن صنف فى الصحيح ايضا : سعيد بن السكن « السنن الصحاح » .

(المستخرجات والكتب المخرجة على الصحيحين)

موضوع المستخرج ان يأتى المصنف الى الكتاب فيخرج احاديثه باسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه .

ويشترط الا يصل الى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله الى الأقرب الا لعذر من علو او زيادة مهمة ، ولذلك يقول ابو عوانه فى مستخرجه على مسلم ـ بعد ان يسوق طرق مسلم كلها ـ من هنا لمخرجه ، ثم يسوق اسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك وربما اسقط المستخرج احاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب .

والكتب المخرجة على الصحيحين من انواع كتب الصحيح ايضا مثل : مستخرج الاسماعيلى ومستخرج أبى عوانة الاسفرائينى ومستخرج أبى بكر بن مردويه على البخارى وغير ذلك .

ولم يلتزم اصحاب المستخرجات موافقة الصحيحين فى الالفاظ اذ انهم انما يروون الأحاديث والالفاظ التى وقعت لهم عن شيوخهم فكان فيها تفاوت يسير فى اللفظ ، وتفاوت اقل فى المعنى واذا نظرنا مثلا الى ما رواه البيهقى فى السنن والمعرفة وغيرهما . والى ما رواه البغوى فى شرح السنة .

وقولهما : رواه البخارى أو مسلم اذا نظرنا الى قولهم هذا والى

ما رواه وجدنا ان هناك تفاوتا فى المعنى وفى « الالفاظ » وعلى هـذا فمرادهم بقولهم رواه البخارى ومسلم ، انهما رويا اصل الحديث دون اللفظ الذى ورد ، وعلى ذلك فليس لنا ان ننقل من هذه الكتب المذكورة من المستخرجات حديثا ونقول هو كذا فى الصحيحين الا بعد ان نقابله بهما او يقول المصنف : اخرجاه بلفظـه ، وهـذا بخـلاف المختصرات من الصحيحين فانهم نقلوا فيها الفاظهما دون زيادة او تغيير فلك النقـل منها مع عزوه للصحيح ولو بللفظ :

فـوائد الكتب المخرجـة

للكتب المخرجه على الصحيحين فوائد هامة من هذه الفوائد ٠

١ ـ علو الاسناد ، وذلك لان مصنف المستخرج اذا روى مثلا حديثا من الاحاديث من طريق الامام البـخارى لوقع انزل من الطريق الذى رواه به فى المستخرج ٠

ومثال ذلك بالنسبة الى صحيح البخارى : ان ابا نعيم لو روى حديثا عن عبد الرزاق من طريق البخارى لم يصل اليه الا باربعة واذا رواه عن الطبرانى عن الدبرى عنه وصل باثنين ٠

ومثاله بالنسب الى صحيح مسلم : لو روى حديثـا فى مسـند الطيالـسي من طريق مسلم كان بينه وبينه اربعة شيخان بينه وبين مسلم ومسلم وشيخه واذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنـه وصل باثنين ٠

٢ ـ زيادة الصحيح ، فان تلك الزيادات صحيحة لكونها باسنادهما ، وقال شيخ الاسلام هذا مسلم فى الرجل الذى التقى فيه اسناد المستخرج واسناد مصنف الاصل وفيم نبعده واما من بين المستخرج وبين الرجـل فيحتاج الى نقد لان المستخرج لم يلتزم الصحة فى ذلك وانمـا جـل قصده العلو ٠

٣ ـ القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة ، وذلك بان يضـم

المستخرج شخصا آخر فاكثر مع الذى حدث مصنف الصحيح عنه ، وربما ساق له طرقا آخرى الى الصحابى بعد فراغه من استخراجه كما يصنع ابو عوانه .

٤ ـ ان يكون مصنف الصحيح روى عمن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط او بعده ؟ فيبينه المستخرج وذلك بان يصرح بهذا البيان فيرويه عنه من طريق من لم يسمع منه الا قبل الاختلاط .

٥ ـ أن يروى فى الصحيح عن مدلس بالعنعنة فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع .

٦ ـ أن يروى عن مبهم مثال لذلك قوله : حدثنا فلان وغيره او غير واحد فيعينه المستخرج .

٧ ـ ان يروى عن مهمل دون تمييز فيميزه المستخرج مثال ذلك : « محمد » من غير ان يذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين ويكون فى مشايخ من رواه كذلك من يشاركه فى الاسم فيأتى المستخرج فيوضح نسبه او وصفه فيميزه عن غيره .

٨ ـ قال شيخ الاسلام : وكل علة اعل بها حديث فى احد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهى من فوائده وذلك كثيرا جدا .

هذا والمستخرجات ليست قاصرة على الصحيحين ، فهناك مستخرجات اخرى على بعض السنن والكتب وبعض المستدركات ومثل ذلك : مستخرج محمد بن عبد الملك بن ايمن على سنن ابى داود . كما استخرج ابو على الطوسي على الترمذى ، واملى الحافظ ابو الفضل العراقى على المستدرك مستخرجا لم يكمل(١) .

---

(١) ـ [illegible]

الحديث المعلق : هو ما حذف من اول اسناده واحد او اكثر ، وهو كثير فى صحيح البخارى قليل فى صحيح مسلم . واكثر المعلقات الموجودة فى صحيح البخارى جاءت متصلة فى موضع آخر منه وانما اوردها معلقة اختصارا او تجنبا للتكرار ، وما لم يوصله البخارى فى موضع آخر من كتابه عدده مائة وستون حديثا وقد وصلها شيخ الاسلام فى مؤلف له سماه « التوفيق فى جمع التعليق وله كتاب هام فى جمع التعليق والمتابعات والموقوفات هو « تغليق التعليق » ذكره بالأسانيد واختصره بلا اسانيد فى كتاب آخر سماه « التشويق الى وصل المهم من التعليق » .

والمعلقات ، اما ان تكون بصفة الجزم ، واما ان تكون بصفة التمريض .

فاما ما كان منها بصيغة الجزم مثل « قال وفعل وأمر وروى وذكر فلان » فانها يحكم لها بالصحة عما اضيفت اليه وذلك لانه لا يستجيز ان يجزم بذلك عنه الا وقد صح عنده عنه ، ولكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقا ، وانما يتوقف على النظر فيمن ابرز من رجاله وذلك اقسام .

الاولى : ما يلتحق بشرطه : وهذا النوع وان صح فليس من نمط الصحيح المسند فيه ، والسبب فى عدم ايصاله الاستغناء بغيره عنه مع افادة الاشارة اليه وعدم اهماله بايراده معلقا اختصارا او انه لم يسمعه من شيخه او سمعه مذاكرة او شك فى سماعه فلم ير ان يسوقه مساق الاصول مثال ذلك قوله فى الوكالة : قال عثمان بن الهيثم حدثنا محمد ابن سيرين عن ابى هريرة قال وكلنى رسول الله ﷺ بزكاة رمضان الحديث . ولم يقل فى اى موضع من المواضع التى اورده فيها حدثنا ، فالظاهر عدم سماعه له منه .

الثانى : ما لا يلتحق بشرطه ، ولكنه صحيح على شرط غيره كقوله

فى الطهارة ، وقالت عائشة كان النبى ﷺ يذكر الله فى كل احيـــانه اخرجه مسلم فى صحيحه .

الثالث : ما هو حسن صالح للحجة كقوله فيه : وقال بهز بن حكيم عن ابيه عن جده « الله احق ان يستحى منه » وهو حديث حسن مشهور اخرجه أصحاب السنن .

الرابع : ما هو ضعيف لا من جهة قدح فى رجاله بل من جهـــة انقطاع يسير فى اسناده ، وقد يصنع البخارى ذلك اما لانه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ أو سمعه ممن ليس على شرط كتابه فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به لا على التحديث به عنه مثال ذلك فى الزكاة وقال طاوس : قال معاذ ابن جبل لاهل اليمن ائتونى بعرض ثياب الحديث ، فاسناده الى طاوس صحيح الا ان طاوسا لم يسمع من معاذ .

واما ما كان منهـا بصيغة التمريض لا الجـزم مثل (يروى ويذكر ويحكى ويقال وروى وحكى عن فلان كذا) فليس فى هـــذا حكم بصحته عن المضاف اليه ، وقد يورد ذلك فيما هو صـحيح لكونه رواه بالمعنى مثل قوله فى الطب « ويذكـر عن ابن عباس عن النبى ﷺ فى الرقى بفاتحة الكتاب . فانه اسنده فى موضع آخر .

كما أن ما اورده البخارى فى الصحيح بصيغة التمريض ليس بواه وساقط جدا لانه ادخله فى كتابة الموصوف بالصحيح .

وقال ابن الصلاح : ومع ذلك فايراده له فى اثناء الصحيح مشعر بصحة اصله اشعارا يؤنس به ويركن اليه .

ووجود التعاليق فى صحيح البخارى لا يتنافى مع قوله : ما ادخلت فى كتابى الا ما صح ، لانه محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب المسندة دون التراجم ونحوها ..

موازنة بين صحيحى البخارى ومسلم

اتفق العلماء على ان اصح الكتب بعد كتاب الله تعالى الصحيحان للامامين الجليلين البخارى ومسلم ، وتلقتهما الأمة بالقبول ، وازدهرت بهما رياض السنة النبوية فى سائر القرون ، وقد التزم كل واحد من هذين الامامين ان يخرج فى كتابه الأحاديث الصحيحة فهما اذا مشتركان فى اصل الصحة .

وللموازنة بين كتابيهما ينبغى توضيح الآتى :

أولا : ذكر اقوال بعض الائمة والعلماء فى كل منهما وتوضيح ارائهم حتى تتبين لنا المكانة العلمية لكل واحد من الامامين ، وتتبين درجة كل كتاب ومنزلته عنده .

ثانيا : بيان ما تميز به كل كتاب من الشروط والمقاييس .

اما بالنسبة الى كتاب صحيح البخارى .

١ ـ اقوال الائمة وشهادات اهل الفن فيه : روى الحافظ ابن حجر بالاسناد الصحيح عن ابى عبد الرحمن النسائى انه قال : (ما فى هذه الكتب كلها اجود من كتاب محمد بن اسماعيل) والنسائى لا يعنى بالجودة الا جودة الأسانيد كما هو المتبادر الى الفهم من اصطلاح اهل الحديث ومثل هذا القول من النسائى غاية فى الوصف مع شدة تحريه وتوقيه وتثبته فى نقد الرجال وتقدمه فى ذلك على اهل عصره اهـ(١) وقال الحاكم ابو احمد النيسابورى رحم الله محمد بن اسماعيل فانه الف الأصول يعنى اصول الأحكام من الأحاديث وقد وضح للناس ذلك ، وكل من عمل بعده فانما اخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج ، وقال الدارقطنى لما ذكر عنده الصحيحان لولا البخارى لما ذهب مسلم وما جاء وقال : واى شيء صنع مسلم انما اخذ كتاب البخارى فعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات .

---

(١) مقدمة فتح البارى لابن حجر ص ٨ .

وهكذا نرى اقوالا كثيرة للعلماء غير هذه فى بيان منزلة صحيح البخارى وبعض هذه الآراء عل ما فيها من المبالغـــة انما تدل على ما تميز به صحيح البخارى من منزلة بلغت فى سموها درجة عالية .

٢ – واما من حيث ما تميز به صحيح البخــــارى فذلك بفحص مقاييس الصحة فيه وما اشترطه فى كتابه ويرجع ذلك الى ثلاثة امور :

الامر الأول : اتصال السند – الامر الثانى اتقان الرجال – الامر الثالث السلامة من الشذوذ والعلة .

١ – اما اتصال السند فيرى البخارى ان الحديث المعنعن لا يكون متصلا الا اذا ثبت اجتماع المعنعن ولقاؤه ولو مرة بمن عنعن عنه وقد التزم الامام البخارى فى كتابه بهذا الشرط بخلاف مسلم فان مذهبه ان الاسناد المعنعن يأخذ حكم الاتصال اذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه والا لم يثبت اجتماعهما الا ان كان المعنعن مدلسا وهذا الشرط هو الذى رجح به كتاب الامام البخارى على كتاب الامام مسلم لأن شرط اللقاء أوضح فى الاتصال اذ ان فيه تقوية ثبوت السماع وتاكيده ، وهذا الشرط انما التزمه البخارى فى كتابه خاصة لا فى الصحيح مطلقا .

٢ – واما ما يتعلق باتقان الرجال فقد رجح كتاب البخــارى من حيث اتقان الرجال بأمور هامة : أولا أن الذين انفرد البخارى بالاخراج لهم اربعمائة وبضع وثلاثون رجلا المتكلم فيهم بالضعف ثمانون رجلا ، والذين انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا والمتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجـلا والتخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا اولى من التخريج عمن تكلم فيه والا لم يكن الكلام قادحا .

ثانيا : ان الامام البخارى لم يكثر من التخريج عمن انفرد بهـم ممن حصل فيهم كلام بخلاف الامام مسلم فقد اخرج كثيرا ، كأبى الزبير عن جابر وسهيل عن ابيه وعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغيرهم .

ثالثا : انا كثر من انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيهم اكثرهم من شيوخه الذين عرفهم وجالسهم وخبرهم وعرف كيف يميز بين جيد حديثهم وغيره بخلاف الامام مسلم فان اكثر من تكلم فيهم ممن انفرد بالتخريج لهم كانوا متقدمين عن عصره من التابعين ومن بعدهم .

رابعا : ما سبق بيانه من تقسيم الطبقات وان الامام البخارى يخرج اعلاها فى الحفظ وطول الملازمة وهى الطبقة الاولى ولا يخرج احاديث الطبقة الثانية الا انتقاء بخلاف الامام مسلم فيخرج احاديث الثانية استيعابا وفى اصل موضوع كتابه..

٣ ـ ما تعلق بالسلامة من الشذوذ والعلة ان البخارى قد اختص بثمانية وسبعين حديثا من الاحاديث المنتقدة واما مسلم فاختص بمائة ، وما كان قليل الانتقاد يكون ارجع من كثيره(١) .

هذه هى اقوال العلماء وآراؤهم فى كتاب صحيح البخارى وهذه هى مميزات الكتاب ومقاييس صحته من حيث اتصال السند واتقان الرواة والسلامة من الشذوذ والعلة ولنتجه الى « صحيح الامام مسلم » .

١ ـ اما من حيث اقوال الائمة وشهادة العلماء :ـ

فقد سبقت كلمات كثيرة من اهل الحديث ذكر فيها تقديم كتاب البخارى على كتاب مسلم الا ان ابا على النيسابورى ذهب الى ترجيح « صحيح مسلم » ، روى عنه انه قال : ما تحت اديم السماء كتاب اصح من كتاب مسلم بن الحجاج ، وبهذا قال بعض العلماء المغاربه .

واما من حيث مميزات صحيح مسلم فانه تميز بتصنيفه فى حياة كثير من شيوخه ، فكان يتحرز فى الالفاظ ويتحرى فى السياق ولا يتصدى لما تصدى له البخارى من استنباط الاحكام ليبوب عليها ولزم من ذلك انه قطع الحديث فى ابواب متفرقة ، اما الامام مسلم فقد جمع

---

(١) هدى السارى ص ١٠ .

الطرق كلها فى مكان واحد كل حسب موقعه ، واقتصر على الاحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها الا فى بعض المواضع ، كما تميز بحسن السياق وجودة الوضع وروعة الترتيب وغير ذلك وتحقيق القول فى ذلك انه بالموازنة بين آراء العلماء فى كل واحد من الكتابين ، وبالموازنة بين مقاييس كل واحد وشرطه فى كتابه ارى ان كتاب الامـام البخارى اصح الكتابين فمقاييسه اشد وثوقا ، وشرطه اقوى واكد فى ثبوت السماع حيث اشترط اللقاء ولم يكتف بالمعاصرة كما اكتفى الامام مسلم ، واما ما رآه بعض الفاضلين بتفضيل صحيح مسلم ، فان ارادوا الترجيح فيما يرجع الى حسن البيان والسياق وجودة الوضع والترتيب بجمع الطرق كلها فى مكان واحد وعـدم تقطيع الحديث ومـا الى ذلك فلا نزاع فى هذا ، واما ان ارادو ان ترجيح صحيح مسلم يرجـع الى الشروط التى تتوقف عليها الصحة فهذا قول مردود لما سبق توضيحه بمقاييس الصحة وما تميز به صحيح البخارى من كونه اشد اتصالا واوثق رجالا وابعد عن الشذوذ والعلة وقد اتفق العلماء على ان اصـح الكتب بعد القـرآن الصحيحان وتلقتهما الامة بالقبول وكتاب البخارى اصحهما واكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة ، وقد صح ان مسلما كان ممن يستفيد من البخارى ويعترف بانه ليس له نظير فى علم الحديث ، وترجيح كتـاب البخارى هو المذهب المختار الذى قاله الجماهير .

هل تفيد احاديث الصحيحين العلم او الظن ؟

لا خلاف بين العلماء فى ان الاحاديث المتواترة لفظـا او معنى قطعية الثبوت وامـا غير المتواترة من الاحاديث الصـحيحة فقـد اختلفوا فيها :

ويرى ابن الصلاح : ان ما اخرجه الشيخان او احدهما بالاسـناد الصحيح المتصل مقطوع بصحة نسبته الى قائله والعلم اليقينى النظرى حاصل بصحته فى نفس الامر وذلك لتلقى الامة لكتابيهما بالقبول واستثنى من هذا الحكم احاديث يسيرة تكلم فيها بعض النقاد كالدارقطنى وغيره .

ومما ينبغى الاشارة اليه أن احاديث الكتابين كلها صحيحة ليس فيها ضعف وانما كان نقد الناقدين موجها الى بعض احاديث لم تصل فى

صحتها الدرجة العليا التى التزمها كل واحد منهما فى كتابه قال الشيخ ابن الصلاح : (جميع ما حكم مسلم رحمه الله بصحته فى هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته والعلم النظرى حاصل بصحته فى نفس الامر وهكذا ما حكم البخارى بصحته فى كتابه ، وذلك لان الامة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه فى الاجماع قال : والذى نختاره ان تلقى الامة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظرى بصدقه) اهـ (١) .

ففى راى ابن الصلاح ان احاديث الصحيحين تفيد اليقين والقطع ما عدا الاحاديث المنتقدة عليهما لعدم اجتماع الامة على تلقيها بالقبول ، وهذا ما ذهب اليه ابن كثير قال : وانا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وارشد اليه .

وقد وافق ابن الصلاح ايضا الامام ابن تيمية قال : نقل القطع بالحديث الذى تلقته الامة بالقبول عند جماعات من الائمة : منهم القاضي عبد الوهاب المالكى والشيخ ابو حامد الاسفرائينى ، والقاضي ابو الطيب الطبرى والشيخ ابو اسحاق الشيرازى من الشافعية ، وابن حامد ، وابو يعلى بن الفراء ، وابو الخطاب وامثالهم من الحنابلة وشمس الدين السرخسي من الحنفية وهو قول اكثر اهل الكلام من الاشعرية وغيرهم وهو مذهب اهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة اهـ (٢) وذهب داود الظاهرى والحسين بن على الكرابيسي والحارث بن اسد المحاسبى الى ان الحديث الصحيح غير الذى اختاره ابن حزم وذهب اليه قال : ان خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا اهـ(٣) .

وذهب النووى الى ان احاديث الصحيحين التى لم تتواتر ثابتة بالظن لا بالعلم ، لانها من قبيل الاحاد طريقها ظنى ، وهذا ماذهب

---

(١) مقدمة شرح النووى ص ١٤ .
(٢) باعث الحثيث ص ٣٥ ، ٣٦ .
(٣) الاحكام لابن حزم جـ ١ ص ١١٩ .

اليه المحققون والاكثرون من العلماء من غير تفريق بين البخارى ومسلم وغيرهما فى ذلك ، وتلقى الامة بالقبول انما افادنا وجوب العمل بما فيهما ، وهذا متفق عليه فان اخبار الآحاد التى فى غيرهما يجب العمل بها اذا صحت اسانيدها ولا تفيد الا الظن ، وكذا الصحيحان ، وانما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب فى كون ما فيهما صحيحا لا يحتاج الى النظرية فيه بل يجب العمل به مطلقا ، وما كان فى غيرهما لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من اجماع الامة على العمل بما فيهما اجماعهم على انه مقطوع بانه كلام النبى ﷺ (١) .

وقد رد العلماء هذا الكلام باتفاقهم على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان فلم يبق للصحيحين فى هذا مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيهما يرجع الى نفس الصحة وليس ذلك الا افادة احاديثهما العلم والقطع كما قال ابن الصلاح .

وقال ابن حجر فى شرح النخبة : « الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافا لمن ابى ذلك قال : وهو انواع منها ما اخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتفت به قرائن منها جلالتهما فى هذا الشان وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول وهذا التلقى وحده اقوى فى افادة العلم اهـ .

ومما سبق يتضح ان آراء العلماء فى افادة الاحاديث الصحيحة غير المتواترة العلم ثلاثة اقسام :

١ ــ افادة احاديث الصحيحين العلم اليقينى وهذا ما ذهب اليه ابن الصلاح ومن تبعه .

٢ ــ عدم افادة الصحيحين العلم اليقينى وهذا ما ذهب اليه النووى وغيره .

---

(١) مقدمة شرح النووى ص ١٥ .

٣ ـ افادة الاحاديث الصحيحة العلم القطعى سواء اكانت فى احد الصحيحين ام فى غيرهما وهذا ما ذهب اليه ابن حزم ومن وافقه ، وهذا العلم اليقينى علم نظرى قائم على البرهان يحصل للعالم المتبحر فى الحديث الخبير باحوال الرواة والعلل .

ورجح المحدث الشيخ احمد محمد شاكر رحمه الله ـ فى تعليقه على كتاب « اختصار علوم الحديث » راى ابن حزم حيث يقول الشيخ شاكر : « والحق الذى ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب اليه ابن حزم ومن قال بقوله من ان الحديث الصحيح يفيد العلم القطعى سواء كان فى احد الصحيحين ام فى غيرهما وهذا العلم اليقينى علم نظرى برهانى لا يحصل الا للعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل » ا هـ . وهذا الرأى هو ما نميل اليه .

المراد بقولهم : أصح شيء فى الباب كذا

قول بعض اهل الحديث « : أصح شيء فى الباب كذا » لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فان بعض العلماء قد يقولون هذا ما جاء فى الباب وان كان ضعيفا ومرادهم أرجحه أو اقله ضعفا .

الحديث الحسن

من المعلوم ان الاحاديث فى عصر الامام احمد بن حنبل ، وقبل الترمذى كانت تنقسم الى احاديث :

(١) صحيحه تتوافر فيها شروط الصحة فتكون مقبولة .

(٢) والى احاديث ضعيفة لا تتوافر فيها هذه الشروط ، وعلى ذلك يدخل فى النوع الثانى الحديث الحسن ، كما يدخل الحديث الضعيف الذى ارتفع الى درجة الحسن بتعدد الطرق ، قال ابن تيمية فى ذلك : أول من عرف انه قسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى ولم تعرف هذه القسمة عن احد قبله . اهـ .

وقد روى عن الامام احمد انه كان يعمل بالحديث الضعيف ويجعل منزلته فى العمل بعد فتاوى الصحابة وان المسند فيه الأحاديث الضعيفة ، وان الامام احمد كان يقبل الرواية عن الضعفاء اذا لم يعرفوا بالكذب فيروى عمن لم يشتهر بالضبط كابن لهيعة وغيره ممن لا يكذبون ، ويعرفون بالصلاح ، وكان الضعيف عندهم نوعين : ضعيف ضعفا لا يمنع العمل به وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى ، وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهى .

ففى نظر ابن تيمية ان « الحسن » مدرج فى قسم الضعيف ، وانهم كانوا يجعلون الضعيف قسمين : الأول : يحتج به وهو الحسن ، والثانى: لا يحتج به وهو الضعيف المتروك ، قال فى كتابه منهاج السنة : « اما نحن فقولنا الحديث الضعيف خير من الراى ليس المراد به الضعيف المتروك بل المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، وحديث ابراهيم الهجرى وامثالهما ممن يحسن الترمذى حديثه او يصححه ، وكان الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى اما ان يكون صحيحا واما ان يكون ضعيفا ، والضعيف اما ضعيف متروك واما ضعيف ليس بمتروك ، فتكلم أئمة الحديث بهذا ، فجاء من لا يعرف الا اصطلاح الترمذى فسمع قول بعض الأئمة « الحديث الضعيف احب الى من القياس » فظن انه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى .

وذكر ابن الصلاح انهم كانوا يدرجونه فى قسم الصحيح لمشاركته فى الاحتجاج به . وقيل ان البخارى وشيخه على بن المدينى ممن يفرقان بين الصحيح والحسن حتى جاء الترمذى وتبع فى ذلك شيخه البخارى فشهره ونوه بذكره بعد هذا البيان ، نبدأ فى تعريف الحديث الحسن :

تعريف الحديث الحسن :

وردت عدة تعريفات الحديث الحسن ، كما وردت عدة اعتراضات عليها فكان من تمام المعرفة الوقوف على ذلك كله ، حتى يتبين لنا التعريف الذى يفى بالمراد .

(١) قال « الخطابى » : هو ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله ، وعليه مدار اكثر الحديث ويقبله اكثر العلماء ، واستعمله عامة الفقهاء .

ومعنى « ما عرف مخرجه » أى رجال طرقه ، وخرج به المعلق والمنقطع والمرسل والمدلس والمعضل .

« واشتهر رجاله » يخرج بهذا القيد ما كان مجهول الحال او مجهول العين ، والمراد بشهرة رجاله : الشهرة بالعدالة والضبط الا انها دون اشتهار رجال الصحيح بالنسبة للضبط .

وقوله : « وعليه مدار اكثر الحديث » قيد خرج به الصحيح فان معظم الأحاديث لا تبلغ درجة الصحيح .

واما قوله : « ويقبله اكثر العلماء » فهو قيد لاخراج من شدد من العلماء فرد بكل علة قادحة كانت او غير قادحة ، كما روى عن ابن ابى حاتم ، أنه قال : سألت ابى عن حديث ؟ فقال : اسناده حسن : فقلت يحتج به ؟ فقال لا .

وقوله : « واستعمله عامة الفقهاء » خرج به ما لم يستعملوه بل ردوه ولم يحتجوا به لشذوذ أو علة .

واعترض على هـذا التعريف بانه غير مانع من دخـول غير الحسن فيه ، كالصحيح ، والضعيف ، قال ابن دقيق العيد : وهذا الحد صادق على الصحيح ايضـا ، فيدخل فى حد الحسن ، واعترض ابن الصلاح بمثل ذلك .

واعترض ابن جماعة بقوله : يرد على هـذا الحد ضعيف عرفه مخرجه واشتهر رجاله بالضعف .

(٢) وعرفه الترمذى بقوله : الا يكون فى اسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه نحو ذلك .

وقوله : « الا يكون فى اسناده من يتهم بالكذب » يشمل المستور ، ومعنى « لا يكون شاذا » اى مخالفا لمن هو اوثق منه او اكثر او ارجح ، وقوله : « ويروى من غير وجه نحو ذلك » معناه أن يعضد بطريق آخر .

وقد اعترض على هذا التعريف ايضا بانه ليس فيه تمييز الحسن من الصحيح فلا يكون صحيحا الا وهو غير شاذ ورواته غير متهمين بل ثقات كما اعترض ابن الصلاح كذلك بانه ليس فيه ما يفصل الحسن من الصحيح .

وذكر ابن سيد الناس « هـو ابو الفتح محمد بن محمد بن محمد اليعمرى الاندلسي المتوفى سنة ٧٣٤ قال : بقى عليه انه اشترط فى الحسن ان يروى من وجه آخر ، ولم يشترط ذلك فى الصحيح .

قال العراقى : انـه حسن احاديث لا تروى الا من وجه واحد كحديث اسرائيـل عن يوسف بن ابى بردة عن ابيه عن عائشـة : كان رسول الله ﷺ اذا خرج من الخلاء قال : غفرانك ، فانه قال فيه : حديث غريب ، لا نعرفه الا من هـذا الوجه ، ولا نعرف فى الباب الا حديث عائشة .

قال : واجاب ابن سيد الناس عن هذا الحديث : بان الذى يحتاج

الى مجيئه عن غير وجه ما كان راويه فى درجة المستور ، ومن لم تثبت عدالته ، قال : وأكثر ما فى الباب ان الترمذى عرف بنوع منه لا بكل انواعه (١) اهـ ، والمراد الصحيح لغيره ٠ وقال ابن حجر : قد ميز الترمذي الحسن عن الصحيح بشيئين :

احدهما : ان يكون راويه قاصرا عن درجة راوى الصحيح ، بل وراوى الحسن لذاته ، وهو أن يكون غير متهم بالكذب ، فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك ٠ وراوى الصحيح لا بد وان يكون ثقة ، وراوى الحسن لذاته لابد وان يكون موصوفا بالضبط ولا يكفى كونه غير متهم ٠

قال : ولم يعدل الترمذى عن قوله « ثقات » وهى كلمة واحدة الى ما قاله الا لارادة قصور رواته عن وصف الثقة كما هى عادة البلغاء ٠

الثانى : مجيئه من غير وجه ، على ان عبارة الترمذى فيما ذكره فى العلل التى فى آخر جامعة : وما ذكرنا فى هذا الكتاب انه حديث حسن فانما اردنا حسن اسناده » الى آخر كلامه ، قال ابن سيد الناس : فلو قال قائل : ان هذا انما اصطلح عليه فى كتابه ولم يقله اصطلاحا عاما لكان له ذلك اهـ ٠

(٢) وعرفه ابن الجوزى بقوله : « هو الذى فيه ضعف قريب محتمل ويعمل به » ٠

واعترض على هذا ابن الصلاح وعلى غيره بقوله : « وكل هذا منهم لا يشفى الغليل » اى لا يفى بالمراد ، كما اعترض عليه ابن دقيق العيد بان ما ذكره ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره ٠

وقال ابن الصلاح : الحديث الحسن قسمان : احدهما : ما لا يخلو

---

(١) تدريب الراوى ص ٧٧ ٠

اسناده من مستور لم تتحقق اهليته وليس مغفلا كثير الخطأ ولا هو متهم بالكذب فى الحديث ولا ظهر منه سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك معروفا برواية مثله او نحوه من وجه آخر او اكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله ، او بما له من شاهد ، وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن ان يكون شاذا او منكرا . قال : وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل .

الثانى ان يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة ؛ لكن لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره عن رواته فى الحفظ والاتقان وهو مع ذلك مرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا وسلامته من ان يكون معللا قال : وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابى .

وقد اعترض ابن الصلاح بأن القسم الأول يرد عليه الضعيف والمنقطع والمرسل الذى فى رجاله مستور وروى مثله او نحوه من وجه آخر . كما يرد على الثانى : المرسل الذى اشتهر راوية بما ذكر فانه كذلك وليس بحسن .

وعرفه الطيبى : فقال : لو قيل : الحسن مسند من قرب من درجة الثقة او مرسل ثقة ، وروى كلاهما من غير وجه وسلم من شذوذ وعلة لكان اجمع الحدود واضبطها ، وابعد عن التعقيد .

وعرف شيخ الاسلام : فى النخبة الصحيح لذاته : بما نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ ، ثم قال : فان خف الضبط فهو الحسن لذاته :

ومما سبق يمكننا ان نعرف الحسن تعريفا جامعا بانه : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطا غير تام عن مثله من اوله الى آخره وسلم عن الشذوذ والعلة ، وبهذا يتبين لنا انه يتفق مع الحديث الصحيح فى معظم الشروط هى :

١ - ان يكون متصل السند :

٢ ـ ان يكون راويه عدلا .

٣ ـ ان يسلم من الشذوذ .

٤ ـ ان يسلم من العلة .

ولكنه يختلف عن الصحيح فى ان العدل فى الحديث الحسن خفيف الضبط وفى الحديث الصحيح تام الضبط .

اقسام الحديث الحسن

وينقسم الحديث الحسن الى قسمين :

١ – حسن لذاته : وهو ما اتصل اسناده بنقل عدل خفيف الضبط عن مثله من اول السند الى آخره وسلم من الشذوذ والعلة .

ويتفق الحديث الحسن مع الحديث الصحيح لغيره فى جميع شروطه السابقة المذكورة فى التعريف وهى :

« اتصال السند ، وعدالة الرواة ، وكون الضبط غير تام ، والسلامة من الشذوذ والعلة » ، الا ان الصحيح لغيره يختلف عن الحسن لذاته فى كون الصحيح لغيره لا بد من روايته من طريق آخر يكون اقوى من طريقه الأول او يساويه فى الضبط والصدق ، أو ياتى من طريقين فأكثر .. أما الحديث الحسن فانه لا يشترط فيه ذلك .

وسمى بالحسن لذاته ، لأن حسنه لم يأته من امر خارجى ، وانما جاءه من ذاته .

ويرتقى الحسن لذاته الى درجة الصحيح لغيره ، اذا توبع بمثله او بأقوى منه ، أو بأقل منه مع التعدد . فيزول حينئذ ما يخشى عليه من جهة سوء حفظ راوية ويرتفع الى درجة الصحيح .

ومثال الحسن لذاته : ما رواه مُحمد بن عمرو عن ابى سلمة عن أبى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قال : « لولا ان اشق على أمتى لامرتهم بالسواك عند كل صلاة » وقد سبق الكلام على هذا الحديث .

٢ – الحسن لغيره : هو ما كان فى اسناده مستور لم تتحقق اهليته، غير مغفل ولا كثير الخطأ فى روايته ، ولا متهم بتعمد الكذب فيها ، ولا ينسب الى مفسق آخر ، واعتضد بمتابع او شاهد . او هو ما فقد شرطاً من شروط الحسن لذاته .

وروى من طريق آخر بنحوه وامكن ان ينجبر ما فيه من نقص كان يفقد مثلا شرط « اتصال الاسناد » أو فقد شرط « الضبط » ويروى من وجه آخرمتصلا او ما يفيد الضبط ٠

اما اذا كان الشرط الذى فقده من الشروط التى لا ينجبر بفقدها الحديث ككون الراوى متهما بالكذب او كان الراوى فاسقا ، فمهما جاء الحديث من طرق اخرى من نفس هذا النوع فانـه لا ينجبر مـا فيه من نقص ، بل بالعكس يزداد ضعفا الى ضعف ، لان كون المتهمين بالكذب او الفسق قد تفردوا بروايته بحيث لا يرويه غيرهم يرفع الثقة به ويؤكد ضعفه اكثر ٠

وبهذا يعلم انه ليس كل حديث ضعيف اذا تعــددت طرقه يرتقى الى درجة الحسن ٠

ومثال ما فيه ضعف بسبب التدليس ما رواه الترمذى وحسنه من طريق هشيم عن يزيد بن ابى زياد عن عبد الرحمن بن ابى ليـلى عن البراء بن عازب رضى الله عنه مرفوعا : ان حقا على المسلمين ان يغتسلوا يوم الجمعة وليمس احدهم من طيب اهله فان لم يجد فالماء له طيب ٠

فهشيم موصوف بالتدليس فلما تابعه ابو يحيى التميمى كما هو عند الترمذى وكان للمتن شواهد من حديث ابى سعيد وغيره ، من اجل هذا حسنه الترمذى ٠

ويمكن ان نفرق بين الحسن لذاته ، والحسن لغيره ، بان الحسن لذاته ما كان مستوفيا لجميع شروطه المتقدمة وهى : اتصال السـند ، والعدالة ، والضبط غير التام ، وعدم الشذوذ والعلة ـ واما الحسن لغيره فيجوز ان يفقد واحدا او اكثر من الشروط بحيث يكون المفقود مما يمكن ان ينجبر معه الحديث حين يجىء من وجه آخر ٠

ويطلق عليه اسم الحسن لغيره لان الحسن جاء اليه من امر خارجى وهو تعدد الطرق ، ولم يأت اليه من ذاته ٠ فالحسن لغيره اذا نوع من انواع الحديث الضعيف ولكنه قوى بطــرق اخرى عضدته حتى اصبح حسنا لغيره ٠

حكم الحديث الحسن

يرى اكثر المحدثين والفقهاء ان الحديث الحسن بقسميه كالصحيح فى كونه حجة ويعمل به ، وانه يشارك الحديث الصحيح فى ذلك وان قصر عن درجته وشروطه .

ويرى بعض العلماء ان الذى يلحق بالصحيح انما هو الحسن لذاته فقط واما الحسن لغيره فينظر فيه ، فان كثرت طرقه وارتاحت النفس اليه كان حجة وعمل به والا فلا .

وقال اكثر الائمة : الحسن كالصحيح فى الاحتجاج به ، وان كان دونه فى القوة ، ولهذا ادرجه البعض فى نوع الصحيح مع قولهم بانه دون الصحيح .

وقد راى الخطابى ان على الحسن مدار اكثر الحديث ، لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح وان الفقهاء يعملون به واكثر العلماء يقبلونه ولكن بعض اهل الحديث شدد فرد بكل علة قادحة ام لا .

والصواب مع جمهور العلماء فى العمل بالحسن والاحتجاج به ، لما بينه الخطابى ، هذا فى الحسن لذاته ، واما الحسن لغيره ، فيلحق به اذا كثرت طرقه وذلك عند البعض .

مراتب الحديث الحسن

قلنا ان الحديث الحسن يشارك الحديث الصحيح فى الاحتجاج به ووجوب العمل ، وكما ان مراتب الحديث الصحيح متفاوته ، فان مراتب الحديث الحسن كذلك متفاوتة فقال الحافظ الذهبى :

فاعلى مراتب الحسن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، وابن اسحاق عن التيمى ، وامثال ذلك مما قيل فيه انه صحيح وهو ادنى مراتب الصحيح : ثم بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن ارطاة ونحوهم .

هل يلزم من صحة السند او حسنه

صحة المتن او حسنه ؟

اذا قيل : هذا حديث صحيح الاسناد او حسن الاسناد ، فان هذا القول لا يستلزم صحة المتن ولا حسنه ، لانه قد يكون الاسناد صحيحا او حسنا لثقة رجاله ، ولكن لا يكون المتن صحيحا ولا حسنا لسبب من الأسباب بان يكون فى المتن مثلا شذوذ او علة .

واما اذا قال المحدث مثلا : هذا حديث صحيح أو حسن فاطلق الحكم ولم يقيد الصحة أو الحسن بالاسناد او المتن فهذا يدل على صحة الحديث سندا ومتنا وانه تكفل بمعرفة الشروط اللازمة وتوفرها فى الحديث ، هذا بخلاف ما اذا قيد الصحة او الحسن بالاسناد فحسب ، ففى هذا التقييد دلالة على انه لم يستوثق من اجتماع كل الشروط . ولكن اذا قال حافظ من الحفاظ المعتمدين ولم يذكر للحديث علة من العلل ولم يذكر قادحا وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ، فالظاهر صحة المتن وحسنه ، لان عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر . وقال شيخ الاسلام : والذى لا اشك فيه ان الامام منهم لا يعدل عن قوله صحيح الى قوله صحيح الاسناد الا لأمر ما .

الكتب التى تشتمل على الأحاديث الحسنة كثيرة من اهمها : كتاب الامام الترمذى فهو يعتبر اصلا فى معرفة الحسن ، وقد نوه به ، واكثر من ذكره فى جامعه ، كما يوجـد الحسن كذلك فى كلام بعض مشايخه وفى الطبقة التى قبله كالامام احمد وغيره ، وكذلك من مظان الحسن : سنن ابى داود ، روى عنه انه قال : ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهن شديد بينته ، وما لم اذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها اصح من بعض ، وروى عنه انه يذكر فى كل باب اصح ما عرفه فيــه ، ويروى عنه انه قال : وما سكت عنه فهو حسن . وقال ابن الصلاح : فما وجدنا فى كتابه مذكورا مطلقا وليس فى واحد من الصحيحين ولا نص على صحته احد فهو حسن عند ابى داود .

كان منهج ابى داود فى كتابه متجها الى تدوين الحديث فى جانب من جوانب السنة النبوية وهو الجانب الفقهى فجعل كتابه خاصا بالاحكام والسنن وابرز فيه هذه الثروة الفقهية العظيمة التى امتاز بها على من عداه فقسم مصنفه الى كتب وقسم الكتب الى ابواب كما سبق بيان ذلك وجمع فى هذه الابواب الاحاديث التى يستدل بها الفقهاء ويبنون عليها الاحكام كما سجل التراجم على الاحاديث مما يشهد له بالمعرفه الدقيقة لمذاهب العلماء والاحاطة الكاملة بطرقهم فى الاستدلال .

ولم يلتزم ابو داود بتخريج الصحيح فحسب بل خـــرج الصحيح والحسن لذاته ولغيره وما لم يجمع الائمـة على تركه واما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه قال ابو داود « وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما ذكرت فى كتابى حديثا اجمع الناس على تركه وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما اذكر فيه شيئا فهو صالح) اهـ .

ومما سبق يتبين انواع ما جمعه من الاحاديث فى سننه :

اولا : (الصحيح) ويجوز ان يريد به الصحيح لذاته .

ثانيا : (ما يشبهه) ويمكن ان يريد به الصحيح لغيره فهو الذى يشبه الصحيح لذاته ومرتبته بعده .

ثالثا : (ما يقاربه) ويحتمل ان يريد به الحسن لذاته .

رابعا : (ما كان فيه وهن شديد)

خامسا : مالم يذكر فيـه شـيئا وهذا النوع يحتمل ان يكون حسنا لغيره ان اعتضد ويحتمل ان يكون فيه وهن غير شديد فهو صالح للاعتبار فقط .

١٣٦

ويقول ولى الله الدهلوى عن كتاب السنن ومنهج ابى داود فية (وكانت همته جمع الاحاديث التى استدل بها الفقهاء ودارت فيهم وبنى

عليها الأحكام علماء الأمصار فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل قال ابو داود « ما ذكرت فى كتابى حديثا اجمع الناس على تركه » وما كان منها ضعيفا صرح بضعفه وما كان فيه علة بينها بوجه يعرفه الخائض فى هذا الشان وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب اليه ذاهب ولذلك صرح الغزالى وغيره بأن كتابه كاف للمجتهد (١) .

وقال ابو عمرو بن الصلاح معلقا على طريقة ابى داود فى سننه : « فعلى هذا ما وجدناه فى كتابه مذكورا مطلقا وليس فى واحد من الصحيحين ، ولا نص على صحته احد مما يميز بين الصحيح والحسن عرفنا بانه من الحسن عند ابى داود .

وحكى ابو عبد الله بن منده الحافظ انه سمع محمد بن سعد البارودى بمصر يقول : كان من مذهب ابى عبد لرحمن النسائى ان يخرج عن كل من يجمع على تركه اى فى سننه الكبرى . قال ابن منده : وكذلك ابو داود السجستانى ياخذ ماخذه ويخرج الاسناد الضعيف اذا لم يجد فى الباب غيره لانه اقوى عنده من رأى الرجال (٢) .

وقال السيوطى : فعلى ما نقل عن ابى داود يحتمل ان يريد بقوله : « صالح » الصالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل الضعيف ايضا وروى ابن كثير عن ابى داود قال : وما سكت عنه فهو حسن(٣) فان صح ذلك فلا اشكال .

وقال الحافظ ابن حجر : « ان قول ابى داود » وما فيه وهن شديد بينته » يفهم منه ان ما يكون فيه وهن غير شديد لم يبينه ومن هنا يتبين لك ان جميع ما سكت عليه ابو داود لا يكون من الحسن الاصطلاحى بل هو على اقسام :

منه ما هو صحيح او على شرط الصحة ، ومنه ما هو حسن لذاته ،

---

(١) حجة الله البالغة الدهلوى ج ١ ص ١٢١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥ .

(٣) تدريب الراوى ص ٩٧ .

ومنه ما هو حسن لغيره وهذان القسمان كثيران فى كتابه جدا ، وفيه ما هو ضعيف ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا ، وكل من هذه الاقسام تصلح عنده للاحتجاج بها كما نقل ابن منده عنه(١) .

ونستطيع ان نخلص من هذه الآراء العلمية فى منهج ابى داود بالآتى :

اولا : انه يخرج فى الباب اصح ما عرفه فيه .

ثانيا : اذا خرج حديثا فيه ضعف شديد فقد اشترط ان ينبه على ضعفه او علته .

ثالثا : ان ما ذكره باطلاق من غير ان ينبه عليه او يبينه فهو ـ فى رايه ـ صالح ، وقد حمل بعض العلماء كلمة « صالح » على انه حسن اخذا من قوله : « وما سكت عنه فهو حسن » وحملها البعض على الصلاحية للاعتبار لا للاحتجاج فيشمل الضعيف .

وارى ان ما اطلقه ابو داود ولم يبين درجته ينبغى ان نبحث عن درجته وان نحققه ثم بعد ذلك يتضح الحكم عليه بما يليق به صحة او حسنا او ضعفا .

---

(١) المنهل العذب المورود ج ١ ص ٤٩ .

هناك القاب اطلقها المحدثون على الخبر المقبول ، استعملت فيما بينهم وهذه الالقاب هى : الجيد ، والقوى ، والصالح ، والمعروف ، والمحفوظ ، والمجود ، والثابت والمقبول والمشبه .

« الجيد » : والجودة قد يعبر بها عن الصحة فيتساوى الجيد والصحيح الا ان المحقق منهم لا يعدل عن الصحيح الى الجيد الا لنكتة كأن يرقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح ، فالوصف بلقب « الجيد » حينئذ يعنى ان الحديث اقل درجة من الصحيح ومثل هذا ايضا الوصف بلقب : « القوى » .

« الصالح » : هو ما يستعمله المحدثون فى الصحيح والحسن ، وذلك لأن كلا منهما صالح للاحتجاج ، كما يستعملون هذا الوصف كذلك فى الضعيف الذى يصلح للاعتبار .

« المعروف » : وهو ما قابل المنكر :

« المحفوظ » : وهو ما قابل الشاذ :

« والمجود والثابت » ويشملان الصحيح والحسن .

« المقبول » وقد عرفه الحافظ ابن حجر بانه الذى يجب العمل به عند الجمهور او هو ما ترجح صدقه على كذبه بحيث يصلح للاحتجاج به والعمل بموجبه .

« المشبه » ويطلق على الحسن وما يقاربه فهو بالنسبة اليه كنسبة الجيد الى الصحيح .

وبهذه الالقاب السابقةيتبين لنا مدى ما كان عليه سلفنا فى خدمة هذا العلم الشريف وكيف بلغ بهم تحريهم لسنة نبيهم وخدمتها مدى جعلهم يتناولون دراسة علومها فى دقة محكمة ، وفى غاية من الحيطة

البالغة ، بحيث يضبطون درجة كل راو ، من العدالة والضبط ودرجة كل متن وما يتصل به ، ووزنوا الأسانيد والمتون بموازين النقد العلمى النزيه الذى لا تعرف الدنيا له مثيلا ، وعلى ضوء هذه الدراسة الحديثية العميقة قعدوا القواعد ، فكانت لهم اصطلاحات خاصة بهذا العلم والقاب مميزة للأحاديث ورجال السنة .

بعض اصطلاحات الترمذى :

دارت فى كتاب جامع الترمذى بعض اصطلاحات لأنواع الحديث يمزج بينها ويجمع بين اثنين منها او اكثر فى الحكم على الحديث فيقول مثلا : (صحيح غريب) ، (حسن صحيح) ، (حسن غريب) ، (حسن صحيح غريب) .

اما قوله : « حديث صحيح غريب » فهذا ليس فيه اشكال بل هو سهل ، وذلك لأن الحديث الغريب ينقسم الى صحيح وغيره ، والحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد لاسناده فالصحة والغرابة قد يجتمعان وهذا ما يقصده الترمذى بهذا الاصطلاح .

اما قوله : « حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه » فقد استشكله البعض لأن الترمذى فسر الحسن بتعدد الاسناد ، والغرابة فيها تفرد الاسناد فبينهما تناقض ، والجواب ما قاله بعض العلماء . وهو أن الترمذى استعمل الحسن لذاته فى المواضع التى يقول فيها (حسن غريب) ونحو ذلك فاشتراط التعدد حين يطلق الحسن دون تقييد بوصف اما حين يقيد بالغرابة فيعلم أن التعدد غير ملاحظ فيه .

واما ما يقول فيه : (حسن) فقط فقد اقتصر على تعريفه لغموضه ، او لانه اصطلاح جديد ، ولذا قيده بقوله : (عندنا) ولم ينسبه الى اهل الحديث ، قال : وما قلنا فى كتابنا : حديث حسن فانما اردنا حسن اسناده عندنا ، اذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهما بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ، ولا يكون شاذا ، فهو عندنا (حديث حسن[1]) اهـ .

---

(١) قواعد التحديث للقاسمى

واما قوله : (حسن صحيح) فهذا مما استشكل ، لأن الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يجتمع اثبات القصور ونفيه فى حديث ؟ فمعناه كما يرى ابن الصلاح انه روى باسنادين : احدهما يقتضي الصحة والآخر يقتضي الحسن فصح ان يقال فيه ذلك اى حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار آخر ولكن هذه الاجابة لا تطرد فى جميع الأحاديث اذ ان بعض الاحاديث يقول فيها بعد ذلك لا نعرفه الا من هذا الوجه .

وهناك جواب ثان وهو ان المراد بالحسن اللغوى دون الاصطلاحى فهو حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار الاسناد ، ولكن يعترض على هذا الجواب : بما قاله الترمذى : « وما قلنا فى كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا » فهذا القول ينفى ان المراد بالحسن الحسن اللغوى، كما يرد هذا الجواب ايضا : ما يلزم عليه من جواز اطلاقه على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ . وهذا مردود من الجميع لم يقل به احد .

والجواب الثالث : ما قاله ابن دقيق العيد وهو ان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة الا حيث انفرد الحسن اما اذا ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعا للصحة لأن وجود الدرجة العليا وهى الحفظ والاتقان لا ينافى وجود الدرجة الدنيا كالصدق ، فيصح ان يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار العليا ، ويلزم على هذا ان كل صحيح حسن(١) .

وقد اورد ابن سيد الناس اعتراضا على هذا الجواب فى قوله : (قد بقى عليه انه اشترط فى الحسن أن يروى نحوه من وجه آخر ، ولم يشترط ذلك فى الصحيح فانتفى ان يكون كل صحيح حسنا .

وقد اجاب « العراقى » على اعتراض ابن سيد الناس بأن الترمذى انما يشترط فى الحسن مجيئه من وجه آخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فان بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله فى مواضع هذا حديث حسن غريب، فلما ارتفع الى درجة الصحة اثبت له الغرابة باعتبار فرديته(٢) اهـ

---

(١) تدريب الراوى ص ٩٤ .

(٢) فتح المغيث لشرح الفية الحديث للعراقى ج ١ ص ٣٥ .

وارى ان الاعتراض على جواب ابن دقيق العيد مازال قائما لان الصحيح والحسن مختلفان ، والمتتبع لكلام الترمذى وعباراته يرى انه فرق بينهما فاحيانا يجمع الوصفين فى عبارة واحدة (حسن صحيح) واحيانا اخرى يفرد كل واحد على حدة فعلم من ذلك انهما مختلفان وليس الحسن عاما .

الجواب الرابع : أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن ، قال ابن كثير (فما يقول فيه حسن صحيح اعلا رتبة من الحسن ودون الصحيح) وقد رد على هذا بانه تحكم لا دليل عليه وهو بعيد .

الجواب الخامس : ان الحديث ان كان له سندان فمعنى ذلك أنه روى بسند صحيح وآخر حسن . والمعنى (حسن وصحيح) فيكون اقوى مما قيل فيه صحيح فقط لانه ليس له الا سند واحد وان كان له سند واحد فمعنى هذا ان العلماء اختلف رأيهم فى الرواية او ترددوا فى الحكم بين الصحة والحسن ويكون المعنى حسن او صحيح وعلى ذلك فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد (١) وهذا ما ذهب اليه الحافظ ابن حجر .

وهذا الرأى هو ما ارجحه ، لانه يتمشى مع تفسير الترمذى للحسن بتعدد الاسناد فكلمة (صحيح) بعد كلمة (حسن) افادت ارتفاع الحديث الى الصحة اما اذا لم يكن له الا سند واحد ففيه احتياط فى الحكم عليه اهو حسن ام صحيح ولهذا كانت رتبته دون رتبة المتعدد الاسناد .

---

(١) تدريب الراوى ص ٩٤

الحديث الضعيف

الحديث الضعيف هو ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحديث الحسن . وهذه الصفات هى : اتصال السند ، وعدالة الراوى ، وضبطه وعدم الشذوذ ، وعدم العلة ، ومجىء الحديث من وجه آخر اذا كان فى الاسناد مستور غير متهم بالكذب ولا بكثرة الغلط . فكل حديث فقد هذه الشروط او بعضها فهو ضعيف .

ويتفاوت ضعف الحديث الضعيف ، كما تتفاوت صحة الحديث الصحيح ، فمنه ما هو ضعيف ، ومنه ما هو اضعف واوهى قال الحاكم :

فاوهى اسانيد الصديق : صدقة الدقيقى عن فرقد السبخى عن مرة الطبيب عنه .

واوهى اسانيد اهل البيت : عمرو بن شمر عن جابر الجعفى عن الحارث الأعور عن على رضي الله عنه .

واو هى اسانيد ابى هريرة : السرى بن اسماعيل عن داود بن يزيد الأودى عن أبيه عنه .

واو هى اسانيد عائشة : نسخة عند البصريين عن الحدث بن شبز عن أم النعمان عنها .

واوهى اسانيد ابن مسعود : شريك عن ابى فزارة عن ابى زيد عنه ، واو هى اسانيد انس : داود بن المحبر عن قحذم عن ابيه عن ابان ابن ابى عياش عنه .

واو هى اسانيد المكيين : عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب ابن خراش عن ابراهيم بن يزيد الخورى عن عكرمة عن ابن عباس .

واو هى اسانيد اليمانيين : حفص بن عمر العدنى عن الحكم

ابن ابان عن عكرمة عن ابن عباس ، قال البلقينى فيهما ، لعله اراد الا عكرمة فان البخارى يحتج به .

وأو هى اسانيد ابن عباس مطلقا : السدى الصغير محمد بن مروان عن الكلبى عن ابى صالح عنه . قال شيخ الاسلام : هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب .

وأو هى اسانيد المصريين احمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين عن ابيه عن جده عن قرة بن عبد الرحمن عن كل من روى عنه ، فانها نسخة كبيرة .

وأو هى اسانيد الخراسانيين : عبد الرحمن بن مليحة عن نهشل ابن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس (١) اهـ .

---

(١) تدريب الراوى .

انواع الحديث الضعيف

للحديث الضعيف انواع كثيرة ، وهذه الانواع ترجــع الى عدم استيفاء الحديث لصفة من صفات القبول والصحة او اكثر من صفة :

اولا : اذا فقد الحديث « شرط اتصال السند » : فاما ان يكون ذلك من اول السند ولو الى آخره بمعنى ان يحذف من اوله واحد او اثنان او اكثر ، أو يحذف السند كله وهذا النوع هو :

« المعلق » وان كان الحذف من آخر السند فقط فهذا هو « المرسل » وفى الاحتجاج به خلاف . وان كان الحذف من وسط السند ، فاما ان يكون الساقط واحدا فقط فى الموضع الواحد فهو « المنقطع » حتى ولو تعدد بأن يحذف واحد فى كل موضع ، واما ان يكون الساقط اثنين على التوالى او اكثر فى الموضع الواحد ولو مع التعدد فهو « المعضل » ويدخل فى هذا التقسيم ايضا :

« المدلس » و « المعنعن » و « المؤنن » اذا لم يثبت السماع والحكم بالاتصال فتبين انه بفقد شرط الاتصال يكون عدد الانواع سبعة :

١ ـ المعلق ٢ ـ المرسل ٣ ـ المنقطع ٤ ـ المعضل ٥ ـ المدلس ٦ ـ المعنعن قبل ثبوت السماع ٧ ـ المؤنن قبل ثبوت السماع .

ثانيا : فقد شرط العدالة : اذا فقد الراوى شرط العدالة فاما ان يثبت جرحه او لا يثبت جرحه ، فاذا لم يثبت جرحه ولكنه فقد شرط العدالة بسبب الجهالة بعينه او بحاله فهو « المجهول » ويكون ضعيفا للجهل بعينه أو بحاله ، واما ان سمى الراوى باسم غير معين فهــو « المبهم » ويعتبر من انواع المجهول . واما ان ثبت جرح الراوى فاما ان يكون ذلك بسبب الكذب أو بسبب الفسق او بما يخل بالمروءة او كونه مبتدعا ، فان كان بسبب الكذب المتعمد فهو « الموضوع » وان كان بسبب الاتهام بالكذب فهو الحديث « المتروك » واما ان كان جرح الراوى بسبب الفسق فحديثه « منكر » ويرى بعض العلماء انه « متروك » ، وان

كان الجرح بسبب كون الراوى فاقداً للمروءة او كونه مبتدعا فحديثه فى الحالين ضعيف ولم يصطلح العلماء على تسمية لمن حاله كذلك . وعلى هذا فيكون عدد انواع الضعيف الحاصلة بسبب فقدان شرط العدالة ما ياتى : ـ

١ ـ الموضوع ٢ ـ المتروك ٣ ـ المنكر ٤ ـ الضعيف بسبب عدم تحقق المروءة ٥ ـ الضعيف بسبب كون راوية مبتدعا ٦ ـ المجهول والمبهم حيث لم يعرف كل منهما ولم تثبت العدالة لهما .

ثالثا : فقد شرط الضبط : ان كان فقد الراوى لشرط الضبط بسبب الغفلة او كثرة النسيان او كثرة الخطأ فى الحديث فيسمى حديثه « المتروك » وان كان بسبب اضطراب رواياته فحديثه « مضطرب » كما يترتب على فقد شرط الضبط « المدرج » و « المقلوب » و « المصحف » فان اسباب فقد الضبط تتلخص فى فحش الغلط ، والغفلة وسوء الحفظ ، والاختلاط ، والوهم ومخالفة الثقات .

رابعا : اذا فقد شرط السلامة من الشذوذ : فينشأ عنه الحديث « الشاذ » .

خامسا : اذا فقد شرط السلامة من العلة : فينشأ عنه الحديث المعلل .

حكم الاخذ بالحديث الضعيف

معلوم ان الاحاديث قبل الترمذى كانت تنقسم الى قسمين :

١ – صحيحة تتوافر فيها شروط الصحة فتكون مقبوله .

٢ – ضعيفة لا تتوافر فيها هذه الشروط ، وعلى ذلك يدخل فى النوع الثانى الحديث الحسن كما يدخل الضعيف الذى ارتفع الى درجة الحسن بتعدد الطرق . قال ابن تيمية فى ذلك : اول من عرف انه قسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف ابو عيسى الترمذى ، ولم تعرف هذه القسمة عن احد قبله ، وقد روى عن الامام احمد انه كان يعمل بالحديث الضعيف ويجعل منزلته فى العمل بعد فتاوى الصحابة ، وان المسند فيه الاحاديث الضعيفة ، وان الامام احمد كان يقبل الرواية عن الضعفاء اذا لم يعرفوا بالكذب ، فيروى عمن لم يشتهر بالضبط كابن لهيعة وغيره ممن لا يكذبون ويعرفون بالصلاح .

وكان الضعيف عندهم نوعين : ضعيف ضعفا لا يمنع العمل به وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى ، وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهى .

اما عن الاخذ بالحديث الضعيف والعمل به فللعلماء مذاهب نوضحها فيما ياتى :

اتفق العلماء جميعا على ان الاحاديث الموضوعة لا يجوز الاخذ بها ولا روايتها ولا ذكرها الا اذا اقترن ذلك ببيان كونها موضوعة ولا اصل لها . واما من روى شيئا منها دون ان يوضح انها موضوعة وهو يعلم هذا فانه آثم وكما أنه لا يجوز رواية الموضوع فمن باب اولى لا يجوز العمل بالحديث الموضوع وما اشبهه باى حال من الاحوال لا فى الحلال والحرام ، ولا فى الوعظ والارشاد ولا فى الترغيب والترهيب ولا فى التفسير ، ولا فى غير ذلك اطلاقا .

واما الضعيف فانه على ضربين :

الاول : ما يعتبر به او ما ينجبر بغيره كتعدد الطرق ونحوها وهذا النوع من الضعيف هو ما كان ضعفه ناشئا بسبب انقطاع فى سنده كالمعلق والمنقطع والمعضل والمرسل ، او كان بسبب ضعف فى ضبط الرجال كالوهم او الاختلاط او سوء الحفظ او كان الضعف بسبب عدم ثبوت العدالة كالمستور ومجهول العين والمبهم ٠

فهذا النوع هو الذى يعتبر به وينجبر بغيره ، وهو المقصود بقول بعضهم : يعمل به فى فضائل الاعمال ونحوها ٠٠ وهذا القسم هو الذى تصح كتابته وروايته للمتابعة والاستشهاد ٠

الثانى : ما كان ضعيفا ضعفا غير منجبر ، وهو ما لا يعتبر به ، ولا يشهد له اصل شرعى ، وهذا النوع هو ما كان ضعفه ناشئا بسبب اتهام راويه بالكذب او كان بسبب فسق الراوى ، او فحش غلطه ، او فحش غفلته ، وهذا القسم لا يعمل به اطلاقا لا فى الفضائل ولا فى غيرها ، ولا يصح ان يروى ولا ان يدون الا لتوضيح حاله فقط مثله فى ذلك مثل الحديث الموضوع تمام بتمام ٠

وقال ابن تيمية فى « منهاج السنة » ان قولنا ان الحديث الضعيف خير من الراى ليس المراد به الضعيف المتروك ولكن المراد به الحسن ٠ كحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، وحديث ابراهيم الهجرى ممن يحسن الترمذى حديثه او يصححه وكان الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى اما صحيح واما ضعيف ، والضعيف نوعان : ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم ائمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف اصطلاح الترمذى فسمع قول بعض ائمة الحديث : الضعيف احب الى من القياس ، فظن انه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى واخذ يرجح طريقة من يرى انه اتبع للحديث اهـ ٠

وللعلماء مذاهب فى الاخذ بالحديث الضعيف نوضحها فيما ياتى :

اولا : مذهب كبار الحفاظ والمحدثين كالبخارى ومسلم وهو انه لا يعمل بالاحاديث الضعيفة مطلقا لا فى الاحكام ، ولا للاعتبار والمواعظ

ووجهتهم فى ذلك ان امور الدين لا تؤخذ الا من كتاب الله تعالى او من سنة رسوله عليه الصلاة والسلام الصحيحة ، اما الاحاديث الضعيفة فغير صحيحة ، والاخذ بها انما هو زيادة فى الشرع على غير علم ، بل انه يعتبر منهيا عنه اخذا من قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » فالخير اذا ان يقول الانسان برايه فيما لم يرد نص حتى اذا اعتراه خطأ كان منسوبا الى رايه لا الى الرسول ﷺ ، ولذا لم يأخذوا بالحديث الضعيف الا اذا روى من وجوه متعددة ترفعه الى درجة الحديث الحسن .

وقد ذهب الى هذا ايضا القاضي ابو بكر بن العربى ، وحكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين .

ثانيا : انه يعمل بالحديث الضعيف مطلقا قال السيوطى : وعزى ذلك الى ابى داود ، واحمد . لانهما يريان ذلك اقوى من راى الرجال اى ان اصحاب هذا المذهب ياخذان بالضعيف إذا لم يكن فى الباب حديث صحيح أو حسن او فتوى صحابى .

ثالثا : مذهب بعض علماء الفقه وهو انه يعمل بالاحاديث الضعيفة فى الفضائل ، روى عن عبد الرحمن بن مهدى كما اخرجه البيهقى اذا روينا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام والاحكام شددنا فى الاسانيد وانتقدنا فى الرجال واذا روينا فى الفضائل والعقاب سهلنا فى الاسانيد وتسامحنا فى الاحاديث وروى مثل هذا القول عن الامام احمد ، وبذلك تتضح وجهة نظرهم فى ان الحديث الضعيف اذا لم يترتب عليه حكم بالحلال او الحرام يتساهلون فيه ، كما نقل ذلك ايضا عن ابن المبارك .

وأرجح أن المراد بمثل اقوال الائمة : ابن حنبل وابن المبارك وعبد الرحمن ابن مهدى انما هو فى الاخذ بالحديث الضعيف الذى تقوى وعضده غيره حتى وصل الى درجة الحسن لغيره ، ولم يصل الى درجة الصحة فهذا النوع كان يسمى فى زمنهم بالضعيف ويدخل مع القسم الآخر من الضعيف وهو المتروك وما كانوا يفرقون بين الصحيح والحسن وانما كان اكثر المتقدمين يصف الحديث اما بالصحة واما بالضعف .

فقول هؤلاء الائمة : « اذا روينا فى الحلال والحرام شددنا ... الخ » يريدون بالتساهل الاخذ بالحديث الحسن والله اعلم .

الرواية فى الاسلام .. وحاجتها الى الاسناد

للرواية منزلة عظيمة ، واهمية بالغـة فى نقل اشرف العلوم واهمها ، ولهذه الاهمية كان من الضرورى ان نبرز ما تحتاجه من وسائل كالاسناد وغيره من قوانين اصول الحديث .

واذا نظرنا الى الرواية قبل الاسلام لم نجد العرب قد عنوا بها او بتصحيح الاخبار ، وتمحيص المرويات العناية الكاملة ، لأن مروياتهم لم يكن لها من القداسة ما يدعو الى ذلك، ففيها الاساطير والاحاديث المختلفة . أما الرواية فى الاسلام ، وفى الحديث خاصة ، فقد شدد العلماء فيها ، وقعدوا لها القواعد ، وصاغوا لها الشروط ، واصلوا لها الاصول بعناية فائقة ، تعتبر ادق ما وصل اليه النقد فى القديم والحديث .

ولم تبلغ الرواية فى العلوم الاخرى شاو ما بلغته رواية الحديث ، ولم تلق من العناية مثل ما لقيته لدى المحدثين من دقة النقد وتمحيص المرويات ، ولم يتمسك رواة العلوم الاخرى بالاسناد طويلا ، كما تمسك به المحدثون ، فلم نر لعلماء اللغة مثلا معجما مسندا كما هو الشان فى صحيحى البخارى ومسلم ، بل ان ما جمعه علماء اللغة وغيرهم لم يكن كذ فى درجة واحدة من الثقة والصحة ، فقد تعرض للتصحيف وتسلل اليه الوضع والتحريف ، وحامت حول بعضه الشكوك والشبهات ، ويرجع ذلك الى اسباب يمكن اجمالها فيما ياتى :

١ ــ ان سائر العلوم واللغات فيما سوى القرآن والسنة لم تتمتع بالقداسة والاكبار كما هو الشان فى هذين الاصلين الشريفين .

٢ ــ ان الالفاظ اللغوية لا تقع تحت حصر ، فلو حاول العلماء تدوين كل كلمة وكل اشتقاق عن طريق الاسناد لوصل بهم الأمر مدى لا يحصى .

٣ ــ ان بعض علماء اللغة وغيرهم لم يكونوا على جانب كبير من

الدقة فيما يروونه ، كما هو الحال بالنسبة للمحدثين الذين بلغوا فى الدقة والتحرى مدى بعيدا .

٤ ـ اخذ بعض علماء اللغة عن الكتب والصحائف فى العصور الأولى ، ولم تكن يومئذ منقوطة ولا مشكولة ، إلا ما كان فى القرآن الكريم فقط .

وليس معنى هذا ، ان نفقد الثقة بتلك العلوم ، ولكن المراد توضيح اختلاف النظرتين عند الموازنة : فالمحدثون نظروا على انه دين وتشريع له قداسته ، واما غيرهم فلم تصل نظرتهم فيما دونوه ما وصلت اليه نظرة اهل الحديث .

ويتبين لنا الفرق واضحا بما صنعه ابن جرير الطبرى فى كتابه التفسير حيث تحرى الدقة فى الرواية اكثر مما صنعه فى كتابه « التاريخ » وهذا راجع الى تغاير النظرتين .

هذا بالاضافة الى ما امر به المسلمون فى القرآن الكريم من قول الله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » . وقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا » .

وما ورد فى السنة الشريفة من التحذير من الكذب ، قال ﷺ : « ان كذبا على ليس ككذب على احد فمن كذب على فليتبوا مقعده من النار » رواه الشيخان .

ومنذ العهد النبوى والصحابة والتابعون يعيشون فى جو من الصدق ، لا كذب ولا تدليس ، وحتى بعد انتقال الرسول ﷺ الى الرفيق الأعلى ، حيث كانت صدورهم الأمينة تفيض بالثقة والاخلاص ، وقلوبهم

الواعية تنبض بالصدق والايمان ، فكان البعض يسند الحديث مرة ولا يسنده اخرى .. الى ان حدثت الفتنة وظهرت الأحزاب والفرق ، واخذ الكذب على رسول الله ﷺ يزداد شيئا فشيئا ، فانبرى الصحابة والتابعون يمحصون الأحاديث سندا ومتنا ، ويشددونن فى معرفة الرواة والطرق ، ويلتزمون الاسناد دائما .وكان ابتداء مرحلة التحرى والتزام الاسناد منذ عهد صغار الصحابة الذين تاخرت وفاتهم عن زمن الفتنة .

وفيما رواه مسلم ـ بسنده ـ عن ابن سيرين قال : « لم يكونوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر الى اهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر الى اهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » .

فما هو الاسناد الذى التزموه ؟ وما منزلته فى الدين ؟ وكيف كانت عنايتهم به ؟ هذا ما سنجيب عنه فى البحوث التالية بتوفيق الله تعالى.

منزلة الاسناد وعناية الأمة به

الاسناد هو رفع الحديث الى قائله .

وللاسناد منزلته العالية ، واهميته البالغة ، فى تمحيص الاخبار وتوثيقها ، وتمييز صحيحها من ضعيفها .

واذا نظرنا الى السنة الشريفة ، وجدناها تمثل المصدر الثانى من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم ، فهى المفسرة لمبهمه ، المفصلة لمجمله ، المقيدة لمطلقه الشارحة لأحكامه .. كما اتت باحكام لم يرد نص فى القرآن عليها — على رأى من يقول باستقلالها ببعض الاحكام — كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها ، وغير ذلك .. فكانت بهذا متممة ومطبقة لما فى القرآن ، وجاءت مرتبتها بعده مباشرة ، لهذا كله كان الطريق الذى يصل بنا الى سنة الرسول ﷺ — وهو الاسناد — له نفس الأهمية اذ لولاه لما عثر طالب الحديث على طلبته ولما وقف المسلمون على احكام دينهم مفصلة واضحة .. وتبرز ثمرات الاسناد واهدافه فيما يأتى :

أولا : يمكن تحقيق الاخبار ، ومعرفة ما يقبل منها وما يرد .

ثانيا — يستطيع طالب الحديث ان يقف على درجة كل قول او فعل او تقرير او صفة مما وردت به السنة ، من حيث الصحة او الحسن او الضعف وما الى ذلك ..

ثالثا — بالاسناد يمكن صيانة السنة وحفظها من الدس والتحريف او الوضع

ثالثا — بالاسناد يمكن صيانة السنة وحفظها من الدس والتحريف او الوضع والتبديل ، او النقص او الزيادة ..

رابعا : بالاسناد تدرك الامم والشعوب درجة السنة ، وانها قد ثبتت بأدق طرق النقد والتحقيق التى لا تعرف الدنيا لها مثيلا ، لان الاسناد من خصائص الأمة الاسلامية .. وهذا يرد دعاوى المبطلين وشبههم التى اثاروها حول صحة الحديث الشريف . وحسب الاسناد فضلا ان الله حفظ به الدين من تحريف المبطلين .

ولهذه المنزلة الجليلة ، حث الشارع الحكيم على طلب الاسناد ، وحض المسلمين على تتبعه ، من ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق فى قوله تعـالى : او اثارة من علم » (١) قال : « اسـناد الحديث » ، وفيما اخرجه مسلم : قال ابن المبارك : « الاسـناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء » . وقال الامام احمد : طلب الاسناد العالى سنة عمن سلف ، والى جانب حث الشارع الحكيم عليـه فقد قيض الله له الائمة الثقات ، الضابطين العدول الذين افنوا اعمارهم فى خدمته .. وكان الاسناد بحق من خصائص الامة الاسلامية ، يقول ابن حزم : « نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال ، خص الله به المسلمين دون سائر الملل ، واما مع الارسال والاعضال فيوجد فى كثير من اليهود ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمـد ﷺ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى اكثر من ثلاثين عصرا ، وانمـا يبلغون الى شمعون ونحوه .. واما النصارى فليس عندهم من هذا النقل الا تحريم الطلاق فقط .. واما النقل بالطريق المشتملة على كذاب او مجهول العين ، فكثير فى نقل اليهود والنصـارى » . وقال ابو على الجيانى : « خص الله تعالى هذه الامة بثلاثة اشياء لم يعطها من قبلها : الاسناد والانساب والاعراب » لهذا كله عنى المسلمون بالرحلة من اجل الاسناد ، واستجابوا لدعـوة رسولهم صلوات الله وسلامه عليه : « من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله به طريقا الى الجنة » . ولشـدة عنايتهم بالرحلة كانوا يستسـهلون الصعب ، ويسـتعذبون العناء فى سبيلها ، يقول الصحابى العظيم ابو الدرداء رضى الله عنه : لو اعيتنى آية من كتاب الله فلم اجد احدا يفتحها على الا رجل ببرك الغمـاد لرحلت اليه » (٢) . بل كانت الرحلة مألوفة عندهم حتى من اجـل حديث واحد ، يقول سعيد بن المسيب « ان كنت لأرحل الايام والليالى فى طلب الحديث الواحد » .

وقال الامام احمد بن حنبل : « لقد كان علقمة والاسود يبلغهما الحديث عن عمـر رضى الله عنـه فلا يقنعان حتى يخرجا الى عمـر فيسمعانه منه » .

---

(١) سورة الاحقاف آية : (٤) .

(٢) وبرك الغماد بكسر الغين : موضع وراء مكة بخمس ليال .

وبهذا يتبين لنا مدى عناية الأمة بالاسناد ، ومدى حرصهم ودقتهم الفائقة فى تحرى الاسناد الصحيح ، ورواية الحدث الصحيح ، فرحلوا طلبا لعلو الاسناد ، ورغبة فى لقاء الائمة والاستفادة بعلمهم ، قال الخطيب البغدادى :

« المقصود من الرحلة فى طلب الحديث امران :

احدهما : تحصيل علو الاسناد وقدم السماع .

والثانى : لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم .. » .

اقسام الاسناد

وينقسم الاسناد الى قسمين :

١ ـ الاسناد العالى ،

٢ ـ الاسناد النازل .

١ ـ الاسناد العالى

يعرف الاسناد العالى بأنه « ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم بالنسبة الى سند آخر يرد بذلك الحديث بعينه بعدد كثير او بالنسبة لمطلق الأسانيد » .

وطلب الاسناد العالى سنة عند الائمة ، ولذا استحبت الرحلة فيه ، قال الامام احمد : طلب الاسناد العالى سنة عمن سلف . وعلو الاسناد يجعله ابعد عن الخطأ

● ولكن بعض المتكلمين قال : كلما طال الاسناد كان النظر فى التراجم والجرح والتعديل اكثر فيكون الأجر على قدر المشقة .

وهذا غير صحيح ، فان فى كثرة الرجال مجالا لاحتمالات الخطأ

او السهو ، وفى قلتهم البعد عن هذا ، قال ابن الصلاح : « العلو يبعد الاسناد من الخلل ، لأن كل رجل من رجاله يحتمل ان يقع الخلل من جهته سهوا او عمدا ، ففى قلتهم قلة جهات الخلل ، وفى كثرتهم كثرة جهات الخلل .. » .

وللاسناد العالى خمسة اقسام :

الأول : القرب من رسول الله ﷺ من حيث العدد ، باسناد صحيح نظيف غير معل ولا ضعيف . وهذا القسم هو افضل انواع العلو ، بخلاف ما اذا كان عاليا مع ضعف فانه لا يلتفت حينئذ الى هذا العلو خاصة اذا كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى سماعا من الصحابة مثل دينار ونعيم بن سالم ، ويعلى بن الأشدق ، قال الذهبى . « متى رأيت المحدث يفرح بعوالى هؤلاء فاعلم انه عامى » .

وفى قرب الاسناد قرب الى رسول الله ﷺ وفى القرب الى رسول الله ﷺ قرب الى الله عز وجل ، فيكون فى قرب الاسناد قربة وصلة وعبادة لله تعالى .

الثانى : ان يكون الاسناد عاليا بسبب القرب من ائمة الحديث كالأعمش ، وابن جريج ومالك وغيرهم مع صحة الاسناد اليه ، حتى وان كثر العدد بعد ذلك من هذا الامام الى رسول الله ﷺ ، فوصف الاسناد بالعلو فى هذا القسم راجع بالنسبة الى قربه من ذلك الامام .

الثالث : ان يكون علو الاسناد بالنسبة الى كتاب من كتب السنة المعتمدة المعروفة كالموطأ والكتب الستة ، وهذا القسم سماه ابن دقيق العيد علو التنزيل ، وليس بعلو مطلق اذ ان الراوى لو روى الحديث من طريق كتاب منها وقع انزل مما رواه من غير طريقها ، وهذا القسم اربعة انواع :

١ - الموافقة : وهى ان يقع لك مثلا حديث عن شيخ مسلم من غير جهته بعدد اقل من عددك اذا رويته باسنادك عن مسلم عنه ، وصورة هذا النوع : ان يروى مسلم حديثا عن يحيى عن مالك عن نافع عن

ابن عمر ، فترويه باسناد آخر عن يحيى بعدد اقل مما لو رويته من طريق مسلم عنه .

٢ ــ البدل : وهو ان يقع هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم وهو مثل شيخ مسلم فى ذلك الحديث ، وقد يطلق على هذا النوع موافقة بالنسبة الى شيخ شيخ مسلم ومثال هذا النوع : ان يروى مسلم حديثا عن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر كما سبق ، ثم ترويه انت باسناد آخر عن مالك بعدد اقل .

٣ ــ المساواة : وهى ان يقل العدد فى اسنادك لا الى شيخ مسلم ولا الى شيخ شيخه بل الى من هو ابعد من ذلك كالصحابى ، بحيث يقع بينك وبين الصحابى من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابى فتكون بهذا مساويا لمسلم فى قرب الاسناد وفى عدد الرجال .

وقد مثل له ابن حجر : كان يروى النسائى ــ مثلا ــ حديثا يقع بينه وبين النبى ﷺ فيه احد عشر نفسا ، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد آخر الى النبى ﷺ ، يقع بيننا فيه وبين النبى ﷺ احد عشر نفسا ، فنساوى النسائى من حيث العدد ، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص . أ هـ

٤ ــ المصافحة : وهى ان تقع هذه المساواة السابقة لشيخك ، لا لك فيقع هذا لك عن طريق المصافحة ، فكأنك لقيت مسلما فى ذلك الحديث ، لانك لقيت بشيخك المساوى له .

وقال ابن الصلاح : ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو تابع لنزول ، اذ لولا نزول ذلك الامام فى اسناده لم تعل انت فى اسنادك .

الرابع : تقدم وفاة الراوى الذى يروى عنه عن وفاة راو آخر ، وان تساويا فى عدد رجال الاسناد ، فما يروى عن ثلاثة عن البيهقى عن الحاكم اعلى مما يروى عن ثلاثة عن ابى بكر بن ... عن الحاكم ،

لتقدم وفاة البيهقى على ابن خلف ، فالبيهقى مات سنة ثمان وخمسين واربعمائة ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وارنعمائة ٠

وأما العلو بتقدم وفاة شيخ الراوة مطلقا ، لا بالنسبة الى اسناد آخر او شيخ آخر ، فقد عين بعض العلماء لهــذا القسم حدا هو مضى خمسين سنة على وفاة الشيخ وعين البعض الآخر حده ثلاثين سنة ٠

الخامس : العلو بتقدم السماع من الشيخ ، فمن سمع متقدما كان اعلى ممن سمع متاخرا ، كأن يسمع اثنان من شيخ واحد وسماع احدهما منذ ستين سنة ، وسماع الآخر منذ اربعين سنة وكان العدد متساويا اليهما فان الأول يكون اعلى من الثانى ٠ قال السيوطى : ويتاكد ذلك فى حق من اختلط شيخه او خرف ، وربما كان المتاخــر ارجح ، بان يكون تحديثه الأول قبل ان يبلغ درجة الاتقان والضبط ثم حصل له ذلك بعد الا أن هذا علو معنوى ٠

٢ ــ الاسـناد النـازل

والاسناد النازل هو ما قابل العالى ٠٠ فكل ما سبق بيانه من اقسام الاسناد العالى ، وانواع بعض اقسامه ، يقابلها للاسناد النازل على نحو ما سبق ، وعلى هذا يكون للنزول خمسة اقسام كذلك :

١ ــ النزول بسبب البعد عن رسول الله ﷺ ٠

٢ ــ النزول بسبب البعد عن امام من الائمة ٠

٣ ــ نزول الاسناد بالنسبة الى كتاب من كتب السنة المعتمدة ٠

٤ ــ النزول بسبب تاخر وفاة الشــيخ الذى يروى عن وفاة شيخ آخر ٠

٥ ــ النزول بسبب تاخر السماع من الشيخ بالنسبة لآخــر مقدم سماعه ٠

ومما سبق يتضح لنا ان الاسناد العالى افضل من النازل . ولـكن هذا الحكم ليس عاما ، فقد يكون الاسناد النازل افضل ، وذلك بان يكون رجاله اوثق ، واضبط ، وافقه من رجال الاسناد العالى ، أو يكون الاسناد النازل متصلا بالسماع والعالى فيه اجازة او بعض تساهل من الرواة ، فالمعول عليه اذا - فى الافضلية - انما هو صـحة الرجل .. قال ابن المبارك : ليس جودة الحديث قرب الاسناد بل جودة الحديث صـحة الرجال : وقال السلفى الأصل الاخذ عن العلماء فنزولهم اولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل حينئذ هو العالى فى المعنى عند النظر والتحقيق ا هـ .

القاعدة الأساسية فى قبول خبر الراوى ، والاحتجاج به : هى الثقة به فى دينه ، والثقة به فى روايته ، حـــرا كان او عبدا ، ذكرا كان أو انثى ، ولهذا فقد اجمع ائمة الحديث والفقه على قبول رواية الراوى بشرطين :

الشرط الأول : ان يكون عدلا ، لتتحقق الثقة به فى الدين •
والشرط الثانى : ان يكون ضابطا ، ليكون محل ثقة فى روايته •

١ ـ العـــدالة

الشرط فى قبول خبر الراوى ان يكون عدلا : والمراد بالعدل : هو المسلم البالغ العاقل الذى سلم من اسباب الفسق وخوارم المروءة •

وانما اشترط كونه مسلما ؛ لأن شأن الرواية يتعلق بالدين ، والكافر ليس من اهله ، بل قد يسعى الى الكذب عليه او محاولة هدمه •

واما البلوغ ؛ فلأنــه مناط التكليف ، وقـــد لا يتحرج الصبى من الكذب ، وقيل : تقبل رواية المميز ان لم يجرب عليه الكذب •

وقد ذهب الجمهور : الى ان الصبى متى كان مميزا فهو اهـــل للتحمل ، فقبلوا تحمل الصغير بل والكافر اذا ادى كل منها ما تحمله ورواه فى حال الكمال ، وهى حال البلوغ والاسلام ، ولا يعترض على ذلك بأن الصبى ـ فى الغالب ـ لا يضبط ما سمعه فى حال صباه ، وان الكافر لا يعنى بما سمعه وقت الكفر ؛ لأن كلا منهما ادرى بحال نفســه واعلم بها ولأنه فى وقت روايته وادائه غير متهم ••

واســـتدل الجمهور على قبول رواية الصبى المميز اذا بلغ بالقياس على الشهادة ، فمن تحمل وهو مميز وادى فى حال البلوغ تقبل منه الشهادة ، فتقبل كذلك روايته ، لأن العلة واحدة فى الحالين وهى كون كل مرة منهما أخبارا ملزما • وأيضا فقـــد قبل السلف رواية ابن

عباس ، وابن الزبير ، والنعمان بن بشير ، وانس بن مالك ، دون البحث او السؤال عن كون هذا التحمل قبل البلوغ اولا ، مع انهم تحملوا الكثير قبـــل البلوغ ، فابن عباس ولد لثلاث سنين قبل الهجرة وفيما رواه البخارى : انه ناهز الاحلام فى حجة الوداع وابن الزبير كان اول مولود فى الاسلام بعد الهجرة ، والنعمان كان اول مولود فى الانصار بعـــد الهجرة ، وتوفى الرسول ﷺ وهو ابن ثمان سنين ، وانس كان عمره عشر سنين عندما قدم رسول الله ﷺ الى المدينة .

اما بالنسبة للكافر فدليلهم : ان جبير بن مطعم تحمل قبل الاسلام ، وروى ما تحمله بعد الاسلام وقبل منه ، اخرج الشيخان : انه سمع النبى ﷺ يقرا فى المغرب « بالطور » وكان قد جاء فى فداء اسرى بدر قبل ان يسلم ، وفى رواية للبخارى : وذلك اول ما وقر الايمان فى قلبى .

وأما كونه عاقلا ، فلأن العقل مناط التكليف ايضـا ، والمجنون لا يعى ما يقول .

والمراد بكونه سليما من اسباب الفسق : أن يعرف بالصلاح والتقوى فيمتثل ما امر به ويجتنب ما نهى عنه ، فلا يقترف كبيرة من الكبائر ولا يكون مصرا على صغيرة من الصغائر ولا يكون صاحب بدعة لأن من شأن المبتدع ان يميل الى بدعته ويسعى فى نصرة مذهبه فلا يؤمن الكذب عليه وسيأتى تفصيل ذلك .

وقد حذر الله تعالى من اخبار الفاسق فقال:«يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » وفيما رواه البيهقى من حديث ابن عباس : « لا تأخذوا العلم الا ممن تقبلون شهادته » وعن ابن سيرين : ان هـذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم وفيما رواه البيهقى عن النخعى قال : كانوا اذا اتوا الرجل ليأخـــذوا عنه نظروا الى ســـمته والى صلاته ، والى حاله ثم يأخذون عنه .

وأما المروءة : فهى الآداب النفسية التى تحمـــل صـــاحبها على الوقوف عند مكارم الأخلاق ومحاسن العادات ، وما يخل بالمروءة يرجع الى سببين :

الأول : ارتكاب الصغائر من الذنوب التى تدل على الخسة ، كسرقة شيء حقير فضلا عن ارتكاب الكبائر من باب أولى .

الثانى : فعل بعض الأشياء المباحة التى ينتج عنها ذهاب الكرامة والهيبة وتورث الاحتقار مثل كثرة المزاح الممقوت الذى يخرج عن حد الاعتدال ومثل التبول فى الطريق .

موازنة بين عدالة الرواية .. وعدالة الشهادة

يشترط فى الشهادة شروط اكثر من الرواية ، فلا يشترط فيمن يكون عدلا فى روايته العدد ، ولا الذكوره ، ولا الحرية ، ولا البصر ويشترط هذا فى الشهادة ، لأن الشهادة تتوقف على عدد معين فى بعض الأحكام ، وتتوقف على دقة التمييز بين الأشياء التى سيحلف عليها وتعيينها ، وهذا لا يتاتى اذا كان الشاهد غير مبصر ، ولأن الشهادة من باب الولاية اشترط فى الشاهد الحرية والذكورة . لأن الشاهد سيلزم المشهود عليه بما شهد به فان كان الشاهد عبدا او امراة فلا ولاية لهما ، لنقصها فى الانثى ، وانعدامها فى الرقيق ، اما رواية الحديث فنيست من قبيل الولاية لأن الراوى انما ينقل الخبر فقط ويؤديه ولا يلزم من يروى اليه شيئا ، وانما الحكم المستنبط من الحديث هو الذى يلزم السامع باتباعه تطبيقا لأحكام الدين .

واما المحدود بقذف فترد شهادته ، لأنها من تمام حده ، قال تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم » اما بعد توبته : فقد ذهب الامام ابو حنيفة وبعض السلف الى ان المحدود فى قذف لا تقبل شهادته وان تاب وجعلوا الاستثناء فى الآية راجعا الى الفسق فحسب .

وذهب الائمة مالك والشافعى واحمد وكثير من السلف الى قبول شهادة المحدود فى قذف اذا تاب ، وذهبو الى ان الاستثناء راجع الى عدم قبول الشهادة والى الفسق ... واما بعد التوبة فيرتفع كل منهما .

واما بالنسبة لرواية الحديث فان روايته عندئذ تقبل لتحقق عدالته وقت الرواية وتتضح الحكمة ـ من خلال هذه الموازنة ـ فى الفرق بين العدالة فى الرواية والعدالة فى الشـــهادة .. بان كثيرا من احاديث الرسول ﷺ جاء عن طريق النساء من امهات المؤمنين ، وكثيرا منها ايضا جاء عن طريق الموالى مثل : بلال ، ونافع مولى ابن عمر ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغالب الأحاديث جاء بطريق الآحاد ، فلو اشترط فى الرواية ما اشترط فى الشهادة ، لما وصل الينا هذا العدد العظيم من السنة الشريفة ، بل وكان يترتب على عدم وصولها ان تتعطل كثير من الأحكام ومن الأمــور التى تفترق فيهـا الشهادة عن الرواية ان الشهادة لا تقبل لأصل وفرع ولا من جرت شهادته نفعا له ، وتقبل شهادة المبتدع الا الخطابية والتائب من الكذب والصبى ومن كذب بعد شهادته وتصح بدعوى سابقة وطلب لها وعند حاكم بخلاف الرواية فى كل ذلك .

ثبوت العـــدالة

تثبت العدالة بالاستفاضة وشهرة صاحبها بالصلاح والخير والثناء الجميل بحيث يعرف بالتوثيق ، والاحتجاج به لدى اهل العلم الذين يعرفونه بالثقة والأمانة فيستغنى بهذا عن بينة تشهد بعدالته . قال ابن الصلاح : وهذا هو الصحيح فى مذهب الشافعى ، وعليه الاعتماد فى فن أصول الفقه ، وممن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ ومثل ذلك بمالك وشـــعبة والسفيانين والأوزاعى والليث وابن مبارك ووكيع واحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وعلى بن المدينى ومن جرى مجـراهم فى نباهـة الذكر واستقامة الأمر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وامثالهم وانما يسأل عن عدالة من خفى امره على الطالبين .

وتوسع ابن عبد البر الحافظ فى هذا فقال : كل حامل علم معروف العناية بــه فهو عـــدل محمول فى امره ابدا على العدالة حتى يتبين جرحه ، لقوله ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله .. » وفيما قاله اتساع غير مرضي ا هـ .

والحقيقة أن من استفاضت شهرته بالعدالة والتوثيق ، والصـــلاح

والامانة ثبتت عدالته دون ان يسأل عنه . وقد سئل ابن حنبل عن اسحاق بن راهويه فقال : مثل اسحاق يسأله عنه ؟ وسئل ابن معين عن أبي عبيد ، فقال : مثلي يسأل عن ابى عبيد ؟ ابو عبيد يسأل عن الناس .

اما من ليس له هذه الشهرة بالعدالة والرضا ، فيحتاج فى ثبوت عدالته الى تعديل أئمة الحديث له ، او اثنين منهم ، او واحد على الصحيح .

قال القاضي ابو بكر الباقلانى : الشاهد والمخبر انما يحتاجان الى التزكية اذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا ، وكان امرهما مشكلا ملتبسا ومجوزا فيهما العدالة وغيرها - والا فلا - .. والدليل على ذلك ان العلم بظهور سيرهما واشتهار عدالتهما اقوى فى النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة .

٢ - الضبط

والشرط الثانى فى قبول الرواية ، ان يكون ضابطا ، والمراد بالضبط اليقظة وعدم الغفلة ، وان يكون حافظا ان حدث من حفظه ، ضابطا لكتابه من التبديل والتغيير ان حدث منه ، عالما بما يحيل المعنى ان روى بالمعنى .

وينقسم الضبط الى قسمين :

(أ) ضبط الصدر .

(ب) ضبط الكتاب .

فاما ضبط الصدر : فهو ان يكون الراوى حافظا لما سمعه فى صدره من غير تغيير او تحريف او زيادة او نقص من وقت تحمله الى وقت ادائه ، هذا اذا كان راويا باللفظ .. اما اذا كان راويا بالمعنى ، فيشترط ان يكون محافظا على المعنى بحيث لا يزيد ولا ينقص ، وقد اجاز الجمهور : الرواية بالمعنى بشرط ان يكون الراوى عالما بالالفاظ

ومقاصدها ، خبيرا بما يحيل المعنى أى يغيره او يخل به مدركا للتفاوت بين المعانى ، عارفا بالشريعة وقواعدها اما اذا لم يكن على علم بما ذكر فقد أجمعوا على ان الرواية بالمعنى غير جائزة .

وذهب بعض العلماء الى منع الرواية بالمعنى مطلقا .

وقيد البعض منعها فى الاحاديث المرفوعة .

والاصح ما ذهب اليه الجمهور ، فهو الذى كان عليه الصحابة ، واحوال السلف ، ولكن الذين اجازوا الرواية بالمعنى استثنوا منها احاديث العقائد والاحاديث التى يتعبد بها كما فى التشهد والاذكار ، والاحاديث المشتملة على جوامع الكلم ، ومع كل هذا فهم يرون ان الاولى والافضل هو رواية الحديث بلفظه .. وان روى بالمعنى فعلى الراوى ان يعقبه بقوله : « او كما قال » او نحو هذا ، او شبهه او قريبا منه وسيأتى مزيد بيان لذلك ان شاء الله .

واما ضبط الكتاب . فهو صيانته وحفظه ، من التغيير والتحريف ، بحيث يأمن عليه من وقت تحمله الى وقت الاداء .

ثبوت الضبط ومعرفته

اذا تم ضبط الراوى على نحو ما سبق من الدقة والامانة فقد ثبت ضبطه ويعرف الضبط بموافقة الثقات المتقنين الضابطين لفظا او معنى ، فان وافقت روايات الراوى الثقات المتقنين ولو من حيث المعنى ، او وافقتها فى الاغلب والمخالفة نادرة كان حينئذ ضابطا ثبتا ، اما اذا كان كثير المخالفة لهم كان مختل الضبط ، ولا يحتج بحديثه .

ومتى كان الراوى عدلا ضابطا ـ على نحو ما سبق سمى : « ثقة » فتجب الطمانينة اليه ، وقبول روايته .

وهكذا بالعدالة والضبط يصبح الراوى فى درجة القبول .. فينظر بعد هذا فى المروى : فاذا تحققت شروط القبول فيه ، بأن سلم من

الشـذوذ والعـلة ، فلم يخالف الثقة من هو اوثق منه ، ولم يكن هناك قادح خفى اصبح المروى فى درجة القبول ، فينظر فى الرواية فاذا كان الاسناد متصلا ، سالما من الخلل والعلل ترجحت صحة الحديث وكان مقبولا . وبهذا ندرك كيف قامت قوانين هذا العلم على اصول دقيقة فى النقد والتوثيق توجب الثقة المطـلقة فى السـنة النبوية الشريفة على صاحبها افضل الصلاة والسلام ..

الجـرح والتعـديل

التعديل فى اللغة : تسوية الشيء وتقويمه . وفى الاصطلاح : هو وصف الرواى بما يقتضي قبول ما يرويه ، والعمل به . ومما يدل على التعديل قول الرسول ﷺ ، « نعم الرجـل عبد الله - يعنى ابن عمر - لو كان يصلى من الليل » .

والجرح فى اللغة : يطلق ويراد به التاثير فى الجسم بسـلاح او نحو ذلك ، ويطلق ويراد به : الجرح المعنوى كالسب والقذف .

واصطلاحا : وصف الراوى بما يقتضي عدم قبول روايته .

ولما كان الجرح ضروريا فى الدين ، وترتبط معرفة الرجال عليه لكشف احوال الكذابين والوضاعين والفسقة ، كان جائزا فى الاسلام ؛ لما يترتب عليه من صيانة الشريعة الاسلامية من الدس والوضع ، وتمييز العدل من الفاسق ، والصادق من الكاذب والضابط من غيره . ويدل على جواز الجرح ، بل ووجوبه قول الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » ، ومن السنة ، ماروى عن عائشة رضى الله عنها : ان رجلا استاذن على النبى ﷺ فقـال : ائذنوا له بئس اخو العشيرة . متفق عليه . وما رواه البخارى . عن عائشـة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « ما اظن فلانا وفلانا يعرفان من ديننـا شيئا » قال الليث بن سـعد احد رواة هـذا الحديث : هذان الرجلان كانا من المنافقين .

ومما ذكره الامام النووى فى كتابه - رياض الصـالحين - من اسباب اباحة الغيبة لغرض صحيح شرعى لا يمكن الوصول اليـه الا بها : تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم وذلك من وجوه منها جرح المجروحين من الرواة والشهود . وذلك جائز باجماع المسلمين بل واجب للحاجة ، ومنها المشاورة فى مصاهرة انسان او مشاركته وايداعه او معاملته او غير ذلك او مجاورته ، وعلى المشـاور ان لا يخفى حاله بل يذكر المساوىء التى فيه بنية النصيحة .. اهـ .

مراتب التعديل والتجريح

أما مراتب التعديل فست مراتب :

١ ـ الوصف بأفعل الذى يدل على المبالغة والتفضيل مثل : اوثق الناس ، واثبت الناس واعدل الناس او نحو ذلك كاليه المنتهى فى التثبت ، ومن ذلك قولهم : ومن مثل فلان ؟ ، وفلان لا يسال عنه .

٢ ـ ما جاء مؤكداً بصفة من صفات التوثيق بان يكرر بعض هذه الصفات بلفظها مثل : ثقة ثقة . او بمعناها مثل : ثقة حافظ او ثقة حجة او ثقة ثبت . و « الثبت » بالباء الساكنة المتثبت فى الأمور وبالفتح : عدل ضابط ، والجمع اثبات .

٣ ـ افراد الصفة مثل : ثقة . متقن . ثبت . حجة .

٤ ـ من قصر عمن قبله قليلا ، مثل : صدوق او لا بأس به او محله الصدق او مأمون او ليس به بأس . وقد جعل الذهبى قولهم : « محله الصدق » مؤخرا عن قولهم صدوق الى المرتبة التى تلى هذه المرتبة ، اى انه لا يرقى الى هذه المرتبة ؛ لأن « صدوقا » مبالغة فى الصدق ، بخلاف « محله الصدق » فانه دال على ان صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق . وعلى كل حال فصاحب هذه المرتبة ممن يكتب حديثه وينظر فيه سواء قيل فيه « صدوق » او « محله الصدق » قال ابن ابى حاتم : اذا قيل : انه صدوق او محله الصدق او لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ؛ لأن مثل هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر فى حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه .

٥ ـ من قصر عمن قبله قليلا ، مثل قولهم : شيخ فيكتب حديثه وينظر فيه ، وزاد العراقى مع قولهم : محله الصدق : الى الصدق ما هو ، والحق بهذه الالفاظ : صدوق سيء الحفظ ، او صدوق يهم ، اوله اوهام ، او يخطىء ، كما يلتحق بذلك من رمى بنوع بدعة كالتشيع والقدر والنصب والارجاء والتجهم .

٦ ـ قولهم : « صالح الحديث ، فان مثل هذا يكتب حديثه للاعتبار

وينظر فيه ، ومثل « صـــدوق ان شـــاء الله » ، « صـــويلح » ، « مقبول » ٠

هذه هى مراتب التعديل ، وهى مرتبة من الاعلى الى الادنى ٠

مراتب التجريح :

وأما مراتب التجريح فهى :

١ ـ قولهم : « لين الحديث » او « فيــه مقال » او « ضعيف » ونحو ذلك ٠٠ قال ابن ابى حاتم : اذا اجابوا فى الرجل بلين الحديث فهــو ممن يكتب حديثــه وينظر فيــه اعتبــارا ، وقال الدارقطنى ـ صاحب هذه المرتبة ـ اذا قيل عنه « لين » : لا يكون ســـاقطا متروك الحديث ولكن مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة ٠

٢ ـ اذا قالوا : ليس بقوى ، فهو بمنزلة الاول فى كتب حديثه الا انه دونه ، ومثل ذلك قولهم : فلان لا يحتج به ، او ضعفوه ، او منكر الحديث ونحو هذا ٠

٣ ـ اذا قيل : فلان منكر الحديث ، او لا يحتج به او ضعفوه ، او ضعيف الحديث ؛ ونحوه فهو حينئذ دون الثانى فى الرتبة ، ولا يطرح حديثه بل يعتبر به ٠

٤ ـ اذا قيل : فلان متروك الحديث او ذاهب الحديث او كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهذه هى المنزلة الرابعـــة ، قال الخطيب ابو بكر : ارفع الدرجات فى احوال الرواه ان يقال حجة او ثقة ، وادونها ان يقال : كذاب ساقط (١) ا هـ ٠

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٨ ٠

شرط من يتصدى للتجريح والتعديل

يشترط فيمن يتصدى للجرح والتعديل ان يكون عدلا ضابطا ، عالما باسباب الجرح والتعديل ؛ حتى لا يترتب على حكمه خطا او تقصير ، فيعدل من ليس اهلا للعدالة ، او يجرح من ليس مجرحا .

وان يكون عالما تقيا ورعا ، مجردا من التعصب والاهواء ؛ حتى لا يميل الى جانب احد من الناس فيحكم له ، او يتحامل على آخر فيحكم عليه ويجرحه ، فهو بمنزلة القاضي العادل الذى يتحرى الحقيقة والصواب ، ليحكم بما يرضي الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام .

كما يشترط فيمن يتصدى للتجريح والتعديل : ان يكون ذا اطلاع واسع ، وبحث طويل ، وعلم دقيق بطباع النفس البشرية ، وغير ذلك من الامور التى تساعده على الوصول الى وجه الحق ، فلا يدلى برايه فى النقد دون بينة ودليل ، او بحث وتنقيب ، بل عليه ان يتورع فيما يقول ، ويتقى الله فيما يتصدى له من حكم حذرا من انتهاك الاعراض ، وتجريح الناس ، قال الحافظ ابن حجر : حق على المحدث ان يتورع فيما يرويه وان يسال اهل المعرفة والورع ليعينوه على ايضاح مروياته ، ولاسبيل الى ان يصير العارف الذى يزكى نقلة الاخبار ويجرحهم جهبذا الا بادمان للطلب ، والفحص عن هذا الشان .. ثم يقول الحافظ : وليحذر المتكلم فى هذا الفن من التساهل فى الجرح والتعديل ، فانه ان عدل احدا بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه ان يدخل فى زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب ، وان جرح بغير تحرز اقدم على الطعن فى مسلم بریء من ذلك .. اهـ .

وهكذا نرى دقة موازين النقد العلمى عند المحدثين ، وكيفية قبول الحكم على الرواة تجريحا وتعديلا ، فلم تكن مجرد احكام فحسب ، بل كانت على درجات تتفاوت حسب تفاوت صفات اصحابها قوة وضعفا ، وان الذين يحكمون بهذا ليسوا - فقط - مجرد علماء تصدوا لهذا الشان فيقبل قولهم ، بل كانوا على درجة عالية من العدالة والضبط ، والعلم الدقيق ، والبحث الطويل .. الى جانب التقوى

والورع ، بل اذا كانت هناك ادنى شبهة فى حال من يتصدى لهـذا رد قوله ، فكانوا يقولون : لا يقبل قول احد المتعاصرين فى الآخر ، لان المنافسة قد تؤدى الى الميل عن الحق والاسراف فى الحكم .

مع مراتب التعديل والتجريح

وفيما ارى ان اجود ترتيب لمراتب التعديل والتجريح ما ذكره الحافظ فى خطبة تقريب التهذيب حيث جعل المراتب اثنى عشر مرتبة ، ونبه اليها المحدث الشيخ احمد شاكر رحمه الله تعـالى فى تعليقه على كتاب « اختصار علوم الحديث » وساوردها هنا لاتمام الفائدة :

١ ـ المرتبة الاولى الصحابة .

٢ ـ المرتبة الثانية من اكد مدحه بافعل كاوثق الناس او بتكرار الصفة لفظا كثقة ثقة ، او معنى كثقة حافظ .

٣ ـ من افرد بصفة : كثقة او متقن او ثبت .

٤ ـ من قصر عن قبله قليلا كصدوق اولا باس به او ليس به باس .

٥ ـ من قصر عن ذلك قليلا كصدوق سىء الحفظ او صدوق يهم اوله اوهام او يخطىء او تغير باخرة ويلتحق بذلك من رمى بنوع بدعة كالتشيع والقدر والنصب والارجاء والتجهم .

٦ ـ من ليس له من الحديث الا القليل ولم يثبت فيه مـا يترك حديثه من اجله ويشار اليه بمقبول حيث يتابع والا فلين الحديث .

٧ ـ من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق ويشار اليه بمستور او مجهول الحال .

٨ ـ من لم يوجد فيه توثيق معتبر وجاء فيه تضعيف وان لم يبين والاشارة اليه ضعيف .

٩ ـ من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ، ويقال فيه : مجهول .

١٠ ـ من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح ، ويقال فيه : متروك ، او متروك الحديث ، او واهى الحديث أو ساقط .

١١ ـ من اتهم بالكذب ويقال فيه متهم ، ومتهم بالكذب .

١٢ ـ من اطلق عليه اسم الكذب والوضع ككذاب اووضاع او يضع او ما اكذبه ونحوها ا هـ .

والدرجات من بعد الصحابة فما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى ، وغالبه فى الصحيحين . وما كان من الدرجة الرابعة فحديث صحيح من الدرجة الثانية وهو الذى يحسنه الترمذى ويسكت عليه ابو داود وما بعدها فمردود الا اذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوى بذلك ويصير حسنا لغيره وما كان من السابعة الى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف من المنكر الى الموضوع (١) ا هـ .

(١) الباعث الحثيث بتعليق المرحوم الشيخ أحمد شاكر

الاختلاف فى اشتراط العدد
فى التجـريح والتعـديل

اختلف العلماء فى اشتراط العـــدد فى التجريح والتعديل ، هل يقبل قول الواحد أم لابد من اثنين ؟

فذهب البعض الى انه لا يثبت التجريح والتعديل الا باثنين كما هو الحال فى الشهادات . ولكن الصحيح الذى اختاره ابو بكر الخطيب وغيره انه يثبت بواحد ، لانهم لم يشترطوا العدد فى قبول الخبر ، فلم يشترط فى الجرح والتعديل ، وهذا بخلاف الشهادات .

اختلاف مناهج اهل التجريح والتعديل

اختلفت مناهج الائمة الذين تصدوا للتجريح والتعـــديل ، فلم يكونوا جميعا على درجة واحدة فى نقد الرجال ، بل منهم المتشدد ، ومنهم المتساهل ومنهم المتوسط .

فاما من كان متوسطا معتدلا فى حكمه ، فهو الذى يقبل قوله ، لانه اقرب الى الحق والصواب .

واما كل من المتشدد والمتساهل ، فلا يؤخذ قوله الا بعد النظر والبحث وبعد معرفة الأسس التى بنى عليها نقده ، واصدر على ضوئها حكمه ، لمعرفة الحقيقة وهل وافقه غيره أم لا ؟

وقال الامام السخاوى فى « فتح المغيث » : قسم الذهبى من تكلم فى الرجال اقساما : قسم تكلموا فى سائر الرواة ، كابن معين ، وابى حاتم الرازى ، وقسم تكلموا فى كثير من الرواة كمالك وشعبه ، وقسم تكلموا فى الرجل بعد الرجل كابن عينية والشـــافعى ... ثم قال : والكل على ثلاثة اقسام :

١ ــ قسم منهم متعنت فى التجريح متثبت فى التعـديل ، يغمز

الراوى بالغلطتين والثلاث ، فهذا اذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك وتمسك بتوثيقه ، واذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ؟ فان وافقه ولم يوثق ذلك الرجل احد من الحذاق فهو ضعيف . وان وثقه احد فهذا الذى قالوا فيه : لا يقبل فيه الجرح الا مفسرا . يعنى لا يكفى فيه قول ابن معين مثلا : ضعيف ولم يبين سبب ضعفه ، ثم يجىء البخارى او غيره يوثقه ، ومثل هذا يختلف فى تصحيح حديثه وتضعيفه ..

٢ ـ قسم متساهل متسامح كالترمذى والحاكم فلا يؤخذ قول احد من هذا القسم الا بعد البحث والتحرى ، وقول الائمة المعتمدين فيه .

٣ ـ قسم معتدل كأحمد بن حنبل والدارقطنى وابن عدى ا هـ .

ومما اختلف فيه اهل الجرح والتعديل : الابهام وعدم تسمية الراوى لمن حدثه ، كأن يقول ـ مثلا ـ حدثنى الثقة ، دون ان يذكر اسمه ، فاختلف فى مثل هذا . فذهب بعضهم الى الاكتفاء بذلك ، ويقع هذا تعديلا لمن حدثه بشرطين :

الاول : ان يكون قائل هذا عالما مجتهدا مثل مالك والشافعى .

الثانى : ان يكون هذا الحكم مختصا بمن وافقه فى مذهبه دون غيره .

وذهب البعض الى عدم الاكتفاء بذلك بل لابد من ذكر اسمه لانه قد يكون ثقة عنده ، ولكنه غير ثقة عند سواه ممن يكون قد اطلع على جرحه بما هو سبب للجرح عنده ، فلابد اذا من ذكر اسمه حتى يصبح معروفا . غير مبهم لان الابهام قد يقذف فى النفس ريبة منه .

بل ان التسمية نفسها غير كافية فى التعديل ، حتى تجتمع فيه سائر الصفات .. وان كان بعض اهل الحديث وبعض اصحاب الشافعى اعتبر ذكر الاسم تعديلا ؛ لانه يتضمن التعديل .. ولكن الصحيح : ان التسمية غير كافية فقد يجوز ان يروى عن غير عدل فلم تتضمن روايته عنه تعديله .

روى الحاكم وغيره عن احمد بن حنبل انه راى يحيى بن معين وهو يكتب صحيفة معمر عن ابان عن انس فاذا اطلع عليه انسان كتمه ، فقال له احمد : تكتب صحيفة معمر وتعلم انها موضوعة ؟ فقال : اكتبها واعلم انها موضوعة حتى لا يجيء انسان فيجعل بدل « ابان » « ثابتا » ويرويها عن معمر عن ثابت عن انس فاقول له : كذبت انما هى معمر عن ابان لا عن ثابت .

الاختلاف فى ذكر اسباب الجرح والتعديل

اختلف العلماء فى الجرح والتعديل هل يقبلان من غير ذكر الاسباب ؟ ام لابد من ذكر السبب ؟

١ ـ فذهب بعض العلماء الى قبول كل من الجرح والتعديل مع ذكر السبب فى كل منهما .

٢ ـ وذهب البعض الى اشتراط ذكر السبب فى التعديل دون الجرح .

٣ ـ وذهب البعض الى قبول التعديل من غير ذكر اسبابه ، واشترط فى قبول الجرح بيان السبب مفصلا ، وهذا الذى اختاره ابن الصلاح والنووى وغيرهما ، وهو المذهب الصحيح المشهور .

اما قبول التعديل من غير ذكر السبب ، فلان اسباب التعديل كثيرة ، ويصعب ذكرها فيحتاج الامر الى تعداد كل فعل يفسق به ، او كل فعل يفسق بتركه فيقول مثلا : لم يفعل كذا لم يرتكب كذا ، او فعل كذا ، ونحو ذلك ، وهذا شاق وعسر .

واما قبول الجرح فلابد فيه ان يكون مفسرا مبين السبب ، لان الناس يختلفون فى اسباب الجرح وعدمه ، وقد يجرح احدهم بما لا يعتبر جرحا .

فيجرح البعض رجلا بسبب امر ما من الامور اعتقده جرحا ، ولكنه فى الحقيقة ونفس الامر ليس بجرح ، لهذا كان لا بد من توضيح السبب وتفسيره ، ليستطيع الناظر بعد ذلك ان يفحص هذا السبب ويتبينه ان كان جرحا حقيقة ام لا ، ومن امثلة هذا : عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما ، واسماعيل بن ابى اويس وعاصم بن على، وعمرو بن مرزوق ، هؤلاء وغيرهم احتج البخارى بهم ، مع انه قد سبق من غيره جرحهم .

ومن امثلة هذا ايضا سويد بن سعيد وجماعة احتج مسلم بهم مع ما سبق ، وهو ان الجرح لا يثبت الا اذا كان سببه مفسرا ، ومن انه قد اشتهر الطعن فيهم .

واحتجاج الامامين الجليلين بامثال هؤلاء دال على تاكيد المعلوم ان مذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة ، فقد يعتقد البعض أن سببا ما جارح مفسق فيضعفه ، مع انه ليس كذلك فى نفس الأمر ، أو عند غيره ؛ ومن ذلك ما روى عن بعضهم : انه قيل له : لم تركت حديث فلان ؟ فقال : رايته يركض على برذون فتركت حديثه . ومنها انه سئل بعضهم عن حديث لصالح المزى فقال : ما يصنع بصالح ؟ ذكروه يوما عند حماد بن سلمة ، فامتخط حماد .

وقد يعترض على هذا ، بما جاء فى كتب الجرح والتعديل فان اغلبها لا يذكر فيه سبب الجرح ، وانما يقتصر فيها على مجرد قولهم : فلان ضعيف او فلان ليس بشيء .. وما الى ذلك ، كما ان اشتراط ذكر السبب يسد باب الجرح غالبا .

والجواب على هذا : ان من جرحه ائمة الجرح والتعديل ، نتوقف فيه ، فان بحثت حاله ، وتبين زوال الريبة عنه وحصلت الثقة به قبل حديثه ، والا فلا يقبل ، فتبين لنا ان عدم ذكر السبب وان لم يكن معتمدا فى اثبات الجرح الا انه معتمد فى التوقف عن قبول الحديث حتى تتبين حاله ، وتظهر درجته .

٤ – وذهب بعض العلماء الى انه لا يجب ذكر السبب فى الجرح

او التعديل اذا كان كل منهما صادرا عن عالم بأسباب الجرح والتعديل والخلاف فى ذلك بصيرا مرضيا فى اعتقاده وافعاله ، وهذا ما نقله بعضهم عن الجمهور ، واختاره امام الحرمين والغزالى والرازى .

ولكن الذى نطمئن اليه : هو ما ذهب اليه الحافظ ابن حجر حيث فصل الحكم قائلا : فان كان من جرح مجملا قد وثقه احد من ائمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من احد كائنا من كان الا مفسرا ؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها الا بأمر جلى ، فان ائمة هذا الشأن لا يوثقون الا من اعتبروا حاله فى دينه ثم فى حديثه ، ونقدوه كما ينبغى ، وهم ايقظ الناس ، فلا ينقض حكم احدهم الا بأمر صريح .

حكم من اجتمع فيه جرح وتعديل

اذا اجتمع فى الراوى جرح مفسر السبب وتعديل ، فالجـرح مقدم ؛ لان مع الجارح زيادة فى العـلم لم يطلع عليها المعـدل ، ولان المعدل يخبر عما ظهر من حاله واما الجارح فيخبر عن باطن خفى على المعدل .

وقيل ان كان عدد المعدلين اكثر فقيل ان التعديل حينئـذ يكون اولى . وهناك قول ثالث اذا تعارض الجرح والتعـديل فلا يرجـح احدهما الا بمرجح وكلام الخطيب يقتضي نفى هذا القول الثالث .

ولكن الصحيح والذى عليـه الجمهور ان الجـرح اولى ، وقيـد الفقهاء ذلك بما اذا لم يقل المعدل : عرفت السبب الذى ذكره الجارح، ولكنه تاب وحسنت حاله ، او اذا ذكر الجارح سببا معينا للجـرح ، فنفاه المعدل بما يدل يقينا على بطلان السبب(١) .

ومذهب النسائى فى هذا الباب : هو ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه .

وينبغى على من يتصدى للجرح والتعديل فيمن حاله كذلك الا يكتفى على المختصرات فى اسماء الرجال ، بل يرجع الى المطولات ، ونيتق الله ربه وليستبرىء لدينه ، وليفحص حال من يحكم عليه جيـدا ، فقد يكون هناك تعصب مذهبى او عداوة او حسد فيحمل الجارح على زيادة او مبالغة ، قال التاج السبكى فى طبقاته : « الحذر كل الحذر ان يفهم ان قاعدتهم : الجرح مقدم على التعديل على اطلاقهـا ، بل الصواب ان من ثبتت امامته وعدالته وكثر ما دحوه ، وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه ، من تعصب مذهبى او غيره لم يلتفت الى جرحه » كما سيأتى ..

ومعلوم انه ما من امام من الائمة الا وطعن فيه من طعن وهلك فيه من هلك بدافع الحسد او المنافسة او التعصـب ، والنفس البشرية

---

(١) الباعث الحثيث لابن كثير بشرح احمد شاكر ، والتدريب للسيوطى .

عرضة لتنازع كثير من الاهواء ولذا يقول الحافظ الذهبى فى ميزانه : كلام الاقران بعضهم فى بعض لا يعبا به ، لا سيما اذا لاح لك انه لعداوة او لمذهب او لحسد ، وما ينجو منه ا لا من عصمه الله وما علمت ان عصرا من الاعصار سلم اهله من ذلك سوى الانبياء والصديقين اهـ .

وسنقدم بين يدى القارىء بعض نماذج ممن اجتمع فيهم جرح وتعديل مع الاجابة على كل ما قدم من نقد ، وسناخذ تلك الامثلة من رجال البخارى الذين خرج لهم فى كتابه « الجامع الصحيح » ، ومن رجال مسلم ثم نرى الاجابة على ذلك ؛ ليتضح لنا انه ما سلم احد من الطعن كما بينا ، حتى صاحبى اصح كتابين بعد كتاب الله تعالى وهما الامامان الجليلان : البخارى ومسلم .

نقد الرجال فى صحيح البخارى والرد على ذلك

وجه بعض النقاد الطعن فى بعض رجال البخارى الذين خرج لهم فى كتابه « الجامع الصحيح » ومعظمهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وخبرهم وميز بين صحيح مروياتهم من سقيمها وقد اخرج لبعضهم فى اصول الكتاب واخرج لبعضهم الآخر فى المتابعات والشواهد .

وانبرى الحافظ ابن حجر فى مقدمته للاجابة عن تلك الاعتراضات والطعون وتناول الدفاع عنهم واحدا واحدا ورتبهم على حروف المعجم مما يشهد له بدقة النقد العلمى ونزاهته ، يقول الحافظ ابن حجر :

ينبغى لكل منصف ان يعلم ان تخريج صاحب الصحيح لأى راو كان . مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف الى ذلك من اطباق جمهور الائمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنهم فى الصحيح فهو بمثابة اطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا اذا خرج له فى الاصول.

فاما ان خرج له فى المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا تتفاوت درجات من اخرج له منهم فى الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ اذا وجدنا لغيره فى احد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الامام فلا يقبل الا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح فى عدالة هذا الراوى وفى ضبطه مطلقا ، او فى ضبطه لخبر بعينه لأن الاسباب الحاملة للائمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح وقد كان الشيخ ابو الحسن المقدسي يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح هذا جاز القنطرة يعنى بذلك انه لا يلتفت الى ما قيل فيه .

وقد وضع ابن حجر مقاييس دقيقة لنقد الرجال يزن بها قيمة رجال الصحيح فقال لا يقبل الطعن فى احد منهم الا بقادح واضح لأن اسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء :

١ ـ البدعة ٠

٢ ـ المخالفة ٠

٣ ـ الغلط ٠

٤ ـ جهالة الحال ٠

٥ ـ دعوى الانقطاع فى السند بان يدعى فى الراوى انه كان يدلس او يرسل فاما جهالة الحالة فمندفعة عن جميع من اخرج لهم فى الصحيح لأن شرط الصحيح ان يكون راويه معروفا بالعدالة فمن زعم ان احدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف فى دعواه انه معروف ولا شك ان المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ومع ذلك فلا تجد فى رجال الصحيح احدا يسوغ اطلاق اسم الجهالة عليه اصلا واما الغلط : فتارة يكثر من الراوى وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما اخرج له ان وجد مرويا عنده وعند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم ان المعتمد اصل الحديث لا خصوص هذه الطريقة وان لم يوجد الا من طريقه ، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس فى الصحيح بحمد الله من ذلك شيء ٠

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ اوله اوهام اوله مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم فى الذى قبله اى تارة يكثر وتارة يقل وينظر فيما اخرج له ٠٠٠ الخ ٠ الا ان الراوية عن هؤلاء فى المتابعات اكثر منها عند المصنف من الرواية عن اولئك مع عدم التفرد فلا طعن ـ الا ان الراوية عنهم انما هى للاستئناس والشواهد وتكثير الطرق فهى معادة ٠

واما المخالفة : فيثبت بها الشذوذ والنكارة ، فاذا روى الضابط والصدوق شيئا فراوه من هو احفظ منه واكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة

بان يضعف الحفظ فيحكم على من يخالف فيه بكونه منكرا وهذا ليس في الصحيح منه الا نزر يسير . وكان البخـــارى بعد ذكر الروايات جميعها ينبه عليها ويذكر رايه فلا اعتراض عليه . واما دعوى الانقطاع فمدفوعه عمن اخرج لهم البخارى كما علم من شرطه (وهو ان العنعنة تفيد الاتصال بشرط المعاصرة واللقاء . ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس او ارسال ان تسبر احاديثهم الموجودة عنده ، فان وجد التصحيح بالسماع فيها - بان يوجد هذا فى طرق اخرى - اندفـــع الاعتراض والا فلا . وقد ثبت السماع فى المعنعن فلا وجه للاعتراض .

واما البدعة : فالموصوف بها اما ان يكون ممن يكفر بها او يفسق فالمكفر بها لا بد وان يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الائمة كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الالوهية فى على او غيره او الايمان برجوعه الى الدنيا قبل يوم القيامة او غير ذلك ، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شيء البته .

والمفسق بها : كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لاصول السنة خلافا ظاهرا لكنـه مستند الى تاويل ظاهره سائغ فقد اختلف اهل السنة فى قبول حديث ما هذا سبيله اذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفا بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقـا وقيل يرد مطلقا والثالث التفصيل بين ان يكون داعية لبدعته او غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الاعـدل وصارت اليه طوائف من الائمة وادعى ابن حبان اجماع اهل النقل عليه لكن فى دعوى ذلك نظر فقد روى عن الامام مالك رد روايتهم مطلقا . ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم اطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا فقال ان اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد ببدعته ويزينها ويحسنها ظاهرا فلا تقبل وان لم تشتمل فتقبل هذا وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه فى عكسه فى حق الداعية فقال : ان اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل والا فلا وعلى هذا اذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له فى بدعته اصلا هل ترد مطلقا او تقبل مطلقا ؟ .

مال ابو الفتح القشيرى الى تفصيل آخر فيه فقال : ان وافقه غيره فلا يلتفت اليه هو اخمادا لبدعته واطفاء لناره وان لم يوافقه احد ولم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغى ان تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة اهانته واطفاء بدعته(١) .

واعلم انه قد وقع من جماعة الطعن فى جماعة بسبب اختلافهم فى العقائد فينبغى التنبه لذلك وعدم الاعتداد به الا بحق وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا فى الدنيا فضعفوهم لذلك ولا اثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق . وابعد من ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بامر يكون الحمل فيه على غيره او التحامل بين الاقران ، واشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو اوثق منه او اعلى قدرا او اعرف بالحديث فكل هذا لا يعتبر به اهـ .

وقد عقد ابن حجر فصلا مستقلا جمع فيه اسماء الرجال الذين طعن فيهم مع ذكر الطعن الموجه اليهم وسببه وقام بالاجابة عنه ومن امثلة ذلك :

١ ــ احمد بن بشــير الكوفى ابو بكر مولى عمرو بن حــريث المخزومى قال النسائى : ليس بذاك القوى وقال عثمان الدارمى متروك وقواه ابن معين وابو زرعه وغيرهما واخرج له البخارى حديثا واحدا تابعه عليه مروان بن معاوية وابو سلمة وهو فى كتــاب الطب ، اما تضعيف النسائى له فمشعر بانه غير حافظ ، واما كلام عثمان الدارمى فقد رده الخطيب بانه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم ابيه وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى وقد روى له الترمذى وابن ماجه .

٢ ــ احمد بن شبيب بن سعيد الحبلى روى عنه البخارى احاديث بعضها قال فيه حدثنا وبعضها قال فيه : قال احمد بن شبيب ووثقــه

(١) سياتى مزيد تفصيل لحكم رواية المبتدع .

ابو حاتم الرازى وقال ابن عدى : وثقه اهل العراق ، وكتب عنه على ابن المدينى وقال ابو الفتح الازدى : منـــكر الحديث غير مرضي ، ولا عبرة بقول الازدي لانه هو ضعيف فكيف يعتمد فى تضعيف الثقات .

وارى بعد هذا النقد والاجابة عليه : ان كتاب الجامع الصحيح للامام البخارى هو اول الكتب الستة فى الصحة ، ولا يغض من قيمته مثل هذا النقد ، فقد وردت الاحاديث المنتقدة من طرق اخرى ، وقد تبين من الاجابة على الرجال المنتقدين ان الامام البخارى كان شديد التحرى بالغ الحيطة ، فى رواية الاحاديث وفى اختيــار من يروى عنهم من الرجال حتى اخذ كتابه الصحيح مكانته المرموقة وتبوا درجته الاولى على قمة امهات كتب السنة ، حتى قيل فيه انه اصح كتاب بعد كتاب الله تعالى .

وكما توجه النقد قديما الى رجال صحيح البخارى فقد توجـــه ايضا الى رجال صحيح مسلم ..

نقد الرجال فى صحيح مسلم والرد على ذلك

وجه بعض العلماء النقد الى الامام مسلم فى تخريجه عن بعض الرجال الضعفاء كما وجه النقد فيما سبق الى الامام البخارى فعاب بعضهم الامام مسلما بانه روى فى كتابه عن بعض الرجـــال الضعفاء والمتوسطين الذين وقعوا فى الطبقـة الثانيـة الذين ليسوا من شرط الصحيح •

وقد اجاب الامام ابو عمرو بن الصلاح بالاتى : —

اولا : ان يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لان ذلك فيما اذا كان الجرح ثابتـــا مفسر السبب والا فلا يقبل الجرح اذا لم يكن كذلك لان بعض العلماء قـد يجرح من لا يستحق الجرح ، وقد قال الامام الحافظ الخطيب البغدادى وغيره : ما احتج البخارى ومسلم وابو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على انه لم يكتب الطعن المؤثر مفسر السبب •

ثانيا : ان يكون ذلك واقعا فى المتابعات والشواهد لا فى الاصول وذلك بان يذكر الحديث اولا باسناد نظيف رجاله ثقات ثم يتبعه باسناد آخر او اسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التاكيد بالمتابعة او لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه وقد اعتذر الحاكم ابو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد فى اخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن اسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمرى والنعمان بن راشد واخرج مسلم عنهم فى الشواهد فى اشباه لهم كثيرين •

ثالثا : ان يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طرا بعد اخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل فى زمن استقامته كمـــا فى احمد بن عبد الرحمـن بن وهب بن اخى عبد الله بن وهب فذكر الحاكم ابو عبد الله انه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو فى ذلك كسعيد بن ابى عروبه وعبد الرزاق وغيرهما

ممن اختلط آخرا ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج فى الصحيحين بما اخذ عنهم قبل ذلك .

رابعا : ان يعلو بالشخص الضعيف اسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالى ولا يطول باضافة النازل اليه مكتفيا بمعرفة اهل الشان فى ذلك وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات اولا ثم اتبعه بما دونهم متابعة وكان ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته وهذا الوجه مما اعتذر به مسلم لما اعترض عليه ببعض الرواة الذين خرج لهم روى عن سعيد عن عمرو البرذعى انه حضر ابا زرعة الرازى وذكر صحيح مسلم وانكار ابى زرعة عليه روايته فيه عن اسباط بن نصر وقطن بن نسير واحمد بن عيسى المصرى ، قال سعيد ابن عمرو فلما رجعت الى نيسابور ذكرت لمسلم انكار ابى زرعة فقال لى مسلم انما ادخلت من حديث اسباط وقطن واحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم اى ما هو معلوم عند اهل الحديث ، الا انه ربما وقع الى عنهم بارتفاع - واصل الحديث معروف من رواية الثقات قال ابن الصلاح وفيما ذكرته دليل على ان من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بانه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل واخطأ بل يتوقف ذلك على النظر فى انه كيف روى عنه على ما بيناه .

الامور التى توجب التجريح

عرفنا فيما سبق ان قبول رواية الراوى مشروط بعدالته وضبطه ، فان لم يتحقق فيه ذلك ردت روايته ، وذلك بان يفقد مثلا شرط العدالة، لسبب من اسباب الجرح وهى :

١ - الكذب على الرسول ﷺ .

٢ - تهمته بذلك بان يعرف بالكذب فى كلامه وان لم يظهر ذلك فى الحديث .

٣ - الفسق بالفعل او بالقول الذى لا يصل الى حد الكفر .

٤ ـ الجهالة عينا او حالا او اسماء

٥ ـ البدعــة

٦ ـ عدم المروءة .

وقـد يكون رد الرواية ، وتجريح الراوى راجعـا الى فقـد شرط الضبط وذلك حاصل بما يلى :

١ ـ فحش الغلط .

٢ ـ فحش الغفلة .

٣ ـ سوء الحفظ .

٤ ـ الاختلاط والوهم .

٥ ـ مخالفة الثقات فى السند او المتن .

هذه هى الاسباب التى توجب تجريح الراوى ، وهى مترتبة على فقدان العدالة او الضبط ، وقد ذكرها الحافظ ابن حجر فقـال : الطعن ـ يعنى فى الراوى ـ اما ان يكون لكذبه فى الحديث النبوى ، بأن يروى عنه ﷺ ما لم يقله متعمدا لذلك ، او بتهمته بذلك بأن يعرف بالكذب فى كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك فى الحديث او فحش غلطه او غفلته او فسقه بالفعل او بالقول مما لا يبلغ الكفر او وهمه او مخالفته للثقات فى السند او المتن او جهالته عينا او حالا او اسما او بدعته ، وهى اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبى ﷺ لا بمعاندة ومكابرة بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهـو من لم يرجح جانب اصابته على جانب خطئه(١) .

بعد هذا نرى من تمام الفائدة ان نذكـر بشىء من التفصـيل والتحليل ، حكم رواية المبتدع ، وحكم رواية مجهـول العـدالة ، ومجهول العين ، وحكم رواية الكذب اذا تاب مع بيان اراء الائمة ، وتوضيح وجه الحق فى كل ذلك ان شاء الله تعالى ..

---

(١) شرح النخبة .

حكم رواية المبتدع

تطلق البدعة فى اللغة ويراد بها : كل ما احدث على غير مثال سابق محمودا كان او مذموما •

واصطلاحا : اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن الرسول الصلاة والسلام لا بمعاندة ومكابرة بل بنوع شبهة •

والبدعة على ضربين : الاول : ان تكون بمكفر ، كأن يعتقد صاحبها ما يستلزم الكفر ، وقد اختلف العلماء فى حكمها : ـ

١ ـ يرى الجمهور : ان رواية صاحب البدعة بمكفر غير مقبولة •

٢ ـ وقيل اذا اعتقد حرمة الكذب تقبل روايته لان اعتقاد حرمته تمنعه الكذب منه •

٣ ـ وقيل تقبل مطلقا • قال الحافظ بن حجر :(١) التحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعته لان كل طائفة تدعى ان مخالفتها مبتدعة وقد تبالغ فتكفر مخالفتها فلو اخذ ذلك على الاطلاق يستلزم تكفير جميع الطوائف ، والمعتمد ان الذى ترد بدعته روايته من انكر امرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة او اعتقد عكسه ، واما من لم يكن كذلك وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله اهـ •

الثانى : ان تكون البدعة بمفسق لم يكفر فى بدعته وقد اختلف فيها كذلك : ـ

١ ـ قيل ترد روايته مطلقا لانه فسق ببدعته وهذا الرأى يروى عن مالك والعلة فى ذلك ان فى الرواية عن المبتدع بما لا يكفر ترويجا لأمره وتنويها بذكره وهذا الرأى بعيد مخالف للشائع عن ائمة الحديث

---

(١) نزهة النظر بتوضيح نخبة الفكر لابن حجر ص ٣٤ •

الذين امتلأت كتبهم بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة كما ســـنوضح ذلك .

٢ ـ وقيل يقبل اذا لم يكن ممن يستحل الكذب فى نصرة مذهبه او لاهل مذهبه سواء دعا الى بدعته أم لا ، وان كان ممن يســـتحل الكذب لم تقبل روايته وقد عزى هذا القول للشافعى قال : اقبل شهادة اهل الأهواء الا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشـــهادة بالزور لموافقيهم .

٣ ـ وقيل يقبل من لم يكن داعية الى بدعته ، لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه وهذا الرأى هو ما ذهب اليه الامام احمد (١) والأكثر على قبـــول غير الداعية الا ان روى ما يقوى بدعته فيرد على المذهب المختـــار قال ابن الصلاح وهذا اعدل الأقوال واولاها والقول بالمنع مطلقا بعيد مخالف لما رواه الائمة فى كتبهم عن المبتدعة غير الدعاة ففى الصحيحين من حديثهم فى الشواهد وفى الأصول كثير (٢) .

واحتجاج صاحبى الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة مما يضعف رأى القائلين بمنع القبول فى بدعة غير المكفر .

ولا يعترض بان الشيخين احتجا بالدعاة الى البدعة مثل عمران ابن حطان الخارجى مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل على ومثـــل عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى رمى بالارجاء وكان داعية .

فالجواب على ذلك ان ابا داود قال : (ليس فى اهل الأهـــواء اصح حديثا من الخوارج لأن الكذب عندهم من الكبائر ، ثم ذكر عمران ابن حطان وابا حسان الأعرج ، قال ولم يحتج مسلم بعبد الحميد بل اخرج له فى المقدمة وقد وثقه ابن معين . والمبتدعة الذين اخرج لهم الشيخان انواع : ـ

---

(١) فتح المغيث للحافظ العراقى ص ٢٦ .
(٢) الباعث الحثيث لابن كثير ص ١٩٩ .

١ ـ منهم من رمى بالارجاء : وهو تاخير القول فى الحكم على مرتكب الكبائر بالنار مثل ابراهيم بن طهمان وعبد الحميد ابن عبد الرحمن ابو يحيى الحمانى .

٢ ـ ومنهم من رمى بالنصب : وهو بغض على رضي الله عنه وتقديم غيره عليه مثل بهز بن اسد وحصين بن نمير وقيس بن ابى حازم.

٣ ـ ومنهم من رمى بالتشيع : وهو تقديم على على الصحابة مثل عبد الرزاق بن همام والفضل بن دكين وعبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن بن ابى ليلى .

٤ ـ ومنهم من رمى بالقدر : وهو زعم ان الشر من خلق العبد ، مثل صالح بن كيسان وهارون بن موسي الاعور النحوى ووهب ابن منبه .

٥ ـ ومنهم من رمى برأى أبى جهم : وهو نفى صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن مثل بشر بن السرى .

٦ ـ ومنهم من رمى برأى الحرورية : وهم الخوارج الذين انكروا على على التحكيم وتبرأوا منه ومن عثمان وذويه وقاتلوهم مثل عكرمة مولى بن عباس والوليد بن كثير .

٧ ـ ومنهم من رمى بالوقف : وهو الا يقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق مثل على بن هشام .

٨ ـ ومنهم من يرون الخروج على الائمة ولا يباشرون ذلك ويسمون بالقاعدية مثل عمران بن حطان(١) .

وارى ان البخارى ومسلما اذ يخرجان للمبتدعة انما يخرجان

---

(١) تدريب الراوى ص ٢١٧ .

لهم بشروط يمكن الوقوف عليهـا بسبر الرجـال الذين اخرجا لهم واستقراء الأحوال فى ذلك ويمكن ان احصر هذه الشروط فيما يأتى :

١ ـ الا تكون البدعة بمكفر .

٢ ـ الا يكون المبتدع ممن يستحل الكذب .

٣ ـ الا يكون داعيا لبدعته .

٤ ـ الا يكون راويا لما يقوى بدعته .

٥ ـ ان يكون الراوى معروفا بالصدق والضبط .

٦ ـ أن يكون معروفا بالأمانة والثقة فى الدين والخلق .

اذ ان الملاحظ لاحوال الرواة والمستقرىء لصفاتهم يجد ان الكثير منهم يكون ثقة كما قال الذهبى فى ترجمة ابان بن تغلب الكوفى (شيعى جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته(١) . كما ان المتتبع لأهل البدع الصغرى كالتشيع بلا غلو يرى كثيرا منهم فى التـابعين وتابعى التابعين موصوفا بالصدق ومعروفا بالتقـوى فلو لم نقبل احاديثهم لترتب على ذلك اهمال مجموعة كبيرة من الأحاديث النبوية .

وبالاضافة الى ما سبق ينبغى ان نتعرف على من رمى بالبدعة ، وذلك بالرجوع الى مصنفات رجالها حتى يظهر الاصيل فى بدعته من غيره ، فلا نحكم على احد ببدعة ما بمجرد ما قيل فيه ، بانه مثـلا خارجى أو شيعى ، فقد يكون ذلك تقولا وافتراء ، وعلى هذا الطريق عد علماء الجرح والتعديل فى مصنفاتهم كثيرا ممن رمى بناء على ما قيل فيهم ، وان كثيرا من رواة الصحيحين قد رمى بالبدعة وهو منها براء ، يقول القاسـمى : « وقد راجعت من كتب الشـيعة .. فما رأيت ممن رماهم السيوطى نقلا عمن سلفه بالتشيع فى كتـابه التقريب ممن خرج لهم الشيخان وعدهم خمسة وعشرين الا راويين وهما : ابان بن تغلب وعبد الملك بن اعين (٢) .

---

(١) الميزان الذهبى ج ١ ص ٤ .

(٢) قواعد التحديث للقاسمى ص ١١٥ .

حكم رواية المجهول

تقع جهالة الراوى لأسباب تحيط به مع تسميته أو عدم تسميته ، فمن ذلك :

من جهلت عدالته ظاهرا وباطنا ، او جهلت عدالته باطنا وهو فى الظاهر عدل ، او يكون مجهول العين ، او يكون له اسم او نعت او كنية أو لقب او حرفة او نسب فيشتهر بواحد منها ، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض ما من الاغراض فيظن من يسمعه انه شخص آخر فتحصل الجهالة ، مثل : محمد بن السائب بن بشر الكلبى . نسبه بعضهم الى جده فقال : محمد بن بشر ، وسماه البعض : حماد بن السائب ، وكناه البعض : ابا النضر . وبعضهم : ابا سعيد ولبعض : ابا هشام حتى اصبح يظن انه جماعة وفى الحقيقة انه شخص واحد .

وقد قسم العلماء المجهول الى اقسام :

القسم الأول : مجهول العدالة ظاهرا وباطنا مع معرفة عينه دون اسمه ، وهو المبهم ، وهذا القسم لا تقبل روايته عند الجماهير . وقيل : تقبل مطلقا عملا بالظاهر ، فان الأصل العدالة والجرح على خلاف الأصل وقيل : ان كان من روى عنه فيهم من لا يروى عن غير عدل قبلت روايته وان لم يكن فيهم ذلك ترد روايته ، ومثاله : اخبرنى شيخ او ابن فلان ، ويعرف اسمه بوروده من طرق اخرى .

القسم الثانى : المستور وهو من كان عدلا فى الظاهر خفيا فى الباطن اى مجهول العدالة باطنا ، وقد احتج برواية هذا القسم بعض من رد رواية مجهول العدالة ظاهرا وباطنا وهو قول بعض الشافعيين كسليم الرازى قال : لأن الاخبار مبنى على حسن الظن بالراوى ، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة فى الباطن فاقتصر فيها على معرفة الظاهر قال ابن الصلاح : ويشبه ان يكون العمل على هذا الراى فى كثير من كتب الحديث المشهورة فى غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم .

واما الجمهور فقد رد رواية هـذا القسم ، وذلك للاجماع على ان الفسق يمنع القبول فلا بد من ظن عدمه وظن عدالته وهذا امر غير معروف قال تعالى : « يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبا فتبينوا » ومثال هذا القسم : ان يذكر اسم الراوى وتعرف عينه بالرواية عنه ولم يوثق فهو مجهول الحال لا يعرف باطنه بالعدالة او ضدها ٠

القسم الثالث : مجهول العين وهو من انفرد راو واحد بالرواية عنه وكان مقلا فى الحديث فلا يكثر الأخذ عنه مع معرفة اسمه ، ولذا قيل : ان تسميته بمجهول معين مجرد اصطلاح ، وهـذا القسم اختلف العلماء فى الحكم على روايته :

(ا) ما عـ اكثر اهل العلم من رجال الحديث وغيرهم وهو رد روايته ٠

(ب) وقيل : يقبل مطلقا ، وهذا قول من لا يشترط فى الراوى شرطا زائدا عن الاسلام ٠

(جـ) وقيل : ان تفرد بالرواية عنه من لا يروى عنه الا عدل كابن مهدى ويحيى بن سعيد قبل والا فلا ٠

(د) وقيل : ان كان مشهورا فى غير العلم كالشجاعة والزهـد والنجدة قبل والا فلا ، وهذا الراى هو الذى اختاره ابن عبد البر ٠

والذى نرجحه بالنسبة لهذا القسم والقسمين اللذين قبله ان كل من كان فى روايته احتمال وعدم قطع بالعدالة مبهما كان أو مستورا أو مجهول العين لا نطلق القول برد روايته ولا بقبولها الا بعد فحص حاله جيدا والوقوف على امره ، حتى يتبين لنا حاله فيظل موقوفا حتى يتضح ويستبين تماما ٠

وقد عرف الخطيب البغدادى المجهـول بقوله : « (١) المجهول

---

(١) الكفاية فى علم الرواية ٠

عند اصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم فى نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد » مثل : عمرو ذى مر الهمدانى التابعى ، وجبار الطائى وهو تابعى ، وسعيد ابن ذى حدان بضم حاء تابعى ثقة تفرد بالرواية عنهم ابو اسحاق السبيعى .. ثم قال الخطيب : « واقل ما ترتفع به الجهالة ان يروى عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم .. » وقد رد ابن الصلاح عليه بأن البخارى قد روى فى صحيحه عن مرداس بن مالك الأسلمى ولم يرو عنه سوى قيس بن ابى حازم وروى مسلم فى صحيحه عن ربيعة بن كعب الأسلمى ولم يرو عنه سوى ابى سلمة بن عبد الرحمن وذلك راجع الى ارتفاع الجهالة برواية واحد كالاكتفاء بواحد فى التعديل عند البعض .. وقد رد على ابن الصلاح بأن كلا من مرداس وربيعة صحابى والصحابة كلهم عدول فليسوا فى حاجة الى تعدد الرواة حتى ترتفع جهالتهم هذا اذا ثبتت الصحبة برواية واحد عنه بأن كان معروفا بذكره فى المغزوات او فيمن وفد من الصحابة ، ومرداس من اهل الشجرة ، وربيعة من أهل الصفة فلا يضرهما انفراد راو واحد عن كل منهما ، ولا يصح الاحتجاج بربيعة فيمن روى عنه واحد لأنه ثبت ان روى عنه نعيم المجمر وحنظلة بن على وابو عمرو الجونى ـ اما « مرداس » فهو الذى لم يرو عنه سوى واحد فقط ، وقد وهم المزى والذهبى فظنا ان مرداسا روى عنه زياد بن علاقة وهذا وهم انما الذى روى عنه زياد هو مرداس بن عروة صحابى آخر (٢) اهـ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ، تدريب الراوى ، الباعث الحثيث .

التائب من الفسق ، اذا حسنت توبته وعرفت عدالتـه ، تقبل روايته . واما التائب من الكذب فهو على ضربين : .

الاول : التائب من الكذب فى حديث الناس فتقبل روايته ، خلافا لابى بكر الصيرفى .

الثانى : التائب من الكذب فى الحديث النبوى ، وهـذا لا تقبل روايته وان تاب وحسنت توبته عن الكذب وهذا ما ذهب اليه الائمة : احمـد بن حنبل وابو بكر الحميدى وابو بكـر الصيرفى ، بل قال الصيرفى ، كل من اسقطنا خبره من اهـل النقل بكذب وجدناه عليـه لم نعـد لقبوله بتوبة تظهـر .. وذهب النووى فى شرح مسلم الى ان المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته كالكافر اذا اسلم .

والذى نرجحه هو ما ذهب اليه الامام احمـد ومن معه تغليظا وزجرا عن الكذب على الرسول ﷺ لما يترتب على هـذا الكذب من المفاسد بخلاف الكذب فى غيره .

وينبغى ان ننبه هنا الى ان رد رواية التائب من الكذب لا تعنى عدم قبول توبته ، فان الله تواب رحيم ولكن الامر هنا قائم على الحيطة البالغة فى الحديث الشريف ، امـا توبة مثل هذا فهى بينه وبين الله تعالى ، قال ابو عبد الرحمن عبد الله بن احمد الحلبى : سألت احمد بن حنبل عن محدث كذب فى حديث واحد ثم تاب ورجع ، قال : توبته فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا يكتب حديثـه ابدا . وقال السـمعانى : من كذب فى خبر واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه .

وينبغى الحيطة البالغة فى روايه الحديث ، والتحرز من الكذب ، واجتناب الشواذ والمنكرات « كفى بالمـرء اثما ان يحدث بكل ما سمع » .. ويمكن التعـرف على كذب الراوى بمعرفة التاريخ ، وقال سفيان الثورى : لما اسـتعمل الرواة الكذب اسـتعملنا لهم التاريخ .

ويعرف كذب المحدث فى روايتـه عمن لم يدركه بمعرفة تاريخ مولد الراوى وتاريخ وفاة من روى عنه ، قال يحيى بن صالح : حدثنا عفير معدان الكلاعى قال : قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا اليه فى المسجد ، فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح ، فلما اكثر ، قلت له : من شيخنا هذا الصالح ؟ سمه لنا نعرفه قال : فقال خالد بن معدان، فقلت له : فى اى سنة لقيتة ؟ قال : لقيته سنة ثمان ، قلت : فاين لقيته ؟ قال : لقيته فى غزاة أرمينية ، قال فقلت له : اتق الله يا شيخ ولا تكذب مات خالد بن معدان سنة اربع ومائة وانت تزعم انك لقيته بعـد موته باربع سنين وازيدك اخـرى ، انه لم يغز ارمينية قـط كان يغـزو الروم (١) أ هـ .

(١) الكفاية للخطيب البغدادى .

بعض الأئمة الذين تصدوا للتجريح والتعديل

عرفنا فيما سبق ان الكلام فى الجرح والتعديل نشأ مع الحديث نفسه ، وان الرسول ﷺ قد تكلم فيهما ، وان كثيرا من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم قد ادلى بدلوه فى هذا المضمار ، كابن عباس ، وانس بن مالك ، وعبادة بن الصامت .. ومن التابعين : سعيد بن المسيب والشعبى ، ومحمد بن سيرين .. ومن اتباع التابعين وهكذا فى كل عصر كان الائمة يجتهدون فى فحص الرواة وبحث احوالهم ، ولكن قيل : اول من تكلم فى رجال الحديث شعبة بن الحجاج ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ثم من بعده احمد بن حنبل . وقد عرفنا ان الكلام فى الرجال سبق هؤلاء بكثير فيكون مراد القائلين بهذا ان هؤلاء الائمة هم اول من تفرغ لذلك وعنى به ..

ومن الائمة الذين كانت لهم عناية بالجرح والتعديل : مالك بن انس وسفيان الثورى ويحيى بن معين ، واحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى ، والبخارى ، ومسلم وابن عبد البر ، وابن الصلاح ، والذهبى ، وابن حجر ، والسيوطى وغيرهم ...

سبق التنويه باهمية علم تاريخ الرواة ، وانه علم يبحث فى تاريخ رواة الحديث ورحلاتهم ومواطنهم ومواليدهم ووفيـــاتهم وكثير من احوالهم مما له اثر فى توهينهم او تقويتهم ..

وبعرفة التاريخ يستدل على مافى الرواية من كذب اذا كان الراوى مثلا لم يدرك من روى عنه ، ويعرف ذلك بتاريخ موت المروى عنـه ، ومولد الراوى .

ذكر الخطيب البغدادى امثلة لذلك قال : اخبرنا (١) محمد بن الحسن ابن الفضل قال انا عبد الله جعفر قال : ثنا يعقوب بن سـفيان قال حدثنى العباس بن الوليد بن صـبح قال حدثنى يحيى بن صـالح قال حدثنا عفير بن معدان الكلاعى قال : قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا اليه فى المسجد فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح فلما اكثر قلت له من شيخنا هذا الصالح ؟ سمه لنا نعرفه ، قال : فقال خالد بن معدان : قلت له فى اى سنة لقيته؟قال:لقيته سنة ثمان ومائة ، قلت فأين لقيته ؟ قال لقيته فى غزاة ارمينية قال : فقلت له : اتق الله ياشيخ ولا تكذب ، مات خالد بن معدان سنة اربع ومائة ، وانت تزعم انك لقيته بعد موته باربع سنين وازيدك اخرى ، انه لم يغز ارمينيـة قط ! كان يغزو الروم .

وبمعرفة التاريخ امكن الوقوف على الحقيقة ، ولذا يقول سفيان الثورى رضى الله عنه : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ .

ويقول حفص بن غياث : اذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، اى احسبوا سنه وسن من كتب عنه واذا اخبر الراوى عن نفســه بأمر مستحيل سقطت روايته .

---

(١) الكفاية فى علم الرواية ، ١١٩ .

عدم الالتفات الى التجريح المتعصب

هناك تجريح يدعو اليه التعصب ، والحسد والبغضاء فيجب ان يتنبه اليه فى هذا الباب ـ باب الجرح والتعديل ـ والا يؤخذ بقول المجرحين على اطلاقه ..

وقد ذكر الامام تاج الدين السبكى قاعدة فى الجرح والتعديل من الأهمية بمكان بحيث يجب التنبه اليها فقال :

الصواب عندنا ان من ثبتت امامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه ، وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبى او غيره ، فانا لا نلتفت الى الجرح فيه ، ونعمل فيه بالعدالة ، والا فلو فتحنا هذا الباب واخذنا تقديم الجرح على اطلاقه لما سلم لنا احد من الائمة اذ ما من امام الا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون .

وفى حديث الزبير رضى الله عنه : « دب اليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء هى الحالقة حالقة الدين لا حالقة الشعر والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أفلا انبئكم بشيء اذا فعلتموه تحاببتم افشوا السلام بينكم » رواه الامام احمد فى مسنده والترمذى فى سننه والضياء فى المختارة .

وروى الحافظ ابو عمرو ابن عبد البر فى كتابه : (جامع بيان العلم وفضله) بسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال : استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذى نفسي بيده لهم أشد تغايرا من التيوس فى زروبها وعن مالك بن دينار قال : يؤخذ بقول العلماء والقراء فى كل شيء الا قول بعضهم فى بعض .

ثم قال الامام السبكى بعد ذلك : ان الجارح لا يقبل منه الجرح وان فسره فى حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ، ومزكوه على جارحيه اذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل

على الوقيعة فى الذى جرحه من تعصيب مذهبى او منافسة دنيوية كما يكون من النظراء او غير ذلك ا هـ ٠

ثم قال : ومما ينبغى ان يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة الى الجارح والمجروح فربما خالف الجارح المجروح فى العقيدة فجرحه لذلك واليه اشار الرافعى بقوله : وينبغى ان يكون المزكون برآء من الشحناء والعصبية فى المذهب خوفا من ان يحملهم ذلك على جرح عدل او تزكية فاسق وقد وقع هذا لكثير من الائمة جرحوا بناء على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب وقد اشار شيخ الاسلام تقى الدين بن دقيق العبد فى كتابه (الاقتراح) الى هذا وقال : اعراض الناس حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام ٠

كما ينبغى التنبه عند الجرح الى حال الجارح ومعرفته بمدلولات الالفاظ ، والعلم بالأحكام الشرعية وهكذا ٠

التحمـل والأداء

يراد بتحمل الحديث اخذه ونقله عن الغير وهو من يسـمى فى اصطلاح المحدثين بالشيخ ٠

ويطلق الاداء ويراد به رواية الحديث وتبليغـه لطالب الحديث بعد تحمله ٠

ويشترط فيمن يتحمل الحديث ان يكون ضابطا مميزا ، وللعلماء فى تحديد سن التمييز آراء فمنهم من قال لا ينبغى السماع الا بعـد العشرين ومنهم من قال بعد عشر ، وقال آخرون بعد ثلاثين ٠

ونقل عن القاضي عياض ان اهـل الحديث حددوا اول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين لما رواه البخارى عن محمود بن الربيع قال : « عقلت من النبى ﷺ مجة مجها فى وجهى من دلو ، وانا ابن خمس سنين » ٠

والحق ان الناس تختلف حوافظهم ، وتتفاوت عقولهم ولذا كانت العبرة بالتمييز والضبط فمتى كان مميزا ضابطا يفهم الخطاب ويرد الجواب صح سماعه والا فلا ، كما اجاز العلماء تحمل غير المسلم اذا ادى بعد الاسلام كحديث جبير بن مطعم انه سمع النبى ﷺ يقـرا فى المغرب بالطور رواه الشيخان وحديث ابى سفيان وقصته مع هرقل وهى موجودة فى الصحيحين فهو وان كان قد تحملها قبل اسلامه الا انـه اداها فى حال الاسلام فلا بد لمن يؤدى الحديث ويبلغه ان يكون مسلما بالغا عاقلا خاليا من اسباب الفسق وخوارم المروءة حافظا لما يرويه ان كان يروى من حفظه ولكتابه ان كان يروى من كتابه ، وان يكون عالما بمدلولات الالفاظ وما يحيل المعانى ان روى بالمعنى ٠

ولكل طريقة من طرق التحمل ، صـيغ فى ادائها ، واقسام التحمل ثمانية :

١ ـ السماع :

وطريق السماع اعلى طرق التحمل واقواها ، وهو اما ان يكون باملاء ، او بتحديث من غير املاء سواء كان من حفظه او من كتابه . وعلى المحدث وطالب الحديث عدم الاشتغال عن الاداء او السماع . وهناك آراء فى شأن من اشتغل وقت السماع بغيره هل يصح سماعه ام لا ؟

فاذا اشتغل المستمع مثلا بالنسخ وقت القراءة ، فعند بعض العلماء نفى سماعه ، وممن قال بالنفى الامام ابراهيم الحربى وابو احمد بن عدى الحافظ وابو اسحاق الاسفرائينى .

واجاز ذلك موسى بن هارون الحمال .

وقال ابن الصلاح : وخير من هذا الاطلاق التفصيل فنقول : لا يصح السماع اذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم الناسخ لما يقرا حتى يكون الواصل الى سمعه كانه صوت غفل ويصح اذا كان بحيث لا يمنع معه الفهم كمثل ماروينا عن الحافظ العالم الداقطنى انه حضر فى حداثته مجلس اسماعيل الصفار ، فجلس ينسخ جزءا كان معه ، واسماعيل يملى ، فقال له بعض الحاضرين : لا يصح سماعك وانت تنسخ ، فقال : فهمى للاملاء خلاف فهمك ، ثم قال تحفظ كم املى الشيخ من حديث الى الآن ؟ قال : لا فقال الدارقطنى : املى ثمانية عشر حديثا ، فعددت الاحاديث فوجدت كما قال ، ثم قال : الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومتنه كذا ، والحديث الثانى عن فلان عن فلان ومتنه كذا ، ولم يذكر اسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها فى الاملاء حتى اتى على آخرها فتعجب الناس منه .

وصيغ الاداء الخاصة بطريق السماع هى :

سمعت ، او سمعنا ، وحدثنى او حدثنا ويقول حدثنى ان كان وحده ، فان كان معه غيره قال حدثنا .

قال القاضي عياض : لا خلاف [illegible] يجوز فى هذا للسامع ان يقول فى روايته : حدثنا واخبرنا وسمعت فلانا وقال لنا وذكر لنا .

وقال الخطيب : ارفعها سمعت ثم حدثنا وحدثنى ثم اخبرنا وهو
على الشيخ قال : ثم انبانا ونبانا وهو قليل فى الاستعمال .
كثير فى الاستعمال ، وكان هذا قبل ان يشيع تخصيص أخبرنا بالقراءة

وقال ابن الصلاح : « حدثنا واخبرنا » ارفع من « سمعت » من جهة اخرى وهى انه ليس فى « سمعت » دلالة على ان الشيخ رواه الحديث وخاطبه به وفى « حدثنا واخبرنا » دلالة على انه خاطبه به ورواه له .

ومن العلماء من يرى ان التحديث والاخبار والانباء بمعنى واحد كالبخارى وجماعة ، ومنهم من يخص التحديث بالسماع من الشيخ والاخبار بالقراءة على الشيخ والانباء بالاجازة مثل مسلم وجماعة . ويقول الحافظ ابن حجر : وفى ادعاء الفرق بينهما – حدثنى واخبرنى – من حيث اللغة تكلف شديد لكن لما استقر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية (١) .

٢ – القراءة على الشيخ :

والقسم الثانى من اقسام التحمل القراءة على الشيخ ويسميها اكثر المحدثين عرضا وهى جائزة فى الرواية سواء كان القارىء هو الراوى بأن كان يقرأ من حفظه او من كتابه ام كان القارىء غيره بأن سمعه يقرأ على الشيخ بشرط ان يكون الشيخ حافظا لما يقرأ عليه أو يقابل على اصله الصحيح او يكون الأصل بيد القارىء أو بيد احد المستمعين الثقات .

وقيل هى دون السماع من لفظ الشيخ وقيل هى ومرتبة السماع سواء وقيل هى اقوى والصحيح انها تلى مرتبة السماع .

---

(١) تدريب الراوى ، مقدمة ابن الصلاح ، الباعث الحثيث ، فى اصول الحديث للدكتور محمد ابى شهبه والمنهج الحديث للدكتور محمد السماحى .

ودليل جواز القراءة على الشيخ حديث ضمام به ثعلبة ، روى البخارى - بسنده - عن شريك به عبد الله به ابى نمرة انه سمع انس بن مالك يقول : بينما نحن جلوس مع النبى ﷺ فى المسجد دخل رجل على جمل فاناخه فى المسجد ثم عقله ثم قال لهم : ايكم محمد ؟ والنبى ﷺ متكىء بين ظهرانيهم ، فقلنا : هذا الرجل الابيض المتكىء ، فقال له الرجل : ابن عبد المطلب ، فقال له النبى ﷺ : قد اجبتك ، فقال الرجل للنبى ﷺ انى سائلك فمشدد عليك فى المسألة فلا تجد على فى نفسك فقال : سل عما بدالك ، فقال : اسالك بربك ورب من قبلك الله ارسلك الى الناس كلهم ؟ فقال : اللهم نعم ، قال : انشدك بالله آلله امرك ان تصلى الصلوات الخمس فى اليوم والليلة ؟ قال : اللهم نعم ، قال : انشدك بالله الله أمرك ان تصوم هذا الشهر من السنة ؟ قال : اللهم نعم قال : انشدك بالله آلله امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ فقال النبى ﷺ : اللهم نعم فقال الرجل : آمنت بما جئت به وانا رسول من ورائى من قومى وانا ضمام بن ثعلبة بن سعد . فلما رجع الى قومه اجتمعوا عليه فابلغهم فاجازوه ، وقبلوا منه الاسلام وتعاليمه واسلموا وللبخارى فى صحيحه فى كتاب العلم عنوانه : « باب القراءة والعرض على المحدث » .

● وضيع الاداء الخاصة بالقراءة هى : قرات على فلان وقرىء على فلان وانا اسمع ، واخبرنى او اخبرنا فلان وحدثنا فلان قراءة عليه واخبرنا كذلك ، واما لفظ حدثنا او اخبرنا من غير تقييد بالقراءة على الشيخ فمنعها بعضهم واجازها آخرون والمختار من ذلك اجازة قولهم : « اخبرنا » ومنع قولهم « حدثنا » .

٣ - الاجازة :

وهى ان يأذن الشيخ لتلميذه فى رواية مروياته او مؤلفاته والرواية بطريق الاجازة جائزة عند الجمهور ، وادعى القاضى ابو الوليد الباجى الاجماع على ذلك ، ونقضه ابن الصلاح بما رواه الربيع عن الشافعى انه منع من الرواية بها ،وكذلك منع غيره من العلماء الرواية بها وقال بعض المانعين من الرواية بها : لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة .

وقال ابن الصلاح : ثم ان الذى استقر عليه العمل وقال به جماهير اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول بتجويز الاجـازة واباحة الرواية بها (١) .

هذا ومن الملاحظ ان معظم الرواة واغلبهم فى العصور المتأخرة يعتمدون على طريقة الاجازة وبذلك بقيت سلسلة الاسناد متصلة الى وقتنا هذا حيث تتعاقب العصور والازمنه على روايـة المريات والكتب الصحيحة ..

والاجازة اقسـام :

الأول : ان تكون الاجـازة من معين لمعين مثل ذلك ان يقول : اجزتك ان تروى عنى هـذا الكتاب او هـذه الكتب وهى جائزة عند الجماهير حتى الظاهرية لكن خالفـوا فى العمـل بها لانها فى معنى المرسل عندهم اذ لم يتصل السماع .

الثانى : اجازة لمعين فى غير معين ومثال ذلك ان يقول اجزت لك ان تروى عنى ما ارويه او ما صح عندك من مسموعاتى ومصنفاتى ، وهذا القسم مما يجوزه الجمهور ايضا رواية وعملا .

الثالث : الاجازة لغير معين بوصف العموم ومثال ذلك ان يقول اجزت جميع المسلمين او كل واحد او ان يقول اجزت للموجودين او لمن قال : لا اله الا الله ، وتسمى الاجازة العامة .

وفى هذا القسم خلاف للمتأخرين ، فان قيدها اى الاجازة العامة بوصف حاصر كأن يقول مثلا اجزت طلبة العـلم ببلد كذا فاقرب الى الجواز من غير المقيدة .

اما لو كانت اجازة غير حاضرة فى الوصف كأن يقول اجزت لاهل بلد كذا فهذا النوع كالاجازة المطلقة،وممن اجاز الرواية بطريق الاجازة

(١) مقدمة ابن الصلاح .

العامة المطلقة القاضي ابو الطيب الطبرى والخطيب البغدادى وابن منده وغيرهم .

الرابع : اجازة لمعين بمجهول من الكتب ، او اجازة بمعين من الكتب لمجهول من الناس مثل اجزت لفلان ان يروى عنى كتاب السنن وهو يروى مجموعة من كتب السنن أو يقول اجزت لمحمد بن خالد الدمشقى وهناك جماعة مشتركون فى هذا الاسم والنسب ثم لا يعين المجاز له منهم وهذه الاجازة باطلة اما لو اجاز لجماعة مسمين فى الاجازة او غيرها ولم يعرفهم باعيانهم ولا انسابهم ولا عددهم ولا تصفحهم صحت الاجازة كما يصح سماع من حضر مجلسه للسماع منه وان لم يعرفهم .

الخامس : الاجازة للمعدوم فان عطف المعدوم على الموجود كان يقول : اجزت لفلان ومن يولد له فجائز واما الاجازة للمعدوم ابتداء من غير عطف على موجود فاجازها الخطيب وغيره ، ومنعها البعض .

السادس : اجازة ما لم يسمعه المجيز ولم يتحمله اصلا بعد ليرويه المجاز له اذا تحمله المجيز بعد ذلك ، وقد منع العلماء هذا النوع ، وقال القسطلانى : الاصح البطلان ، واما قوله : اجزت لك ما صح او يصح عندك من مسموعاتي فصحيح تجوز الرواية به لما صح عنده سماعه له قبل الاجازة ، وفعله الدارقطنى وغيره .

السابع : اجازة المجاز وذلك بان يقول الشيخ مثلا : اجزت لك مجازاتى او اجزت لك رواية ما اجيزلى روايته وقد منع من هذا النوع البعض ولكن الصحيح الذى عليه العمل ان هذا النوع جائز .

ومن الفاظ الاداء عن الاجازة عموما : اجازنى او اجازنا فلان ، انبانى وانبانا .

٤ ـ المناولة :

والمناولة نوعان : مناولة مقرونة بالاجازة ، ومناولة مجردة من الاجازة .

فأما المناولة المقرونة بالاجازة فمثل ان يناول الشيخ الطالب كتابا من سماعه ويقول له « ارو هذا عنى » او ان ياتى الطالب بكتاب من حديث الشيخ فيعرض عليه فيتامله الشيخ وهو عارف مستيقظ ثم يعيده اليه ويقول له هو من حديثى فاروه عنى .

والأصل فى المناولة ما علقه البخارى فى العلم ، ووصله البيهقى والطبرانى بسند حسن : ان رسول الله ﷺ كتب لأمير السرية كتـــابا وقال : لا تقراه حتى تبلغ مكان كذا وكذا فلما بلغ ذلك المكان قراه على الناس واخبرهم بامر النبى ﷺ .

وقد جعل بعض اهل الحديث المناولة ارفع من السماع لأن الثقة بكتاب الشيخ مع اذنه فوق الثقـة بالســـماع منه واثبت لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع وهذا فيه من المبالغة ما فيه ولكن الصحيح أن المناولة اقل من السماع والقراءة .

واما النوع الثانى : وهى المناولة المجردة من الاجازة فلا تجوز الرواية بها ، وحكى الخطيب عن بعضهم جوازها وصيغ الأداء عن النوع الأول من المنـــاولة وهى المقرونة بالاجازة ان يقول : ناولنى او ناولنا فلان مع الاجازة ، حدثنى فلان بالمناولة والاجازة ، انبانى فلان بالاجازة والمناولة .

٥ ـ المكاتبـــة :

وهى ان يكتب الشيخ بشيء من حديثه لمن كان موجودا عنده او يرسله الى من غاب عنه ويعرف المكتوب له خط الشـيخ او خط الكاتب عنه فان اقترنت بالاجازة واذن له فى روايته فهى كالمناولة المقرونة بالاجازة بل هى ارجح منها .

وان لم تكن معها اجازة فأجاز جمهور العلماء الرواية بها .

وصيغ الأداء عن هذا الطريق كتب الى او الينا فلان ، كاتبنى أو كاتبنا ، وحدثنى بالمكاتبة والاجازة واخبرنى بالمكاتبة والاجازة .

٦ ـ الاعـــلام :

والمراد اعلام الشيخ ان هذا الكتاب سماعه من فلان من غير ان يأذن له فى روايته عنه . وقد اجاز بعض العلماء الرواية بطريق الاعلام ومنع الروايه بهذا الطريق بعض العلماء قال ابن الصـــلاح انه المختار ، ثم قال : لأنه قد يكون ذلك مسموعه وروايته ثم لا يأذن فى روايته عنه لكونه لا يجوز روايته لخلل يعرفه فيه ولم يوجد منه التلفظ به .

وصيغ الأداء عن هذا الطريق : اعلمنى او اعلمنا فلان وحدثنى فلان بالاعلام واخبرنى فلان بالاعلام .

٧ ـ الوصـــية :

وذلك بان يوصي الراوى بكتاب يرويه عند موته او سفره لشخص وبعض السلف جوز بها رواية الموصي له وشبهوا ذلك بالمناولة والاعلام بالرواية ، قال ابن الصلاح وهذا بعيد جدا وهو اما زلة عالم او متأول على انه اراد الرواية على سبيل الوجادة .

وصيغ اداء هذا الطريق عند من يجيزه أوصي الى او الينا فلان او اخبرنى فلان بالوصية او حدثنى فلان بالوصية .

٨ ـ الوجـــادة :

وهى عبارة عن وجود حديث او كتاب بخط شخص باسناده ولم يلقه او لقيه ولم يسمع منه ذلك الذى وجده بخطه وليست له اجـازة منه فياتى من وجده فيرويه عنه على سبيل الحكاية فيقول :

وجدت بخط فلان ويوجد مثل هذا فى مسند الامام احمد حيث يقول ابنه عبد الله : وجدت بخط ابى حدثنا فلان ويسوق الحديث .

ومنها ايضـا وجـود احاديث فى بعض الكتب المطبوعة للمؤلفين المعروفين المشهورين .

وصيغ الأداء لهذا الطريق . وجدت بخط فلان اذا عرف الخط ووثق به او يقول قال فلان او نحو ذلك .

والوجادة ليست من باب الرواية وانما هى حكاية عما وجده فى الكتاب وقد منع طائفة من العلماء العمل بها ، ونقل عن الشافعى وطائفة من اصحابه جواز العمل بها ، وقطع بعض المحققين من العلماء بوجوب العمل بها عند حصول الثقة .

انواع الرواية وحكم كل نوع

الرواية هى اداء الحديث وتبليغه مع اسناده الى من عزى اليه بصيغة من صيغ الأداء المطابقة لحالة التحمل كما سبق فى بحث التحمل والأداء .

والرواية نوعان : رواية باللفظ ، ورواية بالمعنى .

● اما الرواية باللفظ : فهى رواية الحديث على النحو الذى تحمله الراوى وباللفظ الذى سمعه دون تغيير او تبديل او زيادة او نقص او تقديم او تأخير .

وحكم هذا النوع انه جائز دون خلاف بين احد من العلماء بل ان هذا النوع من الرواية هو اعلى الأنواع واقواها اذا استوفى شروط الصحة .

● وأما الرواية بالمعنى : فيراد بها اداء الحديث وروايته بمعناه سواء كان اللفظ كله من عند الراوى او بعضه بشرط ان يحافظ على المعنى .

حكم الرواية بالمعنى

وفى حكم الرواية بالمعنى آراء للعلماء ، وقبل توضيح تلك الآراء احب ان اوضح انواعا من الاحاديث لا تجوز روايتها بالمعنى وانما يجب على راوييا ان يحافظ على الفاظها دون تغيير وهى :

١ - الأحاديث التى تتعلق بالأمور التوقيفية كأسماء الله تعالى وصفاته ، فلا يجوز ابدال اللفظ بغيره وان كان يحمل المعنى المراد .

٢ - الأحاديث التى تشتمل على بعض النصوص او الصيغ التى يتعبد بألفاظها كأحاديث الأدعية لكونها مقصودة لذاتها لاشتمالها على بعض الحكم والأسرار ومثال ذلك : عن الحسن بن على رضى الله عنهما قال :

علمنى رسول الله ﷺ كلمات اقولهن فى الوتر : « اللهم اهدنى فيمن هديت وعافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن توليت ، وبارك لى فيما اعطيت وقنى شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك ، وانه لا يذل من واليت تبارك ربنا وتعاليت » رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وقال الترمذى : هذا حديث حسن ، ولا نعرف عن النبى ﷺ فى القنوت شيئا احسن من هذا .

ومثال هذا النوع ايضا مارواه البخارى فى صحيحه بسنده عن شداد بن اوس رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « سيد الاستغفار ان يقول العبد : اللهم انت ربى لا اله الا انت خلقتنى وانا عبدك وانا على عهدك ووعدك ما استطعت اعوذ بك من شر ما صنعت ابوء لك بنعمتك على وابوء بذنبى فاغفرلى فانه لا يغفر الذنوب الا انت » .

٣ ـ ما كان من جوامع كلم الرسول ﷺ فلا تجوز روايته بالمعنى ، لان روايته بمعناه لا يمكن ان تبلغ مراده ولا ان تاتى بما تضمنه من معان فالرسول ﷺ افصح الناس وابلغهم ومثال ذلك :

عن ابى عمرو وقيل ابى عمرة سفيان بن عبد الله رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله قل لى فى الاسلام قولا لا اسال عنه احدا غيرك قال : « قل آمنت بالله ثم استقم » رواه مسلم .

٤ ـ ما كان متعلقا بالفاظ العبادة كالاذان والاقامة وتكبيرات الصلاة وصيغة التشهد ، وقد روى عن رسول الله فى التشهد ثلاثة تشهدات احدهما :

من رواية ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ « التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك ايها النبى ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله » رواه البخارى ومسلم .

والصيغة الثانية : رواها ابن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله ﷺ : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك ايها

النبى ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله » رواه مسلم .

والصيغة الثالثة : من رواية ابى موسى الأشعرى رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ : « التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك ايها النبى ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله » رواه مسلم .

● وقد اتفق العلماء على ان هـــذه الانواع لا تجوز روايتها بالمعنى ، كما اتفقوا ايضا على ان من كان حافظا لحديث من غير ما سبق فالأفضل والأولى ان يؤديه بلفظه الذى جاء به .

● كما اتفق العلماء ايضا على عدم جواز الرواية بالمعنى اذا كان الراوى غير عالم بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها ولا خبيرا بمـا يحيل معانيها ، ولا بصيرا بمقادير التفاوت بينها ولا عارفا بالشريعة ومقاصدها .

● اما اذا كان الراوى عالما بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها وكان عارفا بالشريعة ومقاصدها وقواعدها وخبيرا بما يحيل المعنى وبصيرا بمقادير التفاوت وجازما انه يؤدى المعنى الذى حفظه بدقة ، اذا جمع الراوى هذه الشروط فللعلماء آراء فى جواز روايته بالمعنى :

● يرى كثير من علماء الحديث والفقه والأصول منع الروايـة بالمعنى حتى مع هذه الشروط ومن هؤلاء القاسم بن محمد وابن سيرين والقاضي عياض والامام مالك بن انس ، يقول القاضي عياض : ينبغى سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع للرواة كثيرا قديما وحديثا .

ووجهة نظر المانعين من الرواية بالمعنى انها تكون عرضة للتغيير والتبديل واستدلوا بحديث : « نضر الله امرءا سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من ســامع » رواه الترمــذى يقول الخليل بن

احمد ان الراوى اذا روى الحديث بالمعنى فقد ازال عن موضعه معرفة ما فيه .

● وقيد بعض العلماء منع الروايـة بالمعنى للاحاديث المرفوعة واجازها فيما سوى ذلك .

● وذهب البعض الى جواز تغيير كلمة بمرادفها فقط .

● ومن العلماء من جوز الرواية بالمعنى للصـحابة دون غيرهم قال القاضي ابو بكر بن العربى في كتابه « احكام القرآن » :

« .. فانا لوجوزناه لكل احد لما كنا على ثقة من الاخذ بالحديث اذ كل احد الى زماننا هذا قـد بدل ما نقل وجعل الحرف بدل الحرف فيما رآه ، فيكون خروجا من الاخبار بالجملة والصحابة بخلاف ذلك ، فانهم اجتمع فيهم امران عظيمان :

احدهما : الفصاحة والبلاغة اذ جبلتهم عربية ولغتهم سليمة .

الثانى : انهم شاهدوا قول النبى ﷺ وفعله فافادتهم المشـاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصد كله وليس من اخبر كمن عاين » أ هـ .

والذى اختاره من هذه الآراء وأرى انه ارجحهـا هو القبـول بجواز الرواية بالمعنى اذا استوفى الراوى الشروط التى سبق ذكرها ، وذلك لرفع الحرج ولأن المقصود من اكثر السنة معناها ، واللفظ لا يقع به اعجاز ولا تحد ولا يتعبد بتلاوته كالقرآن وللتيسير على الامة ويدل على ذلك مارواه ابن منده فى معرفة الصحابة والطبرانى فى الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن اكتمة الليثى قال:قلت:يا رسول الله انى اسمع منك الحديث لا استطيع ان اؤديه كما اسمع منك يزيد حرفا أو ينقص حرفا؟ فقال : « اذا لم تحلوا حراما ولا تحرموا حـلالا ، واصبتم المعنى فلا بأس » ، وايضا مما يدل على جـواز الرواية بالمعنى بشروطها السابقة ان ذلك هو ما تشهد به احوال الصحابة والسلف حيث كانوا ينقلون المعنى الواحد فى امر واحد بالالفاظ المختلفة .

وهذا الخلاف السابق لا يجرى فيمـــا دون فى الكتب يقـــول ابن الصلاح : « ثم ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ، ولا اجراه الناس ـ فيما نعلم ـ فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم فى ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطـــون الأوراق والكتب ولأنه ان ملك تغيير اللفظ فليس يملك تصنيف غيره »اهـ والأولى والأفضل بلا خـــلاف رواية الحـديث باللفظ والاولى لمن يروى بالمعنى ان يقول عقب روايته « أو كما قال » ، او نحـــو ذلك وكان ابن مسعود وابو الدرداء وانس رضي الله عنهم اذ رووا حديثا قالوا : او نحو هذا او شبهه او قريبا منه .

وكل هذا للاحتياط والدقة فى رواية السنة المشرفة على صاحبها افضل الصلاة والسلام .

نهضة بعض الاعلام من العلماء بتدوين السنة والصناعة الحديثية

قامت في القرن الثالث الهجرى نهضة علمية شاملة عمت شتى الاقطار الاسلامية فى مكة والمدينة ، والعراق والاندلس والكوفة والبصرة وأصبهان ، والرى والشام ومصر ، واليمن وخراسان والجزيرة وغيرها وبرز فى هذا القرن اعلام كانت لهم جهودهم العلمية الهائلة التى يرجع لها الفضل فى التوجيه العلمى وإثراء الثقافة الاسلامية بدواوين السنة المعتمدة ـ وبالصناعة الحديثية الناهضة ، ومن بين هؤلاء الاعلام شيوخ للائمة الستة اخذوا منهم ورووا عنهم كالأئمة : على بن المدينى ، ويحيى بن معين ، وابى بكر بن أبى شيبة وأبى زرعة ، الرازى ، واسحاق بن راهويه ، وابن خزيمة ، والدارمى .

ومنهم من ليسوا شيوخا لهم ، كالائمة : بقى بن مخلد وابن سعد والطبرى .

وكان من حق الشيخ ان يقدم على التلميذ ، وسيرا مع الترتيب التاريخى كذلك أن يقدم هؤلاء الاعلام على الائمة الستة ، لانهم شيوخهم ولان بعضهم اسبق زمنا وأكبر سنا . ولكن منهجنا هنا ليس معنيا بالترتيب الزمنى اكثر ما هو معنىّ بالاعمال الحديثية وتدوين السنة النبوية .

ولما كان الأئمة قد اضطلعوا بمهام علمية مجيدة فى جوانب السنة النبوية . انفردت بكتبهم الصحاح التى كادت لا تدع من صحيح الحديث النبوى الا النزر اليسير . فقد رأيت أن أقدم الدراسة لهم عن هؤلاء الاعلام ، لان الدراسة لمصنفاتهم تعتبر دراسة عن تدوين

السنة فى هذا القرن جلة ، فقد اعتمد العلماء على كتبهم فى الاستنباط واستخرجوا منها أدلة الاحكام والآداب والمواعظ ، وتلقت الامة كتبهم بالقبول .

وكان من تتمة البحث أن أضم الى جهودهم جهود هؤلاء الشيوخ الاعلام الذين كانت لهم قدم راسخة فى تدوين السنة ، وفى الصناعة الحديثية سندا ومتنا وكانت لهم مصنفاتهم النفيسة ، فهم بحق يعتبرون مشيدين ومقيمين لسلسلة المحدثين الذين ازدهر بهم هذا القرن . . .

وبالاضافة الى ما سبق فان دراسة جهود الائمة الستة أعطتنا فكرة عن هؤلاء الشيوخ اذ ان التعرف على الاستاذ من خلال تلميذه النابه يكون اوثق فى المعرفة واوقع فى النفس . وفى حديثنا عن هؤلاء الاعلام سنعرض مواقف مجيدة ترينا كيف قام هؤلاء الائمة بجهود مضنية وشاقة وتحملوا فى سبيلها ما تحملوا ، وتمرسوا على خشونة العيش وشظف الحياة ، وركبوا فى سبيل غايتهم المركب الصعب ، حتى صانوا هذا التراث النبوى الخالد حفظا فى الصدور ، وتدوينا فى الكتب ، ونقدا للرجال ومن هؤلاء الامام يحيى بن معين .

الامام يحيى بن معين

نسبه ونشأته :

هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون ـ وقيل غياث بدل عون ـ بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المرى ـ نسبة إلى مرة غطفان قبيلة كبيرة مشهورة ـ البغدادى الحافظ ، قيل انه من قرية نحو الانبار تسمى : « نقياى » وولد فى سنة ثمان وخمسين ومائة ١٥٨ هـ بهذه القرية ، وكان ابوه كاتبا لعبد الله بن مالك وقيل أنه كان على خراج الرى فمات فخلف لابنه يحيى ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم ، فانفق جميع المال على الحديث . ونشأ محبا للعلم والعمل فكان مثالا عظيما فى التقوى والورع ، يقول الحق ولا يخشى فى الله لومة لائم ، يقول ابن الرومى : (ما سمعت احداً قط يقول الحق فى المشايخ غير يحيى بن معين وغيره كان يتحامل بالقول) وقال يحيى : ما رأيت على رجل قط خطأ ألا سترته وأحببت أن أزين أمره وما استقبلت رجلا فى وجهه بأمر يكرهه ولين أبين له خطأه فيما بينى وبينه فان قبل ذلك والا تركته ، وكان يقول كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور وكثيرا ما كان ينشد :

المال يذهب حله وحرامه	طرا ويبقى فى غد آثامه
ليس التقى بمتق لإلهه	حتى يطيب شرابه وطعامه
يطيب ما يحوى وتكسب كفه	ويكون فى حسن الحديث كلامه
نطق النبى لنا به عن ربه	فعلى النبى صلاته وسلامه

كل ذلك يدل على ما كان عليه من ورع وتقوى ، وشدة التحرى والفحص للرجال . . . وكان بينه وبين الامام أحمد رضى الله عنه من الصحبة والألفة والاشتراك فى الاشتغال بعلوم الحديث ما هو مشهور ، ولاشك ان هذه الالفة نتيجة توافق الشخصيتين علما وعملا وورعا بالغا .

ومات الامام يحيى بن معين لسبع ليال بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين ، وعاش خمسا وسبعين سنة على الاصح ، وقيل سبعا وسبعين سنة الا بعض ايام ورثاه بعض المحدثين بقوله :

ذهب العليم بعيب كل محدث	وبكل مختلف من الاسناد
وبكل وهم فى الحديث ومشكل	يعيابه علماء كل بلاد

وكانت وفاته بمدينة النبى ﷺ ، وغسل على الاعواد التى غسل عليها النبى ﷺ ، وقيل . إنه لما خرج من المدينة سمع فى النوم هاتفا يقول : يا أبا زكريا اترغب عن جوارى ؟ فرجع وأقام بها ثم توفى واذا صح هذا الخبر ، فانه يوضح مدى العلاقة الروحية التى تربط الامام يحيى بن معين بصاحب السنة المطهرة عليه افضل الصلاة والسلام بالاضافة الى خدماته الجليلة للسنة النبوية قال أبو حاتم : يحيى بن معين امام وقال النسائى : هو أبو زكريا الثقة المأمون احد الائمة فى الحديث[1] .

حياته العلمية :

كان ابن معين احد الائمة الاربعة الذين انتهت اليهم الزعامة فى الحديث وهم : احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وأبو بكر بن أبى شيبة وقال إنه أول من صنف كتابا ـ بعد طبقات ابن سعد فى تراجم المحدثين وتاريخ حياتهم .

وكان إماما حافظا متقنا لا يشق له غبار ، كتب كثيرا من الحديث وخلف من الكتب مائة قمطر ، وقال على بن المدينى : انتهى العلم بالبصرة الى يحيى بن ابى كثير وقتادة ، وعلى الكوفة الى اسحق والاعمش ، وانتهى علم الحجاز الى ابن شهاب وعمرو بن دينار وصار علم هؤلاء الستة بالبصرة الى سعيد بن ابى عروبة وشعبة ومعمر وحماد بن سلمة وأبى عوانة ، ومن أهل الكوفة : سفيان بن عيينه ومالك وسفيان الثورى ، ومن أهل الشام الى الاوزاعى ، وانتهى علم هؤلاء الى محمد بن اسحاق وهشام ويحيى بن سعيد بن ابى زائدة ووكيع وابن المبارك وهو اوسع هؤلاء علما ، وابن مهدى ويحيى بن آدم وصار علم هؤلاء جميعا الى يحيى بن معين ، وقال احمد بن حنبل كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث وكان يقول : ها هنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين يعنى يحيى ابن معين . وبذلك يتضح لنا أن يحيى بن معين كان إماما فى الحديث عالما بكل جوانب السنة ، فقد استوعب الكثير وحصله فكانت له مكانته فى نفوس العلماء ، وكان له التقدير العظيم منهم ، وظل مرجعا لكبار الائمة اذا اختلفوا فى شىء رجعوا اليه .

ومن مؤلفاته :

١ ـ كتاب التاريخ والعلل وهو مرتب على حروف المعجم

٢ ـ كتاب معرفة الرجال وقد بلغ يحيى بن معين درجة سامية فى معرفة الرجال ونقدهم ، وقال عبد المؤمن بن خلف النسفى سألت ابا على صالح بن محمد : من أعلم

(١) وفيات الاعيان جـ ٢ ص ٢٨٤ ، النجوم الزاهرة جـ ٢ ص ٢٧٢ . مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٠٨ .

بالحديث ؟ يحيى بن معين أم أحمد بن حنبل ؟ فقال : أما احمد فأعلم بالفقه والاختلاف ، وأما يحيى فأعلم بالرجال والكنى . ويؤخذ من ذلك ان كل واحد من هذين الامامين قد تخصص فى ناحية فحذقها وأتقنها ، فالامام احمد برع فى مسائل الفقه ، الاحكام الشرعية وما يستتبعها من الاختلاف ، وأما الامام يحيى بن معين ، فانه كان أعلم بالرجال والكنى ، يسبر أغوار الرجال ويحلل شخصياتهم ، ويعرف الثقات منهم ويقف على أحوال الرجال والحكم عليهم .

ومع هذا فلم يطلق ابن معين العنان لنفسه فيروي ما شاء من الاحاديث مطمئنا الى حفظه ومستندا الى معرفته بالرجال وانما كان يتحرى الدقة فى روايته ، والحيطة فيها مخافة الخطأ قال يحيى إنى لأحدث بالحديث فأسهر له مخافة ان أكون قد اخطأت فيه[٢] .

وكان يحيى بن معين مرجع الأئمة فى معرفة الرجال ، قال العباسى ابن محمد الدوى « رأيت أحمد بن حنبل يسأل يحيى بن معين عند روح بن عبادة من فلان ؟ وما اسم فلان ؟ »

فابن حنبل اذن كان يسأل ابن معين ، ويستفسر منه عن الرجال الذين لا يعرفهم ، وما ذلك الا لاحاطة ابن معين الكاملة بمعرفة الرجال ومكانتهم وأحوالهم ، ولذا شهد له ابن حنبل فقال : « يحيى بن معين اعلمنا بالرجال » كما شهد له النسائى بالامامة فى الحديث والثقة والامانة .

وكيف لا ، وقد وقف على معرفة الرجال فألم بكل ما يتعلق بهم جرحا وتعديلا ، ودون من الاحاديث عددا هائلا يدل على أمانته واحاطته ، وتضلعه فى السنة ورجالها ، يقول يحيى بن معين « كتبت بيدى الف الف حديث »[٣]

شيوخه وتلاميذه :

كان من شيوخ ابن معين الذين روى عنهم : عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدى وهيثم ووكيع ، ويحيى القطان وغيرهم .

---

(٢) تاريخ بغداد جـ ١٤ ، ص ١٨٤ وفيات الاعيان جـ ٢ ص ٢٨٤ ، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٠٨ ، تاريخ الادب العربى جـ ٣ ص ١٦١ ، الحديث والمحدثون ص ٣٤٤ .

(٣)تذكرة الحفاظ للذهبى جـ ٢ ص ٤٢٩ ، الجرح والتعديل لأبن ابى حاتم ، القسم الثانى من المجلد الرابع .

ومن تلاميذه الذين رووا عنه ، وسمعوا منه ، كبار أئمة الحديث أبو عبد الله محمد ابن اسماعيل البخاري وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، وأبو داود السجستاني ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم الرازي ، واحمد بن حنبل ومحمد بن سعد كاتب الواقدي ويعقوب بن شيبة .

وقد أجمع العلماء على إمامته وجلالته في هذا الشأن لاسيما فيما يتعلق بالجرح والتعديل وكشف حال الكذابين مع التثبت والتمكن ، وقد دفعه صدقه وشدة تحريه في سماعه وروايته وتمكنه من نفسه أنه استقبل القبلة ورفع يديه يقول : « اللهم ان كنت تكلمت في رجل ليس هو عندي كذابا فلا تغفر لي » وهذا يدل على ثقته واحاطته بالحديث وعلله والجرح والتعديل وتثبته في التمييز بين صحيح الحديث وسقيمه ونبوغه في هذا الفن مما جعل الامام أحمد بن حنبل يقول فيه « سماع من يحيى بن معين شفاء لما في الصدور » وروى عنه هو وأبو خيثمة وكانا من اقرانه ، وقد عده الحاكم في كتابه : (علوم الحديث) من فقهاء المحدثين ، وبهذا نرى مدى منزلته العلمية في نفوس الأئمة الكبار من معاصريه(٤)

(٤) وفيات الاعيان جـ ٢ ص ٢٨٤ .

منهج ابن معين في نقد الرجال

كان يحيى بن معين ممن يتقيه الرجال ويخافونه ، فلا يستقبلونه الا بالاحاديث المستقيمة ومن أجل هذا وثق ابن معين رجالا لسماعه منهم جملة من الاحاديث المستقيمة ، وفي الواقع انهم لا يبعد الخلط عنهم . ولما كان كذلك ، فان ائمة النقد نظروا فيمن وثقه يحيى بن معين للتأكد من صحة هذا التوثيق . فقد يقرونه ، الا انهم لم يردوا توثيقه كما ردوا توثيق ابن حيان والحاكم لانه لم يبلغ في التساهل ما بلغاه .

ويمكننا تحديد منهجه في النقد باستقراء آراء بعض الائمة المحققين ، ونقدهم للرجال ، وبيان موقفهم من توثيق يحيى بن معين لكثير من المجرحين .

مثال ذلك : محمد بن قيس الهمذاني ، عن ابن عمرو عن ابراهيم النخعي ، وعنه سفيان بن سعيد وأبو عوانة ، وضعفه احمد بن حنبل ، اما يحيى بن معين فوثقه .

ومثل : محمد بن كثير بن قرشي الكوفي ابي اسحاق عن ليث والحارث بن حصيرة ، قال احمد بن حنبل مزقنا حديثه ، وقال البخاري : كوفي منكر الحديث ، وقال بن المديني كتبنا عنه عجائب ، وخططت على حديثه ، يقول الذهبي : ومن مناكيره عن عطية عن ابي سعيد مرفوعا « اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله »(٥) فرواه ابن وهب عن الثوري عن عمرو بن قيس قال : كان يقال : اتقوا .... الخ ، فذكره . اما يحيى بن معين فيقول فيه شيعي ولم يك به بأس .

ومثل محمد بن مسلم ، ويقال محمد بن مهران بن مسلم بن المثنى عن جده ابي المثنى قال الفلاس روى عنه داود الطيالسي مناكير ، وقال ابن مهدي لين الحديث ، قال الذهبي قد وثقه ابن معين فيما حكاه ابن القطان .

مثل النضر ابن عربي ابي روح العامري الجزري : قال عثمان بن سعيد الدارمي ليس بذاك وقال ابن سعيد لم يكن بذاك وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن معين ثقة

---

(٥) ميزان الاعتدال حرف « الميم » .

وقد قرر الشيخ المحدث عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني : (أن عادة بن معين فى الرواة الذين أدركهم انه اذا اعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من احاديثه فـاذا رأى احاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه ، وقد كانوا يتقون يحيى بن معين ويخافونه ، فقد يكون احدهم ممن يخلط عمـدا ولكنه حين يعلم ان فى مجلسه يحيى بن معـين استقبله باحاديث مستقيمة ، ولما يبعد الخلط عنه فاذا وجدنا ممن ادركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الاكثرون أو طعنوا فيه طعنا شديدا فالظاهر انه من هذا الضرب ، فانما يزيده توثيق ابن معين وهنا لدلالته على أنه كان يتعمد ، ويفيد هذا فى ان من لينه يحيى بن معين أو ضعفه فانما يكون ذلك بعد استنفاد كل وسائل الاعذار ويكون من هذا شأنه انما حكم عليه يحيى بعد تدبر وتقص ومن ثم يكون حكمه بجرحه لا يثلم بحال)[6] .

شبهة على منهج ابن معين فى التوثيق :

من المعلوم ان التعديل مراتب ولكل مرتبة ألفاظ ، واصطلاحات خاصة بها فمثال المرتبة الاولى قولهم (ثقة ثقة) بتكرار اللفظ ومثال الثانية (ثقة) بدون تكرار ومثال الثالثة (لا بأس به) وهكذا . . . وقد اشتبه على البعض أن يحيى بن معين لا يفرق بين المرتبة الثانية والثالثة من مراتب التعديل وانما يسوى بينهما ، وبنوا الحكم على قول ابن خيثمة : قلت ليحيى بن معين : انك تقول « فلان ليس به بأس » وفلان « ضعيف » ؟ قال اذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة ، واذا قلت لك : هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه . ففهم البعض من ذلك أن درجة من يقول فيه (ليس به بأس هى درجة من يقول فيـه (ثقة) .

الجواب على ذلك : هو أنه لا يؤخذ من قول ابن معين السابق ، ان من يقول فيه ليس به بأس مثل من يقول فيه (ثقة) ، وان مقالته السابقة لا تفيد المساواة بين العبارتين ، وليس هذا مراد ابن معين ، وانما مراده ـ والله اعلم ـ ان من قال فيه (ليس به بأس) فهو داخل فى مضمون الثقة وهى مراتب كما سبق بيانها وان مرتبة ثقة اعلى من مرتبة (ليس به بأس) فهما مختلفان وان اشتركا فى مطلق الثقة [7] .

---

(٦) مجلة الازهر عدد صفر سنة ١٣٩٢ هـ من بحث للاستاذ محمد نجيب المطيعى .

(٧) فتح المغيث جـ ٢ ص ٣٩ .

علی بن المدینی

نسبه ونشأته :

هو أبو الحسن علی بن عبد الله بن جعفر ابن یحیی بن بکر بن سعید ، وقیل : جعفر بن نجیح بن بکر المدینی ثم البصری الحافظ الثقة . ولد سنة احدی وستین ومائة من الهجرة ونشأ علی العلم والعمل . وکانت له مناقبه الجمة ، لولا انه کدر ذلك بتعلقه بشیء من مسألة خلق القرآن ، ولکنه تخلی بعد ذلك عن هذا القول ، وندم علی ما کان منه فی هذا الموقف .

وکان الامام احمد بن حنبل یقدره ویجله ، قال أبو حاتم : کان ابن المدینی علما فی الناس فی معرفة الحدیث والعلل وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط ، وانما کان یکنیه تبجیلا له وقد شهد له بالفضل شیوخه الذین أخذ عنهم ، ومن هؤلاء شیخه سفیان بن عیینة الذی کان بینه وبین ابن المدینی من المحبة والاکبار الشیء الکثیر حتی قال ابن عیینه : (یلوموننی علی حب علی بن المدینی والله لقد کنت اتعلم منه أکثر مما یتعلم منی) وقد رأی ابن المدینی فیما یری النائم ما یبشر له المکانة العالیة کما فسر ذلك بعض العلماء ، قال ابو قدامة السرخسی : سمعت علی بن المدینی یقول رأیت فیما یری النائم کأن الثریا نزلت حتی تناولتها ، قال أبو قدامة فصدق الله رؤیاه ، فبلغ فی الحدیث مبلغا لم یبلغه أحد [8] .

ونشأ علی بن المدینی نشأة علمیة یرجع فیها الی کبار العلماء ویذاکر الأئمة العظماء حتی بلغ مبلغا عظیما فی العلم فقدره العلماء أیما تقدیر وشهدوا له بالفضل والامامة ، ومن ذلك التقدیر ما شهد به البخاری لشیخه علی اذ یقول : ما استصغرت نفسی الا عند علی ابن المدینی .

وقد عرف ابن المدینی بالعلم والفضل ، واما ما قیل فیه من أنه أجاب الی القول بخلق القرآن کما سبقت الاشارة الیه فذلك راجع الی أنه انما اجاب خشیة السیف قال

---

(٨) تهذیب التهذیب جـ ٧ ص ٣٥٢ ، ص ٣٥٧ ، تاریخ الادب العربی جـ ٣ ص ٢٢٠ . طبقات الشافعیة الکبری جـ ٢ ص ٢٤٦ ، تاریخ بغداد جـ ١٤ ص ١٨٢ .

ابن عدى سمعت بن ابى يوسف القلوسى ، سمعت ابى يقول (قلت لابن المدينى : مثلك فى علمك يجيب الى ما أجبت اليه ؟ فقال : يا أبا يوسف ما أهون عليك السيف . وقال : خفت أن أقتل ولو ضربت سوطا واحدا لمت ، هذا مع ملاحظة انه رجع عما قال واظهر توبته من ذلك .

حياته العلمية :

عاش ابن المدينى حياة علمية خصبة كثر فيها انتاجه ، وزادت مؤلفاته ، وأصبح من ائمة الحديث الكبار وخاصة ما يرجع الى الرجال والعلل ، ولهذا عرف العلماء له فضله ، وشهدوا له بالمعرفة والتقدم ولا غرابة فى هذا فهو من بيت علم وفضل .

شيوخه وتلاميذه :

ومن شيوخه الذين اخذ عنهم ، أبوه ، وحماد بن زيد ، وسفيان بن عيينة وهيثم وابن وهب ، وعبد الوارث ، والوليد بن مسلم ، ويحيى القطان ، وعبد الرحمن المهدى ، وابن علية وعبد الرزاق وغيرهم .

ومن تلاميذه : محمد بن يحيى الذهلى ، والبخارى ، وابو داود ، والنسائى والترمذى وابن ماجه وأبو يعلى الموصلى ، واحمد بن حنبل ، وعبد الله البغوى وآخرهم مرتا عبد الله بن محمد بن أيوب الكاتب .

ولابن المدينى تصانيف كثيرة نحو مائتين ، قال العلامة محى الدين النووى ، لابن المدينى نحو مائتى مصنف ، منها « كتاب معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان » فى خمسة أجزاء لطيفة . وذكر الحاكم فى معرفة علوم الحديث جلة وافرة من مؤلفاته تدل على رسوخ قدمه واتساع أفقه فى علوم السنة ، فمن ذلك « كتاب الاسامى والكنى » ثمانية اجزاء (وكتاب الضعفاء) عشرة اجزاء (وكتاب المدلسين) خمسة أجزاء (وكتاب الطبقات) عشرة أجزاء (وكتاب علل المسند) ثلاثون جزءا (وكتاب علل حديث ابن عيينة) ثلاثة عشر جزءا و (كتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط) جزءان (وكتاب العلل المتفرقة) ثلاثون جزءا ، (وكتاب مذاهب المحدثين)[9] وغير ذلك .

وهذه المؤلفات النفيسة الكثيرة تدل على تبحره فى هذا العلم وتمكنه وسعة افقه وقد

---

(٩) الرسالة المستطرفة ص ١٢٧ .

كان متقنا لدرجة عالية . روى ابن ابي حاتم الرازى عن محمد بن مسلم بن وارة ، وسئل عن على بن المدينى ويحيى بن معين : أيهما احفظ ؟ قال : كان على أسرد وأتقن ، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه . وكان ابن المدينى المرجع للعلماء اذا اختلفوا فى شىء تكلم فيه ، قال صاعقة : كان ابن المدينى اذا قدم بغداد تصدر الحلقة ، وجاء يحيى واحمد بن حنبل والناس يتناظرون ، فاذا اختلفوا فى شىء تكلم فيه ابن المدينى وما هذا الا لمعرفتهم قدره ، ولأنه بلغ فى العلم مبلغا عظيما يرجع اليه فيه . وتوفى ابن المدينى سنة أربع وثلاثين ومائتين ليومين بقيا من ذى القعدة (١٠) .

(١٠) الكمال فى اسماء الرجال جـ ٢ ص ٢٣٩ . مخطوط بدار الكتب المصرية ، تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٤٢٨ ، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ١٤٦

الامام أبو بكر بن أبى شيبه

نسبه ونشأته :

هو الامام الحافظ عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان ، أبو بكر العبسى المعروف بابن ابى شيبه من أهل الكوفة . ولد سنة ١٥٩ هـ تسع وخمسين ومائة .

ونشأ نشأة علمية ، شهد له العلماء بالعلم والفضل ، قال ابن حيان : كان متقنا حافظا دينا ممن كتب وجمع وصنف وذاكر ، وكان أحفظ أهل زمانه ، وقال أبو زرعة : ما رأيت احفظ منه ، وقال نفطويه لما قدم أبو بكر بن ابى شيبه بغداد فى أيام المتوكل حرزوا مجلسه بثلاثين الفا « أ . هـ » .

وهذا يدل على انه كان على قدم راسخة فى العلم ، كما يدل على محبة الناس له ، واقبالهم على مجالسه العلمية ، ولا غرابة فى ذلك فهو أحد الائمة الاعلام ، وصاحب التصانيف الكبار[11] .

حياته العلمية :

قال ابو عبيد القاسم : انتهى العلم الى أربعة : فأبو بكر أسردهم له ، واحمد افقههم فيه ، ويحيى أجمعهم له ، وعلى أعلمهم به . وقال أبو زرعة الرازى : ما رأيت أحفظ من أبى بكر بن أبى شيبه . وبهذا يتبين لنا من شهادات الائمة له انه كان على قدم راسخة فى العلم والحفظ والاتقان .

شيوخه وتلاميذه :

روى عن ابى الاحوص وابن المبارك وشريك وهيثم وجرير بن عبد الحميد ووكيع وابن عطية ، وابن مهدى والقطان ، وابن عيينه ، وأبى خالد الاحمر ، وعبد الاعلى بن عبد الاعلى ومحمد بن فضيل ويزيد بن هارون وغيرهم .

---

(١١) تهذيب التهذيب جـ ٦ ص ٢ ، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١١٦ .

وروى عنه : البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه . وروى له النسائى بواسطة احمد ابن على القاضى وابن ابى شيبه ابراهيم واحمد بن حنبل ومحمد بن سعد وأبو زرعة وأبو حاكم وعبد الله بن أحمد بن حنبل وابراهيم الحربي وكثيرا [١٢] .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : ربانيو الحديث أربعة : فأعلمهم بالحلال والحرام احمد بن حنبل ، وأحسنهم سياقة وأداء له على بن المدينى وأحسنهم وضعا لكتاب ابن ابى شيبه ، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين .

وقال صالح بن محمد : أعلم من أدركت بالحديث وعلله على بن المدينى ، وأعلمهم بتصحيف المشايخ يحيى بن معين ، واحفظهم عند المذاكرة أبو بكر بن ابى شيبه .

وهكذا تطالعنا أقوال الائمة والحفاظ وشهادات أهل الخبرة والتوثيق على أن أبا بكر ابن أبى شيبة كان أحد هؤلاء الائمة الذين انتهى الحديث اليهم حفظا وتدوينا وبلغوا فى فهمه مبلغا عظيما ، ولما كان لهؤلاء الائمة مكانتهم العظيمة فى النفوس فان العلماء قد درسوا معارفهم وبينوا تخصصاتهم ، وما يتميز به كل واحد منهم فى الحفظ وفى معرفة الرجال ، أو فى علل الحديث وهكذا . . .

ولقد كان ابو بكر بن أبى شيبة موضع ثقة العلماء ، قال أبو عبد الله محمد بن عمر بن العلاء الجرجانى سمعت يحيى بن معين - وسألته عن سماع أبى بكر بن أبى شيبه من شريك فقال : أبو بكر عندنا صدوق ولو ادعى السماع من أجل من شريك لكان مصدقا فيه .

وتوفى رضى الله عنه سنة ٢٣٥ هـ ، قال محمد بن عبد الله الحضرمى ، مات عبد الله بن محمد بن ابى شيبه وقت العشاء الآخرة ليلة الخميس لثمان مضت من المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين [١٣] .

وقال عمر بن على : ما رأيت أحفظ للحديث من أبن أبى شيبة ، قدم البصرة فاجتمع مع ابن المبارك وابن الشاذكونى فجرى ذكر الشيبانى فسرد أبو بكر أربعمائة حديث حفظا للشيبانى .

إنها إذًا الحياة حافلة بجهود مذكورة مشكورة فى خدمة السنة النبوية تشهد لهذا الامام الجليل بالتبحر والتضلع وبالامامة والفضل .

---

(١٢) تهذيب التهذيب جـ ٦ ص ٢ ، الرسالة المستطرفة ص ٤٠ ، مقدمة تحفة الأحوذى جـ ١ ص ٣٣٤ .

(١٣) الكمال فى اسماء الرجال جـ ٢ ص ١١٧ مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ بغداد جـ ١٠ ص ٦٩ .

مصنف الامام ابى بكر بن ابى شيبه

يعتبر مصنف ابن ابى شيبة من أعظم الكتب المصنفة فى احاديث الاحكام دون فيه الاحاديث النبوية بأسانيدها ، وهو من الآثار الهامة ، ويقع فى ثمانية مجلدات وهى موجودة فى مكتبة محمد مراد البخارى المعروف بمراد ملا فى جهاز شنبة فى حى الفاتح فى استانبول تحت رقم ٥٩٤ - ٦٠١ ، وتوجد نسخة من مصنف ابن ابى شيبة محفوظة فى مكتبة السلطان احمد الثالث تحت رقم ٢٦٠ فى استانبول ايضا الا أنها ينقصها المجلد الثامن ، وفى الهند نسخ أخرى كما فى نوادر المخطوطات وتوجد بعض أجزاء منه مخطوطة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٠٢ . ويعتبره كثير من الباحثين انه أجمع كتاب الف فى احاديث الاحكام .

منهج أبى بكر بن ابى شيبه فى مصنفه :

نهج الامام ابو بكر بن ابى شيبه فى تأليف مصنفه منهج التأليف على الابواب فرتبه على الابواب الفقهية ، ودون فى كل باب من أبوابه ما ورد فيه من الاحاديث ، سواء كانت مرفوعة أو مرسلة أو موقوفه ، مع ضم أقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، ويذكر فى المسألة أقوال أهل العلم فيها مما يسهل على الباحث معرفة الحكم فى مسألة ما إن كانت اجماعية أو خلافية .

وقد سار على منهج ابن ابى شيبه تلميذه بقى بن مخلد الاندلسى فى مصنفه ، وعندما ادخل المصنف لابن ابى شيبة فى الاندلس ثار المالكية من أهل الاندلس لأنهم تعودوا الا يصغوا لغير حديث « الموطأ » وأحاديث أهل المدينة .

اشتمل كتاب ابن أبى شيبه على باب خاص عقده للرد على الامام أبى حنيفة فى خمس وعشرين ومائة مسألة بآثار يسردها فى كل باب ثم يذكر عقب كل باب العبارة الآتية : « وذكر ان أبا حنيفة قال كذا » وقد انتقد بعض العلماء ردود ابن أبى شيبة فى عدم ذكر المسند الى أبى حنيفة عندما يعزو اليه بعض الآراء ، قال الاستاذ محمد زاهد الكوثرى رحمه الله فى ابن أبى شيبه انه « لا يسند الرأى الذى يعزوه الى ابى حنيفة بسند يسوقه ، ولو فعل هذا لكان أبرأ لذمته وأتم فائدة »[14] .

---

(١٤) النكت الطريفة للتحدث عن ردود ابن أبى شيبة على ابى حنيفة للاستاذ محمد زاهد الكوثرى ط مطبعة الانوار الطبعة الاولى سنة ١٣٦٥ هـ .

شرطه فى المصنف :

لم يرد عن الامام أبى بكر بن ابى شيبه تصريح بشرطه فى مصنفه ، ولكنه من الممكن استنتاج شرطه من سبر بعض احاديث الكتاب ، وما قيل فيه من آراء علمية منصفة .

فان الامام ابا بكر بن أبى شيبه لم يشترط فى كتابه تخريج الصحيح فقط ، وانما اخرج الصحيح وغيره ، فأخرج المرفوع ، والمرسل ، والمقطوع ، والموقوف ، وأقوال الصحابة والتابعين وقد وضعه « ولى الله الدهلوى » فى الطبقة الثالثة من طبقات كتب الحديث : حيث جعل الطبقة الاولى فى الموطأ والصحيحين .

وجعل الطبقة الثانية : منحصرة فى سنن أبى داود وجامع الترمذى ومجتبى النسائى وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة .

وجعل الطبقة الثالثة : « مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخارى ومسلم وفى زمانهما وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب ولم تشتهر فى العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة [15] وذكر أمثلة لذلك مثل مسند أبى يعلى ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف أبى بكر بن أبى شيبة .

ويتضح مما سبق ان الإمام أبا بكر بن أبى شيبة قد شارك فى طريقة تأليف مصنفه الامام مالكا فى « الموطأ » حيث رتبه ترتيبا فقهيا ، وبوبه تبويبا موضوعيا ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين الا أنه اختلف عن الموطأ فى درجة الاحاديث ، لان الموطأ أعلى منه فى درجة أحاديثه ، كما أنه شارك أيضا الامام أبا داود فى « سننه » حيث رتبه نفس الترتيب الفقهى وجمع أحاديث الاحكام الا أن درجة سنن أبى داود أعلى من درجة مصنف ابن أبى شيبة ، وقد جعله « الدهلوى » كما سبق ضمن الطبقة الثالثة .

---

(١٥) حجة الله البالغة ج ١ ص ١٠٧ .

أمثلة من المصنف

وقد عقد ابن أبي شيبة كما سبق بابا بعنوان : (هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذى جاء عن رسول الله ﷺ) ومن أمثلة ما أورده :

١ ـ قال : « حدثنا ابن عيينة عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن محمد بن النعمان عن أبيه أن أباه نحله غلاما ، وأنه أتى النبى ﷺ ليشهده ، فقال : « أكل ولدك نحلت مثل هذا ؟ » قال : لا . قال : فاردده .

حدثنا عباد عن حصين عن الشعبى قال سمعت النعمان بن بشير يقول : أعطانى أبى عطية فقالت أمى ـ عمرة بنت رواحة ـ لا أرضى حتى تشهد النبى ﷺ ، قال : فأتى النبى ﷺ فقال : انى أعطيت ابنى من عمرة عطية فأمرتنى ان أشهدك . قال : « أعطيت كل ولدك مثل هذا ؟ قال : لا . قال : فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم .

حدثنا ابن مسهر عن أبى حيان عن الشعبى عن النعمان بن بشير عن النبى ﷺ انه قال : « لا أشهد على جور . »[١٦] وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس به » فالامام أبو بكر بن أبى شيبة فى هذا الموضع أورد الحديث ، وذكر قول أبى حنيفة فى المسألة وهو : « لا بأس به » .

واذا نظرنا الى رأى الجمهور فى المسألة نرى أنهم يحملون الامر بالتسوية على الندب ، منهم مالك والليث والثورى والشافعى وأبو حنيفة وأصحابه ، وأجازوا أن يخص بعض بنيه دون بعض بالنحلة والعطية ، والتسوية أحب الى الجميع . ويرى البعض وجوب التسوية بينهم فى العطية ومن هؤلاء ابن المبارك وأحمد والظاهرية وبعض المالكية ، لظاهر بعض الالفاظ ولأن التسوية مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدى اليهما يكون محرما ، والتفضيل مما يؤدى اليهما .

وسبب اختلاف الفقهاء فى حمل تلك الأحاديث على الوجوب أو على الندب هو اختلاف الفاظها فقوله : فى هذا (فارجعه) وقوله فى الآخر : (أشهد على هذا غيرى)

---

(١٦) أخرج الحديث ابن أبى شيبة ، والطبرانى بلفظ « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » .

وفي آخر (أيسرك أن يكونوا في البر سواء ؟) تدل على الندب ، وهناك الفاظ تؤذن بالوجوب مثل : (لا أشهد على جور) الا اذا حمل الجور على مجرد الميل لقرائن قائمة ، قال القاضي عياض : والجمع بين أحاديث الباب أولى من طرح بعضها ، ومن توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه ، ووجه الجمع : أن تحمل كلها على الندب [١٧].

وأرى أنه يجوز أن يخص بعض ابنائه بشيء ، بشرط أن يكون سائر الاولاد راضين وأن التسوية أفضل ، والامر بها في الحديث محمول على الندب ، وليس على الوجوب لجواز هبة المرء بعض ماله للغريب ، ومما يؤيد ذلك عمل الخليفتين أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ ، وبعدم التسوية ، أما أبو بكر فرواه الموطأ باسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته : إن كنت نحلتك نحلا فلو كنت اخترتيه لكان لك ، وانما هو اليوم للوارث ، وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نحل ابنه عاصما دون سائر ولده ، وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بأن إخوتها كانوا راضين بذلك ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر [١٨] .

٢ - وقال في مصنفه : « حدثنا[١٩] ابن عيينة الزهري عن عبيد الله عن أم قيس بنت محصن قالت : دخلت بابن على النبي ﷺ لم يأكل الطعام فبال عليه ، فدعا بماء فرشه .

حدثنا أبو الاحوص عن سماك عن قابوس بن المخارق عن لبابة بنت الحارث قالت : بال الحسين بن علي على النبي ﷺ ، فقلت : أعطني ثوبك والبس غيره فقال : « إنما ينضح من بول الذكر ، ويغسل من بول الانثى » .

حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ أتي بصبي فبال عليه ، فأتبعه الماء ولم يغسله .

---

(١٧) النكت الطريفة ص ٢٢ للاستاذ محمد زاهد الكوثري .

(١٨) فتح الباري جـ ٥ ص ١٣٢ .

(١٩) وممن أخرجه غير ابن أبي شيبة « البخاري » بنحوه ، من حديث أم قيس بنت محصن فتح الباري جـ ١ ٢٨١ وأخرجه مالك في الموطأ ص ٤١ ، والترمذي جـ ١ ص ١٠٥ تحقيق أحمد شاكر ، والامام احمد في المسند جـ ٦ ص ٣٥٥ ، وابن سعد في الطبقات جـ ٨ ص ١٧٦ من طريق صالح بن كيسان عن الزهري « وفيه فنضح عليه ولم يغسله » ورواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والطيالسي . ورواه الحاكم وصححه عن أم الفضل بنت الحارث والبيهقي في الشعب بنحوه وأقره المنذري والذهبي وقال ابن حجر حديث حسن .

حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن جده أبي ليلى قال : كنا عند النبي ﷺ جلوسا فجاء الحسين بن علي يحبو جلس على صدره ، فبال فابتدرنا لنأخذه ، فقال النبي ﷺ : « ابني ابني ثم دعا بماء فصبه عليه . وذكر ان أبا حنيفة قال بغسله » .

فنرى ان الامام ابا بكر بن أبي شيبة هنا قد اشار الى رأى أبي حنيفة في المسألة وهو الغسل بعد أن أورد من الاحاديث ما يدل على الفرق بين بول الأنثى حيث لا يكتفى بالنضح بل لابد من الغسل ، وبين بول الذكر حيث يكتفى بالنضح .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب ، هى اوجه للشافعية :

الأول : وهو أصح المذاهب الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية ، وهو قول علي وعطاء والحسن والزهري وأحمد واسحاق وابن وهب وغيرهم .

الثاني : ان يكتفى بالنضح في بول كل من الصبي والجارية ، وهو مذهب الاوزاعي ، وحكى عن مالك والشافعي .

الثالث : ان بول كل من الصبي والجارية سواء في وجوب الغسل وبهذا الرأى قال الحنفية والمالكية وقد ذكر العلامة ابن القيم وجه التفرقة بين بول الصبي والصبية فقال : « والفرق بين الصبي والصبية من ثلاثة اوجه : احدها : كثرة حمل الرجال والنساء للذكر فتعم البلوى ببوله فيشق غسله . والثاني : ان بوله لا ينزل في مكان واحد بل ينزل متفرقا ههنا وههنا فيشق غسل ما أصابه كله بخلاف بول الانثى والثالث ان بول الانثى اخبث وانتن من بول الذكر وسببه حرارة الذكر ورطوبة الانثى فالحرارة تخفف من نتن البول وتذيب منها ما لا يحصل مع الرطوبة[20] « أ . هـ » .

واذا نظرنا الى ما ذكره ابن القيم من التفرقة بين بول الصبي والصبية ، نجد أنه ذكر الامور السابقة كأسباب من أجلها اكتفى بالنضح من بول الذكر ، والغسل من بول الأنثى وقبل مناقشة كلام ابن القيم في ذلك ، والادلاء برأينا في المسألة ، لابد من ذكر شرط هام في ذلك وهو ألا يطعم الطبي الطعام . ففي الحديث ان أم قيس بنت محصن أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام كما رواه البخاري ، وكما روى ابن أبي شيبة أنها قالت : « دخلت بابن لي على النبي ﷺ لم يأكل الطعام » والمراد بالطعام هو ما عدا اللبن الذى يرتضعه ، والتمر الذى يحنك به ، وما يتعاطاه للمداواة بحيث لم يحصل له الغذاء بغير اللبن .

---

(٢٠) اعلام الموقعين جـ ٢ ص ٣١ .

ولنعد الى مناقشة كلام ابن القيم : أما ما ذكره أولاً من كثرة حمل الرجال والنساء للذكر فليس حملهم للذكر عاما عند الجميع ، فالنفوس مختلفة الطبائع ، متباينة الأمزجة ، وميول الناس ليست متفقة فى ذلك وقد يحب البعض حمل الانثى اكثر من الذكر ، ولوكانت هذه العلة لاقتضى الامر الا يجب غسل ثياب النساء من بول الصبية لكون الابتلاء بذلك اشد فى حقهن لاختصاصهن بالحمل للاولاد . وأما ما ذكره من أن بول الانثى اخبث من بول الذكر فقد صدق هذا الطب نظرا لاشتمال بول الانثى على بعض الافرازات [٢١] واما ذكره من ان بول الصبى لا ينزل فى مكان واحد بل ينزل متفرقا ههنا وههنا فيشق غسل ما اصابه كله بخلاف بول الانثى ، فهذا السبب لا تختلف فيه ظروف الصبى فى كل مرة لتكوينه الخلقى ، وأيضا فقد اخرج الطحاوى عن ابن المسيب : « الرش من الرش والصب من الصب » يريد أن مخرج البول من الصبى ضيق فيكون بوله رشا فيكتفى فيه بالرش على موضع الاصابة ؛ ومن الصبية واسع فيكون بولها صبا فيصب فيه الماء على موضع الاصابة [٢٢] ، وعلى ذلك أرى ترجيح هذين السببين الاخيرين وهما خبث بول الانثى ونزول بول الصبى رشا متفرقا ، والله تعالى يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر .

وأما بالنسبة لمذاهب العلماء التى ذكرت وملخصها :

١ ـ النضح فى بول الذكر والانثى

٢ ـ الغسل منهما .

٣ ـ نضح بول الذكر وغسل بول الانثى .

فاننا نرجح المذهب القائل بالنضح فى بول الصبى والغسل من بول الصبية لورود الاحاديث الصريحة الصحيحة فى ذلك : ففى حديث البخارى : « فنضحه ولم يغسله » وفى حديث مالك : « فنضح عليه ولم يغسله » وهذا يرد قول من ذهب الى وجوب الغسل فيهما وفى الموطأ قال محمد : قد جاءت رخصة فى بول الغلام اذا كان لم يأكل الطعام وأمر بغسل بول الجارية وغسلهما جميعا أحب الينا وهو قول أبى حنيفة وحديث لبابة بنت الحرث عند أحمد وأبى داود وابن ماجه مرفوعا : « انما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الانثى » وحديث ابى السمح عند أبى داود والنسائى وابن ماجه مرفوعا يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وهذا يرد فيقول من ذهب الى الاكتفاء بالنضح فيهما ، ولا مجال بعد هذا الى حمل البعض النضح والرش على الغسل ، أو حملهم « لم يغسله » على الغسل المبالغ فيه ، خاصة بعد وضوح الاحاديث السابقة .

---

(٢١) لأن بول الانثى عند خروجه يكون مختلطا ببعض افرازات المهبل الملاصق لقناة مجرى البول . من الناحية الخلقية .

(٢٢) تبيين الحقائق شرح كنوز الدقائق للزيلعى جـ ١ ص ٦٩ ، النكت الطريفة للكوثرى ص ٤٨ .

٤ ـ أبو حاتم الرازى

نسبه ونشأته :

هو محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو حاتم الحنظلى الرازى أحد الأئمة الحفاظ الاثبات العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل وهو قرين أبى زرعة .

ولد سنة خمس وتسعين ومائة ونشأ على نور العلم والمعرفة فسمع الكثير وطاف الاقطار وروى عن كثير من الائمة الكبار . جاء عنه أنه قال لابنه عبد الرحمن : يا بنى مشيت على قدمى فى طلب الحديث أكثر من ألف فرسخ[٢٣] .

وأبو حاتم من قرية جزء بأصبهان وكان محبا للعلم من صغره فأنفق جميع ما يملك فى سبيله وتحمل كثيرا من المشاق حتى حصل على طلبته قال عبد الله بن محمد بن يعقوب : سمعت أبا حاتم يقول : نحن من أهل أصبهان من قرية جزء وكان أهلنا يقدمون علينا فى حياة أبى ثم انقطعوا عنا وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : (سمعت أبى يقول : أول سنة خرجت فى طلب الحديث أقمت سنين أحصيت ما مشيت على قدمى زيادة على الف فرسخ ثم تركت العدد بعد ذلك)[٢٤].

وقال : سمعت أبى يقول : بقيت بالبصرة فى سنة أربع عشرة ومائتين ثمانية أشهر وكان فى نفسى أن اقيم سنة فانقطعت نفقتى فجعلت أبيع ثيابى شيئا بعد شىء حتى بقيت بلا نفقة ومضيت أطوف مع صديق لىَ الى المشيخة واسمع منهم الى المساء فانصرف رفيقى ورجعت الى بيت خال فجعلت أشرب الماء من الجوع ثم أصبحت من الغد وغدا لى رفيقى فجعلت أطوف معه فى سماع الحديث على جوع شديد فانصرف عنى وانصرفت جائعا فلما كان الغدا على فقال : مر بنا على المشائخ فقلت أنا ضعيف لا يمكننى قال : وما ضعفك ؟؟ قلت : لا أكتمك امرى قد مضى يومان ما طعمت فيهما فقال لى رفيقى : معى دينار فأنا

---

(٢٣) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٢٠٧ تاريخ ابن كثير جـ ١١ ص ٥٩ معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧٦ .

(٢٤) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٧ ص ٢٠٨ .

اواسيك بنصفه وتجعل النصف الآخر فى الكراء فخرجنا من البصرة فأخذت منه النصف دينار . كما عرف أبو حاتم بالعلم والورع وعرف الجميع فضله وتقواه وزهده فى الدنيا .

فلم يكن لها من سلطان عليه ، ولا سبيل الى نفسه ، يقول محمد بن هارون الرازى : انشدنا ابو حاتم الرازى :

تفكرت فى الدنيا فأبصرت رشدها   وذللت بالتقوى من الله خدها
أسأت بها ظنا فاخلفت وعدها   واصبحت مولاها وقد كنت عبدها [٢٥]

---

(٢٥) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٧٤ ، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٢١٠ .

وقد أجمع العلماء على علو شأنه فى الحديث وعلله ، وعده الحاكم من فقهاء الحديث ، وكان بارع الحفظ واسع الرحلة من اوعية العلم ، جاريا فى مضمار البخارى وأبى زرعة رحمة الله عليهم .

وكان عارفا بعلل الحديث والجرح والتعديل ، ومن الأئمة الرحالين ، رحل الى خراسان والعراق والحجاز واليمن والشام ومصر [٢٦] .

شيوخه وتلاميذه :

ومن شيوخ أبى حاتم الذين روى عنهم محمد بن عبد الله الانصارى ، وابو زيد النحوى وعثمان بن الهيثم المؤذن وهوذة بن خليفه وعبد الله موسى وعقاب بن زياد وأبو مسهر الدمشقى وأبو الجماهير محمد بن عثمان التنوخى وسعيد بن أبى مريم المصرى وأبو اليمان الحمصى ، وأمثالهم ، وكان أول كتبه الحديث سنة تسع ومائتين .

وروى عنه : يونس بن عبد الاعلى والربيع بن سليمان المصريان وهما اكبر منه سنا وأقدم سماعا ، وابو زرعة الرازى والدمشقى ، ومحمد بن عوف الحمصى ، وقدم بغداد وحدث بها وروى عنه من اهلها احمد منصور الرمادى ، وابراهيم بن اسحاق الحربى ، وقاسم بن زكريا المطرز ، وعبد الله بن محمد بن ناجية ، وأحمد بن اسحاق بن صالح ، وأبو بكر بن أبى الدنيا ، والقاضى المحاملى ومحمد بن مخلد الدروى والحسين بن يحيى بن عياش القطان وغيرهم .

وكانت حياة أبى حاتم العملية مكتملة التحصيل ممتلئة ، وحصل كل ما كان موجودا لديه يمكن الحصول عليه حتى بلغت ثقته بكثرة ما جمعه أن قال يوما : من أغرب على حديثا غريبا مسندا صحيحا لم أسمع به فله على درهم يتصدق به . . . ثم يفسر مقصد مقالته فيقول « ومرادى ان يلقى على ما لم اسمع به ليقولوا هو عند فلان فأذهب فأسمع ، وكان

(٢٦) مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٩٢ ، النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٧٧ .

مرادی كذلك أن استخرج منهم ما ليس عندى فيا تهيأ لاحد منهم ان يغرب على حديثا » ويمكن أن نستنتج من هذا الخبر ان ابا حاتم قد حصل وحفظ كل حديث مسند صحيح فى زمنه وانه لم يكن موجودا بينهم من احاط بشىء أكثر منه ، وقال احمد بن سلمة : ما رأيت بعد اسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى احفظ للحديث ، ولا أعلم بمعانيه من أبى حاتم محمد بن ادريس وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : سمعت يونس بن عبد الاعلى يقول : أبو زرعة وأبو حاتم اماما خراسان ودعا لهما ، وقال : بقاؤهما صلاح للمسلمين ، وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : سمعت موسى بن اسحاق يقول : ما رأيت أحفظ من أبيك ، وقال عبد الرحمن بن شعيب النسائى : محمد بن ادريس ابو حاتم الرازى ثقة : وقال هبة الله بن الحسن الطبرى : كان ابو حاتم الرازى اماما عالما بالحديث حافظا له متقنا متثبتا .

وهذه الشهادات والآراء تنبىء عن مكانته العلمية ، ومدى فضله ومنزلته التى كان عليها فى الثقة والحفظ والاتقان ، وسعة احاطته بمعرفة الحديث وتمكنه ورسوخ قدمه .

وقد رسم أبو حاتم منهجه فى الاشتغال بالعلم تدوينا وحفظا ومذاكرة ، قال ابن ابى حاتم الرازى : سمعت أبى يقول : « اكتب احسن ما تسمع ، واحفظ أحسن ما تكتب ، وذاكر بأحسن ما تحفظ » وفى هذه العبارة الموجزة وضع ابو حاتم كيفية تدوين العلم وهى ان يتحرى كتابة اصح ما يسمع ، وحفظ أحسن ما يكتب وأن يذاكر ويدرس للناس بأحسن ما يحفظ وذلك ليكون آكد فى التثبيت وأجدى فى المعرفة وقد ذكر كتاب التراجم أن لابى حاتم كتاب « طبقات التابعين » .

وأبو حاتم من اقران البخارى ومسلم ، وتوفى بالرى سنة خمس أو سبع وسبعين ومائتين قال ابو نعيم : سمعت ابا محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان يقول : سمعت احمد بن محمود بن صبيح يقول : سنة سبع وسبعين ومائتين فيها مات ابو حاتم الرازى بالرى ، وقيل فى شهر شعبان من السنة السابقة[٢٧] .

(٢٧) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٧٦ ، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٩٢ .

مهارة أبى حاتم فى معرفة صحيح الحديث وسقيمه

كان الامام ابو حاتم الرازى ماهرا فى معرفة الصحيح والسقيم من الحديث ، وقد رزقه الله تعالى موهبة نادرة ، وعلما وافرا . فكان شديد الملاحظة ، قوى الذاكرة سريع المعرفة والتميز لصحيح الاخبار من سقيمها .

جاءه أحد اصحاب الرأى ومعه بعض الاحاديث التى دونها فى دفتره ، فلما عرضها على أبى حاتم قال فى بعضها : هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث فى حديث وقال فى غيره : هذا حديث باطل وقال فى آخر : هذا حديث منكر وقال فى بعض آخر : هذا حديث كذب وسائر ذلك أحاديث صحاح ، فقال له الرجل من اين علمت ان هذا خطأ وان هذا باطل وأن هذا كذب ؟ اخبرك راوى هذا الكتاب بأنى غلطت وأنى كذبت فى حديث كذا ؟ فقال : لا ، ما ادرى هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أنى أعلم ان هذا الحديث خطأ ، وأن هذا الحديث باطل وأن هذا الحديث كذب فقال : تدعى الغيب ؟ فأجابه ابو حاتم قائلا : ما هذا ادعاء الغيب . ثم وجهه أبو حاتم الى من يحسن معرفة هذا الفن ، وهو الامام ابو زرعة ، ليتثبت الرجل من حكم أبى حاتم ، ويضم الى علم علم أبى زرعة كذلك ، فأخذ الرجل الاحاديث وتوجه الى الامام أبى زرعة ولما عاد الى أبى حاتم - وقد كتب ما تكلم به أبو زرعة فى تلك الاحاديث رأى ان ما قال فيه أبو حاتم : انه باطل قال فيه أبو زرعة : هو كذب ، وما قال فيه أبو حاتم : انه كذب قال فيه ابو زرعة : هو باطل ، قال ابو حاتم : « الكذب والباطل واحد » . حووجد ما قال فيه ابو حاتم منكر قال : هو منكر ، وما قال أنه صحاح قال ابو زرعة صحاح .

فقال الرجل : ما أعجب هذا ! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما . فقال ابو حاتم : انا لم نجازف وانما قلناه بعلم ومعرفة قد اوتيناه ، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارا بهرجا يحمل الى الناقد فيقول هذا دينار بهرج ، ويقول لدينار : هو جيد ، فان قيل له : من أين قلت أن هذا بهرج هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار ؟ قال : لا ، فان قيل له : فاخبرك الرجل الذى بهرجه انى بهرجت هذا الدينار ؟ قال : لا قيل : فمن أين قلت ان هذا بهرج ؟ قال : علما رزقت ، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك . ثم قال ابو حاتم : « فتحمل فص ياقوت الى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول : هذا زجاج ، ويقول

لمثله : هذا ياقوت ، فان قيل له من أين علمت ان هذا زجاج وان هذا ياقوت ؟ هل حضرت الموضع الذى صنع فيه هذا الزجاج ، قال لا ، قيل له : فهل اعلمك الذى صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا ؟ قال : لا ، قال : فمن اين علمت ؟ قال : هذا علم رزقت وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا ان نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر الا بما نعرفه [٢٨] .

وهكذا ترى ان الامام ابا حاتم الرازى كان على جانب عظيم من العلم الذى ألهمه الله تعالى إياه ، وتضلع فيه ، بحيث أصبح تمييز الصحيح من السقيم لديه أمرا يدركه لأول وهلة ، فهو يرى للحديث الصحيح ضوءا كضوء النهار ، يعرفه به ، ويرى للحديث السقيم ظلمة كظلمة الليل ينكره بها ، وينفر قلبه منه .

وكما قال البلقيني : « وشاهد هذا أن انسانا لو خدم انسانا سنين وعرف ما يحب وما يكره فادعى انسان أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك انه يحبه ، فبمجرد سماعه يبادر الى تكذيبه »[٢٩] .

فمعرفة أبى حاتم الصحيح من السقيم معرفة الناقد الخبير ، له فى ذلك علم واسع وملكة قوية ، ومقاييس سليمة دقيقة ، وكما تعرف جودة الدينار بالقياس الى غيره فإن تخلف عنه فى الحمرة والصفاء ، وباقى الصفات علم أنه مغشوش ، كذلك يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه وان يكون كلاما يصلح ان يكون من كلام النبوة ، ويعلم سقمه وانكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[٣٠] كما قال بعض العلماء .

---

(٢٨) تقدمه الجرح والتعديل ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٢٩) الباعث الحثيث لابن كثير تعليق الشيخ أحمد شاكر ص ٨٣ .

(٣٠) تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٥١ .

٥ ـ اسحاق بن راهويه

نسبته ونشأته :

هو أبو يعقوب اسحاق بن أبي الحسن ابراهيم بن مخلد بن ابراهيم ابن عبد الله بن مطر بن عبيد الله ابن غالب بن عبد الوارث بن عبيد الله بن عطية بن مرة بن كعب بن همام ابن اسد بن مرة بن عمرو بن حنظلة بن مالك ينسب اليه بطن من تميم ، والمروزى نسبة الى مرو وزيدت الزاى فى النسب للفرق بينه وبين المروى . ولقب أبوه براهويه ، لانه ولد فى طريق مكة ، والطريق بالفارسية (راه وويه) ومعناه وجد فكأنه وجد فى الطريق ، قال أحمد بن سلمه : سمعت اسحاق بن ابراهيم يقول : قال لى عبد الله بن طاهر : لم قيل لك ابن راهويه ؟ وما معنى هذا ؟ وهل تكره ان يقال لك هذا ؟ قال : اعلم ايها الامير أن ابى ولد فى طريق فقال المراوزة : راهوى ، لانه ولد فى الطريق وكان أبى يكره هذا وأما أنا فلست أكرهه . وهذا يؤيد السبب فى اطلاق هذا اللقب عليه ، وهو ولادته فى الطريق .

وقد ذكر ابن خلكان فى تاريخ مولده ثلاثة آراء : الاول : سنة احدى وستين ومائة ، والثانى : سنة ثلاث وستين ومائة ، والثالث : سنة ست وستين ومائة .

وأرجح انه ولد سنة احدى وستين ومائة ، ومما يؤكد ذلك ، ما قاله أبو يزيد محمد بن يحيى بن خالد وهو أنه مات ليلة الخميس سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، وهو ابن سبع وسبعين سنة ، وهذا يرجح ان مولده كان فى سنة احدى وستين ومائة ، وقد ولد اسحاق بن راهويه مثقوب الاذنين[31] فمضى به ابوه الى الفضل بن موسى فسأله عن ذلك فقال : « يكون ابنك رأسا إما فى الخير وإما فى الشر » وقد شاء الله لاسحاق أن يكون رأسا فى الخير ، فأصبح أحد أئمة المسلمين ، وعلما من اعلام الدين فكان عالما عاملا ، جمع بين الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد .

وقد عرف أصحاب الحديث فى زمنه مكانته وفضله ، بل وعرف له ذلك الامراء ، وكانوا يعتقدون فيه اعتقادا حسنا ، لما كان معروفا به من الصلاح وصيانة العلم ، ويدلنا

---

(٣١) وفيات الاعيان جـ ١ ص ٨٠ الرسالة المستطرفة ص ٦٥ ، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٢١ وتاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٤٥ ، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٨٥ .

على ذلك ما رواه ابن عدى قال : ركب اسحاق بن راهويه دين ، فخرج من مرو ، وجاء نيسابور ، فكلم أصحاب الحديث يحيى بن يحيى فى امر اسحاق ، فقال : ما تريدون ؟ قالوا : تكتب الى عبد الله بن طاهر رقعة ، وكان عبد الله امير خراسان ، وكان بنيسابور ، فقال يحيى : ما كتبت اليه قط ، فألحوا عليه فكتب فى رقعة الى عبد الله بن طاهر : أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم رجل من أهل العلم والصلاح . فحمل اسحاق الرقعة الى عبد الله بن طاهر ، فلما جاء الى الباب ، قال للحاجب : معى رقعة يحيى بن يحيى الى الأمير ، فقال : يحيى بن يحيى ؟ قال : نعم ، قال : أدخله فدخل اسحاق وناوله الرقعة فاخذها عبد الله وقبلها ، واقعد اسحاق بجانبه ، وقضى دينه ثلاثين الف درهم ، وصيره من ندمائه .

ويقول ابن السبكى معلقا على ذلك : « انظر ما كان أعظم اهل العلم عند الامراء ، وانظر ما أدق هذه الكلمة واقصر هذه الرقعة ، وما ترتب عليها من الخير ، وما ذلك الا لحسن اعتقاد ذلك الامير وصيانة أهل العلم » .

وقال محمد بن عبد الوهاب : « كنت مع يحيى بن يحيى واسحاق نعود مريضا ، فلما جاذبنا الباب تأخر اسحاق ، وقال ليحيى : تقدم ، فقال يحيى لاسحاق : بل انت تقدم ، فقال يا أبا زكريا أنت اكبر منى قال : نعم ، انا اكبر منك ، ولكنك أعلم منى ، قال : فتقدم اسحاق »[٣٢] .

وفى هذه الرواية ما يدل على ما كان عليه اسحاق من منزلة عظيمة فى نفس يحيى بن يحيى وغيره كما يدل على التقدير والاجلال للعلماء ، وان مقياس التقدم والافضلية انما هو العلم لاسيما العلم المصحوب بالعمل .

---

(٣٢) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ .

وقد عاش ابن راهويه حياته العلمية جامعا بين الفقه والحديث والورع والتقوى ، وكان يسمع قبل رحلته فى طلب العلم ـ من ابن المبارك ومن الفضل الشيبانى ، والنضر بن شميل ، وأبى نميلة يحيى بن واضح وعمر بن هارون . وابتدأ رحلته العلمية سنة أربع وثمانين ومائة وهو ابن ثلاث وعشرين سنة فرحل الى العراق والحجاز والشام واليمن [٣٣] وقد ورد بغداد غير مرة وجالس حفاظ أهلها ، وذاكرهم وعاد الى خراسان فاستوطن نيسابور إلى أن توفى بها وانتشر علمه عند الخراسانيين .

شيوخه وتلاميذه :

وقد سمع من جرير بن عبد الحميد ، وسفيان بن عيينه ، وعبد العزيز الدراوردى وفضيل بن عياض ومعتمر بن سليمان وإسماعيل بن علية ، وبقية بن الوليد وحفص بن غياث وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الوهاب الثقفى ، والوليد بن مسلم ، وعبد العزيز ابن عبد الصمد ، وأسباط بن محمد وحاتم بن إسماعيل ، وعتاب بن بشير الجزرى وعبد الرزاق بن همام ، وأبى بكر بن عياش وغيرهم .

وروى عنه : البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى ويحيى بن نصر المروزى ، واحمد بن سلمة ، وابنه محمد بن اسحاق بن راهويه وخلق سواهم ، آخرهم أبو العباس السراج ، وروى عنه من قدماء شيوخه يحيى بن آدم وبقية بن الوليد [٣٤] وهذا يدل على تضلعه فى العلم ورسوخ قدمه ويشهد له بمكانته العلمية فى نفوس شيوخه وتلاميذه .

حفظه واتقانه :

وكان ابن راهويه يحفظ سبعين الف حديث ، ويذاكر الف حديث ، وقال : ما سمعت شيئا قط الا حفظته ، ولا حفظت شيئا فنسيته .

(٣٣) تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٤٥ ، وفيات الاعيان جـ ١ ص ٨٠ ، طبقات الشافعية جـ ٢ ص ٨٤ .

(٣٤) طبقات الشافعية جـ ٢ ص ٨٤ ، تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٤٥ .

وهذا يدل على عقلية لماحة ، وذاكرة حافظة واعية .

وقد بلغ ابن راهويه في الحفظ والاتقان درجة عالية ، وكان مجموع الاحاديث التي استوعبها في الكتب يعرف مكانها كأنه ينظر اليها ، وما يحفظه منها يحفظه عن ظهر قلبه ، بل إنه حفظ أربعة الاف حديث مزورة ، ليستطيع التمييز بينها وبين الصحيح ، وقد وردت اقوال وآراء للعلماء توضح مدى حفظه واتقانه ، وتشهد له بالثقة والصدق والعلم والامامة .

قال الدارمي : « ساد اسحاق أهل المشرق والمغرب بصدقه » فهذه شهادة من الدارمي بصدق اسحاق ، وسيادته اهل المشرق والمغرب بسبب صدقه . وقال مرة وقد سئل عن اسحاق : مثل اسحاق تسأل عنه ؟ اسحاق عندنا امام[٣٥] .

وهذه شهادة اخرى بامامته ، وأنه بلغ درجة لا يسأل عنه فيها : وقال أبو يزيد محمد ابن يحيى بن خالد : سمعت اسحاق بن ابراهيم الحنظلي يقول : « اعرف مكان مائة الف حديث كأني انظر اليها ، واحفظ سبعين الف حديث عن ظهر قلبي ، واحفظ أربعة الاف حديث مزورة ، فقيل له : ما معنى حفظ المزورة ؟ قال : اذا مر بي حديث في الأحاديث الصحيحة فليته منها فليا »[٣٦] . وقال أحمد بن سلمة : سمعت أبا حاتم محمد بن ادريس الرازي يقول : « ذكرت لابي زرعة اسحاق بن ابراهيم الحنظلي وحفظه للأسانيد والمتون ، فقال أبو زرعة : ما رؤى احفظ من اسحاق قال ابو حاتم : « والعجب من اتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ » وقال أبو داود الخفاف : « أملى علينا اسحاق بن راهويه أحد عشر الف حديث من حفظه ثم قرأها علينا فما زاد حرفا ولا نقص حرفا »[٣٧] .

فأية مكانة تلك التي كان عليها اسحاق بن راهويه ؟ هذا الامام الحافظ الثقة الصدوق الذي عرف فضله القاصي والداني ، وشهد له كبار الأئمة ، وروى عنه بعض شيوخه .

إنها اذا مكانة جليلة ، وهبة من الله تعالى عظيمة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

(٣٥) مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٢٢ ، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٦٨ .
(٣٦) تاريخ بغداد جـ ٦ ص ٣٥٢ .
(٣٧) تذكرة الحفاظ للذهبي جـ ٢ ص ٤٣٤ ، تاريخ بغداد ص ٣٥٣ ، ص ٣٥٤ .

بين الشافعي واسحاق :

ذكر الدار قطني اسحاق فيمن روى عن الشافعي رضي الله عنه ، وعده البيهقي في أصحاب الشافعي ، وكان اسحاق بن راهويه قد ناظر الشافعي في مسألة كراء بيوت أهل مكة كما ناظره في جلود الميتة اذا دبغت ، وقد رجع اسحاق الى حكم الشافعي بعد نهاية المناظرة وأفتى به وهو أن دباغها طهورها[٣٨] .

وقد لازم ابن راهويه الشافعي وأعجب به واتبع مذهبه . وهذا الموقف يرينا أريحية نفسه وحبه للعلم ورجوعه الى الحق . وهذا شأن المخلصين والباحثين عن الحقيقة .

ابن قتيبة واسحاق :

وقد تأثر ابن قتيبة بأستاذه اسحاق بن راهويه في عنايته بالحديث واشتغاله به ، كما تأثر به في تفسير القرآن الكريم . وكان ابن قتيبة يلتقي باسحاق في نيسابور وبغداد واخذ عنه علوم الدين ، كما تأثر به في الورع والسلوك الحميد ، فقد بث فيه من أخلاقه وسجاياه الطيبة الكثيرة ، ونلاحظ توافق ابن قتيبة واسحاق ، وتقارب الاتجاهين في الدفاع عن الحديث حيث ان اسحاق قدم للحديث مجهودا ضخما فقام بتنقيته من الدخيل عليه ، وتجريده من مسائل الفقه والتفسير .

البخاري واسحاق :

وممن تأثر باسحاق تأثرا كبيرا الامام البخاري الذي استفاد من المجهودات الضخمة التي قام بها اسحاق من النظر في الاحاديث ونقدها متنا واسنادا وتصحيحها ، وترتيب انواع الحديث فمهد بهذا العمل الطريق للبخاري الذي سار على نهجه في التأليف والنقد ، والف البخاري كتابه الجليل « الجامع الصحيح » بمشورة استاذه ابن راهويه قال ابو عبد الله محمد ابن اسماعيل البخاري : « كنا عند اسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ ؟ قال : فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح[٣٩] . وبهذا يتضح ما كان للبخاري من منزلة عند استاذه الذي كان يعرف فيه مقدرته على هذا العمل العظيم ، ويأنس فيه الكفاءة الممتازة .

---

(٣٨) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ١٩ وما بعدها .

(٣٩) هدى الساري لابن حجر ص ٥ .

ويلاحظ أن البخاري واسحاق تشابها في المنهج العلمي الذي سار عليه كل منهما في الدفاع عن الحديث وتصفيته والقيام بنقد السند والمتن واستنباط الاحكام الفقهية دون اكثار من الرأي فيه .

اسحاق وأهل الرأي :

وكان اسحاق يذكر أصحاب الرأي ، ويظهر بغضه لهم لشذوذ أقاويلهم وينبه على بعض منها ، وكان يقول : نبذوا كتاب الله تعالى ، وسنن رسوله ﷺ ، ولزموا القياس [40] وكان يرى ان اهل الرأي يؤولون الاحاديث تأويلا لا يقره العقل . ويلقى التبعة في ذلك على أتباع مذهب ابي حنيفة ، ممن جاء بعده من اهل النظر والقياس بانهم الذين يحملون اوزار ما أوجدوه ، ولا شك ان رأى الامام أبي حنيفة بريء من ذلك ، وكان ابن قتيبة يطلق على هؤلاء الأتباع اسم العصابة[41] .

مصنفاته :

ومن مصنفات ابن راهويه :

١ ـ كتاب المسند « ويوجد الجزء الرابع منه في دار الكتب المصرية » « مخطوطا » تحت رقم (٤٥٤ حديث) وأصل الكتاب ستة مجلدات ، ومن رواته : أبو محمد عبد الله ابن محمد النيسابوري . وهو مرتب على أسماء الصحابة ، وقد ذكر ابو زرعة الرازي : انه يخرج فيه امثل ما ورد من احاديث الصحابة « والامثل ليس بلازم أن يكون صحيحا بل انما يكون افضل مما تركه ، ولهذا وقع فيه الضعيف كما وقع في غيره »[42] .

---

(٤٠) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٦٥ .
(٤١) البخاري محدثا وفقيها للدكتور الحسيني هاشم ص ٤٩ .
(٤٢) ألفية السيوطي بتعليقات الاستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد .

٦ - ابن خزيمة

نسبه ونشأته :

هو محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر امام الائمة ابو بكر السلمى النيسابورى ولد فى صفر سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، وعنى منذ حداثته بالحديث وسمعه فى صغره بنيسابور ، ونشأ منذ طلبه العلم يستلهم الجانب الروحى . قيل لابن خزيمة يوما : من اين اوتيت العلم ؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : « ماء زمزم لما شرب له » وإنى لما شربت ماء زمزم سألت الله علما نافعا[٤٣] وكان يقوم بالسنة تطبيقا وعملا ، فعاش زاهدا ورعا ، استمد قدوته الحسنة من الرسول ﷺ فهو يحب التيامن فى كل شىء تأسيا بالنبى ﷺ ، قال الحاكم : سمعت ابا عمرو بن اسماعيل يقول : كنت فى مجلس ابن خزيمة فاستمد مدة فناولته بيسارى اذ كانت يمينى قد اسودت من الكتابة ، فلم يأخذ الطلب وامسك ، فقال لى بعض اصحابه لو ناولت الشيخ بيمينك فأخذت القلم بيمينى ، فناولته فاخذ منى . فنرى هنا أن ابن خزيمة قد امسك ان يأخذ القلم من يسار ابى عمرو بن اسماعيل لانه يحب التيامن فى كل شىء ولئن كان هذا الامر هينا ، الا أنه بالنسبة لابن خزيمة عظيم لأنه يقتدى فى كل شىء بصاحب السنة عليه الصلاة والسلام ، ولقد تنبأ له معاصروه بالمكانة العلمية الجليلة وباحيائه لسنة النبى صلوات الله وسلامه عليه . قال ابو بشر القطان : رأى جار لابن خزيمة من اهل العلم كأن لوحا عليه صورة نبينا محمد ﷺ وابن خزيمة يصقله فقال المعبر : هذا رجل يحيى سنة رسول الله ﷺ[٤٤] .

ومن صفات ابن خزيمة ومحامده التى تحلت نشأته بها أنه كان جوادا ، بلغ فى الكرم درجة عالية فلم يدخر شيئا وكان ينفق على أهل العلم والفقراء .

حياته العلمية

كانت حياة ابن خزيمة العلمية تتسم بطابع الجد والاجتهاد وكانت ثروته العلمية الهائلة موردا للقريب والبعيد وهو قبلة للعلماء والعلم الذى يأتم به الهداة المخلصون .

---

(٤٣) النجوم الزاهرة جـ٣ ص ٣١١ .
(٤٤) طبقات الشافعية الكبرى جـ٣ ص ١١٠ ، ١١١ ، ١١٨ .

كالبحر يقذف للغريب لآلئا .. كرما ويبعث للقريب سحائبا

شيوخه وتلاميذه :

سمع من شيوخ كثيرين منهم : اسحاق بن راهويه ، ومحمد بن حميد الرازى . ولم يحدث عنهما لكونه سمع منهما فى الصغر ، ولكن حدث عن محمود بن غيلان ، ومحمد بن أبان المستملى واسحاق بن موسى الخطمى وعتبة بن عبد الله المحمدى وعلى بن حجر وأبى قدامه السرفسى وأحمد بن منيع وبشر بن معاذ وابى كريب وعبد الجبار بن العلاء ويونس بن عبد الاعلى ومحمد بن اسلم الزاهد والزعفرانى ، وهصر بن على الجهضمى ، وعلى ابن خشرم وغيرهم .

وفى سبيل تحصيل العلم وتدوين الحديث النبوى عن الشيوخ قام ابن خزيمة برحلات علمية الى الرى وبغداد والبصرة والكوفة والشام والجزيرة ومصر وواسط . وقد روى عنه من الأئمة الكبار للبخارى ومسلم خارج الصحيح ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم شيخه وابو عمرو وأحمد بن المبارك والمستملى وابراهيم بن أبى طالب . وهؤلاء أكبر منه ، ويحيى بن محمد بن صاعد وابو على النيسابورى واسحاق بن سعد النسوى وابو عمرو بن ضدان ، وأبو حامد أحمد بن محمد بالويه وابو بكر احمد بن مهران المغرى ومحمد بن احمد بن على بن نصير العدل وحفيده محمد بن الفضل بن محمد بن اسحاق وخلائق [٤٥] .

ضبطه وتحريه :

وكان ابن خزيمة شديد التحرى والضبط للحديث حتى ليتوقف فى التصحيح لأدنى كلام يقال فى الاسناد ، روى الحاكم عن ابن العباس بن شريح أنه قال فيه انه يخرج النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش وهذا كناية عن دقته الفائقة فى الاستنباط وتحريه الشديد فى فقه الحديث . وكان متقنا فى هذه الناحية وهى حفظ الفقهيات من حديثه ـ غاية الاتقان ، قال ابو على الحافظ كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارىء السورة كما كان حافظا للسند والمتن حفظا جيدا ، قال ابن حبان لم ار مثل ابن خزيمة فى حفظ الاسناد والمتن[٤٦] فهو إذًا قد جمع بين حفظ السند والمتن وحفظ الفقهيات من الاحاديث وانها لمقدرة فذة استحق بها ان يلقب بامام الأئمة . وقال ابو بكر بن بالويه

(٤٥) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٣ ص ١١٠ .

(٤٦) مرآة الجنان لليافعى جـ ٢ ص ٢٦٤ .

سمعت ابن خزيمة يقول : كنت عند الامير اسماعيل بن محمد فحدث عن أبيه بحديث وهم في اسناده فرددته عليه فلما خرجت من عنده قال أبو ذر القاضي : قد كنا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة فلم يقدر واحد منا ان يرده عليه ، فقلت له : لا يحل ان اسمع حديثا لرسول الله ﷺ فيه خطأ او تحريف فلا ارد . وكانت معرفته فائقة بمختلف الحديث روى عنه أنه قال : لا اعرف انه روى عن النبي ﷺ حديثا باسنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتي لأؤلف بينهما(٤٧) .

قال الحاكم في كتابه علوم الحديث ان مصنفاته تزيد على مائة واربعين كتابا سوى المسائل . والمسائل المصنفة مائة جزء وله فقه بريرة في ثلاثة اجزاء وكتابه الصحيح وهو اجل الكتب وانفعها ومن مؤلفاته كتاب التوحيد واثبات صفات الرب وكتاب الفقه . وهكذا كانت مؤلفاته وعلمه فقد بلغ رتبة الاجتهاد وان كان يذكره المؤلفون في طبقات الشافعية شافعيا روى عنه انه قال :

ما قلدت احدا منذ بلغت ستة عشر . وكان يرى رأى السلف في الصفات والقرآن وإن كان لم يسلم من تقول المفترين عليه وقد كذبهم فيما يدعون عليه (٤٨) .

وقد نسب إليه المشبهة والملاحدة امورا هو منها بريء وذلك واضح في كتبه وفي كلامه . قال ابو عاصم : قال ابن خزيمة في معنى قوله ﷺ : « ان الله خلق آدم على صورته » فيه سبب وهو أن النبي ﷺ رأى رجلا يضرب وجه رجل ، فقال : « لا تضرب على وجهه فان الله تعالى خلق آدم على صورته » وكون الضمير عائدا على رجل مضروب قاله غير ابن خزيمة ايضا ،ولكنه من ابن خزيمة شاهد صحيح على انه بريء عما ينسب اليه المشبهة وتفتريه عليه الملاحدة(٤٩) . ولقد كان في كل حياته لا يصدر الا عن عبادة سليمة ، وتقوى من الله يستلهم الجانب الروحي في كل شئونه ، قال ابو عثمان الحيرى : حدثنا ابن خزيمة قال : كنت اذا اردت ان اصنف الشيء دخلت في الصلاة مستخيرا حتى يقع لي فيها ، فهو إذن كان على جانب كبير من الصلاح والورع مما دفع ابا عثمان الزاهد الى القول فيه « ان الله يدفع البلاء عن اهل نيسابور بابن خزيمة » وبعد حياة حافلة ممتلئة توفي امام الأئمة ابن خزيمة سنة احدى عشر وثلاثمائة(٥٠) .

---

(٤٧) طبقات الشافعية جـ ٣ ص ١١٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦ .

(٤٨) تذكرة الحفاظ جـ ٢ ص ٢٦٤ ، اعلام المحدثين ص ٢٩٩ للدكتور محمد أبي شهبة .

(٤٩) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٣ ص ١١٩ .

(٥٠) مرآة الجنان جـ ٢ ص ٢٦٤ ، مقدمة تحفة الأحوذي جـ ١ ص ١٥٠ .

٧ ـ أبو زرعة الرازى

نسبه ونشأته :

هو الحافظ عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشى مولاهم الرازى ، منسوب الى الرى بزيادة الزاى ، مدينة مشهورة من أمهات البلاد .

وولد أبو زرعة سنة مائتين بالرى [٥١].

وقد نشأ أبو زرعة محبا للعلم ، معروفا بالحفظ والورع ، شهد له الكثيرون بالتفوق على أقرانه ، وكان فى شبيبته اذا اجتمع بأحمد بن حنبل اقتصر على الصلوات المكتوبات ، ولا يفعل المندوبات اكتفاء بمذاكرته ، وهذا من أكبر الشواهد على إتقانه وحفظه وضبطه .

وكان معروفا منذ صغره بعقلية علمية نادرة ، وذكاء منقطع النظير ، روى فى معرفة علوم الحديث لما انصرف قتيبة بن سعيد الى الرى سألوه أن يحدثهم فامتنع وقال : احدثكم بعد أن أحضر مجلس أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وعلى بن المدينى وأبو بكر بن أبى شيبة وأبو خيثمة ، فقالوا له : ان عندنا غلاما يسرد كل ما حدثت به مجلسا مجلسا . قم يا أبا زرعة ، فسرد كل ما حدث به قتيبة فحدثهم به . وعده الحاكم من فقهاء الحديث ، وكان متواضعا ورعا شهد له العلماء بكثرة التواضع ، قال يونس بن عبد الاعلى : « ما رأيت أكثر تواضعا من ابى زرعة » كما كان معروفا بزهده ، قال فيه أبو حاتم « ما خلف أبو زرعة بعده مثله ، ولا أعلم من كان يفهم هذا الشأن مثله وقل من رأيت فى زهده » [٥٢] .

وهكذا يشهد له العلماء والائمة بالنشاة المثالية الراشدة ، التى اتسم فيها بالدرجة العالية فى الحفظ والاتقان ، والزهد والتواضع .

---

(٥١) الرسالة المستطرفة ص ٦٤ ، النجوم الزاهرة جـ٣ ص ٣٨ .
(٥٢) معرفة علوم الحديث ص ٥ ، تذكرة الحفاظ جـ٢ ص ٥٥٧ .

حياته العلمية :

كان أبو زرعة أحد الأئمة الاعلام ، شهد له العلماء بالصدق والحفظ والضبط ، قيل : كان يحفظ سبعمائة الف حديث ، وقد رحل أبو زرعة وسمع من أبي نعيم والقعنبي وطبقتهما وقال اسحاق بن راهويه : « كل حديث لا يحفظه أبو زرعة ليس له أصل » وهذا القول على ما فيه من المبالغة يعطينا صورة عظيمة على ما كان عليه أبو زرعة من درجة عظيمة فى الحفظ .

شيوخه وتلاميذه :

سمع أبو زرعة من شيوخ كثيرين ، منهم أبو نعيم وقبيصة بن عقبة وخلاد بن يحيى ، ومسلم بن ابراهيم ، والقعنبي وأبو ثابت المدنى وغيرهم .

ورحل الى العراق والشام والجزيرة وخراسان ومصر ، وكان من الحفاظ المتقنين والمخلصين الزاهدين .

وروى عنه :

مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه واسحاق بن موسى الانصارى وحرملة بن يحيى والربيع بن سليمان ومحمد بن سعيد الرازى وعمرو بن على ويونس بن عبد الاعلى وهم من شيوخه . وأبو حاتم وأبو زرعة الدمشقى وابراهيم الحربى وهم من اقرانه وسعيد بن عمرو الاوزاعى وصالح بن محمد جزرة وعبد الله بن أحمد وعبد الرحمن بن أبى حاتم وابن أخيه أبو القاسم بن محمد بن عبد الكريم وأبو عوانة الاسفرايينى وغيرهم [٥٣] .

حفظه واتقانه :

ولمكانة أبى زرعة الجليلة فى العلم كان الامام احمد بن حنبل يحرص على مذاكرته أكثر من نوافله قال عبد الله بن أحمد بن حنبل نزل أبو زرعة عندنا ، فقال لى ابى يا بنى قد اعتضت عن نوافلى بمذاكرة هذا الشيخ [٥٤] ومعنى ذلك أنه كان يغتنم مجالس أبى زرعة

---

(٥٣) تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ٣١ ، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٧٦ .
(٥٤) مقدمة تحفة الاحوذى جـ ١ ص ٤٦٦ .

لكثرة علمه وثقته فيه ، وهو يعلم أن ثواب مجالس العلم أكثر من النوافل ، وليس معنى هذا تهاون ابن حنبل في شأن النوافل فان ذلك كان في بعض الاوقات الخاصة التي يحظى فيها بمجالسة الامام أبي زرعة أما حرص ابن حنبل على النوافل والسنن فكثير كما سبق الحديث عنه في ترجمته . وقد عرف أبو زرعة بحفظه الشديد وما سمع شيئا الا وعاه ، قال أبو جعفر التستري : سمعت أبا زرعة يقول : « ما سمعت أذني شيء من العلم الا وعاه قلبي ، وان كنت لأمشي في سوق بغداد فأسمع من العزف صوت المغنيات فأضع أصبعي في أذني مخافة أن يعيه قلبي » وحسبه دلالة على كثرة حفظه ما رواه صالح جزرة ، قال : سمعت أبا زرعة يقول : « أحفظ في القراءات عشرة آلاف حديث » واذا كان حفظه لأحاديث القراءات فقط هو هذا العدد الكبير ، فما بالنا بجملة ما حفظه من الأحاديث ، قال محمد بن جعفر ابن حمكويه قال أبو زرعة : « احفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الانسان قل هو الله احد » . وعاش أبو زرعة حياته العلمية حافظا ثقة صدوقا وهو أحد الائمة المشهورين الرحالين لطلب الحديث قدم بغداد وحدث بها غير مرة ، وجالس الامام أحمد ابن حنبل وكان يحبه ويثني عليه وله من المؤلفات : (كتاب المسند) وتوفي سنة أربع وستين ومائتين[55] .

---

(٥٥) تهذيب التهذيب جـ ٧ ص ٣٢ ، مقدمة تحفة الاحوذي جـ ١ ص ٤٦٧ ، النجوم الزاهرة جـ ٣ ص ٢٦٤ ، الرسالة المستطرفة ص ٦٤ .

٨ - الامام الدارمى

نسبه ونشأته :

هو الامام عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمى ، أبو محمد السمرقندى الحافظ الدارمى . ولد سنة احدى وثمانين ومائة ، وعرف منذ نشأته بالثقة والصدق والورع والذكاء ، كما كان يضرب به المثل فى الديانة والعلم والاجتهاد والعبادة ، قال فيه أبو حاتم :

« ثقة صدوق » وعرف بالزهد ، قال عنه الامام احمد بن حنبل ، عرضت عليه الدنيا فلم يقبل . وهكذا نرى آراء الائمة فيه تشهد بنشأته الطاهرة ، وعلمه الجم ، وزهده وورعه ، قال فيه ابو حاتم بن حيان « كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع فى الدين ، ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث ، وأظهر السنة فى بلده ودعا اليها » . وقال فيه الخطيب : كان احد الحفاظ الرحالين موصوفا بالثقة والورع والزهد استقضى على سمرقند فقضى قضية واحدة ثم استعفى فأعفى . الى أن قال : وكان غاية فى العقل وفى نهاية الفضل ، وقال فيه ابن ابى حاتم عبد الله بن عبد الرحمن امام أهل زمانه [٥٦] وهذا يدل على مكانته الجليلة ، ونشأته العلمية التى اتسمت بعظائم الأمور ومكارم الاخلاق .

حياته العلمية :

ذكر الحافظ الذهبى الدارمى فى تذكرة الحفاظ - من الطبقة التاسعة التى ذكر فيها الائمة وهم : الذهلى ومحمد بن مسلم ، وعبد الرحمن بن حميد والبخارى وابو زرعة وأبو حاتم وابن دارة ويعقوب بن شيبة ومسلم وابو داود وغيرهم . وقد برع الامام الدارمى فى علم الحديث حتى بذ أقرانه ، والف « التفسير » و« الجامع » و« المسند » وهو المسمى بالسنن .

وكان الدارمى أحد الحفاظ الرحالين الذين شهد لهم العلماء بالحفظ والاتقان والدفاع عن السنة النبوية . قال فيه محمد بن ابراهيم بن منصور الشيرازى « كان على غاية

(٥٦) تذكرة الحفاظ جـ٢ ص ٥٣٥ مقدمة تحفة الاحوذى جـ ١ ص ٤٥٩ .

من العقل والديانة ، ممن يضرب به المثل فى الحكم والدراية والحفظ والعبادة والزهد أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند ، وذب عنها الكذب وكان مفسرا كاملا وفقيها عالما »[٥٧]

شيوخه وتلاميذه :

سمع الدارمى النضر بن شميل ، ويزيد بن هارون ، وسعيد بن عامر الضبعى ، وجعفر بن عون ، ويحيى بن حسان ، وأبا نعيم ووهب بن جرير وطبقتهم بالحرمين وخراسان والشام والعراق ومصر .

ومن تلاميذه : الذين رووا عنه : مسلم وأبو داود والترمذى ، والبخارى فى غير الجامع ، ومطين وجعفر الفريابى وعبد الله بن أحمد بن حنبل - وعيسى بن عمر العباس السمرقندى وآخرون . وقال أبو حاتم الرازى ، (محمد بن اسماعيل اعلم من دخل العراق ، ومحمد بن يحيى اعلم من بخراسان اليوم ، ومحمد بن اسلم أورعهم وعبد الله بن عبد الرحمن اثبتهم) فهو إمام حافظ متثبت بشهادة كبار الأئمة . ومن اعمال الدارمى العلمية ومصنفاته النفيسة كتابه « السنن » .

سنن الدارمى :

وكتاب السنن للدارمى كتاب جليل القدر ، وله وزنه العلمى بين كتب الحديث المدونة فى القرن الثالث الهجرى . وقد عده ابن الصلاح فى المسانيد ، وانتقد فى ذلك لأنه مرتب على الأبواب لا على المسانيد ، وانما اطلق عليه بعض العلماء اسم المسند لكون احاديثه مسندة كما سمى الامام البخارى كتابه : (المسند الجامع) فتسميتها بالمسند فيه تجوز ، ويرى ابن حجر أن سنن الدارمى ليس دون السنن فى المرتبة ، بل لو ضم الى الخمسة لكان أولى من سنن ابن ماجه ، فانه أمثل منه بكثير ، بل ان بعض المحدثين سماه (الصحيح) وهى تسمية فيها تجوز ايضا

وفى سنن الدارمى كثير من الصحيح اتفق عليه الشيخان ، أو البخارى ، أو مسلم أ[illegible]ل شرطهما أو شرط أحدهما .

وفيه كثير من الاحاديث الحسنة ، وتوجد فيه بعض الاحاديث المنكرة أوالشاذة وهى نادرة جدا وكذا الاحاديث المرسلة والموقوفة ، ولكنها تقوى احيانا ايضا لمجيئها من طرق

---

(٥٧) مقدمة تحفة الاحوذى ص ٤٦٠ ، جـ ١ ، مقدمة سنن الدارمى ص ٥

اخرى تعضدها . ومثال الحديث الموقوف فى سنن الدارمى . ولكن جاء من طرق اخرى تعضده حديث :

اخرجه الدارمى فى كتاب فضائل القرآن ، باب فضل من قرأ القرآن : حدثنا أبو عامر بن سفيان عن عطاء بن السائب عن ابى الاحوص ، عن عبد الله قال : « تعلموا هذا القرآن فانكم تؤجرون بتلاوته بكل حرف عشر حسنات أما انى لا أقول بألم ، ولكن بألف ، ولام وميم بكل حرف عشر حسنات »[٥٨] وهذا الحديث موقوف على عبد الله بن مسعود وقد روى نحوه الترمذى مرفوعا ، وقال : (حسن صحيح غريب) وهو قطعة من حديث طويل رواه الحاكم عن ابراهيم الهجرى عن ابى الاحوص عنه مرفوعا وقال من تفرد به صالح بن عمر عنه ، وهو صحيح .

وكتاب السنن للدارمى يعتبر من كتب السنة القيمة ، اشتمل على الاحاديث الصحيحة الكثيرة ، وهو مرتب على الأبواب وهذا الكتاب يعتبر من أهم اعمال الدارمى فى مجال السنة النبوية مما يشهد له بالفضل . قال ابو حامد الشرقى : (انما خرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة رجال : محمد بن يحيى ، ومحمد بن اسماعيل ، وعبد الله بن عبد الرحمن ، ومسلم بن الحجاج وابراهيم بن ابى طالب) .

وقد عاش الدارمى أربعا وسبعين سنة ٧٤ ، حفلت بعظائم الامور ، وبالاعمال العلمية المباركة وتوفى بعد عصر يوم التروية الثامن من ذى الحجة سنة خمس وخمسين ومائتين ٢٥٥ هـ ، ودفن فى اليوم الثانى يوم عرفة فى بلدة « مرو »[٥٩] .

---

(٥٨) سنن الدارمى جـ ٢ ص ٣٠٨ بتحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى

(٥٩) تهذيب جـ ٥ ص ٢٩٥ ، مقدمة تحفة الاحوذى جـ ١ ص ٤٥٩ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٥ ، الكمال فى اسماء الرجال مخطوط بدار الكتب المصرية جـ ٢ ص ١٠٣

مثال لما رواه الدارمي وطعن فيه والدفاع عنه

حدثنا ابراهيم بن المنذر ثنا ابراهيم بن المهاجر بن المسمار ، عن عمر بن حفص ابن ذكوان عن مولى الحرقة عن ابي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ان الله تبارك وتعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق السماوات والأرض بألف عام ، فلما سمعت الملائكة القرآن قالت : طوبى لأمة ينزل هذا عليها وطوبى لأجواف تحمل هذا وطوبى لألسنة تتكلم بهذا(٦٠) .

وهذا الحديث قال عنه ابن حبان : موضوع وابراهيم بن المهاجر منكر الحديث متروك وقال السيوطى : وثقه ابن معين ، وقد اخرج هذا الحديث ابن ابى عاصم فى السنة وابن خزيمة فى التوجيه ، والبيهقى فى شعب الايمان . وقال الحافظ بن حجر فى أطراف العشرة : زعم ابن حيان ، وتبعه ابن الجوزى ان هذا المتن موضوع ، وليس كما قالا ، فان مولى الحرقة هو عبد الرحمن بن يعقوب من رجال مسلم والراوى عنه وان كان متروكا عند الأكثر ضعيفا عند البعض فلم ينسب للوضع والراوى عنه لا بأس به ، وابراهيم بن المنذر من شيوخ البخارى وقد اخرجه الطبرانى فى الأوسط ، وقال : لا يروى عن النبى ﷺ الا بهذا الاسناد تفرد به ابراهيم بن المنذر ، وله طريق آخر عن أنس اخرجه الديلمى(٦١) .

---

(٦٠) اخرجه الدارمى جـ ٢ ص ٣٢٧ تحقيق السيد عبد الله يمانى ورواه الطبرانى فى الاوسط وفيه ابراهيم بن مهاجر ضعفه البخارى بهذا الحديث . ووثقه ابن معين .

(٦١) اللالىء المصنوعة جـ ١ ص ٦

الامام بقى بن مخلد

ومن أعلام القرن الثالث الهجرى علماء لم يكونوا شيوخا للأئمة الستة ولكنهم اضطلعوا بمهام علمية وجهود ضخمة فى ميدان الحديث ومن أشهر هؤلاء :

الامام الحافظ[62] بقى بن مخلد بن يزيد أبو عبد الرحمن القرطبى الأندلسى ، صاحب المسند الكبير والتفسير العظيم ولد بقى فى رمضان سنة احدى ومائتين .

نشأته :

ونشأ هذا الامام الجليل ببلاد الاندلس ذات الطبيعة الساحرة والمناظر الخلابة ونشأ بها فى عهودها الزاهرة التى ازدهرت فيها الثقافة والعلوم من تفسير وحديث وفقه وطب وفلسفة وغير ذلك .

وقد رفرفت راية الاسلام على هذه البلاد وازدهرت حضارته بها زهاء ثمانية قرون ظلت الاندلس فيها كعبة القصاد ، وحظى الحديث النبوى بحظ وافر من هذه النهضة العلمية فبرز فيه من العلماء النابغين كثيرون من أشهرهم هذا الامام الجليل الذى نشأ محبا للعلم متواضعا عابدا ، زاهدا خيرا مجاهدا فى سبيل الله ، خرج مع المجاهدين فى غزوات كثيرة فضم الى العلم العمل وشارك فى حياة الوطن الاسلامى والذود عن حياضه وعانى أول أمره فى سبيل طلب العلم كثيرا فتحمل من عناء السفر وشظف العيش ما تحمل قال عنه الامام الذهبى : « كان إماما عابدًا متهجدا أواها عديم النظير فى الزمان » .

حياته العلمية :

طوف الامام بقى بن مخلد فى البلاد الاسلامية شرقا وغربا ، وقام بعدة رحلات علمية كان لها أكبر الاثر فى خصوبة حياته العلمية ، فرحل الى مصر وسمع من يحيى بن بكير وزهير بن عباد وطائفة ، ورحل الى دمشق وسمع بها من ابراهيم بن هشام الغسانى ،

---

(٦٢) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب المجلد الثانى ص ٥١٨ للتلمسانى ط بيروت .

وصفوان بن صالح وهشام بن عمار وجماعة ورحل الى بغداد وسمع الامام ابل وطبقته وإلى الكوفة وسمع يحيى بن عبد الحميد بن انس وأبا بكر بن أبي شيبة وطائفة ورحل الى البصرة وسمع اصحاب حماد بن زيد وسمع كثيرا من الشيوخ الذين بلغ عددهم مائتين وثلاثين شيخا .

وأما تلاميذه : فقد سمع منه وروى عنه كثيرون منهم شيخه يحيى بن بكير وهذا ما يشهد له بعلو المكانة فى الحديث، ورسوخ القدم فى ميدانه ، قال بقى لما رجعت من العراق أجلسنى يحيى بن بكير وسمع منى سبعة احاديث ، ومن تلاميذه ابنه أحمد ، وأحمد ابن عبد الله بن عبد الله الاموى ، وعبد الله بن يونس ، واسلم بن عبد العزيز ، والحسن ابن سعيد . . . وغيرهم .

وكان الى جانب علمه بالحديث عالما بالفقه مجتهدا يستنبط الاحكام ، ولا يقلد احدا ، مما يشهد له بسعة افقه ، وشخصيته العلمية المستقلة .

مؤلفاته :

وللامام بقى بن مخلد مؤلفات من بينها : (كتاب التفسير) وقد أثنى ابن حزم على هذا الكتاب فقال : أقطع أنه لم يؤلف فى الاسلام مثل تفسيره ، ولا تفسير محمد ولا غيره[63] . ومن مؤلفاته « كتاب المسند » وله مصنف فى فتاوى الصحابة والتابعين أربى فيه على مصنف ابن ابى شيبة وعلى مصنف عبد الرزاق وعلى مصنف سعيد بن منصور .

---

(٦٣) نفح الطيب جـ ٢ ص ١٥٩ ، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٩٠ .

منهج بقى بن مخلد فى المسند

يقوم منهجه فى المسند على تدوين الاحاديث بطريقة المسانيد وطريقة الابواب فجمع بين الطريقتين وذلك أنه روى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف ورتب أحاديث كل صاحب على أبواب الفقه ومسائل الاحكام فهو مسند ومصنف .

وقد فضله ابن حزم على مسند الامام احمد بن حنبل ولكن ابن كثير عارض فى هذا التفضيل وقال : « الظاهر أن مسند احمد أجود منه واجمع » .

وأرى أن هذه الآراء هى آراء استظهارية لا تقوم على اساس من النقد العلمى الصحيح . . لعدم وجود كتاب الامام بقى بن مخلد .

وعدد احاديث مسند الامام احمد أربعون ألف حديث ، وأما مسند الامام بقى فعدد احاديثه التى نسبها ابن الجوزى للصحابة فيه ٣١٠٦٤ حديثا . قال الاستاذ أحمد شاكر لقد جمعت عدد الاحاديث التى نسبها ابن الجوزى للصحابة فى مسند بقى فكانت ٣١٠٦٤ حديثا وهذا يقل عن مسند أحمد أو يقاربه . وذكر ابن الجوزى ان عدد الأحاديث أبى هريرة ٥٣٧٤ ، وفى مسند أحمد ٣٨٤٨ حديثا وهذا العدد فى مسند احمد يكثر فيه المكرر ، واما العدد الحقيقى بدون المكرر بالنسبة لأحاديث ابى هريرة فى مسند احمد فهو ١٥٧٩ حديثا فقط ، فهل معنى هذا أن الامام أحمد فاته هذا العدد الكبير ؟

والذى ارجحه هو أن الامام بقى بن مخلد كان يجمع الحديث على طريقة المسند بالنسبة لكل صحابى وعلى طريقة التبويب كذلك فلعله كان يقطع الحديث فى ابوابه على نحو ما فعل البخارى فى صحيحه ، وأنه أيضا كان يكرر الاحاديث[٦٤] .

---

(٦٤) البداية والنهاية جـ ١١ ص ٥٦ ، الباعث الحديث ص ١٨٨ .

تعصب بعض حاسديه عليه

كان محمد بن عبد الرحمن الاموى صاحب الاندلس محبا للعلوم عارفا بها فلما دخل بقى بن مخلد الاندلس بمصنف ابن ابى شيبة وقرىء عليه انكر جماعة من بعض حاسديه ما فيه من الخلاف . واستبشعوه وقام جماعة من العامة ومنعوه من قراءته فاستحضره الامير محمد وتصفح الكتاب جزءا جزءا حتى اتى على آخره ثم قال للخازن كتبه هذا الكتاب لا تستغنى عنه خزانتنا فانظر فى نسخة لنا وقال لبقى انشر علمك وارو ما عندك ونهاهم ان يتعرضوا له . وتوفى فى جمادى الآخرة سنة ست وسبعين ومائتين (٦٥) .

(٦٥) نفح الطيب جـ ٢ ص ٥١٩ ، تاريخ الادب العربى جـ ٣ ، ص ٢٠١ .

محمد بن جرير الطبرى

نسبه ونشأته :

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى . ولد سنة اربع وعشرين ومائتين بطبرستان ، وقيل فى آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وعشرين ومائتين .

وقد تفانى ابن جرير الطبرى فى طلب العلم والتأليف حتى مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة[٦٦] . وكان زاهدا قانعا مترفعا عن الدنيا ، وأعانه على ترفعه ما تركه له أبوه فى طبرستان من ضيعة كان ينفق ما يستغله منها على نفسه واهله وطلابه . وقد روى عنه بعض ابيات انشدها ربما تمثل بعض سمات حياته .

اذا أعسرت لم يعلم رفيقى	وأستغنى فيستغنى صديقى
حيائى حافظ لى ماء وجهى	ورفقى فى مطالبتى رفيقى
ولو أنى سمحت ببذل وجهى	لكنت الى الغنى سهل الطريق

وهذه الابيات تؤيد ما عرف عنه من زهد وقناعة وكرم وحياء وورع ، وعاش الطبرى حياته عفيفا شغل بطلب العلم وهو ابن اثنتى عشرة سنة وظهرت عليه مخايل الذكاء والنبوغ من صغره فعهد به والده الى علماء (آمل) عاصمة اقليم طبرستان .

ومما يدل على قوة حافظته ونبوغه المبكر أنه حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين . . وكتب الحديث وهو فى التاسعة[٦٧] .

محنته :

تعرض الامام الطبرى فى حياته الى محنة من عوام الحنابلة والجهلة المنتسبين الى المذهب الحنبلى كذلك بسبب ما قاله الطبرى فى الامام احمد بن حنبل انه رجل حديث لا فقه ، وعندما ألف الطبرى كتابه (اختلاف الفقهاء) ذكر فيه كثيرا من الفقهاء مثل ابى

(٦٦) وفيات الاعيان جـ ١ ص ٥٧٧ تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٢ .
(٦٧) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٣ ، لسان الميزان جـ ٥ ص ١٠٢ ، معجم الادباء ١٨ / ٤٩ .

حنيفة والشافعي ومالك والاوزاعي وغيرهم ولكنه أغفل ذكر الامام احمد بن حنبل ومن أجل هذا تحرش به بعض الحنابلة فبدأ بعضهم بالتعصب عليه ، كالجصاص والبياض وجعفر بن عرفة ثم قصده بعضهم عندما كان في المسجد في يوم الجمعة وسألوه سؤالين :

الاول : عن إمامهم أحمد بن حنبل
والثاني : عن حديث الجلوس على العرش

فقال الطبري : أما احمد بن حنبل فلا يعد خلافه ، قالوا قد ذكره العلماء في الاختلاف . قال ما رأيته روى عنه ولا رأيت له اصحابا يعول عليهم ، وأما احاديث الجلوس على العرش فمحال وانشد :

سبحان من ليس له انيس ولا له في عرشه جليس

فلما سمعوا اجابته غضبوا واتهموه بأنه رافضي ، وآذوه ، وحالوا بين الناس وبين الانتفاع بعلمه . ولعل السبب فيما اثير حول الطبري بأنه رافضي راجع الى انه الف في فضائل سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقالوا عنه انه كان يقول بالمسح على القدمين وهو قول رافضي وقيل انه يقول بالمسح والغسل معا .

والحقيقة أن هذا ناشيء من عدم فهم مراده ، ذلك انه يوجب غسل القدمين ويوجب مع الغسل دلكهما ولكنه عبر عن ذلك بالمسح ، فلم يفهم بعض الناس مراده ومن فهم مراده نقل عنه انه يوجب الغسل والمسح « . . أي الدلك . . » .

وأما كونه قد الف في فضائل سيدنا علي فلا يعني انه رافضي فشتان بين ذلك وبين ذكره للفضائل ، وهذا الذي أثير حوله راجع الى حقد بعض العوام المقلدين ، وسوء فهم آرائه فلقد كان من أئمة الاسلام والعاملين بالكتاب والسنة .

حياته العلمية :

عاش الطبري حياة مثمرة ، فكان إماما في فنون كثيرة : منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك وله مصنفات عديدة تدل على سعة علمه ، فهو إمام مجتهد ثقة في نقله ذكره الشيخ ابو اسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء في جملة المجتهدين .

وقد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه احد من أهل عصره ، وكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات بصيرا بالمعاني ، فقيها في احكام القرآن عالما بالسنن وطرقها ، صحيحها

وسقيمها ، ناسخها ومنسوخها عارفا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم فى الاحكام وعارفا بأيام الناس واخبارهم (٦٨) .

شيوخه وتلاميذه :

قام الطبرى برحلات علمية تلقى خلالها العلم والحديث من كبار الشيوخ فبدأ بالرى وما جاورها ليأخذ الحديث عن محمد بن حميدة الرازى والمثنى بن ابراهيم الأيلى كما درس التاريخ فى هذه المنطقة على محمد بن احمد بن حماد الدولابى ، ويقال أنه كتب عن ابن حميد أكثر من مائة الف حديث كما درس عليه التفسير ايضا واتجه الى البصرة وسمع من محمد بن موسى الخرشى ، وعماد بن موسى القزاز ثم اتجه الى واسط والكوفة والشام ومصر حيث درس فقه الشافعى على الربيع بن سليمان المرادى واسماعيل بن ابراهيم المزنى ومحمد بن عبد الله بن الحكم ودرس فقه مالك على تلاميذ ابن وهب كما سمع الطبرى ايضا من محمد بن عبد الملك بن ابى الشوارب واحمد بن منيع البغوى .

ومن تلاميذه الذين رووا عنه : احمد بن كامل القاضى ومحمد بن عبد الله الشافعى وخالد بن جعفر . ومنهم شعيب الحرانى وعبد الغفار الخصيبى وابو عمرو بن حمدان ومنهم ابن الحداد وابو مسلم الكجى وغيرهم ممن تتلمذوا عليهم فى العراق وانتهجوا منهجه (٦٩) .

مؤلفاته :

وقد آتت حياته العلمية كلها فكانت له مؤلفات نفيسة كثيرة منها :

١ ـ كتاب التفسير الكبير : الذى قال فيه الامام ابو حامد الاسفراييني : لو سافر رجل الى الصين حتى يحصل تفسير محمد بن جرير لم يكن كثيرا . وهو كتاب جليل من أجل كتب التفسير بالمأثور واصحها ، ذكر فيه ما يثبت عن النبى ﷺ ، وما ورد عن الصحابة والتابعين ووجه الاقوال ورجح بعضها على بعض كما ذكر فيه الكثير من وجوه الاستنباط واللغات والاستشهاد بالشعر على بعض ما فى الالفاظ .

---

(٦٨) وفيات الاعيان جـ ١ ص ٥٧٧ ، تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٢ .

(٦٩) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ١٣٦ ، تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٢ ، الطبرى : للدكتور الحوفى ص ٨٧

٢ ـ كتاب « تهذيب الاثار » وتفضيل الثابت عن رسول الله ﷺ قال فيه الخطيب البغدادى : وله كتاب سماه تهذيب الاثار لم أر سواه فى معناه الا انه لم يتمه . . وقد ابتدأ بما رواه ابو بكر الصديق رضى الله عنه كما صح عنده بسنده وتكلم على كل حديث وعلته وطرقه وما فيه من الفقه والسنن واختلاف العلماء وحججهم فتم به مسند العشرة وأهل البيت والموالى ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة ومات قبل تمامه وهو موجود بمكتبة الآستانة .

٣ ـ تاريخ الامم والملوك .
٤ ـ كتاب القراءات .
٥ ـ تاريخ الرجال .
٦ ـ التبسيط فى الفقه .
٧ ـ التبصير فى اصول الدين .
٨ ـ كتاب اختلاف العلماء .
٩ ـ الفضائل .
١٠ ـ احكام شرائع الاسلام .

وغير ذلك من المصنفات النفيسة .

وفاتـه :

توفى الطبرى يوم السبت ، ودفن يوم الاحد بالغداة فى داره لأربع بقين من شوال سنة عشر وثلاثمائة ، وقال ابن خلكان : والصحيح انه دفن ببغداد ، وكذلك قال ابن يونس فى تاريخه وهذا هو الرأى الصحيح[٧٠] .

---

(٧٠) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٦٢ مرآة الجنان جـ ٢ ص ٢٦١ ، طبقات الشافعية الكبـرى جـ ٣ ص ١٢١ .

محمد بن سعد كاتب الواقدى

نسبه ونشأته[71] :

هو الامام المؤرخ الثقة ابوعبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهرى الهاشمى ولاء لأن احد احداده كان مولى للحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباسي بن عبد المطلب الهاشمى .

ولد بالبصرة سنة ١٦٨ هـ ، ولهذا نسب اليها فقيل ابن سعد البصرى وكان ابن سعد محل رضا الرواة ، حيث لم يلابس الفتن الهوجاء فى عهد المأمون وبعده ، فأمكنه نشر علمه ، وعلم استاذه ، وبقيت كتبه محفوظة مقبولة عندهم .

وعرف ابن سعد بكاتب الواقدى ، لأنه صحبه زمانا ، وكتب له فعرف به . وتردد المحدثين فى قبول اخبار الواقدى ليس له اثر كبير فيما يتعلق بابن سعد ، فان أكثرهم قالوا : ثقة مع ان استاذه ضعيف واذ كان ابن سعد ألف كتبه من تصنيفات الواقدى ولم ينس ذكر اسم شيخه فى سلسلة الاسناد ، الا انه كان يغربل الرواية التى يرويها له ، او يؤيدها برواية اخرى لغيره .

حياته العلمية :

كان ابن سعد ذا مكانة علمية ، فعرف له العلماء فضله ومنزلته جمع كثيرا من العلم وروى عن كثير من الشيوخ لاسيما الواقدى . يقول احمد بن كامل القاضى : قال لى محمد بن موسى : الذين اجتمعت عندهم كتب الواقدى اربعة انفس : محمد بن سعد كاتب الواقدى اولهم .

شيوخه وتلاميذه :

ومن شيوخه محمد بن عمر بن واقد الواقدى وهو الذى صحبه ولازمه كثيرا ، كما روى ايضا عن سفيان بن عيينة واسماعيل بن علية ، ويزيد بن هارون الواسطى ، وعبيد

---

(٧١) وفيات الاعيان جـ ١ ص ٦٤٢ ، الرسالة المستطرفة ص ١٣٨ ، مرآة الجنان جـ ٢ ص ١٠٠ .

الله بن موسى العبسى ، وهيثم والوليد بن مسلم وابى الوليد الطيالسى وغيرهم من شيوخ الرواية بالبصرة والكوفة وواسط وبغداد ومكة المكرمة والمدينة والشام واليمن ومصر وغيرها .

ومن تلاميذه الذين رووا عنه :

ابو بكر بن ابى الدنيا وابو محمد الحارث بن أبى اسامة التميمى ، والحسين بن فهم راوية الطبقات الكبرى عن ابن سعد ، وهو الذى قال عن شيخه كان كثير العلم ، كثير الكتب ، كتب الحديث والفقه والغريب .

منزلته :

وقد جرح بعض العلماء ابن سعد ، وعدله الاكثرون ، قال الحسين بن فهم كنت عند مصعب الزبيرى فمر بنا يحيى بن معين ، فقال له مصعب : يا ابا زكريا حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا ، وذكر حديثا ، فقال له يحيى : كذب وقال ابو بكر الخطيب معلقا على ذلك : ومحمد بن سعد عندنا من اهل العدالة وحديثه يدل على صدقه فانه يتحرى فى كثير من رواياته ، ولعل مصعبا الزبيرى ذكر ليحيى عنه حديثا من المناكير التى يرويها الواقدى فنسبه الى الكذب [٧٢] .

وقال ابن ابى حاتم الرازى سألت ابى عن محمد بن سعد ، فقال : « يصدق » جاء الى القواريرى وسأله عن احاديث فحدثه ، وقال ابراهيم الحربى : كان احمد بن حنبل يوجه فى كل جمعة بحنبل بن اسحاق الى ابن سعد يأخذ منه جزءين من حديث الواقدى ينظر فيهما الى الجمعة الاخرى ثم يردهما ويأخذ غيرهما قال ابراهيم ولو ذهب سمعهما كان خيرا له . وقد سبق بيان انه كان يغربل الرواية التى يذكرها عن شيخه الواقدى ويعضدها بغيرها .

ومما سبق يتضح لنا ان المعدلين لابن سعد عدد كثير ، وان له مكانته العلمية التى تستحق بها كل اكبار وتعظيم .

وقد رحل ابن سعد رحلات علمية الى المدينة والكوفة وبغداد ، وفى بغداد لزم الواقدى ، ولم ينسب اليه فى كتب التراجم الا ثلاثة مؤلفات .

---

(٧٢) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٢ ص ٩ ، تاريخ بغداد جـ ٥ ص ٣٢٢ .

١ - الطبقات الكبرى .
٢ - الطبقات الصغرى .
٣ - اخبار النبى ﷺ .

والواقع ان كتاب « الطبقات الكبرى » يحتوى على ما يحتوى عليه الكتابان الآخران ، وحسبه فى التصنيف كتاب « الطبقات الكبرى » الذى يدل على تضلعه فى العلم ، ورسوخ قدمه فى كثير من فنون المعرفة والتاريخ .

كتاب الطبقات الكبرى

وكتاب الطبقات الكبرى لابن سعد من اوائل ما الف فى هذا الموضوع ولعله لم يسبقه فى هذا المجال الا طبقات الواقدى ، وكان لكتاب ابن سعد أثره فى التآليف التى جاءت بعده .

ومصادر كتابه نوعان : الأول : المشافهة والسماع . والثانى : الكتابة . ولم يقتصر ابن سعد على الافادة من طبقات الواقدى ، وانما استقى معلومات من كتبه الاخرى ، كما استجد بعض فصول لم يجد فيها لشيخه رواية مثل ذكر كنية رسول الله ﷺ ، وما كان رسول الله ﷺ يعوذ به ويعوذه به جبريل ، وإنساب الجاهليين ، وسير الأنبياء والأمم السابقة التى اتضح أن الواقدى لم يحتفل بها كثيرا .

وقد استهدف كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد خدمة السنة النبوية فتحدث فيه عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين الى عصره وجعل الجزءين الاولين لسيرة الرسول ﷺ ، وبعد ان انتهى فى أكثر الجزأين من السيرة النبوية العاطرة ، عقد فصلا للمفتين بالمدينة فى العهد النبوى ، ثم ترجم للصحابة والتابعين فشغل سائر الاجزاء بذلك وخصص اخر جزء للنساء [٧٣] .

---

(٧٣) الطبقات الكبرى لابن سعد تقديم الاستاذ احسان عباس ص ١٢ ط بيروت ، علوم الحديث ومصطلحه الدكتور صبحى الصالحى ص ٣٤٣ الحديث والمحدثون ص ٣٥٠ .

منهج ابن سعد فى كتاب الطبقات

لاحظ ابن سعد فى تراجمه عنصرين :
الاول : عنصر الزمان والثانى : عنصر المكان .

اما عن الاول وهو عنصر الزمان ، فقد كان يراعيه فى سائر الطبقات من أولها الى آخرها ، وجعل نقطة البدء فيها يتصل بالزمان هى : (السابقة الى الاسلام) ثم (موقعة بدر) ولذا بدأ بالمهاجرين البدريين ، ثم بالانصار البدريين ثم بمن اسلم قديما ولم يشهد « بدرا » وانما هاجر الى الحبشة أو شهد احدا ثم بمن اسلم قبل فتح مكة ، ثم من اسلم بعد فتح مكة .

واما الثانى : وهو عنصر المكان ، فترجم للصحابة رضوان الله تعالى عليهم على حسب الامصار التى حلوا فيها ، فسمى من كانوا بالمدينة أو مكة ، أو الطائف أو اليمن أو اليمامة ، ومن نزلوا الكوفة ، ومن نزلوا البصرة ، ومن فضلوا المقام بالشام او مصر ، كما لاحظ هذا المنهج كذلك بالنسبة لتراجم التابعين رضى الله عنهم .

والطبقة فى كتاب ابن سعد تساوى عشرين سنة تقريبا ، ولكن هذا التقسيم الذى اتبعه ابن سعد فى منهجه كان له عيب واضح فى الكتاب ، فقد يكون احد الرجال داخلا فى غير موضع واحد فى هذا المنهج ، بمعنى ان يكون مثلا بدريا ممن يفتى ايام الرسول ﷺ ، ثم هاجر الى مصر من الامصار ، وعلى هذا فلابد له من ثلاث تراجم ، الا ان ابن سعد تنبه لهذا العيب الذى لا مناص منه ، فكان يطيل الترجمة فى موضعها الأصلى فى الطبقة الحقيقية بما فيه الكفاية ثم يمر فى الموضع الاخر عليها بايجاز سريع .

وقد وجد من بين رواة ابن سعد رواة قلائل ضعفهم أهل الحديث وهم : هشام ابن محمد بن السائب الكلبى ، والواقدى ، وابو معشر ، والحقيقة : ان هشاما كان أوثق من ابيه ، والواقدى كان محل ثقة عند فريق كبير من المحدثين .

واكبر ما انتقده المحدثون على الواقدى ، واتبعه فى ذلك تلميذه ابن سعد ، هو جمع

الاسانيد الكثيرة وايراد متن واحد لها ، وادخال حديث الرجال بعضهم فى بعض مبتغيا بذلك الايجاز اذا كثرت الروايات وتشابهت .

وأرى ان الطبقات الكبرى لابن سعد فيها الاسانيد المرسلة ، والمقطوعة بجوار الصحيحة الكثيرة ، فهى لم تكن كلها فى درجة واحدة ، ولعل الذى دعاه الى ذلك هو إنه كان يهدف الى استيفاء الموضوع الذى يكتب فيه فدون جميع ما ورد فى ذلك صحيحا او مرسلا او مقطوعا ، وليس يصعب على اهل العلم استخلاص الصحيح فى الكتاب من غيره فذلك امر سهل ، ولئن كانت طبقات ابن سعد خالية من التعقيبات الكثيرة التى تظهر شخصية المؤلف ، الا ان ما يوجد فيها من التوضيحات اليسيرة تطلعنا على نقده العلمى الطيب الذى تميز به ، فمثلا : يورد رواية خلاصتها : ان النبى ﷺ بكى عند قبر امه لما فتح مكة فقال ابن سعد (وهذا غلط ، وليس قبرها بمكة ، وقبرها بالأبواء) .

هاذ وكتاب الطبقات لا يستغنى عنه محدث ولا فقيه ولا مؤرخ ، ومن كتب بعده فى الرجال فقد استفاد الكثير منه وللكتاب روايتان : الأولى ، رواية الحارث بن ابى اسامة لبعضه ، والحسين بن فهم لبعضه الآخر كلاهما يرويه عن ابن سعد .

ولهذا الكتاب منزلة جليلة بين العلماء ، غير انه اكثر فيه من الرواية عن الضعفاء ، قال ابن الصلاح : وكتاب ابن سعد « كتاب الواقدى » كتاب كثير الفوائد ، وهو ثقة غير انه كثير الرواية فيه عن الضعفاء ، وقد تبين ذلك مما سبق .

وتوفى ابن سعد يوم الاحد لأربع خلون من جمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين ببغداد ، ودفن فى مقبرة باب الشام ، وهو ابن اثنتين وستين سنة رحمه الله تعالى .

وهكذا وقفنا على جانب كبير من النهضة العلمية ، التى فجر ينابيعها الدافقة هؤلاء الاعلام ، وجمع رحيقها الصافى الأئمة الستة الذين اشرقت كتبهم فى سماء الهدى فأوجدت الجو العلمى العاطر والمناخ الصحى للسنة النبوية الشريفة .

وواضح ان هؤلاء الاعلام ، قد حصلوا على ثناء كبير ، وتقدير اى تقدير من الحفاظ المتقنين فى عصرهم فكان هذا الثناء ، وذلك التقدير بمثابة شهادات علمية عظيمة ، فلئن كان فى عصرنا هذا ترتفع مكانة الباحث بمقدار ما حاز من شهادات وما وصل اليه من تفوق فى سلك دراساته حتى اهلته كفاءته ، ورشحته شهاداته الى مكانة مرموقة وعمل عظيم فان

اولئك العلماء فى عصرهم هذا كانت شهاداتهم بقدر كدهم وجدهم ورحلاتهم العلمية ، التى يلتقون فيها مع العلماء اللامعين ، والأئمة المتثبتين متنقلين من قطر الى قطر بهمة قعساء لا تعرف الكلال ، ولا تعوقها مشقة السفر ولا عناء الطريق ، كما اتضح لنا من خلال الحديث عن نشأتهم وحياتهم العلمية فكان ثناء أئمتهم عليهم وأقوال علمائهم فيهم تعتبر اسمى الشهادات الصادقة ، لصدورها من أهل الصدق والتوثيق .

